



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique  
جامعة محمد خيضر - بسكرة  
Université Mohamed KHIDHER-Biskra



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion  
قسم العلوم الاقتصادية  
Département des Sciences Economiques

## الموضوع

# أثر الصدمات النقدية على تمويل الاستثمارات العمومية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990/2018-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث **LMD** في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد مالي تطبيقي

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الرزاق بن الزاوي

إعداد الطالب:

بوعناني عبد الصمد

## أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ بن ابراهيم الغالي
مقررا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ عبد الرزاق بن الزاوي
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر - أ -	د/محمد عدنان بن الضيف
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر - أ -	د/عقبة نصيرة
ممتحنا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر - أ -	د/ منير لواج
ممتحنا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر - أ -	د/ نعمان محصول

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ

وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ

بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة الآية " 11 "

# شكر وعرّفان

ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، لك الحمد والشكر على نعمك وعطاياك، والشكر والثناء لك على أن وفقّنتي ويسرت لي السبيل لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين؛

الباحث إذ يسجد لله شاكرًا نعمه لا يفوته أن يتوجه بجزيل الشكر لمن كان لهم الفضل الأكبر بعد الله في إتمام هذا العمل، فالكلمات تقف عاجزة عن الوفاء بحق هؤلاء؛

أتوجه بعميق مشاعر الحب والتقدير والتبجيل والإخلاص إلى الأستاذ الدكتور "عبد الرزاق بن الزاوي" المشرف على هذا البحث لما قدمه لي من فيض علمه الواسع وخبرته العميقة، شاكرًا له ما قدمه لي من متابعة وتوجيه متواصلين وتشجيع لا ينقطع، فجزاه الله عني خير الجزاء وزاده الله علما وامتعه بوافر الصحة والعافية إنه على ما يشاء قدير؛

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات علمية سديدة لإغناء هذه الرسالة؛

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان والعرّفان إلى الأستاذ الدكتور "عبد الحسين جليل الغالبي" بجامعة الكوفة بالعراق، لما بذله من جهود كبيرة وسخية وتوجيه علمي مميز أسهم في إتمام هذه الرسالة، فجزاه الله كل الخير؛

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان والعرّفان لأخي وصديقي الدكتور "زكريا جرفي" الذي قدم لي يد المساعدة وكان السند لي في إنجاز هذه الأطروحة، فجزاه الله كل الخير؛

وأخيرا فإنني أعتبر هذا الشكر شكرا خالصا لمن ساندني من قريب ومن بعيد وأبدى لي نصحا ولم يتسع المقام لذكره، فلهم جميعا مني صادق الدعوات وعظيم الإمتنان والتقدير؛

# إهداء

إلى خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وأهل بيته الطيبين الطاهرين؛  
إلى من فقدت بفقدته أباً كريماً، وأخاً ناصحاً، ومُستشاراً مُؤتمناً، إلى من سألت الله أن يرزقني بره  
في حياته، وأنا الآن أسأله تعالى أن يرزقني بره بعد وفاته، إلى روح أبي الزكية الطاهرة؛  
إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي أُمي الحبيبة.

إلى أخي وأخواتي إحتراماً وتقديراً؛

إلى جميع أساتذتي الأعزاء، إلى كل من علمني حرفاً في هذه الدنيا الفانية؛  
إلى جميع أحبتي: 'محمد الأمين مغراوي'، 'عبد الرحمن بوكراع'، 'رفرافي عبد الحق'، 'شرماط  
لمين'، 'باحة بوزيان'، 'دريدي محمد'، 'صاري بومدين'، 'محمد الأزهر بن ساهل'، 'عصادي  
حمادي'، 'فطوش عبد القادر'.

إلى جميع أهلي وأقاربي في ولاية تلمسان؛

إلى جميع الإخوة والأحباب والأصدقاء في ولاية بسكرة؛

إلى من قدموا أرواحهم فداءً لوطننا الغالي، ولكي نعيش فيما نحن فيه اليوم من أمن  
وإستقرار ورخاء، إلى شهدائنا الأبرار؛

إلى كل محب للعلم مثابر عليه؛

أهدي هذا العمل المتواضع، وأتوجه لله عز وجل أن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم؛

# ملخص الدراسة

### المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الصدمات النقدية على تمويل الإستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام أسلوب نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM، وقد تم استخدام مجموعة من المتغيرات بما يتوافق وواقع الإقتصاد الجزائري، ولقد توصلت نتائج تحليل دوال الإستجابة لردود الفعل إلى أن حدوث صدمة عشوائية في كل من عرض النقد والإيرادات النفطية بمقدار إنحراف معياري واحد سيكون لها أثر موجب في تمويل الإستثمارات العمومية، كما أن حدوث صدمة غير متوقعة في سعر الصرف والقروض الموجهة للإقتصاد بمقدار إنحراف معياري واحد سيكون لها أثر سالب دائما على تمويل الإستثمارات العمومية.

**الكلمات المفتاحية:** الصدمات النقدية، الإستثمار العمومي، العرض النقدي، الإقتصاد الجزائري، نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM.

**Abstract :**

This study aims to measure the impact of monetary shocks on financing public investments in Algeria during the period (1990-2018) using the VECM method, and a set of variables were used in line with the reality of the Algerian economy. The results of the response functions analysis concluded that a random shock in both the money supply and oil revenues by one standard deviation would always have a positive effect on financing public investments, and that an unexpected shock in the exchange rate and loans directed to the economy by one standard deviation will be it always has a negative impact on financing public investments.

**Key words:** monetary shocks, public investment, money supply, Algerian economy, error correction vector model (VECM).

# الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	كلمة شكر
II	إهداء
III	ملخص الدراسة باللغة العربية
IV	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
VI-V	الفهارس
VI	فهرس المحتويات
IX	فهرس الجداول
XI	فهرس الأشكال
XII	فهرس الملاحق
XIII	قائمة الرموز والإختصارات
XIV	قائمة المصطلحات الأساسية
أ-ي	المقدمة
ب	1- تمهيد
د	2- الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية
د	3- الفرضيات
هـ	4- أسباب اختيار الموضوع
هـ	5- أهمية الدراسة
هـ	6- أهداف الدراسة
و	7- أسلوب البحث
و	8- نطاق البحث
و	9- الدراسات السابقة
ط	10- هيكل الدراسة
72-1	الفصل الأول: التأسيس النظري للصددمات النقدية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الصدمات النقدية ١ المفاهيم الأدبية والأنواع.
3	المطلب الأول: مفهوم الصدمات الاقتصادية وأسبابها

7	المطلب الثاني: الإطار الأدبي للصدمة النقدية
10	المطلب الثالث: أنواع الصدمات النقدية
22	المبحث الثاني: الصدمات النقدية القياس والتحليل
22	المطلب الأول: قياس وتحليل الصدمات النقدية
32	المطلب الثاني: وظيفة النقود وحركيتها في إستيعاب الصدمات
36	المطلب الثالث: العلاقة بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف وأثرها على التوازن العام
45	المبحث الثالث: مسار ودور السياسة النقدية في الجزائر في مواجهة الصدمات النقدية.
45	المطلب الأول: فعالية أدوات السياسة النقدية في الحد من إنتقال الصدمات النقدية على الاقتصاد
54	المطلب الثاني: مسار صدمات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات
63	المطلب الثالث: تقييم أداء أدوات السياسة النقدية في الجزائر في الحد من الصدمات النقدية للفترة (1990-2018)
72	خلاصة الفصل الاول
74-144	<b>الفصل الثاني: الاستثمار العمومي خيار إستراتيجي وإرادي للدولة</b>
74	تمهيد
75	المبحث الأول: الاستثمارات العمومية: إطار نظري/ ومفاهيم أساسية
75	المطلب الأول: ماهية الاستثمارات العامة
78	المطلب الثاني: تقسيمات الاستثمارات العمومية
83	المطلب الثالث: طرق تمويل الاستثمارات العامة وأثرها على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي
91	المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي
91	المطلب الأول: موقع سياسة الإنفاق الحكومي من السياسة المالية
99	المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة
109	المطلب الثالث: آلية عمل سياسة الإنفاق العام في تحقيق التوازن الاقتصادي
116	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لتطور الاستثمارات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)
116	المطلب الأول: التبويب الإقتصادي للإنفاق الحكومي في الجزائر
122	المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)
131	المطلب الثالث: تقييم واقع تمويل الإستثمارات العامة في ظل مخططات الإنعاش وتوالي الصدمات
144	خلاصة الفصل الثاني

202-146	الفصل الثالث: قياس أثر الصدمات النقدية على تمويل الاستثمارات العامة في الجزائر
146	تمهيد
147	المبحث الأول: تحديد العلاقة بين الصدمات النقدية والاستثمار العام
147	المطلب الأول: العلاقة السببية بين السياسة النقدية وسياسة الإنفاق الحكومي
151	المطلب الثاني: العلاقة السببية بين الصدمات النقدية والاستثمارات العامة
155	المطلب الثالث: الصدمات النقدية (الدراسات السابقة)
163	المبحث الثاني: البناء النظري للدراسة القياسية
163	المطلب الأول: الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة
164	المطلب الثاني: تعيين النموذج واختبار إستقرارية السلاسل الزمنية
174	المطلب الثالث: تحليل نموذج الإنحدار الخطي المتعدد للإستثمارات العمومية
181	المبحث الثالث: قياس أثر الصدمات النقدية على تمويل الاستثمارات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).
181	المطلب الأول: التأطير النظري للأساليب القياسية المستخدمة
187	المطلب الثاني: تحديد النموذج النهائي للدراسة القياسية
188	المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج النموذج القياسي
202	خلاصة الفصل الثالث
211-203	الخاتمة
205	أولاً: نتائج اختبار الفرضيات
207	ثانياً: نتائج الدراسة
209	ثالثاً: التوصيات
211	رابعاً: آفاق الدراسة
212	الملاحق
218	المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
13	المرونات التي تحكم عملية تخفيض العملة والأثر الناجم عنها	01-01
60	إنعكاس برنامج التمويل الموسع على معدل النمو خارج قطاع المحروقات ومعدلات نمو أهم القطاعات	02-01
61	تطور أسعار النفط في الفترة الممتدة (2000، 2008)	03-01
62	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1999-2007)	04-01
62	تطور إحتياطات الصرف خلال الفترة (1999-2007)	05-01
63	نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1999-2007)	06-01
65	تطور معدلات إعادة الخصم للفترة (1990-2018)	07-01
66	تطور الاحتياطي الاجباري للفترة (1994-2018)	08-01
70	تطور معدل إسترجاع السيولة للفترة (2002-2018)	09-01
88	صيف مشروعات BOT	01-02
115	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في نظام الصرف الثابت والمرن حسب درجة حرية إنتقال رأس المال	02-02
119	الجدول (ب) توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2018 حسب كل دائرة وزارية	03-02
121	الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات	04-02
123	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	05-02
125	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)	06-02
126	بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2007)	07-02
128	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	08-02
132	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز للفترة (1990-1999)	09-02
134	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز للفترة (2000-2018)	10-02
137	المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي حسب القطاعات للفترة (2001-2004)	11-02
138	توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	12-02
139	التخصيص القطاعي لمخصصات برنامج توطيد النمو الإقتصادي	13-02
141	هيكل نفقات التجهيز (الإستثمارات العمومية) بالنسب المئوية (2013-2017)	14-02

142	عدد المشاريع الإستثمارية المصرحة خلال الفترة 2002-2017	15-02
143	عدد المشاريع المصرح بها حسب قطاع النشاط لسنة 2018	16-02
155	دور السياسات النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية	01-03
174	نتائج إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية بإستخدام إختبار فيليبس بيرون (pp)	02-03
176	نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي للإستثمار العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	03-03
177	نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي للإستثمار العمومي بإضافة إتجاه زمني	04-03
179	نتائج إختبارات ستيودنت للنموذج اللوغاريتمي المقدر	05-03
180	نتائج إختبار (Breusch-Godfrey) للارتباط الذاتي	06-03
187	مصفوفة معاملات الارتباط	07-03
188	تحديد درجات التأخير في نموذج VAR	08-03
189	نتائج إختبار التكامل المشترك لجوهانسون	09-03
192	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM	10-03
195	نتائج إختبار الارتباط الذاتي للبواقي	11-03
195	نتائج إختبار عدم التجانس	12-03
197	نتائج إختبار السببية لجرانجر	13-03
198	التحليل الهيكلي التبادلي لصددمات المتغيرات التفسيرية على الإستثمارات العامة	14-03
199	إستجابة INB لحدوث صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد	15-03

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
17	أثر الصدمة النقدية في ظل السياسة النقدية التوسعية	01-01
18	أثر الصدمة النقدية الانكماشية في الاقتصاد	02-01
19	منحنى توازن سوق النقد	03-01
21	صدّامات عرض النقد الإيجابية	04-01
21	صدّامات عرض النقد السلبية	05-01
21	صدّامات الطلب على النقود الإيجابية	06-01
21	صدّامات الطلب على النقود السلبية	07-01
28	العلاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية	08-01
35	ردود فعل الصدّامات النقدية	09-01
36	تقلبات معدل نمو الدخل نتيجة صدمة نقدية ايجابية	10-01
40	الأشكال الممكنة والبديلة لميزان المدفوعات BP	11-01
43	التوسع النقدي في ظل حركية عالية لرأس المال	12-01
43	التوسع النقدي في ظل حركية مرتفعة لرأس المال	13-01
43	التوسع النقدي في ظل حركية منخفضة لرأس المال	14-01
44	أثر التوسع النقدي في ظل سعر الصرف المرن	15-01
65	تطور معدلات إعادة الخصم للفترة (1990-2018)	16-01
67	تطور الاحتياطي الإجمالي للفترة (1994-2018)	17-01
70	تطور معدل إسترجاع السيولة للفترة (2002-2018)	18-01
98	التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة	01-02
98	التصنيفات المختلفة للإنفاق الحكومي	02-02
101	منحنى يوضح قانون فاجنر	03-02
104	أثر الاستبدال عند بيكوك وإيزمان وتطور النفقات العامة خلال الفترة الطويلة	04-02
110	آثار الزيادة في الإنفاق الحكومي	05-02
113	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في ظل نظام سعر صرف ثابت	06-02
114	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في ظل نظام سعر صرف المرن	07-02
123	تطور معدل نمو النفقات العامة في الجزائر للفترة (1990-1999)	08-02
125	تطور معدل نمو النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2009)	09-02

129	تطور معدل نمو النفقات العامة في الجزائر للفترة (2010-2018)	10-02
150	تحقيق الدخل الكامن في ظل إتجاه السياسات المالية والنقدية	01-03
163	التسلسل الزمني للوغاريتم الاستثمارات العامة	02-03
164	إختبار التوزيع الطبيعي للوغاريتم الاستثمارات العامة	03-03
164	التسلسل الزمني للوغاريتم العرض النقدي	04-03
165	إختبار التوزيع الطبيعي للوغاريتم العرض النقدي	05-03
165	التسلسل الزمني للوغاريتم معدل سعر الصرف	06-03
166	إختبار التوزيع الطبيعي للوغاريتم معدل سعر الصرف	07-03
166	التسلسل الزمني للوغاريتم معدل سعر إعادة الخصم	08-03
167	إختبار التوزيع الطبيعي للوغاريتم معدل إعادة الخصم	09-03
167	التسلسل الزمني للوغاريتم الائتمان المصرفي (قروض للاقتصاد)	10-03
168	إختبار التوزيع الطبيعي للوغاريتم الائتمان المصرفي (قروض للاقتصاد)	11-03
168	التسلسل الزمني للوغاريتم الإيرادات النفطية	12-03
169	إختبار التوزيع الطبيعي للوغاريتم الإيرادات النفطية	13-03
196	نتائج إختبار الجذور الأحادية لصلاحية النموذج	14-03
200	إستجابة INB لحدوث صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد	15-03

### فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
211	تطور السلاسل الزمنية الاصلية للفترة (1990-2018)	01
212	تطور السلاسل الزمنية باللوغاريتم للفترة (1990-2018)	02
212	نمو السلاسل الزمنية مع مرور الوقت (مشكلة الانحدار الزائف)	03
213	تحديد درجات التأخير في نموذج VAR	04
213	نتائج إختبار التكامل المشترك لجوهانسون	05
214	نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM	06
214	تقدير نموذج VECM بطريقة المربعات الصغرى	07
215	نتائج إختبار Wald للمدى القصير بين المتغيرات	08
215	نتائج إختبار السببية لجرانجر	09

قائمة الرموز والإختصارات

الرمز	التعريف	المدلول باللغة العربية
i	Interest rate	معدل الفائدة
Y	National product	الناتج الوطني
LM	Money market equilibrium	توازن سوق النقود
IS	Market equilibrium for goods and services	توازن سوق السلع والخدمات
M <sub>s</sub>	Money supply	عرض النقود
M <sub>d</sub>	Demand for money	الطلب على النقود
BP	Balance of Payments	ميزان المدفوعات
IS-LM	Macro economic equilibrium	التوازن الاقتصادي الكلي (توازن التوازنين)
IS-LM-BP	Fiscal and monetary policies in an open economy	السياسات المالية والنقدية في اقتصاد مفتوح (توازن التوازنات)
G	Government spending	الانفاق الحكومي
PP	Phillips Piron test	إختبار فيليبس بيرون
VAR	Vector Autoregressive	نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه
VECM	Vector error correction model	نموذج تصحيح الخطأ الموجه
ONS	Office National Des Statistiques	الديوان الوطني للإحصائيات
DGPP	la Direction Générale de la Prévision et des Politiques	المديرية العامة للتنبؤ والسياسات
FRR	Situation du fonds de Régulation des recettes	وضعية صندوق تنظيم الإيرادات
SROT	Situation Résumée des opérations du trésor	ملخص عمليات الخزينة
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

قائمة المصطلحات الأساسية

المصطلح باللغة الانجليزية	المصطلح باللغة الفرنسية	المصطلح باللغة العربية
Shock (Shocks)	Choc (Les chocs)	الصدمة (الصدمة)
Economic shock	Choc économique	الصدمة الاقتصادية
Monetary shock	Choc monétaire	الصدمة النقدية
Monetary shocks	Chocs monétaires	الصدمة النقدية
Fluctuations	Rebondissements	التقلبات
Wide Swings	Grandes balançoires	التأرجحات الكبيرة
Positive cash shock	Choc monétaire positif	الصدمة النقدية الإيجابية
Negative cash shock	Choc monétaire négatif	الصدمة النقدية السلبية
Cash supply shocks	Chocs de l'offre de trésorerie	صدمة عرض النقد
Shocks for money demand	Chocs pour la demande de monnaie	صدمة الطلب على النقود
Exchange rate shocks	Chocs de taux de change	صدمة أسعار الصرف
Fixed exchange rate shocks	Chocs de taux de change fixe	صدمة سعر الصرف الثابت
Flexible exchange rate shocks	Chocs de taux de change flexibles	صدمة سعر الصرف المرن
Interest rate shocks	Chocs de taux d'intérêt	صدمة أسعار الفائدة
Expansionary monetary shocks	Chocs monétaires expansionnistes	الصدمة النقدية التوسعية
Deflationary monetary shocks	Chocs monétaires déflationnistes	الصدمة النقدية الانكماشية
Monetary policy	Politique monétaire	السياسة النقدية
Monetary Policy Shocks	Chocs de politique monétaire	صدمة السياسة النقدية
Monetary Policy Tools	Outils de politique monétaire	أدوات السياسة النقدية
Public investments	Investissements publics	الاستثمارات العمومية
Public projects	Projets publics	المشاريع العمومية
Public sector	Secteur public	القطاع العام
Social public investments	Investissements publics sociaux	الاستثمارات العمومية الاجتماعية
Economic public investments	Investissements publics économiques	الاستثمارات العمومية الاقتصادية
Financing of public investments	Financement des investissements publics	تمويل الاستثمارات العامة
Fiscal policy	La politique budgétaire	السياسة المالية
Government spending policy	la politique de dépenses publiques	سياسة الانفاق الحكومي
Current spending	Dépense courante	الانفاق الجاري
Investment spending	Dépenses d'investissement	الانفاق الاستثماري

# المقدمة

يؤدي الإستثمار العام دوراً حاسماً في تنمية مجتمعاتنا حيث يجب أن يكون دوره إقتصادياً وإجتماعياً وأساسياً في تنمية العمالة والإنتاجية في الإنتقال إلى التنمية المستدامة، وفي عالم متغير يجب على الدولة أن تؤدي دوراً إستباقياً وبالتالي تتدخل في تحقيق الإستثمار وتوجيهه، ومع ذلك تتطلب حالة المالية العامة إختياراً صارماً للإستثمارات العامة ويكون لها ما يبررها إذا قدمت عوامل خارجية إيجابية أو إذا إستعدت للمستقبل بمشروعات لا يستطيع القطاع الخاص تنفيذها حيث يجب أن يخدم الإستثمار العام مشروعاً إجتماعياً (تعليم، بحث، بنية تحتية،... إلخ)، فيجب على الدولة أن تستجيب للتحديات الجديدة دون التضحية بالحفاظ على التحدي القائم والمحافظة عليه، فالإحتياجات عديدة ويجب تحليلها من حيث التنمية المستدامة ومع ذلك من الواضح أنه من الضروري تجنب الهدر المحتمل، وللمجتمعات المحلية إستثمارات كبيرة ضرورية تتمثل في إحتياجات الإسكان الكمية والنوعية، والتعديلات اللازمة للتقل والشبكات بشكل عام وإنتقال الطاقة والتوقعات الأوسع المرتبطة بالتنمية المستدامة ودعم الحيوية الإقتصادية للمناطق.

أما في الجزائر فإنشاء المشاريع العمومية يتم عن طريق مجموعة من المخططات التنموية والتي تمثل إستثمارات مباشرة للدولة وهذا وفق إستراتيجية بعث التنمية في مختلف القطاعات والمجالات خاصة مشاريع البنية التحتية في ظل الوفرة المالية لمداخل المحروقات وتراكم إحتياطي الصرف، وقد تم طرح هذه المشاريع العمومية ضمن سلسلة من المخططات والبرامج التنموية منذ سنة 2000 في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) المرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا سنة (2006-2009) حيث كلفت هذه المشاريع أكثر من 180 مليار دولار، بينما تم رصد للمخطط الخماسي (2010-2014) بحوالي 286 مليار دولار لإستكمال المشاريع السابقة وإستحداث مشاريع إضافية جديدة، ولكن ما يلاحظ على أرض الواقع أنه رغم حجم الإنفاق العمومي المتزايد على المشاريع العمومية إلا أنه لم يحقق معدلات النمو المنتظرة منه خاصة خارج قطاع المحروقات، إضافة إلى وجود العديد من العقبات والعراقيل التي تعرقل أداء المشاريع العمومية لأهدافها خاصة عدم إحترام آجال التسليم وشروط الإنجاز، وهذا ما يعرض تكلفة المشروع لخطر التضخم فغالبا ما يتم مراجعة أسعار الإنجاز عند كل مرحلة من مراحل تنفيذ المشروع إضافة إلى ضعف الدراسة المسبقة للمشروع سواء الدراسة الهندسية أو دراسة التكاليف الإقتصادية والإجتماعية وحتى البيئية التي تؤثر على عملية إختيار المشاريع العمومية بين البدائل.

ومنذ بداية سنوات 2000 وفي ظرف تميز بضعف نسبي في الإستثمار الإنتاجي في القطاعات السوقية (خارج المحروقات، ماء وطاقة)، كوّن الإرتفاع المعتبر في النفقات العمومية لا سيما عن طريق تأثير دخلهم حافزاً حاسماً للنشاط الإقتصادي وبالتالي برز الإنفاق العمومي كقناة مهمة في تخصيص الزيادة القوية في الموارد والمولدة من طرف قطاع المحروقات، حيث ترافق التخصيص المتزايد في الموارد

لصالح الإنفاق العمومي في الجزائر مع إستراتيجية قابلة للإستمرار على المدى المتوسط للمالية العامة كما يشهد على ذلك تشكيل مخزونات معتبرة للاذخارات المالية للخزينة العمومية في صندوق ضبط الإيرادات، كما يشهد الحفاظ على مستوى عال للإستثمار العمومي خلال سنوات متقدمة في ظرف يتميز بصدمة خارجية وزيادة في النفقات الجارية على سلامة سياسات الميزانية المتبعة والمرساة على قدرة مالية متينة، وبالتوازي مع التطور الذي عرفه الإقتصاد العالمي إعتمدت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية للدخول في إقتصاد السوق، الذي لا يمكن أن يتحقق دون وجود مصادر تمويل فعالة بإعتبارها الأداة الرئيسية لتمويل المشروعات الإستثمارية العامة وبالتالي التنمية الإقتصادية، لذا فإن الدولة تسعى للبحث عن كفاءات جديدة للتنظيم والتسيير الفعال من أجل تمويل الإقتصاد الوطني وتشجيعه على النشاط لتحقيق تنمية إقتصادية وبالتالي تحقيق معدلات نمو مقبولة.

ويعد البنك المركزي هو الجهة التنفيذية المسؤولة عن السياسة النقدية حيث تؤدي هذه الأخيرة دورا فعالا في معالجة المشاكل الإقتصادية إذ أصبح تنظيم وإدارة الكتلة النقدية يمثل هدفا مرحليا وصولا إلى الأهداف النهائية، وتعرف السياسة النقدية بأنها تلك السياسة التوسعية أو الإنكماشية التي يتبعها البنك المركزي لتغيير مستوى النشاط الإقتصادي بواسطة التأثير في حجم الإئتمان والمعروض النقدي بفعل أدواتها المباشرة وغير المباشرة، وبسبب التحولات المستمرة والتغيرات المفاجئة في عرض النقود أو المتغيرات النقدية وكذلك الضغوط السياسية تنشأ الصدمات النقدية، وتتبع أهمية موضوع الصدمة النقدية التي تعني التغيير غير المتوقع في عرض النقود أو معدل نموه وما يمكن لهذه الصدمة أن تحدثه في الإقتصاد من خلال النقاش والجدل حول مدى إمكانية السياسة النقدية في تحفيز النشاط الإقتصادي، ويعد موضوع الصدمات النقدية وتحليل تأثيراتها الإقتصادية موضوعا مهما جدا لصناع السياسة النقدية لأن المتغيرات النقدية لها دور كبير في تقلبات متغيرات الإقتصاد الكلي، فتشخيص العوامل المحددة للطلب على النقود هي مهمة جدا لصناع السياسة النقدية وذلك أن معرفة ما هي دوافع الإحتفاظ بالنقود تساعد في تكوين فكرة حول كيفية إستجابة الوحدات الإقتصادية عندما تحدث تغيرات في كمية النقود.

إن إحدى الطروحات النظرية الهامة في تطبيقات الإقتصاد الكلي هو وجود ترابط ما بين الصدمة النقدية وتحفيز الطلب الكلي في الإقتصاد إيجابيا أو سلبيا حسب نوع الصدمة، وهذا الترابط أثبتته الواقع العملي وعن كيفية إرتباط الصدمة النقدية بالطلب الكلي (الإنفاق) ويمكن القول أن الصدمات النقدية لا تستطيع تغيير مستوى نمو الدخل النقدي دون التأثير على مستوى ومعدل الطلب الكلي، فالزيادة غير المتوقعة في الأرصدة النقدية الناتجة عن صدمة نقدية إيجابية على سبيل المثال تزيد من نسبة النقود إلى الأصول المادية لدى الوحدات الإقتصادية (قطاع عائلي/قطاع أعمال)، فإذا قيمت الوحدات الإقتصادية السيولة الإضافية بأقل من قيمة خدمات الأصول الأخرى فإنها تقوم بتخفيض ما لديها من أرصدة نقدية للحصول على سلع أكثر، بناءً على ذلك ستقوم الأسر بشراء أجهزة وملابس وسيارات وغير ذلك من

الأشياء الجديدة، كما تقوم المنشآت بزيادة المخزون وقد تشتري أصولاً رأسمالية معمرة إضافية وعلى هذا فإن الصدمة النقدية تترجم مباشرة إلى زيادة في النفقات.

## 2- الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية:

يتجلى لنا التأثير المباشر للإنفاق الحكومي على الإستثمار الكلي بصورة واضحة من خلال الإنفاق الحكومي الإستثماري (الإستثمارات العمومية) الذي يشكل نسبة مرتفعة من إجمالي الإستثمار الكلي، فالإنفاق الحكومي يولد دخولا جديدة في حالات الإنفاق الجاري ويؤدي إلى زيادة الإنتاج في حالات الإنفاق الإستثماري، وعليه فإن برامج الإستثمار الحكومي المتمثلة في الإستثمارات العامة التي تقوم بها الدولة حيث تحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة والذي هو مرهون بتطورات أسعار النفط التي تحكم حجم الإيرادات النفطية التي تعتبر الممول الأساسي للإنفاق الحكومي في الجزائر سواء كان جاريا أم إستثماريا، ومرهون أيضا بمدى وضوح في الرؤى المستقبلية ونضوج للتصور المنطقي لدى صناعات السياسة النقدية ومعرفة حالة الإقتصاد من خلال إنحسار وتقليص الصدمات النقدية التي تنشأ نتيجة العديد من العوامل العشوائية والتي تؤثر على قرارات السياسة النقدية.

وبما أن موضوع الصدمات النقدية أصبح اليوم من المواضيع التي تشغل واضعي السياسة النقدية على مستوى دول العالم لما لهذه الصدمات من آثار على العديد من متغيرات الإستقرار الإقتصادي، لذا فقد تعرضت الدراسة الى أبرز المشاكل النقدية في إقتصاد أي دولة ألا وهي الصدمات النقدية مثل (صدمة عرض النقد، صدمة سعر الصرف، صدمة الائتمان المصرفي، صدمة الإيرادات النفطية) وأثرها على تمويل الإستثمارات العمومية في الجزائر، فتعرض القطاع النقدي وحساسيته للتقلبات والصدمات النقدية كان له الأثر البالغ على تراجع حجم الإستثمارات العمومية عن معدل نموها في الجزائر والذي يتطلب موارد مالية ضخمة لما تشكله من أعباء كبيرة يتم تلبيتها من المصادر المختلفة المكلفة بتمويل الإقتصاد، ومن هذا المنطلق نصوغ إشكاليتنا العامة كما يلي:

### كيف تؤثر الصدمات النقدية على تمويل الإستثمارات العمومية في الجزائر؟

بالإضافة إلى الإشكالية الرئيسية لهذا البحث هناك مجموعة من التساؤلات الفرعية ستسعى الدراسة إلى الإجابة عنها والمتمثلة في:

- ❖ كيف تمارس الصدمات النقدية تأثيراتها على تمويل الإستثمارات العمومية؟ وما هي طبيعتها؟
- ❖ فيما تتمثل فعالية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية والتقلبات الإقتصادية؟
- ❖ فيما تتمثل فعالية سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها على تمويل الإستثمارات العمومية؟
- ❖ ما هي مصادر الصدمات النقدية في الجزائر؟ هل هي داخلية أم خارجية؟

### 3- فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية تمت صياغة الفرضيات على النحو التالي:

- ❖ تمارس الصدمات النقدية تأثيرا سلبيا وإيجابيا على تمويل الإستثمارات العمومية وتتفاوت درجة تأثيرها من وقت إلى آخر حسب طبيعة الصدمات النقدية والوقت الذي تنشأ فيه.
  - ❖ تتوقف فعالية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية من خلال التحكم بالعديد من المتغيرات النقدية لتحقيق التوازن النقدي.
  - ❖ تتوقف فعالية سياسة الإنفاق الحكومي على المقدرة المالية للدولة وطرق تمويل الإنفاق الحكومي.
  - ❖ مصدر الصدمات النقدية في الجزائر هي تقلبات الإيرادات النفطية.
- 4- أسباب اختيار الموضوع:

- يعود إختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نوردتها كآآتي:
- ❖ يدخل هذا الموضوع في صميم تخصص الباحث وهو إقتصاد مالي تطبيقي.
  - ❖ التعرف على الصدمات النقدية بشكل مفصل ومدى حجمها.
  - ❖ التعرف على مدى تأثير تمويل الإستثمارات العامة بالصدمات النقدية.
  - ❖ القيام بدراسة قياسية التي هي من ضمن التخصص تتوافق والمنطق الإقتصادي في الكشف عن أثر الصدمات النقدية على تمويل الإستثمارات العامة في الجزائر.
  - ❖ قلة الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع.
- 5- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوعا هاما في الإقتصاد الجزائري يتعلق بأثر الصدمات النقدية على تمويل الإستثمارات العمومية في الجزائر، والتي تعتبر أحد أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحريك العملية التنموية الأمر الذي يستوجب توفير السيولة اللازمة للتمويل الإستثماري، نظرا لضخامة الأغلفة المالية لبرامج دعم التنمية والأهداف والرهانات التي وضعتها السلطات العمومية من خلال هذه البرامج المتعددة السنوات، فتعرض القطاع النقدي وحساسيته للتقلبات والصدمات النقدية كان له الأثر البالغ على تراجع حجم الإستثمارات العمومية.

6- أهداف الدراسة:

- يطمح الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:
- ❖ إبراز الإطار النظري للصدمات النقدية وأنواعها ومصادرها.
  - ❖ تحديد ماهية الإستثمارات العمومية وأنواعها وأهميتها وتقسيماتها.
  - ❖ تحديد ماهية الإنفاق الحكومي وتقسيماته وموقعه من السياسة المالية.
  - ❖ محاولة بناء نموذج قياسي يحدد لنا طبيعة العلاقة السببية بين الصدمات النقدية والإستثمارات العمومية في الجزائر.

❖ تحليل وتقدير أثر الصدمات النقدية على تمويل الإستثمارات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

#### 7- أسلوب البحث:

من أجل إختبار الفرضيات أعلاه فقد تم الإعتماد على بعض المناهج التي تتوافق وطبيعة البحث ويتعلق الأمر بـ:

❖ **المنهج الوصفي:** من خلال دراسة الأفكار والأطر النظرية فيما يتعلق بالصدمات النقدية وأثرها على تمويل الإستثمارات العمومية في الجزائر قيد الدراسة.

❖ **المنهج التحليلي:** الذي يمكن من تحليل الأوضاع والعلاقات المختلفة بين المتغيرات المدروسة.

❖ **المنهج القياسي التجريبي:** يتيح هذا المنهج تحليل وإختبار العلاقة القائمة بين متغيرات الصدمات النقدية والمتغير التابع المتمثل في الإستثمارات العمومية، حيث سيتم إستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9 لقياس أثر الصدمات النقدية على تمويل الإستثمارات العمومية في الجزائر من خلال مجموعة من الإختبارات القياسية الحديثة.

#### 8- نطاق البحث:

تضمن نطاق الدراسة إتجاهين هما:

❖ **حدود البحث المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للدراسة في التركيز على الإقتصاد الجزائري والتي تقتصر على بيان أثر الصدمات النقدية على تمويل الإستثمارات العمومية في الجزائر، من خلال إجراء إختبارات بخصوص وجود الصدمة من عدمها وفق نموذج قياسي.

❖ **حدود البحث الزمانية:** إعتمدت الدراسة على سلسلة تمتد فترتها من 1990 إلى 2018 حيث تم تقسيمها على مدد زمنية مختلفة حسب الظروف التي مر بها الإقتصاد الجزائري إضافة إلى كونها تزامنت مع برامج الإصلاحات الإقتصادية.

❖ **حدود البحث الإحصائية:** سنتعمد في هذا البحث على إختبار التكامل المشترك المقدم من طرف جوهانسون وجيليسس وذلك كونه يصلح للعينات الصغيرة الحجم وكذلك في حال الإنحدار المتعدد وبالتالي إختبار علاقة طويلة الأجل بين متغيرات البحث بإستخدام هذا الإختبار، الأمر الذي يسمح لنا بتقدير معادلة التكامل المشترك بين متغيرات البحث بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM.

#### 9- الدراسات السابقة:

حسب إطلاعنا وفي حدود ما توفرت لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع البحث، هناك العديد من الدراسات والبحوث التي أنجزت في مختلف الجامعات الجزائرية والجامعات الأجنبية وخاصة في الجامعات العربية والتي تمكنا من الإطلاع عليها وتناولت موضوع الصدمات النقدية في الجزائر وفي بقية الدول محل الدراسة، غير أن هذه الدراسات في معظمها لم تشر إلى علاقة الصدمات النقدية

بالإستثمارات العمومية والتي حاولت في هذه الأطروحة أن أتعرض إليها، فعلى الرغم من وجود بعض المحاولات والمقترحات المعالجة لمثل هكذا مواضيع، نذكر أهم هذه الدراسات والأبحاث فيما يلي:

❖ **دراسة نصر حمود مزنان العنزي، هبه سعد عبد الجبار (2019):** المعنونة بـ: "أثر السياسة النقدية في الإستثمار في العراق للمدة (1990-2016)" حيث يتمثل هدف البحث من خلال تتبع تطور مؤشرات السياسة النقدية في العراق وتحليلها خلال المدة (1990-2016)، وقد تم إستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وهو أسلوب قياسي متقدم يعتمد على إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى وعند الفرق الأول، ويعطي هذا النموذج نتائج عن طبيعة العلاقة في الأجلين القصير (نموذج تصحيح الخطأ) وكذلك نتائج للأجل الطويل، وقد توصل البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات من أهمها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فضلا عن العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات السياسة النقدية والإستثمار، وهي دراسة مشابهة لدراستنا تقريبا فمن خلالها يمكننا التوصل إلى ايجاد العلاقة السببية بين الصدمات النقدية والإستثمارات العمومية.

❖ **دراسة بوصافي كمال، بوسيكى حليلة (2018):** المعنونة بـ: "قياس وتحليل آثار صدمات السياسة النقدية على النمو الإقتصادي بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي (VAR) للفترة من (2000-2016)" وتطرقت هذه الدراسة إلى التعرف على آثار صدمات السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام أسلوب أشعة الإنحدار الذاتي (VAR) وبيانات فصلية تغطي الفترة الممتدة من الثلاثي الأول لعام 2000 إلى الثلاثي الرابع لعام 2016، والتي تخص المتغيرات التالية: (الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية، سعر الفائدة الإسمي، سعر الصرف وحجم القروض الموجهة للإقتصاد)، ولقد أشارت نتائج تحليل دوال الإستجابة لرود الفعل إلى أن حدوث صدمة عشوائية في كل من الكتلة النقدية والقروض الموجهة للإقتصاد بمقدار إنحراف معياري واحد سيكون لها أثر موجب دائما على الناتج الداخلي الإجمالي، كما أن حدوث صدمة غير متوقعة في سعر الفائدة الإسمي بمقدار إنحراف معياري واحد لها أثر سالب على الناتج الداخلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل، في المقابل يؤدي حدوث صدمة عشوائية في سعر الصرف بمقدار إنحراف معياري واحد إلى أثر موجب على الناتج الداخلي الإجمالي في الأجل القصير ليتلاشى بعد ذلك أثر الصدمة في الأجل المتوسط ثم يتحول إلى سالب في الأجل الطويل، ومن خلال هذه الدراسة إعتدنا على متغير الإئتمان الموجه إلى الإقتصاد، حيث أن حدوث صدمة غير متوقعة في الإئتمان الموجه إلى الإقتصاد يؤدي إلى زيادة حجم القروض الموجهة للإقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمارات، وهذا حسب النتيجة التي توصل إليها الباحثان، وعليه فإننا إعتدنا في دراستنا كمتغير مفسر.

❖ **دراسة مناضل عباس الجواري وآخرون (2017):** المعنونة بـ: "أثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في اليابان" حيث تعرضت الدراسة إلى أبرز المشاكل النقدية في الإقتصاد الياباني والتي تتمثل في الصدمات النقدية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي قام بقياس وتحليل أثر الصدمات

النقدية في بعض متغيرات الإستقرار الإقتصادي في اليابان للفترة (1991-2014) وذلك بإعتماده على بعض الإختبارات والنماذج القياسية الحديثة ذات الصلة بتحليل السلاسل الزمنية وذلك للوقوف على أثر الصدمات النقدية في جانبي العرض والطلب في متغيرات الإستقرار الإقتصادي، كما قام بالإستعانة بحزمة من الإختبارات المعتمدة في الإقتصاد القياسي الحديث الذي يبنى على إختبار خواص السلاسل الزمنية وإستخدم نموذج الإنحدار الذاتي (VAR) ودوال إستجابة النبضة (IRFS) وتجزئة التباين (VDCS)، وتوصلت الدراسة إلى أن صدمات عرض النقد وسعر الفائدة وسعر الصرف تحدث تقلبات في الناتج المحلي الإجمالي.

• **دراسة علي أياد حسن، حسين ديكان درويش (2017):** المعنونة بـ "أثر الصدمة النقدية على سوق الأسهم في (العراق، الأردن) دراسة مقارنة" حيث إستعرضت الدراسة محاولة إيجاد مدى تأثير الصدمة النقدية المتمثلة بعرض النقد (M1) وأثرها على سوق الأسهم للمدة (2009-2015) بيانات فصلية، وهذا إنطلاقاً من فرضية مفادها أن الصدمة النقدية لها تأثير قوي وفعال على سوق الأسهم في المدى الطويل، وإستعان بالأساليب القياسية الحديثة منها إختبار وتحليل النموذج المقدر بأسلوب (VAR) وتحليل مكونات التباين ودوال إستجابة النبضة، وتوصل البحث إلى أن الصدمة النقدية لها تأثير فعال في المدى الطويل على مؤشر السوق الذي يعكس أداء وكفاءة السوق المالية بشكل عام، حيث تضاعف دور الصدمة النقدية على مؤشرات الأداء في السوق المالية الأردنية بسبب سياسات الضبط النقدية والكبح المالي.

• **دراسة أحمد عبد الزهرة حمدان (2017):** المعنونة بـ: "قياس تأثير الصدمة النقدية في العراق للمدة (1990-2015) بإستخدام نموذج متجه الإنحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)" حيث يحاول البحث أن يقدر تأثير الصدمة النقدية على متغيرات مختارة للإقتصاد العراقي (الناتج المحلي، سعر الصرف، مستوى الأسعار، وسعر الفائدة)، مع الأخذ بعين الإعتبار دراسة الإقتصاد المفتوح عند التطرق للجوانب النظرية وهذا إنعكاس لأهمية أسعار النفط في نشاط الإقتصاد العراقي مع إستخدام منهجية متجه الإنحدار الهيكلي، وتوصل الباحث إلى أن مصدر الصدمات النقدية في العراق هي تقلبات الإيرادات النفطية التي تكون مصدر زيادة موجودات البنك المركزي وزيادة عرض النقود والتي تجد ترجمتها في سوق الصرف الأجنبي، ولا يختلف الإقتصاد العراقي عن الإقتصاد الجزائري كونه بلد ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية وعليه إستخدمنا هذه الأداة التي تعبر عن الصدمات النقدية من خلال الإستعانة بهذه الدراسة.

• **دراسة صباح صابر محمد خوشناو (2017):** المعنونة بـ: "قياس وتحليل الصدمات النقدية في الإقتصاد العراقي للمدة (1988-2015)" حيث تكمن فرضية البحث في أن الإقتصاد العراقي تعرض إلى صدمات نقدية مستمرة ومتواصلة وعنيفة بسبب الظروف السياسية والإقتصادية غير المستقرة، حيث يعود سببها الرئيسي إلى تغيرات في عرض النقد المحلي أو في سعر صرف العملة المحلية وأن محاولة تثبيت سعر الصرف سواء من خلال إتباع سياسة سعر الصرف الثابت في مدة الثمانينات وسياسة الرافعة المالية في مدة التسعينات أو سياسة سعر الصرف المدار من قبل البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 لم

يساعد على إمتصاص الصدمات النقدية، وإعتمد في تحليله القياسي في قياس الصدمات النقدية من خلال صياغة نموذج قياس دالة الطلب الحقيقي على النقود (M1/P)d حيث تتأثر هذه الدالة بمتغيرات عدة أهمها الدخل الحقيقي وسعر الصرف في السوق الموازية لكونه أكثر تأثيراً في الإقتصاد العراقي من سعر الصرف الإسمي، كما قام الباحث بإهمال سعر الفائدة لعدم فعاليته في الإقتصاد العراقي خلال مدة البحث، وخلصت النتائج إلى أن هناك علاقة عكسية بين الطلب الحقيقي على النقود وبين سعر الصرف بمعامل 99% ووجود علاقة طردية بين الطلب على النقود وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبمعامل مرونة 65%.

• **دراسة عبد الحسين جليل الغالبي، ليلى بديوي مطوق (2013):** المعنونة بـ: "العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق" حيث تعرضت دراستهما إلى أحد أبرز المشاكل النقدية والتي تتمثل في الصدمات النقدية وأثرها على سعر الصرف الموازي في العراق، حيث تم تحديد إتجاه إنتقال التأثير بين المتغيرين للكشف عن أيهما يكون سبباً في تغير الآخر، ولمعرفة إتجاه العلاقة تم اللجوء إلى إختبار العلاقة السببية متجنباً نموذج الإنحدار كون أن إختبار العلاقة بين المتغيرات بهذه الطريقة يأتي لتلافي عدم الدقة والذي قد يقود إلى حدوث ظاهرة الإنحدار الزائف حيث النتائج تكون مظلمة، وتتأثر أسعار الصرف بالصدمات النقدية وفقاً لأنظمة الصرف المتبعة لذا إنطلقت دراستهما من فرضية مفادها أن الصدمات النقدية تتباين في قوة تأثيرها على أسعار الصرف وفقاً للنظام المتبع، إلا أن الإتجاه العام للعلاقة يذهب من الصدمات النقدية بإتجاه أسعار الصرف، وتوصلت الدراسة إلى إنعدام العلاقة بين الصدمات النقدية وسعر الصرف الموازي في العراق خلال المدة (1980-2012) والمدة (1980-2003) والمدة (2003-2012).

#### 10- هيكل الدراسة:

تحقيقاً لهدف البحث وإثباتاً لمدى صحة الفرضيات فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

يلي:

#### • الفصل الأول: التأسيس النظري للصدمات النقدية

يتناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للصدمات النقدية متضمناً ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول لدراسة الصدمات النقدية ومفهومها وأنواعها وأسبابها، ويدرس المبحث الثاني قياس وتحليل الصدمات النقدية من خلال بناء نموذج إقتصادي كلي للصدمات النقدية إلى كيفية قياسها ثم التفسير الحركي لها ثم بعد ذلك العلاقة بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف وأثرها على التوازن العام، أما المبحث الثالث فيركز على فعالية أدوات السياسة النقدية في الحد من إنتقال الصدمات النقدية على الإقتصاد.

## ❖ الفصل الثاني: الإستثمار العمومي خيار إستراتيجي وإرادي للدولة

يكرس الفصل الثاني لدراسة الإستثمارات العامة كخيار إستراتيجي وإرادي للدولة من خلال ثلاثة مباحث أيضا، حيث يختص المبحث الأول بدراسة الإطار المفاهيمي للإستثمارات العامة، في حين يقوم المبحث الثاني بدراسة الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، بينما يستعرض المبحث الثالث دراسة تحليلية لتطور الإستثمارات العامة في الجزائر.

## ❖ الفصل الثالث: قياس أثر الصدمات النقدية على تمويل الإستثمارات العامة

أما الفصل الثالث والأخير عبارة عن دراسة تطبيقية لحالة الجزائر والمتمثل في أثر الصدمات النقدية على تمويل الإستثمارات العامة والذي ينقسم إلى ثلاثة مباحث، إذ يتطرق المبحث الأول إلى العلاقة السببية بين الصدمات النقدية والإستثمارات العامة، يليه المبحث الثاني محلا البناء النظري للدراسة القياسية، ويركز المبحث الثالث على قياس أثر الصدمات النقدية على تمويل الإستثمارات العامة بإستخدام الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في التحليل القياسي ثم بعد ذلك تحليل نتائج النموذج القياسي.

وكانت الخاتمة عبارة عن ملخص للبحث وتضمنت نتائج إختبار الفرضيات ونتائج الدراسة ثم بعد ذلك التوصيات المقترحة التي تم التوصل إليها.

# الفصل الأول:

التأصيل النظري للصدمات النقدية

**تمهيد:**

أصبحت مشكلة التعرض للصدّات الإقتصادية بصورة عامة والصدّات النقدية بصورة خاصة في الوقت الحاضر مشكلة عالمية مشتركة بين الدول سواء كانت دول نامية أو متقدمة، حيث يمر أي إقتصاد بمراحل نمو ومراحل إنكماش وتعد هذه السمة هي الغالبة ولكن مدى إستمرار أي مرحلة يعد هو المشكلة الحقيقية التي يحاول الإقتصاديون فهمها وإيجاد الحلول لها كما أن درجة التقلب وشدتها قد تؤدي إلى إحداث أزمة، وحاول الإقتصاديون فهم هذه الظاهرة واختلفوا والمدارس الإقتصادية في تفسير هذه الظاهرة وبذلك اختلفوا في الحلول المقترحة، لكن من المؤكد أن التقلبات الإقتصادية هي نتاج الإفراط سواء كان في الإستهلاك أو في الإستثمار أو في الإصدار النقدي ويمكن القول بأنه لا يوجد دولة في عالم اليوم بمعزل من هذه المعضلة التي يجب إيجاد حلول مناسبة لها، فقد أصبحت الصدّات الإقتصادية تشغل عقول العاملين في مجال السياسة الإقتصادية وبالتالي سنخصص هذا الفصل بالإهتمام بموضوع الصدّات النقدية وما يرتبط بها من أثر في متغيرات الإقتصاد الكلي المحددة للإستقرار الإقتصادي الذي يستند أساسا إلى فعالية السياسة النقدية في معالجة الصدّات النقدية والتقلبات الإقتصادية.

إذ تعتبر السياسة النقدية جزءا هاما من السياسة الإقتصادية والدليل على ذلك هو تأثير النقود على المتغيرات الإقتصادية، فهي تتخذ من المتغيرات النقدية موضوعا لدراستها آخذة بعين الإعتبار علاقة النقود بالنشاط الإقتصادي الكلي من جهة، وما يشكله الإستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الإقتصادي من جهة أخرى، وبما أن من أهم أهداف السياسة النقدية هو الإستقرار الإقتصادي فإن الصدّات النقدية تعد مؤشر مهم لتقييم أداء السياسة النقدية في أي دولة، فكلما تعرض البلد إلى صدّات نقدية كلما كان ذلك دليل لوضوح الرؤى المستقبلية لصناع السياسة النقدية ومعرفة حالة الإقتصاد.

لهذا فإننا، نهدف من خلال هذا الفصل إلى إبراز آثار الصدّات النقدية وكذلك فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي من خلال ضبط العرض النقدي، ومن هنا تتبع أهمية موضوع الصدمة النقدية التي تعني التغير غير المتوقع في عرض النقود أو معدل نموه وما يمكن لهذه الصدمة أن تحدثه في الإقتصاد، وذلك من خلال المباحث الثلاث التالية:

**المبحث الأول: الصدّات النقدية | المفاهيم الأدبية والأنواع.**

**المبحث الثاني: الصدّات النقدية | القياس والتحليل.**

**المبحث الثالث: مسار ودور السياسة النقدية في الجزائر في مواجهة الصدّات**

**النقدية.**

## المبحث الأول: الصدمات النقدية | المفاهيم الأدبية والأنواع.

يعتبر موضوع الصدمات الاقتصادية من الموضوعات الجديرة بالإهتمام والدراسة، وهي مسألة نادرة أخذت تشغل كثير من الدول في العالم المعاصر، وتشير الأحداث الاقتصادية الجارية إلى تزايد إنتشار الصدمات الاقتصادية في معظم إقتصاديات دول العالم مع تزايد تحررها الإقتصادي وإندماجها في النظام الإقتصادي العالمي، وفي ظل العولمة الاقتصادية لن تكون هناك دولة آخذة في النمو أو متقدمة بعيدة عن التعرض للصدمة الاقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية في الوقت الذي تعجز فيه دول كثيرة عن مواجهة هذه الصدمات.

## المطلب الأول: مفهوم الصدمات الاقتصادية وأسبابها

تتميز الصدمات الاقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية بتنوع مصادرها وتعدد المتغيرات التي تسببها فضلا عن إنتقال تأثيرها إلى العديد من المتغيرات.

## الفرع الأول: تعريف الصدمة

رغم تعدد تعريفات الصدمة ووجود بعض الإختلافات فيما بينها، إلا أن الأطر العامة لهذه التعريفات تكاد تكون متقاربة لذلك سنتناول أهمها كما يلي:

• **التعريف الأول:** هي نازلة أو مصيبة تفاجئ الإنسان فتقلقه والصدمة النفسية هي مجمل الإضطرابات الناتجة من إفعال أو تأثر شديدين.<sup>1</sup>

• **التعريف الثاني:** يقصد بالصدمة حدوث تغير شديد ومفاجئ في المتغيرات الاقتصادية أو هي كل الفعاليات غير المتوقعة وتكون الصدمة إما إيجابية أو سلبية، تؤدي الصدمة الإيجابية إلى زيادة قيمة المتغير أما الصدمة السلبية فتؤدي إلى إنخفاض قيمته أو هي ما لا يمكن للإقتصاد في بلد معين توقعه.<sup>2</sup>

• **التعريف الثالث:** الصدمة هي السبب الأساسي في حدوث الأزمة أما مفهوم الأزمة فيعني وجود خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام بأكمله وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ، وقد يشار إلى الأزمة إذ لم يسيطر عليها في بدايتها بالكارثة إذ أن الكارثة هي حدث مفاجئ ناجم عن فعل الطبيعة أو هي تغير مفاجئ وحاد أو يمكن القول بأنها صدمة عارضة أو عشوائية.

وبشكل عام وفي كل الأحوال فإن الصدمة: هي بداية لحدوث الأزمة وأثرها تكون نتيجته إنهيار التوازن وما يزيد الموقف تعقدا وإشتعالا هو دخول الأزمة مرحلة جديدة، حيث يصعب على الأطراف المختلفة تحمل التغيرات الحادثة، ويمكن السيطرة على نتائج الصدمة وتقليل أثرها إذا كان هناك توقع وتنبؤ لها وبالتالي إتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة التي يمكن أن تخفف من تأثير هذه الصدمات وتتيح فرصة للحركة السريعة لإتخاذ بعض الإجراءات المخطط لها لإمتصاص الآثار والتخفيف من حدتها، وفي

<sup>1</sup> مناضل عباس الجوازي وآخرون، أثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في اليابان، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 20، السنة الحادية عشر، 2017، ص: 220.

<sup>2</sup> عسان إبراهيم احمد آل طعوس، أثر الصدمات الاقتصادية والنقدية في النمو الاقتصادي لدول الإتحاد النقدي الأوربي للمدة (1995، 2014)، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، لمجلد7، العدد1، 2018/03/31، ص: 237.

كثير من الأحيان التعامل مع الصدمة لا يتطلب سوى إستيعابها وإمتصاص قوى الصدمة في البداية، وذلك حتى تتاح الفرصة بعد ذلك للوصول إلى الأسباب الحقيقية التي أدت لهذه الصدمة.<sup>1</sup> من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن: «الصدمة في الإقتصاد أي إقتصاديا تعني الحدث الذي يؤدي إلى إنخفاض في رفاهية الأفراد أو المجتمع أو منطقة معينة كأزمة في الإقتصاد الكلي».

### الفرع الثاني: ماهية الصدمات الاقتصادية وأسبابها:

تعددت تعاريف الصدمات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة ومن أمثلة هذه التعاريف نذكر:

• **التعريف الأول:** هي الأحداث التي تؤثر على الإقتصاد والتي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا، والصدمات الداخلية تقسم إلى صدمات نقدية وصدمة حقيقية، أما بالنسبة للصدمة الخارجية فهي تسلك طريق الدورات الاقتصادية.<sup>2</sup>

• **التعريف الثاني:** هي تلك التغيرات في إمدادات وسعر المواد الأولية الخام، أو أنها ناتجة عن تغيرات في تكنولوجيا الإنتاج تحدث تغيرا في عرض السلع في السوق، وبالتالي نكون أمام صدمة عرض سواء كانت موجبة أو منعكسة.<sup>3</sup>

• **التعريف الثالث:** حدوث تغير طارئ في الطلب الكلي نتيجة حدوث زيادة تلقائية في أحد مكونات الطلب الكلي كالإنفاق الاستهلاكي، أو أحد المتغيرات التي تؤثر في الطلب الكلي كسعر الفائدة أو تغير ناتج عن السياسات الاقتصادية المطبقة كالسياسة المالية أو النقدية.<sup>4</sup>

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى: «أن الصدمات الاقتصادية هي أحداث مفاجئة لا يمكن التحكم فيها تؤدي إلى إختلال وإضطراب التوازنات الاقتصادية قد تكون داخلية أو خارجية، ولها آثار قوية تؤدي إلى تأثيرات سلبية على مستوى الدخل للدولة وعلى مجمل المتغيرات الاقتصادية والمالية ونتيجتها إنهيار التوازن».

يمكن توضيح أهم الإختلالات المؤدية لحدوث الصدمات الاقتصادية فيما يلي:<sup>5</sup>

- 1- الإعتدال على مورد إقتصادي مغلق التشابك القطاعي محليا وبين الدول النامية.
- 2- ضعف القطاعات المعول عليها في تغيير الهيكل الإنتاجي، وإختلال هيكل التجارة الخارجية.
- 3- التشوّهات السعريّة في أغلب قطاعات الإقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الإقتصاد العراقي للفترة (1980-2005) دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 16، جامعة بغداد، العراق، 2010، ص: 142.

<sup>2</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص: 118، 119.

<sup>3</sup> أبو الفتوح علي الناقية، نظرية الإقتصاد الكلي، مطبعة المعمورة، الطبعة الأولى، مصر، 2001، ص: 137.

<sup>4</sup> عبد الرحمان يسرى أحمد وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 235.

<sup>5</sup> عبد القادر خليل، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، فرع إقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص: 53-54.

- 4- إختلالات جذرية في سوق العمل وإرتفاع معدلات البطالة.  
وهناك العديد من الصدمات والعوامل الداخلية عملت بقوة مع الصدمات الخارجية وهي تدور إجمالاً حول عاملين هما: 'فائض الطلب' و'عدم واقعية الأسعار' ويمكن تجزئة ذلك فيما يلي:<sup>1</sup>
- 1- الإتساع المستمر لفجوة الموارد المحلية من خلال الفجوة بين معدلي الإيداع والإستثمار المحلي.
- 2- العجز الدائم والمستمر في الموازنات العامة لمعظم الدول النامية.
- 3- العجز الكبير والدائم في موازين المدفوعات للدول النامية وتدهور أسعار صرف عملاتها الوطنية.
- 4- تدهور معدلات نمو الإنتاج وإقتران ذلك بإرتفاع النمو الديموغرافي وبالتالي تهديد الأمن الغذائي.
- 5- النمو غير المتوازن بين القطاعات وإختلال هيكل الإنتاج.
- 6- عجز المخططات التنموية وإخفاقها في تلبية حاجات المجتمع المرتبطة بتوفير البنى التحتية.
- 7- ضعف أسواق رؤوس الأموال المحلية ومحدوديتها الأمر الذي ينعكس على أداء الإقتصاد.
- 8- تفشي الفساد الإقتصادي من خلال إشتراك الصدمات الداخلية مع الخارجية الأمر الذي يؤدي إلى عجز في تمويل إقتصاديات البلد مما يؤثر على المديونية الخارجية لها.

### الفرع الثالث: أنواع الصدمات الاقتصادية

من خلال هذا الفرع سنقوم بإبراز مختلف الصدمات الاقتصادية كما يلي:

أ- **الصدمة الخارجية:** تبرز هذه الصدمات من خلال الأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها ولها آثار قوية على مستوى الدخل ومن أبرز الأحداث التي تؤدي إلى هذا النوع من الصدمات هي:<sup>2</sup>

✓ **تغير عوائد الصادرات:** تواجه العديد من البلدان صدمات خارجية (سلبية أو إيجابية) تؤدي إلى حدوث كساد وذلك بسبب إنخفاض عوائد الصادرات، وخاصة عندما يكون البلد معتمداً على تصدير سلعة واحدة فقط أو عدد قليل من السلع كالنفط أو القطن أو النحاس، إذ تحدث هذه الصدمات نتيجة إنخفاض الإيرادات من العملة الأجنبية وبالتالي هي صدمات سلبية بينما حين ترتفع عوائد الصادرات نتيجة إرتفاع تلك الإيرادات فهي صدمات إيجابية.

✓ **التضخم المستورد:** تعتمد الكثير من البلدان بشكل أساسي على السلع المستوردة وخاصة النفط الذي بإرتفاع أسعاره يحدث إنخفاض في الدخل الحقيقي في البلدان المستوردة للنفط

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص، ص: 55، 56.

<sup>2</sup> زيتوني كمال، أثر الصدمات الاقتصادية في تحليل مؤشرات الأزمات المصرفية خلال الفترة (1980-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016، ص: 39.

بسبب كون الطلب على النفط غير مرن، مما يؤثر سلباً على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ونفس الأمر ينطبق على عدد من السلع الأخرى.

✓ **ارتفاع تكاليف الإقتراض من الخارج:** كما حدث عام 1982 بعد أن فرضت بعض الدول تسديد ما بذمتها من ديون خارجية كالمكسيك مما أدى إلى تفجر أزمة المديونية الخارجية وارتفاع تكاليف الإقتراض من الخارج.

✓ **تغير مستوى الهبات والمعونات الخارجية:** أحيانا يتغير مستوى المساعدات والهبات التي تحصل عليها الدولة من الدول المانحة عن مستواها السابق، كما حصل لمصر بعد حرب الخليج الأولى حيث حصلت مصر على مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية مقابل موقفها المعروف.

ب- **الصددمات العارضة أو العشوائية:** يظهر هذا النوع من الصدمات نتيجة الظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية كالزلازل أو الفيضانات والتي تؤدي إلى خسائر فادحة، وهذا النوع من الصدمات يزول عند إنتهاء تلك الكوارث ولكنها تؤدي إلى إختلال في التوازن الإقتصادي الخارجي للدولة.

ت- **الصددمات الموسمية:** يتميز هذا النوع من الصدمات بكونه قصير الأجل ويؤثر على ميزان المدفوعات لفترة زمنية معينة، وتحدث هذه الصدمات في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة معينة في موسم معين.

ث- **الصددمات الدورية:** يرتكز هذا النوع من الصدمات في الإقتصاديات المفتوحة والتي تشكل فيها التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، ويتعرض الإقتصاد العالمي لفترات من الكساد والإزدهار فتؤثر على صادرات هذه الدول سلباً وإيجاباً بشكل كبير.

ج- **الصددمات الهيكلية:** وتحدث هذه الصدمات عند تغير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي وتحوله من طاقات معينة إلى أخرى، أو تحول الطلب على النقد الأجنبي بدلا من العملة المحلية بسبب عدم الإستقرار الداخلي.

ح- **الصددمات الحقيقية:** وتحدث عند إعتقاد تكنولوجيا جديدة أو حدوث تقلبات في أسعار المواد الأولية وتتعرض العديد من الدول إلى هذا النوع من الصدمات، وتحدث عندما يكون حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.<sup>1</sup>

خ- **الصددمات (الأزمات) المالية:** تعرف الأزمات المالية بأنها تلك الإضطرابات التي تؤثر كليا أو جزئياً على مجمل النظام المالي مثل حجم الإصدار أو أسعار الأسهم والسندات وكذلك إعتادات الودائع المصرفية ومعدل أسعار الصرف، وقد يقف وراء الأزمات المالية إنهيار في سوق الأسهم أو في قيمة العملة أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى

<sup>1</sup> نسيمه بن يحي، أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس بالمدينة، المجلد: 2، العدد: 2، سبتمبر 2014، ص: 239.

باقي قطاعات الإقتصاد، وتحدث الأزمات المالية نتيجة توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الإئتمانية للمقترضين، وقد يستند هذا التوسع إلى تدفق رؤوس أموال ضخمة لداخل الإقتصاد وبما يفوق قدرة القطاع المصرفي على منح الإئتمان وفق القواعد والأصول المتعارف عليها، ومع بدء ظهور بوادر أية تصحيحات هيكلية في الإقتصاد أو في الجهاز المصرفي كتصحيح أسعار الأصول أو حدوث خلل في تدفقات الإئتمان أو التمويل الخارجي فإن ذلك غالبا ما يفضي إلى كشف جوانب الضعف في هيكلية الإقتصاد والقطاع المصرفي وحدث أزمة ثقة في النظام المالي، وعندها يحدث إنخفاض في قيمة العملة مؤديا إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج وتمتد الآثار السلبية للأزمات المالية لتهدد الإستقرار الإقتصادي والسياسي للدول.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الإطار الأدبي للصدّات النقدية

من أهم أهداف السياسة النقدية هو تحقيق الإستقرار الإقتصادي فهذا يعني أن هناك إرتباطا وثيقا بين النشاط الإقتصادي والنقدي، فأى خلل في قرارات السلطة النقدية ينتج عنه صدّات نقدية تؤثر على النشاط الإقتصادي.

### الفرع الأول: تعريف الصدمة النقدية

تعددت الآراء والتعاريف فيما يتعلق بتحديد معنى ومفهوم الصدّات النقدية نظرا لتعدد الجوانب والأهداف والأشكال، لكن رغم تعددها وتنوعها بسبب المدخل الذي ندخل من خلاله لإيضاح المقصود بالصدمة النقدية نذكر أهمها كما يلي:

• **التعريف الأول:** يعتقد الكثير من الإقتصاديين أن جزءا مهما وكبيرا من التغيرات في سياسة البنك المركزي أو في إجراءات سياسة البنك المركزي تعكس إستجابات صانعي السياسة النقدية بالنسبة للتغير في وضعية الإقتصاد، إلا أن الواقع يشير إلى أنه ليس كل التغيرات في سياسة البنك المركزي يمكن عدها ردا على حالة الإقتصاد فجزءاً من التغيرات غير المقصودة في سياسة البنك المركزي لا تعد ردة فعل على حالة الإقتصاد والتي يشار إليها بالصدّات النقدية.<sup>2</sup>

• **التعريف الثاني:** تعرف الصدّات النقدية بأنها إبتكارات إحصائية حيث تمثل عنصرا خارجي المنشأ للسياسة النقدية تماما، وتعرف بأنها التغير غير المقصود في أحد المتغيرات النقدية (عرض النقد، الطلب على النقود، سعر الفائدة، سعر الإئتمان) وما ينتج عنها من آثار مباشرة وغير مباشرة على المتغيرات الإقتصادية ونميز بين نوعين من التغيرات:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الإقتصادية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2014، ص: 16.

<sup>2</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، العلاقة التبادلية بين الصدّات النقدية وأسعار الصرف في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد: 9، العدد: 28، 2013، ص: 206.

<sup>3</sup> صباح صابر محمد خوشناو، قياس وتحليل الصدّات النقدية في الإقتصاد العراقي للمدة (1988-2015)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد: 9، العدد: 17، 2017، ص: 121.

❖ **فالتغيرات غير المقصودة:** هي تغيرات غير متوقعة في أحد المتغيرات النقدية كالتذبذبات في عرض النقد والناجمة عن سياسة الإدارة النقدية أو إختلال الطلب على النقود الحاصل نتيجة لتغير سلوك الأفراد الذين يتعاملون في الأسواق، والذين يسعون لإحداث تغيرات في ما يملكون من أرصدة نقدية وكذلك تقلبات أسعار الصرف الناجمة عن تقلبات الطلب والعرض المحلي والأجنبي على رؤوس الأموال والسلع بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث في المتغيرات النقدية الأخرى، وتختلف ردود أفعال الجمهور بعد حدوث الصدمات النقدية إذ يسعى بعض منهم إلى تعديل أرصدهم النقدية من خلال أسواق السلع والخدمات بينما يقوم الآخرون بتعديلها من خلال أسواق الأسهم والسندات الأمر الذي يؤدي إلى إنتقال الإختلالات إلى أسواق أخرى.

❖ **أما الصدمات النقدية المقصودة:** والتي تفترض تغيرات غير متوقعة على متوسط الأرصدة النقدية فهي تحدث مثلا عند قيام البنك المركزي بشراء قدر كبير وبشكل مفاجئ من السندات الحكومية مما يؤدي إلى رفع أسعارها وتسارع الحائزين عليها لبيعها والاستفادة من إرتفاع أسعارها، فإستبدال السندات بالأرصدة النقدية ينجم عنه إرتفاع الأرصدة النقدية الإضافية التي يمتلكونها وإنخفاض أسعار السندات بالإضافة أنها سترتفع الإحتياجات الإضافية الجديدة للمصارف فتقوم هذه الأخيرة بإستخدام تلك الإحتياجات الإضافية في شراء السندات من السوق المفتوحة وتقديم القروض للمقترضين بشروط ميسرة والتي يستخدمها المقترضين في شراء السلع والخدمات وتسديد الديون.

❖ **تعريف الثالث:** تعد الصدمات النقدية أحد أشكال الصدمات الإقتصادية ذات المصدر الداخلي والتي قد تنتج في بعض الأحيان نتيجة حدوث صدمة خارجية، وعادة ما تأخذ الصدمات النقدية شكل زيادة أو نقصان في الطلب على النقود نسبة إلى المعروض منها ولكن هناك من يصل إلى إحتسابها عن طريق سلوك البنك المركزي من خلال التدخل في عرض النقد في عمليات السوق المفتوحة.<sup>1</sup>

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن: «الصدمة النقدية هي التذبذبات التي تحصل للمتغيرات النقدية خارج سيطرة السلطات النقدية أو الناتجة عن عدم توازن العرض النقدي والطلب النقدي عليها والتي تكون لها آثار مباشرة وغير مباشرة على النشاط الاقتصادي».

### الفرع الثاني: أسباب الصدمات النقدية

هناك مجموعة من العوامل العشوائية التي تؤدي إلى نشوء الصدمات النقدية والتي تؤثر على قرارات السياسة النقدية، فإختلاف الرؤى الإقتصادية لصناع السياسة النقدية حول حالة الإقتصاد وإختلافهم في الشخصيات ووجهات النظر وكذلك الأفكار التي يجلبها المشاركون في الإجتماعات الخاصة وطروحاتهم وأسلوب جدلهم لرسم سياستهم النقدية تعتبر مصدرا رئيسيا في حدوث تلك الصدمات، بالإضافة إلى العوامل السياسية والعوامل الفنية مثل أخطاء القياس في البيانات المتوفرة بالنسبة لصانعي السياسة عندما

<sup>1</sup> مناضل عباس الجواري وآخرون، أثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في اليابان، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، العدد 20، السنة الحادية عشر، العراق، 2017، ص: 219.

يقومون بإتخاذ القرار حول إجراءات سياسة ما، ولتعدد تلك المصادر فمن الصعوبة تثبيتها والسيطرة عليها ونذكر بعض من هذه المصادر كالاتي:<sup>1</sup>

أ- آليات تنفيذ السياسة النقدية:

تعتمد البنوك المركزية في تنفيذ سياستها النقدية على عدة آليات ومن أهمها الإعتماد على نوع من أنواع القياس الكمي، كأن يقوموا بوضع سعر فائدة لا يتسم بالدقة لعدم تضمينه التغيرات المتوقعة في الناتج والتضخم والتي تعد مصدرا من مصادر عدم الثبات والتقلب خصوصا عند إستهداف المدخرات غير المقترضة.

ب- أدواق وأهداف البنوك المركزية:

إن البنك المركزي عندما يكون غير حساس تجاه التضخم بصورة خاصة فمن المرجح أن يضع سعرا للفائدة أكبر مما هو معتاد أو ضروري، وعندما يكون مستوى التضخم مرتفعا فإن البنك المركزي يضع سعرا للفائدة منخفضا بدرجة كبيرة إذ يكون مستعدا لتحمل الخسائر في سبيل تقليل التضخم.

ت- معتقدات صناع السياسة حول عمل الإقتصاد وآلية عمله:

تعتبر مصدرا آخر من مصادر الصدمات، فعلى سبيل المثال عندما يكون الإعتقاد السائد لدى البنك المركزي بأن التضخم غير مستجيب وبشكل كبير للركود الإقتصادي فيقوم بوضع أسعار فائدة منخفضة أدنى مما هو مطلوب.

ث- السياسة النقدية والأمور السياسية:

كثيرا ما ينفذ البنك المركزي سياسة توسعية بشكل غير إعتيادي تماشيا مع رغبة السياسيين للحصول على أصوات الناخبين في الإقتراع الخاص بالحكم وذلك إنطلاقا من وظيفة البنك المركزي كونه بنك الحكومة ومستشارها المالي.

ج- أهداف أخرى: يهتم البنك المركزي أحيانا بأسعار الصرف بصورة كبيرة فيتحكم بتحركات أسعار الصرف والتي تؤثر على التضخم المستقبلي والنمو في الناتج، وقد يستشهد البنك المركزي أحيانا بقوة العملة كسبب من أسباب مرونة السياسة النقدية.

ح- إعتبارات إستراتيجية:

قد تحدث الصدمة النقدية نتيجة إعتبارات إستراتيجية لتجنب الكلف الإجتماعية لإحباط توقعات القطاع الخاص وبخاصة توقعات العاملين فيه حول سياسة البنك المركزي في أن تكون ذات إنجاز ذاتي وتقود إلى التباينات الخارجية المنشأة في السياسة النقدية.

<sup>1</sup>صباح صابر محمد خوشناو، مرجع سابق، ص:127.

## خ- السياسة النقدية والبيانات الأولية:

يتبين هذا المصدر عندما يبني صناع السياسة النقدية سياستهم على وفق البيانات الأولية التي تتعلق بالنتائج والتضخم المتوفرة لدى البنك المركزي والتي تعاني من أخطاء القياس وتفتقر للدقة إذ تكون الأخطاء فيها كبيرة ومهمة، بالإضافة إلى أن التفسير لمدة الخطأ يمكن أن تؤثر على عملية أو إمكانية الافتراضات البديلة المستخدمة لتحديد الصدمات النقدية.

## المطلب الثالث: أنواع الصدمات النقدية

تقسم الصدمات النقدية إلى أنواع عدة فقد تكون نقدية كمية أو صدمات نقدية سعرية، فالصدمة النقدية الكمية هي الصدمات الناجمة عن التغيرات غير المنتظمة في الكميات المعروضة أو المطلوبة من النقود، أما الصدمات النقدية السعرية فهي الصدمات الناجمة عن التغير غير المنتظم في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف، وبشكل عام تنشأ الصدمات النقدية نتيجة عوامل عشوائية وغير مقصودة تؤثر على قرارات السياسة النقدية، وتقسم الصدمات حسب (مصدرها، طبيعتها، إتجاهها) كما يلي:

## الفرع الأول: الصدمات النقدية حسب مصدرها

وتصنف إلى: (صدمة عرض النقد، صدمات الطلب على النقود، صدمات أسعار الصرف، صدمات أسعار الفائدة) كما يلي:

## أولاً: صدمات عرض النقد:

يقصد بصدمة عرض النقد بأنها التغير العشوائي أو غير المتوقع في عرض النقد الإسمي والذي يتسبب باختلال التوازن بين الحيازات النقدية المخططة أو المرغوبة والأرصدة الفعلية التي يمتلكها الأفراد، وتحدث عند قيام السلطات النقدية بشكل مفاجئ بتغذية الإقتصاد بجرعات كبيرة أو قليلة من النقود محدثة إختلال التوازن بين الممتلكات النقدية الفعلية للأفراد وما يرغبون في حيازته والإحتفاظ به<sup>1</sup>، وينجم عن صدمات عرض النقد تقلبات مفاجئة نذكر أهمها<sup>2</sup>:

## أ- التفاوت في مرونة السعر:

تتحمل الشركات تكاليف كبيرة عندما تعدل أسعارها رداً على صدمات الإنفاق التي ترافق التضخم، فالصدمة الإيجابية للإنفاق سوف تؤثر على تعديل الأسعار بصورة أكبر مما في الصدمات السلبية، فعندما تكون الصدمات الإيجابية للإنفاق مترافقة مع التضخم تجعل رغبة الشركات أو حافزها لدفع قائمة التكاليف كبيرة وتبادر بتعديل السعر النسبي (الحقيقي)، أما عندما تكون الصدمات السلبية للإنفاق مترافقة مع التضخم فقد يلغي أحدهما الآخر مما يدفع الشركات إلى

<sup>1</sup> علي إباد حسن، حسين ديكان درويش، أثر الصدمة النقدية على سوق الأسهم في (العراق، الأردن) دراسة مقارنة، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية والمالية، المجلد: 9، العدد: 4، 2017، ص: 29.

<sup>2</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، ليلي بديوي مطوق، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، المجلد: 9، العدد: 28، جامعة الكوفة، العراق، 2013، ص: 209.

الإمتناع عن تسديد قائمة الكلفة المترافقة مع تعديل الأسعار بإتجاه تخفيضها وذلك يعود إلى تطابق سعرهم النسبي مع سعرهم الفعلي مما يؤدي إلى إختلال الناتج في رد فعل الشركات في هذا الأمر.

#### ب- اللاتماثل النقدي والقيود الخاصة بالقروض:

ترتبط عملية الإقراض بشكل كبير بمركز دورة الأعمال فالسياسة النقدية الإنكماشية (المقيدة) التي ترفع سعر الفائدة عند تطبيقها في زمن النمو الإقتصادي والطلب القوي على القروض تؤدي إلى إضعاف قدرة المقترضين في الحصول على القروض، أما بالنسبة للسياسة النقدية التوسعية والتي تخضع سعر الفائدة خلال فترات التباطؤ (الركود) الإقتصادي والطلب الضعيف على القروض لن يكون لها تأثير إذ أن بعض المقترضين قد لا يرغبون في الحصول على تمويل وبالتالي لن تؤدي إلى التوسع في النشاط الإقتصادي.

#### ت- توقعات المستهلكين والشركات خلال دورة الأعمال:

إذا توافقت التوقعات المتشائمة وفقدان الثقة من قبل الشركات والمستهلكين خلال فترات الركود أو الكساد فإن ذلك سوف يجعل السياسة النقدية التوسعية غير فعالة، بينما التوقعات المتفائلة من قبل الشركات والمستهلكين تلطف أو تهدئ التأثير للسياسة النقدية الانكماشية خلال فترات الانتعاش الاقتصادي ويظهر عدم التماثل.

#### ثانياً: صدمات الطلب على النقود:

يطلق على هذه الصدمات بالتغيرات العشوائية في الطلب على النقود نتيجة التغيرات الحاصلة في طلب الأفراد ومؤسسات القطاع العام والخاص والقطاع الخارجي على النقود والناجمة عن تغيرات في مستويات الأسعار وأية أسباب أخرى، فإرتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من أجل تغطية العجز في القدرة الشرائية ويحدث العكس في حالة إنخفاض مستويات الأسعار فينخفض الطلب على النقود، كما أن للدخل دوراً هاماً في التأثير على الطلب على النقود فكلما زاد الدخل زادت نسبة الإحتفاظ بالنقود وبالتالي زيادة الطلب على النقود، بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة سعر الفائدة له أثر عكسي على الطلب على النقود فزيادة هذا السعر يقلل من الطلب على النقود إذ يستثمر الأفراد والمؤسسات الأرصدة النقدية في شراء سندات قصيرة الأجل للحصول على عائد مرتفع والعكس صحيح في حالة إنخفاضه.<sup>1</sup>

#### ثالثاً: صدمات أسعار الصرف:

تلجأ السلطات النقدية للتدخل في تحديد قيمة عملتها لضمان تحسين وضعها الإقتصادي بشكل عام وميزانها التجاري بشكل خاص، لذا أقدمت العديد من الدول لتخفيض قيمة عملتها ( رفع سعر الصرف) وإحداث صدمة مقصودة أو متعمدة للمحافظة على مركزها التنافسي في الأسواق العالمية مستهدفة زيادة صادراتها وتخفيض إستيراداتها، إلا أن عملية التخفيض قد لا تحقق الهدف المتوخى منها

<sup>1</sup>أبوصافي كمال، بوسكي حليمة، قياس وتحليل آثار صدمات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR للفترة (2000-2016)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد: 5، العدد: 9، جوان 2018، ص: 57.

إذا تمت بطريقة عشوائية وغير مدروسة، وتتمتع سياسات أسعار الصرف بأهمية كبيرة لدورها المؤثر على مجمل قطاعات الإقتصاد المحلي والعلاقات الخارجية مع إقتصادات الدول الشريكة تجارياً إذ تعتمد السلطات النقدية في تحديد نظام الصرف المناسب لعملتها على أسس ومعايير معينة كالقدرة المالية للدولة وميزانها التجاري وعلاقتها مع الشركاء التجاريين، أو أحياناً تتخذ الدول نظاماً للصرف دون الإعتماد على أي أساس إقتصادي بل أبقته كما كان متبعاً في نظام بريتن وودز دون أن تجري تغييراً في هذا النظام بما يتناسب وطبيعة إقتصاداتها، وهذا ينجم عنه عدم الدقة في تحديد سعر الصرف الإسمي مما يجعل الإقتصاد معرضاً لهزات إقتصادية وصدّات نقدية لذا تلجأ العديد من الدول إلى تغيير في قيمة عملاتها بين الحين والآخر، ولتجنب الهزات فإن على الدول دراسة معايير أكثر دقة في تحديد سعر الصرف كنظرية تعادل القوة الشرائية والميزان التجاري بإعتبارهما يتسمان بواقعية ووضوح كبير أو أي طريقة أخرى لتبني نظام صرف لعملتها، فمن الضروري تحديد سعر الصرف المناسب لأنه يؤثر على التوازن الداخلي والخارجي للدولة فضلاً عن تأثيره على إقتصادات الدول الشريكة تجارياً لها لذا الدقة والإنضباط في مستوياته له آثار إيجابية على الوضع الإقتصادي العام والإختيار غير الصحيح يسبب الكثير من المشاكل التي تنعكس سلباً على التجارة الخارجية للدولة.<sup>1</sup>

وتنقسم الصدّات في هذا الميدان إلى قسمين على وفق طبيعة أسعار الصرف وهي الصدّات التي يتعرض لها سعر الصرف الثابت والصدّات التي يتعرض لها سعر الصرف المرن كما يلي:<sup>2</sup>

#### أ- صدّات سعر الصرف الثابت:

تأتي الصدّات إلى هذا السعر عادة بتخطيط من السلطات النقدية بتغيير سعر الصرف إدارياً كونها تسيطر على هذا النمط من أسعار الصرف بإختيارها للنظام الثابت للصرف، وتكون الصدمة إما بتخفيض قيمة العملة (رفع سعر الصرف الأجنبي) أو برفع قيمة العملة (خفض سعر الصرف الأجنبي) والصدمة الأكثر شيوعاً في الميدان هي التخفيض أي رفع سعر الصرف الأجنبي.

#### أ-1- صدمة رفع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة):

يعرف رفع سعر الصرف الأجنبي (تخفيض قيمة العملة) بأنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة للحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبي وهذا يعني تغيير قيمة العملة المحلية لتصبح أقل مقارنة بالعملات الأخرى، إن التخفيض هو إجراء تتخذه السلطات النقدية ويختلف عن الإنخفاض في قيمة العملة والذي يحصل نتيجة الإختلال بين العرض والطلب عليها وعادة ما تكون هناك أهداف محددة لتبنيها السلطات من وراء تخفيض قيمة عملتها يأتي في مقدمتها تشجيع الصادرات والحد من الإستيرادات ويزترتب على هذا الهدف الرئيسي جملة من الأهداف وهي:

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، ليلي بدوي مطوق، صدّات أسعار الصرف الثابتة الاسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة بطريقتي تعادل القوة الشرائية والميزان التجاري (دراسة تقويمية لدقة قرارات تخفيض قيمة عملات مجموعة من الدول)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد: 19، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2016، ص: 92.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص: 93، 95.

- 1- معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات ولاسيما العجز في الميزان التجاري.
  - 2- توفير العملة الصعبة للمساهمة في زيادة الإحتياطيات الأجنبية أو معالجة المديونية وغيرها.
  - 3- زيادة الإنتاج السلعي في القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتصدير وزيادة الكفاءة من خلال التخصيص الأفضل للموارد المحلية.
  - 4- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية ولاسيما السلع القابلة للتصدير نتيجة إنخفاض تكاليف إنتاجها وإنخفاض أسعارها عن مثيلتها الأجنبية.
  - 5- تحسين مستوى التشغيل وتقليل البطالة من خلال تحريك الإستثمارات في قطاع السلع القابلة للتصدير ومن ثم في الإقتصاد برمته.
  - 6- الحصول على أرباح إعادة تقويم الذهب المستعمل غطاءً للعملة في قاعدة الذهب.
- وعادة ما يعول على دراسة المرونات عند التفكير بإحداث هذه الصدمة على أربعة أنواع من المرونات هي التي تحكم عملية التخفيض والتي ندرجها في الجدول الموالي رقم (1-1) والآثار الناجمة عن التخفيض لكل منها كما يلي:

**الجدول رقم (1-1): المرونات التي تحكم عملية التخفيض والآثار الناجم عنها**

تخفيض قيمة العملة (صدمة رفع سعر الصرف) Devaluation	
الأثر	نوع المرونة
تكون زيادة الصادرات كبيرة إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي عليها كبيرة، أما إذا كان الطلب الأجنبي عليها غير مرن فلن تزيد الصادرات.	مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات
تنخفض الصادرات بنفس نسبة تخفيض قيمة العملة إذا كانت مرونة العرض المحلي معدومة، أما إذا كان العرض المحلي مرناً فإن الصادرات سترتفع.	المرونة المحلية للعرض والتي تؤثر في مرونة الطلب على السلع القابلة للتصدير.
التخفيض سيكون فعالاً إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات تامة ومرونة العرض المحلي تامة أيضاً.	المرونة الأجنبية لعرض الاستيرادات.
لن يؤثر التخفيض إذا اتسمت المروناتان بالجمود.	المرونة المحلية للطلب على الاستيرادات والتي تؤثر بالمرونة المحلية لعرض السلع المنافسة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: عبد الحسين جليل الغالبي، ليلي بديوي مطوق، صدمات أسعار الصرف الثابتة الاسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة بطريقتي تعادل القوة الشرائية والميزان التجاري (دراسة تقويمية لدقة قرارات تخفيض قيمة عملات مجموعة من الدول)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد: 19، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2016، ص: 95.

**أ-2- صدمة خفض سعر الصرف (رفع قيمة العملة):**

يشير هذا الإجراء إلى تقليل عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة لقاء وحدة واحدة من الصرف الأجنبي وهذا يعني رفع قيمة العملة المحلية، إن خفض سعر الصرف أو رفع قيمة العملة يخفض من درجة تنافسية السلع القابلة للتصدير في الأسواق الدولية (مع مراعاة مبدأ المرونات) وبالتالي يقلل كمية الصادرات مقابل زيادة في كمية الإستيرادات، الأمر الذي قد يدفع المقيمين إلى تحويل طلبهم على السلع المنتجة محلياً نحو تلك السلع المستوردة والتي تبدو لهم منخفضة السعر وما يترتب على هذا

السلوك من عواقب تمتد إلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى ولكن ذلك لا يخلو من فوائد، إذ أن الأصول المالية ستصبح مرغوبة من قبل الأجانب كونها أصبحت مقومة بعملة مرتفعة القيمة وبذلك يزداد تدفق الأموال نحو الداخل وعكس هذا يحصل عند رفع سعر الصرف ( تخفيض قيمة العملة)، وكذلك فإن تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) يعد واحدا من الطرق المهمة لمعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات إذا كان يعاني من الفائض وإعادته إلى حالة التوازن، وأن الشرط الأساسي لفعالية هذا الإجراء هو قيد (مارشال-ليرنر)<sup>1</sup> الذي يقضي بأن يكون مجموع مرونتي الصادرات والاستيرادات أكبر من الواحد فضلا عن المرونة سابقة الذكر وذلك لضمان فاعلية هذه السياسات وإجراءاتها.<sup>2</sup>

#### ب- صدمة سعر الصرف المرن:

إن صدمات سعر الصرف المرن تختلف كلياً عن صدمات سعر الصرف الثابت إذ أن السلطات النقدية لا تتدخل في أغلب الأحيان بشكل مباشر في خفض أو رفع سعر الصرف (قيمة العملة)، بل أن التغيرات تطال عرض الصرف الأجنبي والطلب عليها وتأتي هذه التغيرات إما بفعل أدوات تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على العرض والطلب النقدي أو بفعل التحركات الناجمة عن آلية السوق بحيث تدفع سعر الصرف نحو التحرك إرتفاعاً وإنخفاضاً، فالمصطلحات التي تشير إلى عملية التغير في سعر الصرف المرن هي الإنخفاض والإرتفاع وهي تختلف عن تلك المصطلحات التي تم إستعمالها في سعر الصرف الثابت إذ أن الدلالة اللغوية لهذه المصطلحات تشير إلى أن سعر الصرف هو الذي ينخفض أو يرتفع بينما هناك يأتي التخفيض أو الرفع بفعل فاعل وهو عادة بفعل جهات وليس بفعل آليات العرض والطلب.<sup>3</sup>

#### رابعاً: صدمات أسعار الفائدة:

هي التذبذبات والتقلبات في سعر الفائدة الإسمي والتي تنجم عن تدخل البنك المركزي بوضع سعر الفائدة بما لا ينسجم مع الحالة الإقتصادية السائدة والذي يعود أحيانا إلى إعتقاد أغلب البنوك المركزية في وضع سعر الفائدة على قاعدة نسب الفائدة البسيطة والمتضمنة فجوة الناتج ونسب التضخم، فالعشوائية في تحديد فجوة الناتج والناجم عن عدم ملاحظتها تؤدي إلى إتباع سعر فائدة لا يتسم بالدقة فوضع سعر فائدة غير دقيق يؤدي إلى نتائج عكسية لا ترغب السلطات النقدية بها والذي ينعكس على عرض الأرصدة وطلبها القابلة للإقراض وخصوصا المترامنة مع تقلبات الدورات الإقتصادية، فعند وضع سعر فائدة أكثر إنخفاضاً مما تحدده قوى العرض والطلب على الأموال القابلة للإقراض سيقوم الأفراد بزيادة الطلب على النقود التي يصدرها البنك المركزي ويسمى هذا التدهور في معدل الفائدة بأثر السيولة الذي يؤدي إلى

<sup>1</sup> قيد (مارشال-ليرنر): هو إحدى النظريات الإقتصادية التي بموجبها يتخذ قرار رسمي بتخفيض قيمة العملة بهدف تقليل حجم العجز في ميزان المدفوعات لبلد يعاني من العجز الدائم فيه، وتفترض هذه النظرية مرونة تامة في عرض الواردات والصادرات أي أن الكمية المعروضة تتأثر بأي تغير في السعر.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص: 95.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص: 99.

زيادة الإستهلاك والإستثمار وزيادة الدخل والطلب على النقود والذي يشكل ضغطاً على أسعار الفائدة فترتفع، وللحفاظ عليها عند المستوى المحدد لها فستضطر السلطات النقدية إلى زيادة إحتياجات النظام المصرفي والذي يرفع من نمو عرض النقد ويشجع الإنفاق بدلاً من تحجيمه، ويحصل العكس عند وضع سعر الفائدة أعلى من سعر الفائدة الذي تحدده قوى العرض والطلب على الأرصدة القابلة للإقراض فينخفض الطلب على الأموال القابلة للإقراض الأمر الذي ينعكس في خفض سعر الفائدة بالسوق، وللحفاظ على سعر الفائدة المحدد يتدخل البنك المركزي بتخفيض الإحتياجات المصرفية وبالتالي القاعدة النقدية والذي يؤدي إلى الكساد.

إذ لا يقتصر تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على الطلب وعرض الأموال القابلة للإقراض داخل حدود البلد الواحد بل أن تغيرات سعر الفائدة تؤثر على إنتقال رؤوس الأموال القصيرة الأجل بين البلدان والتي تبحث عن الأرباح، وذلك لأن رؤوس الأموال تتسم بسرعة التدفق من المناطق حيث العائد عليها منخفض إلى المناطق التي تتسم بارتفاع العائد، كما أن التغيرات في أسعار الفائدة تنتقل آثارها حسب نوعية الإقتصادات، فتغيرات أسعار الفائدة في الإقتصادات الكبيرة والمفتوحة كالولايات المتحدة الأمريكية تؤثر في الإقتصادات الصغيرة بسرعة في حين أن التغيرات في أسعار الفائدة في الإقتصادات الصغيرة لا تنتقل آثارها إلى الإقتصادات الكبيرة، أي أن الإقتصادات الكبيرة تؤثر ولا تتأثر بتغيرات أسعار الفائدة فصدّات السياسة النقدية الإنكماشية الأمريكية تؤدي إلى إنخفاض مستمر ومهم في الإنتشار بين سعر الفائدة الإسمي الأمريكي والأجنبي، فالعائد المتوقع في الإستثمار في السندات الأجنبية ذات الأمد القصير يهبط بشكل يتناسب مع العائدات في الإستثمار في أدوات الخزينة الأمريكية، وتؤثر تقديرات التضخم العشوائية على تحديد سعر الفائدة الحقيقي من خلال تأثيره على رغبة المقرضين والمقترضين في عرض وطلب الأموال المعدة للإقراض، فعند حصول إرتفاع في معدل التضخم تقل رغبة المقرضين في الإقتراض مما يؤدي إلى إنخفاض عرض الأموال القابلة للإقراض في حين ترتفع رغبة المقترضين في الحصول على القروض، ولضمان بقاء سعر الفائدة الحقيقي بنفس مستواه قبل حدوث التضخم ينبغي رفع سعر الفائدة الإسمي بنفس إرتفاع معدلات التضخم حيث أن ( سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي - التضخم).<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: الصدمات النقدية حسب طبيعتها:

تنقسم الصدمات النقدية حسب طبيعتها إلى قسمين هما:

#### أولاً: الصدمات النقدية التوسعية:

إذ تعرف بأنها الإرتفاع في نسبة الأرصدة النقدية الإضافية لدى الأفراد والمنشآت والتي تفوق النسبة المخطط لها والتي تنجم عن العديد من العوامل، منها قيام البنك المركزي بشكل غير متوقع بشراء

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، ليلي بديوي مطوق، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في مصر، جزء مستل من أطروحة دكتوراه للباحثة الثانية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، المجلد: 9، الإصدار: 28، 2013، ص، ص: 214، 215.

سندات الحكومة وبكميات تفوق المعتاد مما يولد إرتفاعاً في أسعارها فيتخلى عنها حاملها للإستفادة من إرتفاع أسعارها وبذلك تتولد لديهم أرصدة نقدية إضافية، وينجم عن الصدمات النقدية التوسعية إرتفاع في الإحتياجات المصرفية والتي تؤدي إلى إرتفاع مستوى القروض والإستثمار الخاص بها وزيادة إنفاق الأفراد على شراء السلع والخدمات وسداد الديون، وإرتفاع الإنفاق يقع أثره على الأسعار والإنتاج وتغيرات في أسعار الفائدة والدخل النقدي الأمر الذي يجعل الأفراد يحتفظون بنسبة أكبر من الأرصدة النقدية إلى الحد الذي تتلاشى فيه آثار الصدمة النقدية التوسعية، وتصنف السياسة النقدية التوسعية عندما تكون صدمة السياسة المعدلة سالبة وغالبا ما ترافق فترات الكساد في الدول الاقتصادية.<sup>1</sup>

ويوجه البنك المركزي السياسة النقدية عن طريق عمليات السوق المفتوحة حيث أنه في ظل عمل ميكانيزمات هذه السوق يشتري هذا الأخير السندات مقابل النقود فيزيد مخزون النقود أو يبيع السندات مقابل نقود يحصل عليها من المشتري وبالتالي يقلص من مخزون النقود، ولنعتبر شراء البنك للسندات إذ يزداد مخزون النقود الإسمي وكنتيجه لذلك ينتقل منحنى LM لليمين إلى LM' حيث سوف يكون التوازن الجديد عند النقطة E' مع سعر فائدة أقل ومستوى دخل توازني أكبر ويزداد مستوى الإنتاج التوازني لأن مشتريات السوق المفتوحة تقلل من سعر الفائدة ومنه يزداد الإنفاق الإستثماري.

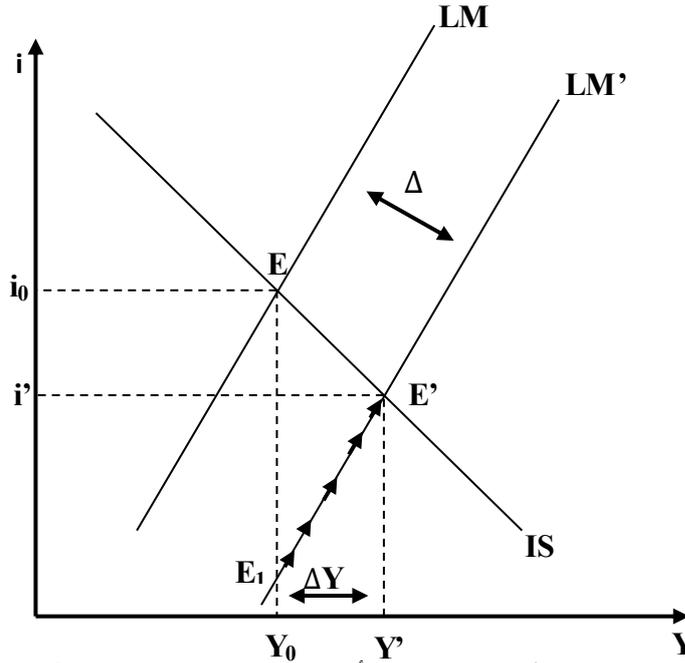
ولنعتبر الآن مسار التعديل الناتج عن التوسع النقدي بحيث أنه في نقطة التوازن الأصلي E تخلق الزيادة في عرض النقود فائضا في النقود المعروضة ومنه يلجأ الأفراد إلى شراء أرصدة أخرى بحيث أن السوق النقدية تتوازن من خلال إرتفاع أسعار الأرصدة وإنخفاض أرباحها لينتقل التوازن مباشرة إلى E<sub>1</sub> وعند هذا المستوى يريد الأفراد حمل كمية أكبر من النقود لأن سعر الفائدة إنخفض بشكل حاد، غير أنه عند هذه النقطة E<sub>1</sub> يوجد فائض في الطلب على السلع لأن الإنخفاض الحاد في سعر الفائدة عند مستوى الدخل التوازني الأصلي Y<sub>0</sub> يشجع الطلب الكلي وتخفي المخزونات، وتجاوبا مع ذلك يتوسع الإنتاج ويبدأ التحرك إلى الأعلى عبر منحنى LM'.

والسؤال المطروح لماذا يرتفع سعر الفائدة في مسار التعديل هذا؟ إذ يحدث ذلك لأن الزيادة في الإنتاج ترفع من الطلب على النقود وهذه الزيادة في الطلب على النقود يجب أن تراقب بواسطة أسعار الفائدة، ومنه فإن الزيادة في مخزون النقود تسبب أولا إنخفاضا حادا في أسعار الفائدة ثم عبر زيادة الطلب الكلي تعود هذه الأخيرة للإرتفاع من جديد ولكن عند مستوى دائما أقل عند المستوى الأصلي i<sub>0</sub> كما يبينه الشكل رقم (1-1) أدناه والذي يبين أثر الصدمة النقدية في ظل السياسة النقدية التوسعية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، ليلي بديوي مطوق، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق، مرجع سابق، ص: 213.

<sup>2</sup> تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009، ص، ص: 201، 202.

الشكل رقم (1-1): أثر الصدمة النقدية في ظل السياسة النقدية التوسعية



المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 2، الجزائر، 2009، ص: 201.

### ثانيا: الصدمات النقدية الإنكماشية:

تحدث نتيجة لقيام البنك المركزي بشكل مفاجئ ببيع السندات الحكومية بكميات كبيرة مما يؤدي إلى خفض أسعارها فيتم شرائها من قبل الأفراد والمنشآت وينتج عن عملية الشراء انخفاض حجم الأرصدة النقدية الإضافية لديهم، ويحصل انخفاض في حجم الأرصدة النقدية عندما ترتفع مستويات الأسعار فتتخفف الأرصدة النقدية الفعلية عن الأرصدة المخطط لها لسد احتياجاتهم، مما يسبب انخفاض شرائهم للسلع والخدمات وانخفاض الإنفاق وأيضا انخفاض الإحتياجات المصرفية وتقليص القروض والإستثمارات الخاصة بالجهاز المصرفي وانخفاض الإنتاج، فيجد الأفراد أن ما لديهم من أرصدة نقدية تقل عما يجب أن تكفي لتنفيذ خططهم الإنفاقية، وقد تتجم الصدمات الإنكماشية من ارتفاع معدلات الفائدة مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال الخارجة وخصوصا في الإقتصادات المفتوحة وانخفاض الإستثمارات والنتائج، وهناك عوامل أخرى تؤدي إلى الصدمات الإنكماشية كتغيرات سعر الصرف فإنخفاض قيمة العملة يجعل الصادرات رخيصة الثمن والإستيرادات غالية الثمن وفي حالة الدول النامية التي تتخصص بالمواد الأولية والتي تحدد أسعاره في السوق العالمية وتعتمد على الخارج في حصول المنتجات الصناعية ونسبة المصنعة بشكل كبير سوف تؤدي إلى تدهور وضع ميزان الحساب الجاري ومربك لوضع ميزان المدفوعات، وتصنف السياسة النقدية على أنها مقيدة أو إنكماشية عندما تكون صدمة السياسة المعدلة موجبة وغالبا ما تسبق فترة الإنكماش في الدورة الاقتصادية.<sup>1</sup>

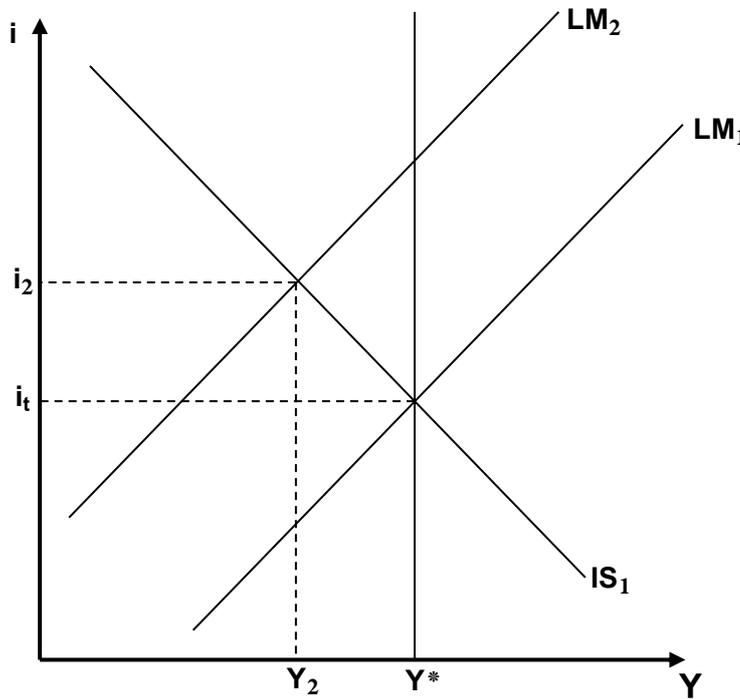
والشكل رقم (2-1) الموالي يفترض أن الإقتصاد يعمل عند الإستخدام الكامل عند تقاطع منحنى IS مع منحنى LM والذي عنده  $y^*$  وسعر الفائدة  $i_t$  وهذا المستوى لسعر الفائدة هو نفس المستوى

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل الغالي، ليلي بديوي مطوق، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في مصر، مرجع سابق، ص: 216.

المستهدف من قبل السلطات النقدية والتي تعمل على المحافظة عليه من خلال قاعدة معينة حسب معطيات الاقتصاد المعني، وعلى إفتراض حدوث صدمة نقدية أثرت على الإقتصاد وكانت الصدمة سلبية وسبب هذه الصدمة هو إنكماش في النشاط الإئتماني للقطاع المصرفي نتيجة توقعات الوحدات المصرفية لأحداث معينة مثلا حدوث حرب أو أزمة إقتصادية أو سياسية التي قد تزيد من حجم القروض المتعثرة، ونتيجة إنكماش النشاط الإئتماني ستكون النتيجة النهائية إنخفاض عرض النقود أو نقص في عرض النقود نتيجة عوامل غير نقدية مثل إنخفاض الإيرادات النفطية.

إنخفاض منح الائتمان (عرض النقود) سيؤدي إلى إنتقال منحنى  $LM_1$  إلى اليسار فنحصل على  $LM_2$ ، كما هو مبين في الشكل رقم (1-2) أدناه الذي يوضح هذا الإنتقال والذي ترتب عليه إرتفاع معدل الفائدة إلى  $i_2$  الذي يؤدي إلى إنخفاض مستوى الدخل إلى  $Y_2$  نتيجة إنخفاض حجم الإستثمار، هذه الحالة تستوجب تدخل البنك المركزي من أجل الإستجابة لهذه التغيرات بما أنه كان يستهدف سعر فائدة  $i_t$  عليه أن يواجه إنخفاض أو إنكماش النشاط الإئتماني للمصارف من خلال زيادة عرض النقود والذي سيعمل لإرجاع منحنى  $LM$  إلى مستواه الأولي  $LM_1$  وإرجاع الإقتصاد إلى الوضع التوازني الأول مع التشغيل الكامل.<sup>1</sup>

الشكل رقم (1-2): أثر الصدمة النقدية الانكماشية في الاقتصاد



المصدر: أحمد عبد الزهرة حمدان، قياس تأثير الصدمة النقدية في العراق للمدة (1990-2015) باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي **SVAR**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الخامسة عشر، العدد الثاني والخمسون، 2017، ص: 34.

<sup>1</sup> أحمد عبد الزهرة حمدان، قياس تأثير الصدمة النقدية في العراق للمدة (1990-2015) باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي **SVAR**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الخامسة عشر، العدد الثاني والخمسون، 2017، ص: 33.

الفرع الثالث: الصّدّات النقدية حسب إتجاهها: إن شرط التوازن في سوق النقد يكمن في المساواة بين الطلب على النقود وعرضها فالطلب على النقود يكون لأحد الأسباب الثلاثة:

- الطلب على النقود لأجل الصفقات: (1)  $M_t = M(Y) = \alpha_1 Y \dots$

- الطلب على النقود لأجل الحيطرة: (2)  $M_p = M(Y) = \alpha_2 Y \dots$

- الطلب على النقود لأجل المضاربة: (3)  $M_{sp} = M(r) = -\phi r \dots$

ومنه الطلب الإجمالي: (4)  $M_d = M(Y, r) = \alpha y - \phi r \dots$

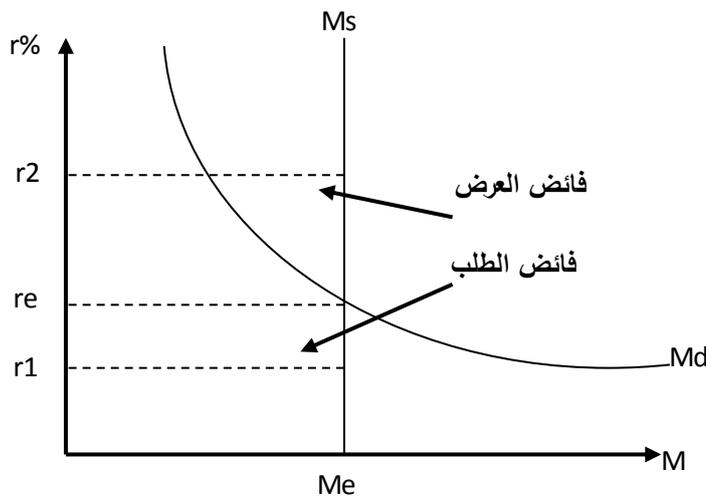
أما العرض فتقوم بتحديده السلطات النقدية بواسطة البنك المركزي حيث يمكن للبنك إستعمال إحدى أدوات السياسة النقدية، مثل عمليات السوق المفتوحة أو نسبة الإحتياطيات القانونية أو نسبة الخصم وذلك من أجل التأثير على العرض بالزيادة أو بالنقصان، وعلى العموم فإننا نفترض عرض النقود  $M_s$  متغيرا خارجيا وثابتا في الفترة القصيرة  $M_s = M_{s0}$ ، ويتم توازن سوق النقد عند الإلتقاء بين العرض والطلب حيث تتحدد الكمية المطلوبة وكذلك التي يتعين عرضها بالإضافة إلى سعر الفائدة.

(5)  $M_d = M_s \dots$

(6)  $M_s = \alpha y - \phi r \dots$

ومنه تتحدد كمية النقد التوازنية  $M_e$  عندما يكون حجم النقود المعروض يساوي حجم النقود المطلوب سواء للمضاربة أو لأغراض أخرى، أما إذا كان عرض النقود أكبر من الطلب عليها أي أن  $M_s > M_d$  فإن ذلك سيظهر فائضا في العرض، وعلى العكس تظهر زيادة الطلب على النقود عن مستوى حجمها المعروض فائضا في الطلب كما يوضحه الشكل رقم (1-3)، والذي يمثل توازن سوق النقد حيث يتمثل الطلب على النقود بمنحنى متناقص في سعر الفائدة ومنحنى العرض بمستقيم عمودي موازي لمحور سعر الفائدة لإفتراض الإستقلال التام بينهما.<sup>1</sup>

الشكل رقم (1-3): منحنى توازن سوق النقد



المصدر: محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي: الأسس النظرية، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 246.

<sup>1</sup> محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي: الأسس النظرية، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص، ص: 245، 246.

من الشكل السابق يتضح أنه بناء على الطلب على النقود وعند تحديد السلطات النقدية لحجم العرض تتحدد الكمية التوازنية للنقود المتداولة  $M_e = M_s = M_d$  وسعر الفائدة المقابل للدخل الوطني  $r_e$ ، فإذا كان سعر الفائدة السائد في السوق أقل من هذا السعر وليكن  $r_1$  مثلاً حيث  $r_1 < r_e$  فإن ذلك سيبرز فائضاً في الطلب على النقود، ذلك لأن الأفراد يرون إنخفاضاً في القيم السوقية للأصول المالية فيلجئون إلى تحويلها إلى سيولة نقدية وهي العملية التي ستساهم في إنخفاض القيمة الإسمية لهذه الأصول مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة حتى يصل إلى وضعه التوازني  $r_e$ .

وإذا افترضنا أن سعر الفائدة  $r_2$  يقع أعلى من السعر التوازني أي  $r_2 > r_e$  فإن ذلك سيظهر فائضاً في عرض النقود لكون الأفراد متجهون نحو إستبدال السيولة النقدية بالأصول المالية بحثاً عن الإستفادة من سعر الفائدة المرتفع، وسيعمل الشراء المستمر للأصول المالية على تخفيض أسعار الفائدة مما يدفع بالمعدل  $r_2$  إلى الإتجاه نحو المعدل التوازني  $r_e$ .

ويكون تأثير السلطات النقدية عن طريق زيادة العرض مما يعمل على زحزحة منحنى العرض نحو اليمين وبالتالي تخفيض سعر الفائدة، أو بتقليص عرض النقود مما يعمل على زحزحته نحو اليسار وبالتالي رفع مستوى سعر الفائدة.

وهكذا نرى بأن تخفيض سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة الإستثمار ومنه رفع مستوى الناتج الوطني وكذلك التشغيل، أما إرتفاع سعر الفائدة يعمل على تقليل الإستثمارات وبالتالي يؤثر سلباً على مستوى الناتج الوطني وكذلك مستوى التشغيل.<sup>1</sup>

من خلال الشكل البياني رقم (3-1) السابق الذي يعبر عن التوازن في سوق النقد والتحليل المذكور أعلاه نستخلص أن التأثيرات التي تحدث على مستوى سوق النقد سواء بالزيادة أو النقصان في عرض النقود أو الطلب عليه تعبر عن صدّات نقدية سواء إيجابية أي بالزيادة أو سلبية أي بالنقصان إذن الصدّات النقدية حسب إتجاهها تنقسم إلى صدّات نقدية إيجابية وصدّات نقدية سلبية.<sup>2</sup> ومن خلال تحليل الشكل البياني رقم (3-1) السابق نستنتج الصدّات النقدية الإيجابية والسلبية لمختلف التأثيرات التي تحصل على مستوى عرض النقد والطلب عليه كما يلي:

- **الصدمة الإيجابية لعرض النقد:** تؤدي إلى إنتقال منحنى عرض النقد نحو اليمين من  $M_0^S$  إلى  $M_1^S$  مسببة إنتقال نقطة التوازن من A إلى B خافضة سعر الفائدة من  $r_0$  إلى  $r_1$  كما يبينه الشكل (4-1) أدناه.

- **تؤدي صدّات عرض النقد السلبية:** إلى تراجع منحنى عرض النقد نحو اليسار من  $M_0^S$  إلى  $M_1^S$  مسببة إنتقال التوازن النقدي من النقطة A إلى النقطة B وإرتفاع سعر الفائدة من  $r_0$  إلى  $r_1$  كما هو مبين في الشكل رقم (5-1) أدناه.

<sup>1</sup> نفس المرجع سابق، ص: 247.

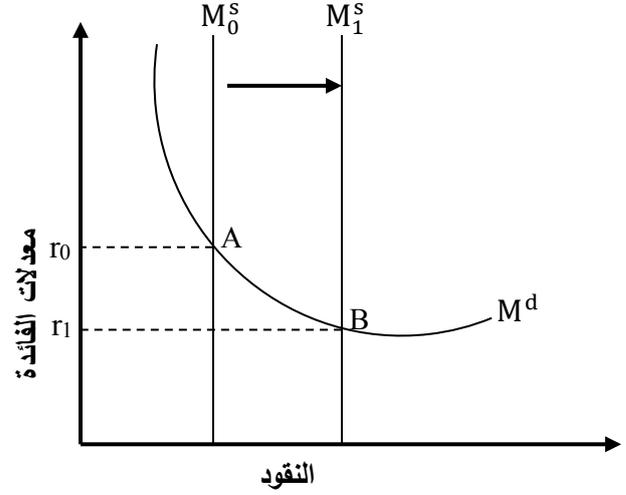
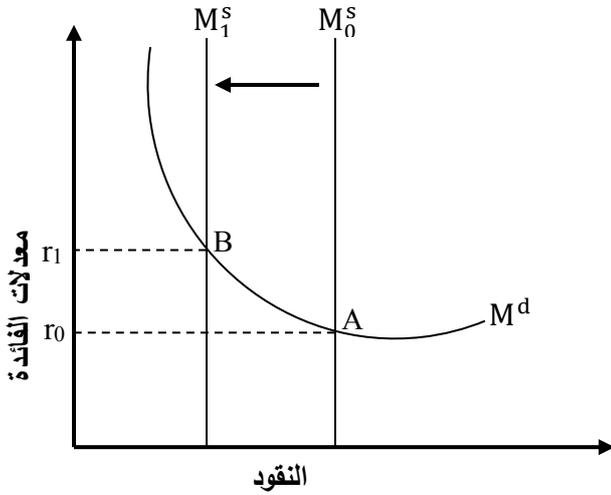
<sup>2</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، ليلي بديوي مطوق، العلاقة التبادلية بين الصدّات النقدية وأسعار الصرف في العراق، مرجع سابق، ص: 214.

- أما الصدمات الإيجابية للطلب على النقود: فتؤدي إلى إنتقال منحى الطلب على النقود إلى الأعلى من  $M_0^d$  إلى  $M_1^d$  وإنتقال التوازن النقدي من A إلى B ومنه إرتفاع سعر الفائدة من  $r_0$  إلى  $r_1$  كما يبينه الشكل رقم (6-1).
- صدمات الطلب على النقد السلبية: تؤدي إلى إنتقال منحى الطلب على النقود نحو الأسفل من  $M_0^d$  إلى  $M_1^d$  وإنتقال التوازن النقدي من A إلى النقطة B وإخفاض سعر الفائدة من  $r_0$  إلى  $r_1$  كما يبينه الشكل رقم (7-1) أدناه.

الشكل رقم (4-1)، (5-1): صدمات عرض النقد الإيجابية والسلبية

الشكل (5-1): صدمات عرض النقد السلبية

الشكل (4-1): صدمات عرض النقد الإيجابية

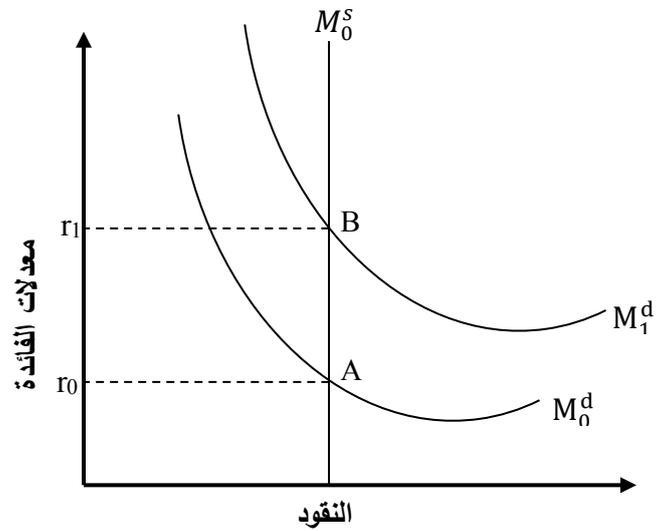
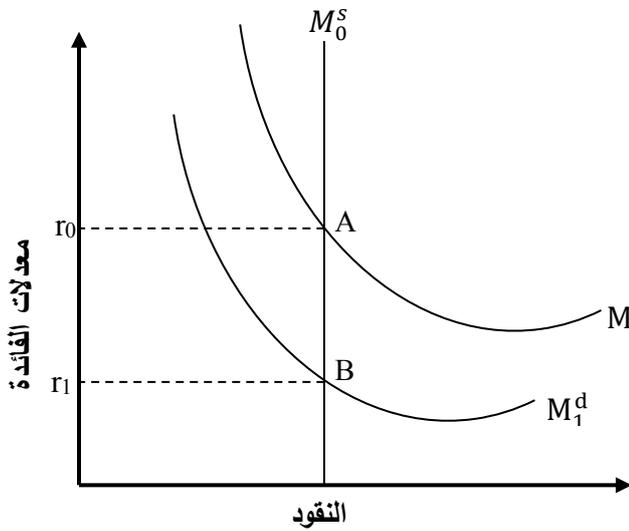


المصدر: آرثر أوسيلقان وآخرون، الإقتصاد الكلي المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2014، ص: 386.

الشكل رقم (6-1)، (7-1): صدمات الطلب على النقود الإيجابية والسلبية

الشكل (7-1): صدمات الطلب على النقود السلبية

الشكل (6-1): صدمات الطلب على النقود الإيجابية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الأشكال (3-1)، (4-1)، (5-1).

## المبحث الثاني: الصدمات النقدية القياس والتحليل

بعد أن إستعرضنا سابقا الجوانب المختلفة للصدمة النقدية إنطلاقا من المفاهيم الخاصة بالصدمة ثم الصدمات الإقتصادية وأسبابها إلى غاية مفهوم الصدمة النقدية، من خلال التطرق إلى التعريف بها والعوامل العشوائية المؤدية إلى نشوؤها مروراً بأنواعها، وخلصنا إلى أن الصدمات النقدية تعد مؤثر مهم لتقييم أداء السياسة النقدية في أي دولة فكلما قل تعرض البلد إلى صدمات نقدية كلما كان ذلك دليل لوضوح الرؤى المستقبلية لصناع السياسة النقدية ومعرفة حالة الإقتصاد، هذا الدور الذي شهد الكثير من النقاش والجدل حول مدى إمكانية السياسة النقدية في تحفيز النشاط الإقتصادي، ومن هنا تتبع أهمية موضوع الصدمة النقدية التي تعني التغير غير المتوقع في عرض النقود أو معدل نموه وما يمكن لهذه الصدمة أن تحدثه في الإقتصاد، ونتيجة للآثار التي تتركها الصدمات النقدية على الإستقرار الإقتصادي الكلي كان لزاماً أن نركز على بناء نموذج إقتصادي كلي للصدمة النقدية من خلال التطرق إلى التحليل والقياس من خلال هذا المبحث.

## المطلب الأول: قياس وتحليل الصدمات النقدية

تعد الصدمات النقدية السبب الأساسي في حدوث الأزمة التي تعني وجود مشكلة تؤثر تأثيراً مادياً ومعنوياً في النظام بأكمله، كما يمكن السيطرة على نتائج الصدمات النقدية والتخفيف من آثارها إلا إذا كانت هناك توقعات لها، ثم إتخاذ إجراءات إستباقية وقائية تخفف من تأثيرها لإمتصاص آثارها والتخفيف من حدتها.

## الفرع الأول: بناء نموذج إقتصادي كلي للصدمة النقدية

إن الصدمات النقدية ممكن أن تكون بشكل صدمات طلب على النقود وممكن أن تأخذ شكل صدمات عرض نقود، والشكل الأكثر شيوعاً هو صدمات عرض النقود ولبناء نموذج إقتصادي للصدمة النقدية نضع عدة افتراضات:<sup>1</sup>

❖ **الإفتراض الأول:** أن نسبة الإحتياطي القانوني 100% المفروض من قبل البنك المركزي على المصارف التجارية (إقتراح فريدمان) أي تحييد قدرة المصارف التجارية في التأثير على عرض النقود وفي ظل هذا الإفتراض فإن البنك المركزي يتحكم مباشرة في عرض النقود والذي يحمل من قبل الجمهور، هذا الإفتراض يعني أن صدمات عرض النقود هي حصيلة قرارات السلطة النقدية أي أن عرض النقود متغير خارجي يتحدد من قبل البنك المركزي وخارج النموذج الإقتصادي.

❖ **الإفتراض الثاني:** لإضفاء بعض الواقعية وبتوسيع النموذج أكثر إستقراراً بحيث يكون الإفتراض الثاني وجود دور للمصارف التجارية، ففي الواقع هناك تأثير لقرارات المصارف التجارية والجمهور على مكونات عرض النقود (المكونات المحلية) بحيث من الممكن أن تكون هذه القرارات مصدر من مصادر الصدمات النقدية، ففي هذه الحالة يكون البنك المركزي لديه سيطرة على الأساس النقدي فقط الذي يتكون

<sup>1</sup> أحمد عبد الزهرة حمدان، مرجع سابق، ص: 37.

من موجوداته والتي تكون مملوكة من قبل الجمهور على شكل عملة ومن قبل المصارف التجارية بشكل إحتياطات.

- يستخدم الرمز H للإشارة إلى الأساس النقدي.
- يستخدم الرمز CU للتعبير عن العملة المملوكة من قبل الجمهور.
- يستخدم الرمز res للتعبير عن الإحتياطات لدى المصارف التجارية (وتحتفظ بها المصارف لمواجهة سحبوات الزبائن).

وبالتالي يمكن كتابة الأساس النقدي كما في المعادلة (7):

$$H = CU + RES \dots (7)$$

وبوجود المصارف التجارية فإن عرض النقود يتكون من العملة لدى الجمهور والودائع الجارية D

لدى المصارف التجارية أي كما في المعادلة (8):

$$M = CU + D \dots (8)$$

والجمهور يختار تركيبية عرض النقود مع مراعاة نسبة C من الودائع الجارية المحتفظ بها لدى

المصارف التجارية بشكل عملة نقدية سائلة كما في المعادلة (9):

$$CU = cD \dots (9)$$

وأخيرا المصارف التجارية تحتفظ بإحتياطات تساوي قيمة الكسر من قيمة الحسابات الجارية التي

لديها لمواجهة السحوبات كما في المعادلة (10):

$$RES = \sigma D \dots (10)$$

إن في هذا النموذج يكون عرض النقود محددًا بواسطة قرارات البنك المركزي والجمهور والمصارف

التجارية، ومنها يمكن اشتقاق معادلة توضح تفاعلات هذه الجهات الثلاث لتحديد عرض النقود وهذا من

خلال قسمة المعادلة (8) على المعادلة (7) وبالإحلال من معادلة (9) و (10) نحصل على المعادلة

(11):<sup>1</sup>

$$M/H = (CU + D)/(CU + RES) = (1 + C)/(C + \sigma) \dots (11)$$

وهو ما يعني:

$$M = [1 + C/C + \sigma] \dots (12)$$

المقدار بين الأقواس الكبيرة يمثل المضاعف النقدي، فإذا كان المضاعف النقدي أكبر من الواحد

أي أن دولار واحد في الأساس النقدي سيولد أكثر من دولار في عرض النقود كنتيجة لنشاط المصارف

التجارية (وهذا يوضح استخدام مصطلح النقود ذات القوة العالية كمرادف لمصطلح الأساس النقدي).

ولتوضيح أهمية نشاط الجمهور والمصارف التجارية على تغيير حجم المضاعف وبالتالي عرض

النقود الكلي وبقيمة معطاة للأساس النقدي ومن خلال المعادلة الأخيرة يمكن تشخيص زيادة رغبة

الجمهور في الإحتفاظ بنسبة أكبر من العملة C، أو أن المصارف التجارية تزداد رغبتها في الإحتفاظ

بإحتياطات أكبر فإن قيمة المضاعف النقدي ستتناقص الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إنخفاض عرض النقود

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص: 38.

بشّط ألا يقوم البنك المركزي بمجابهة (تعويض) هذا عن طريق زيادة الأساس النقدي H، وهكذا فإنّ التغيرات في العمليات السلوكية C تؤثر على عرض النقود وهكذا يمكن أن يولد صدّات عرض النقود.<sup>1</sup>

➤ **الإفتراض الثالث:** وهي الحالة الأخيرة إذا كان الإقتصاد يمثل أحد الإقتصادات الربعية وبشكل خاص النفطية منها فإنّ عرض النقود يكون متغير داخلي أي يتحدّد من داخل النموذج الإقتصادي، أي أن تكوين الأساس النقدي خارج سيطرة البنك المركزي لأنه سيعتمد بشكل جوهري على الإيرادات الربعية التي تتحصل عليها الحكومة، وسيكون الأساس النقدي من خلال إستبدال الحكومة الإيرادات التي تتحصل عليها بالدولار (لأن سوق النفط العالمي يعتمد الدولار بالتعاملات) مع البنك المركزي الذي يصدر عملة محلية (إصدار جديد) مزودا الحكومة بهذا الإصدار لمواجهة نفقاتها في الداخل ولهذا فإنّ الأساس النقدي سيكون تابع للنشاط الحكومي أو المالية الحكومية، وتتفاقم هذه التبعية المالية إذا كان الإقتصاد غير متطور بمؤسّساته المالية والمصرفية أي ضعف عمل المضاعف النقدي (الذي يمثل النشاط الإئتماني أبرز أعمدته).

وبالنتيجة النهائية سيكون عرض النقود هو نتيجة النشاط الحكومي المذكور ورهن الأسعار العالمية للنفط وكمية إستبدال الإيرادات النفطية مع البنك المركزي، والتي سيقود إلى إستنتاج مثير للإهتمام وهو أن مصدر الصدّات النقدية في ظلّ الإفتراض الثالث سيكون خارجي بشكل تام أو بشكل كبير جدا وعوامل تحديده هي أسعار السلعة الرئيسية للبلد الربعي.<sup>2</sup>

#### الفرع الثاني: العلاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية:

إنّ البنك المركزي يحدّد ثلاثة عوامل تؤثر في عرض الكتلة النقدية وهي متطلبات الإحتياطي القانوني الجزئي من خلال تغيير نسبة الإحتياطي الإلزامي والإحتياطات غير المقترضة بواسطة عمليات السوق المفتوحة والإحتياطات المقترضة من خلال تغيير سعر إعادة الخصم، وبالإضافة إلى العوامل الثلاثة السابقة يمكن أن تؤثر في عرض النقود سلوك البنوك التجارية نفسها بالنسبة للإحتفاظ بإحتياطات فائضة وسلوك الجمهور بالنسبة لطلبه على العملة في التداول حيث يستطيع البنك المركزي لأجل التوصل إلى عرض النقود المناسب بإستخدام معادلة القاعدة النقدية التي تأخذ بالحسبان جميع العوامل المؤثرة في عرض النقود، ويمكن التعبير عن القاعدة النقدية بالمعادلة (13):<sup>3</sup>

$$H = C + TR \dots (13)$$

حيث: (H): القاعدة النقدية، C: العملة في التداول، TR: الإحتياطات الكلية، وبالتعويض عن TR

بما يساويها نحصل على المعادلة (14) التالية:

$$TR = RR + ER \dots (14)$$

حيث: (RR): إحتياطات قانونية، ER: إحتياطات فائضة).

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص: 38.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص: 39.

<sup>3</sup> عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر،

2015، ص: 341.

وتصبح المعادلة النهائية رقم (15) كما يلي:

$$.H = C + RR + TR \dots (15)$$

وتعتبر هذه القاعدة الأساس في زيادة أو توسيع الودائع المصرفية وخلق النقود وتبقى السلطة النقدية هي المحدد النهائي لحجم القاعدة النقدية وبالتالي لعرض النقود وفقا للمعادلة التالية:

$$M_s = m \times H_s \dots (16)$$

حيث ( $M_s$ ): عرض النقود،  $m$ : مضاعف عرض النقود،  $H_s$ : القاعدة النقدية التي يعرضها البنك المركزي)، حيث يستطيع السيطرة على عرض النقود من خلال التحكم في القاعدة النقدية أي وجود علاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية.<sup>1</sup>

يعد عرض النقد الإسمي  $M_s$  متغيرا خارجيا يتحدد بقرارات وإجراءات البنك المركزي وتكتب دالة العرض الإسمي للنقود كما يلي:<sup>2</sup>

$$M_s = M_{s0} \dots (17)$$

فإذ أعتبر العرض الإسمي للنقود صغير جدا فإن البنك المركزي يستطيع إتخاذ إجراءات لازمة لزيادته وبالعكس إذا أعتبر العرض الإسمي للنقود كبيرا جدا فإن البنك المركزي يستطيع أن يتخذ إجراءاته لتخفيضه، وبتغير القاعدة النقدية يستطيع البنك المركزي أن يغير عرض النقد وممكن أن نقرر عرض النقد الناتج عن التغير في القاعدة النقدية من خلال تتبع التحليل الآتي:<sup>3</sup>

- **الودائع تحت الطلب:** تعتبر جزء من المعروض النقدي بمعناه الضيق لأنها يمكن أن تستخدم عن طريق الشيكات والحوالات كوسيلة لدفع ثمن السلع والخدمات وتسوية الديون، وعادة ما تتكون الكتلة النقدية في معظم بلدان العالم من ودائع تحت الطلب بالإضافة إلى العملة التي يحتفظ بها الأفراد وتسمى بالإحتياطات النقدية (القاعدة النقدية) وبتغير القاعدة النقدية  $\Delta H$  يستطيع البنك المركزي أن يغير عرض النقد.

- **الإحتياطات القانونية والإحتياطات الإضافية:** تقوم البنوك التجارية بالإحتفاظ بنقود حاضرة وودائع في البنك المركزي وتسمى هذه الإحتياطات بالإحتياطات القانونية، وتستخدم نسبة الإحتياطي القانوني في بعض الأحيان كأداة للسياسة النقدية في التأثير على معدلات الإقتراض والفائدة في البلد عن طريق تغيير حجم الأموال المتاحة للبنوك لتقديم القروض، وتعرف الإحتياطات التي تزيد عن هذا الإحتياطي بالإحتياطات الإضافية وتعد هذه الإحتياطات ذات أهمية حيوية في عملية خلق الودائع تحت الطلب في النظام المصرفي، حيث أن الزيادات في الودائع تحت الطلب تستمر إلى أن يختفي الإحتياطي الفائض ونتيجة لذلك فإن التغير المبدئي في الإحتياطات (القاعدة النقدية)  $\Delta H$  يصبح في النهاية تغيرا في الإحتياطي القانوني  $\Delta R$  وبالتالي يصبح لدينا:

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص: 342.

<sup>2</sup> هاشم مرزوك الشمري، مناضل عباس الجواري، أثر صدمة عرض النقد في النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد العشرون، 2016، ص: 135.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص: 135.

$$\Delta H = \Delta R \dots \dots (18)$$

ووفقا لذلك فإن التغيير في الإحتياطي القانوني  $\Delta R$  يعادل نسبة التغيير في الإحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب  $r$  مضروبة في الزيادة الكلية للودائع تحت الطلب  $\Delta D$  وبالتعويض في المعادلة (18) نحصل على ما يلي:

$$\Delta H = r\Delta D \dots \dots (19)$$

حيث أن:

$\Delta D$ : تمثل التغيير الكلي في الودائع تحت الطلب.

$\Delta H$ : التغيير المبدئي في الإحتياطي.

$r$ : نسبة الإحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب

- **التسرب  $e\Delta D$** : بما أن الودائع تحت الطلب تعتبر جزءا من عرض النقد والناس لا يضيفون إلى أرصدهم النقدية أثناء عملية التوسع، لذا فإن الزيادة الكلية في عرض النقد تساوي الزيادة الكلية في الودائع تحت الطلب، إلا أن البنوك التجارية ولا سيما الصغيرة تحتفظ بإحتياطي إضافي إذ يشعر المسؤولون في هذه البنوك أن الإحتياطي القانوني غير كاف لتعويض خسائرهم المحتملة من الودائع وعليه فإنهم سوف يحتفظون بإحتياطي إضافي ليوفروا السيولة وهذه العملية تعد تسربا من عملية التوسع في خلق الودائع، فإذا إحتفظت البنوك بنسبة ثابتة لإحتياطي ( $e$ ) من ودايعها تحت الطلب فإن التسرب يساوي  $e\Delta D$  وسوف تنقسم الزيادة المبدئية في الإحتياطي  $\Delta H$  إلى التغيير في الإحتياطي القانوني  $r\Delta D$  والإحتياطي الإضافي  $e\Delta D$  وتصبح:

$$\Delta H = r\Delta D + e\Delta D \dots \dots (20)$$

- **التسرب  $c\Delta D$** : كما أن الأفراد قد يضيفون إلى ما في حوزتهم من نقود حاضرة وودائع الأجل أثناء عملية التوسع في خلق الودائع، وهذا الإجراء سوف يفقد البنوك إحتياطياتها وبالتالي سوف يحد فقدان الإحتياطيات من حجم القروض التي تمنحها البنوك ومن ثم من الزيادة في الودائع تحت الطلب، لذا فإن الزيادة في الأرصدة النقدية يمثل تسربا من عملية التوسع في الودائع، وإذا كان الأفراد سيحتفظون بنسبة ثابتة بين النقود الحاضرة ( $c$ ) وودائعهم تحت الطلب فإن هذا التسرب يعادل  $c\Delta D$  ولا بد أن تنقسم الزيادة المبدئية في الإحتياطي  $\Delta H$  إلى التغيير في الإحتياطي القانوني والإحتياطي الإضافي والنقود الحاضرة في حوزة الأفراد والتي تترجم بالمعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$\Delta H = r\Delta D + e\Delta D + c\Delta D \dots \dots (21)$$

- **التسرب  $rt\Delta D$** : أما إذا قام الأفراد بالإضافة إلى ودايعهم الآجلة خلال عملية التوسع في الودائع وفي هذه الحالة فإن البنوك لن تفقد إحتياطياتها لأن البنوك يجب عليها الإحتفاظ بإحتياطي لتغطية الودائع الآجلة والودائع تحت الطلب، ولهذا فإن جزء من الزيادة المبدئية في الإحتياطي يجب أن يستخدم كإحتياطي للودائع الآجلة ومن ثم

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص: 135.

سيكون هناك إحتياطي أقل لتغطية ودعم الودائع تحت الطلب، وسوف تكون هناك زيادة أصغر في الودائع لأجل تمثل تسرباً من عملية خلق الودائع، وعليه فإنه إذا إحتفظ الأفراد بودائعهم لأجل في شكل نسبة ثابتة (t) من وداائعهم تحت الطلب وإذا كانت (r) تمثل الإحتياطي القانوني للودائع لأجل فإن التسرب يساوي  $rt\Delta D$ ، وبالتالي فإن الزيادة المبدئية في الإحتياطي  $\Delta H$  سوف تنقسم في النهاية إلى التغير في الإحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب والإحتياطي الإضافي والنقود الحاضرة لدى الأفراد والإحتياطي القانوني للودائع لأجل، وذلك كله حسب المعادلة التالية:

$$\Delta H = r\Delta D + e\Delta D + c\Delta D + rt\Delta D \dots (22)$$

إن التغير في عرض النقد يتكون من التغيرات في القاعدة النقدية  $\Delta H$  المتكونة من الودائع تحت الطلب والنقود الحاضرة التي يحتفظ بها الأفراد خارج الجهاز المصرفي، وبما أن الأفراد يحتفظون بنسبة ثابتة من النقود الحاضرة في حيازتهم وودائعهم تحت الطلب فإن التغير في الأرصدة النقدية يساوي  $c\Delta D$ ، وهكذا فإن التغير في عرض النقد  $\Delta M_s$  يساوي التغير في الودائع تحت الطلب  $\Delta D$  مضاف إليه الرصيد النقدي  $c\Delta D$  أي:

$$\Delta M_s = \Delta D + c\Delta D \dots (23)$$

$$\Delta M_s = (1 + c) \Delta D \dots (24)$$

وبما أن:

$$\Delta D = \frac{\Delta H}{r + e + c + r_t} \dots (25)$$

وبتعويض المعادلة (25) في المعادلة (24) نحصل على:

$$\Delta M_s = \frac{(1 + c)\Delta H}{r + e + c + r_t} \dots (26)$$

ومبدئياً فإن  $\Delta H$  تمثل التغير في القاعدة النقدية والتي غالباً ما تسمى بالنقود المدارة لأن كل زيادة في القاعدة النقدية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة عدة وحدات في عرض النقد، وعليه فإن مضاعف عرض النقد يتمثل في:

$$m = (1 + c)/r + e + c + r_t \dots (27)$$

ويستخدم في تقدير التغير في عرض النقد الناتج عن التغير في القاعدة النقدية.

مما سبق يمكن كتابة العلاقة بين عرض النقد والقاعدة النقدية والتي تمثل دالة عرض النقد الإسمية

كالآتي:

$$M_s = mH \dots (28)$$

وبتغير القاعدة النقدية يستطيع البنك المركزي أن يغير عرض النقد ويمكن أن نقدر عرض النقد

الناتج عن التغير في القاعدة النقدية إذا كان مضاعف النقود ثابتاً، إلا أن هذه العلاقات المختلفة في

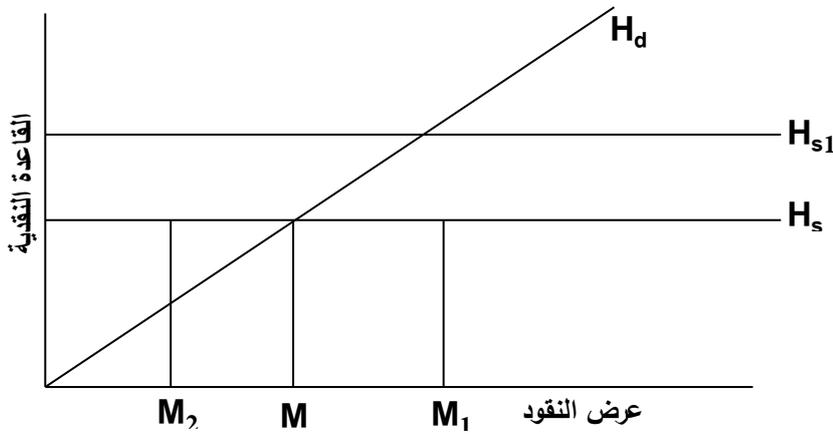
مضاعف النقود ليس بالضرورة أن تكون ثابتة، بالإضافة إلى ذلك ممكن أن يتغير مضاعف النقود ويمكن أن تحدث صدمة عرض النقد.<sup>1</sup>

ويقصد بمضاعف عرض النقود  $m$  هو عبارة عن عدد مرات تضاعف عرض النقود عند تغير القاعدة النقدية  $M_2$  والتي يتحكم بها البنك المركزي، فإذا كانت  $m$  مستقرة فإن البنك المركزي يستطيع أن يتحكم في عرض النقود من خلال التأثير على القاعدة النقدية  $H$  بواسطة عمليات السوق المفتوحة، ويمكن تمثيل العلاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية كما يبينه الشكل الموالي رقم (8-1) حيث تمثل<sup>2</sup>:

$H_s$  : حجم القاعدة النقدية التي يوفرها البنك المركزي

$H_d$  : عبارة عن العلاقة بين عرض النقود والطلب على القاعدة النقدية.

الشكل رقم (8-1) العلاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية



المصدر: عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015، ص: 343

حيث يتضح بأن عرض النقود التوازني يتحدد بنقطة تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض وبالحجم  $M$ ، فإذا أردنا الانتقال من  $M$  إلى  $M_1$  أي زيادة عرض النقود فإن الطلب على القاعدة النقدية يكون أكبر مما هو متوفر منها أي  $H_d > H_s$  ولذلك لا يمكن أن يتحقق هذا الحجم من عرض النقود إلا بزيادة القاعدة النقدية من  $H_s$  إلى  $H_{s1}$ ، أما إذا أردنا تخفيض عرض النقود إلى  $M_2$  فإن ذلك يتطلب إنخفاض حجم القاعدة النقدية إلى المستوى الذي يتساوى فيه الطلب على القاعدة النقدية مع عرضها.<sup>3</sup>

الفرع الثالث: كيفية قياس الصدمات النقدية

يتم قياس الصدمات النقدية وذلك من خلال إستغلال دالتي العرض والطلب للنقود حيث يتم الإعتماد على هذه الصيغ لتتبع أثر الصدمة الذي تتركه على مختلف متغيرات الإقتصاد، ولصياغة النموذج لا بد من تحديد متغيراته ولعل أهم المصادر النظرية الإقتصادية والمعلومات المتاحة من دراسات

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص: 136.

<sup>2</sup> عمار بوزعرور، مرجع سابق، ص: 342.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص: 343.

قياسية سابقة في نفس المجال، ونظرا لصعوبة تحديد المتغيرات لا يمكن إدراج جميع المتغيرات التفسيرية التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة لهذا سيتم الإكتفاء بالمتغيرات الأكثر أهمية وبالتالي لا بد لنا من إعطاء تعريف بالرموز المستخدمة في هذا الصدد.

**أولاً: قياس الصدمات النقدية من خلال عرض النقد:**

تطرقنا سابقاً إلى أن صدمات عرض النقد هي التغير غير المتوقع في المعروض النقدي الإسمي فالصدّات النقدية الإيجابية هي زيادة غير متوقعة في المعروض النقدي أما الصدمات النقدية السلبية فهي الإنخفاض غير متوقع في المعروض النقدي، وبالتالي تكون لها آثار مباشرة وغير مباشرة على النشاط الإقتصادي حيث تؤثر على المستوى العام للأسعار والتضخم وسعر الصرف ودورة الأعمال.<sup>1</sup>

أ- المتغير التابع: ويتمثل في عرض النقود: ونرمز له بالرمز ( $M_s$ ) (السيولة المحلية) من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير يعبر عن صدمات السياسة النقدية.

ب- المتغيرات المستقلة: وتتمثل في:

1- معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي: ونرمز له بالرمز ( $GDPG$ ) حيث يعتبر القناة الرئيسية التي يتم من خلالها إنتقال الصدمات إلى سوق العمل.

2- معدل النمو في الأسعار العالمية للبتترول: ونرمز له بالرمز ( $OP2$ ) كمتغير يعبر عن صدمات العرض وقناة رئيسية لإنتقال الصدمات العالمية من خلال إستخدام معدل النمو في أسعار خام برنت.<sup>2</sup>

3- عرض النقود لفترة سابقة: ونرمز له بالرمز ( $M_{s-1}$ ) وذلك من أجل أن تكون الصدمات النقدية أكثر واقعية.

4- معدل التضخم (المستوى العام للأسعار): ونرمز له بالرمز ( $P$ ) حيث أن عرض النقود هو المحدد الوحيد للمستوى العام للأسعار في الإقتصاد أي أن هناك علاقة طردية بينهما بحيث إذا إرتفع عرض النقود بنسبة معينة فإن المستوى العام للأسعار سيرتفع بالنسبة نفسها، وهي نتيجة كلاسيكية في غاية الأهمية تترتب على النظرية الكمية للنقود<sup>3</sup>، وبما أن الزيادة في عرض النقود هي المسؤولة عن إرتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي هي المسؤولة عن التضخم.

5- سعر الفائدة: ونرمز له بالرمز ( $i$ ) يعتبر سعر الفائدة السوقي أحد المتغيرات الأساسية المحددة لقرار وحجم التمويل بالقروض البنكية لدى رجال الأعمال ويرتبط بعلاقة عكسية مع الطلب على

<sup>1</sup>مناضل عباس الجوّاري وآخرون، مرجع سابق، ص: 221.

<sup>2</sup>جيهان محمد السيد، إيناس فهمي حسين، أثر الصدمات الإقتصادية الكلية في سوق العمل في الإقتصاد المصري، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد: 71، صيف 2010، ص، ص: 54، 55.

<sup>3</sup>عبد الرحمن محمد السلطان، النظرية الإقتصادية الكلية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، 2018، ص: 61.

القروض البنكية، فكلما ارتفع سعر الفائدة السوقي إنخفضت قدرة البنوك التجارية على إحداث التوسع النقدي المضاعف.<sup>1</sup>

بعد تحديد المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة ومجموع المتغيرات المستقلة، بالتالي يمكن التعبير عليها بالصيغة الرياضية التالية:

$$M_s = f(M_{s-1}, GDPG, OP2, P, i) \dots (29)$$

نقوم باستخدام الانحدار الخطي العام الذي يستند إلى النموذج الخطي العام بإفتراض وجود علاقة خطية ما بين متغير معتمد  $Y_i$  وعدد من المتغيرات المستقلة كما يلي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \dots + \beta_k X_{ik} + \varepsilon_i \dots (30)$$

$$i = 1, \dots, n$$

وتصبح الصيغة رقم (30) بالشكل الآتي:

$$Y = X\beta + \varepsilon \dots (31)$$

حيث المتغيرات  $X_{i1}, \dots, X_{i2}, \dots, X_{ik}$  تسمى المتغيرات المفسرة أو المستقلة للمتغير التابع  $Y_i$  وما يجب ملاحظته أن  $Y_i$  مشروح من طرف  $k$  متغير مفسر ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تفسر  $Y$  بشكل تام، لأنه لا يمكننا في غالب الأحيان حصر جميع الظواهر المؤثرة على  $Y$  (بعض الظواهر غير قابلة للتكميم) لذلك يدرج حد الخطأ  $\varepsilon_i$  الذي يتضمن كل المعلومات التي تقدمها المتغيرات المفسرة، ونفترض عادة بأن المتغيرات المستقلة كلما أخذت بعين الاعتبار كلما كانت المعلومات التي يقدمها الخطأ العشوائي مهملة ونشير فقط إلى أن  $\beta_0, \beta_1, \dots, \beta_k$  هي معالم النموذج، لدينا هنا  $(k+1)$  معلم في النموذج.<sup>2</sup> بالاعتماد على مقالة (علي إياد حسن، حسين ديكان درويش) المتمثلة في: «أثر الصدمة النقدية على سوق الأسهم في (العراق، الأردن) دراسة مقارنة» حيث تطرق إلى حساب الصدمات النقدية من خلال عرض النقد (صفحة 31)، وبالاعتماد كذلك على تحليلنا السابق نقوم باستخدام أسلوب الانحدار على نموذجنا الاقتصادي المتمثل في دالة العرض النقدي والتي تمكننا من قياس الصدمة النقدية من خلالها، وتصبح الصيغة الرياضية وفقاً للنموذج الخطي تبعا لصيغة المعادلة كما يلي:

$$M_{st} = \beta_0 + \beta_1 M_{st-1} + \beta_2 GDPG_t + \beta_3 OP2_t + \beta_4 P_t + \beta_5 i_t + \dots + \varepsilon_t. (32)$$

حيث:

$\varepsilon_t$ : حد الخطأ

$t$ : عدد المشاهدات.

من خلال المعادلة رقم (32) نجد البواقي  $e_i$  التي تمثل صدمات عرض النقد:

$$e_i = M_{st} - (\beta_0 + \beta_1 M_{st-1} + \beta_2 GDPG_t + \beta_3 OP2_t + \beta_4 P_t + \beta_5 i_t) \dots (33)$$

$$e_i = M_{st} - X\beta \dots (34)$$

<sup>1</sup>نصر الدين بوعامة، محددات العرض النقدي وسبل التحكم فيه - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسبير، غ منشورة، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر 3، 2017، ص: 79.

<sup>2</sup>شفيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص:

وبالتالي نأخذ البواقي  $e_t$  بوصفها صدمات عرض النقد أو الصدمات النقدية وهو الفرق بين القيمة الفعلية للمتغير  $M_s$  الذي يمثل عرض النقود وقيمة  $M_s$  التي تم الحصول عليها من نموذج الإنحدار. بعد إجراء إنحدار وتقدير معادلة عرض النقد تصبح لدينا بواقي مقدارها  $(e_t)$  حيث يتم إجراء تخلف زمني ولفترة معينة لهذه البواقي وإجراء إنحدار خطي لها وفقا لنموذج الإنحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة  $p$  يكتب على الشكل التالي:<sup>1</sup>

$$\varepsilon_t = p_1 \varepsilon_{t-1} + p_2 \varepsilon_{t-2} + \dots + p_p \varepsilon_{t-p} + \mu_t \dots (35)$$

لتصبح:

$$U_t = f(u_{t-1}) \dots (36)$$

حيث  $U_t$  هو حد الخطأ للمعادلة (35) والتي تساوي:

$$U_t = b_0 + b_1 e_t + V_t \dots (37)$$

حيث تعبر  $(V_t)$  عن البواقي العشوائية الجديدة بعد تخلفها زمنيا والتي يطلق عليها بالصدمة النقدية.

ثانيا: قياس الصدمات النقدية من خلال دالة الطلب على النقود:<sup>2</sup>

يمكن أن يتم قياس الصدمات من خلال إستغلال دالة الطلب على النقود التي تتأثر بعوامل عديدة ومن أبرزها الدخل الحقيقي ومعدل التضخم وسعر الصرف، ويمكن صياغة دالة الطلب على النقود وفق الصيغة التالية:

$$M_d = f(Y, P, EX) \dots (38)$$

$$\ln (M1/p)_d = B_0 + B_1 \ln Y + B_2 \ln P + B_3 \ln EX + U_t \dots (39)$$

حيث:

$M_d$ : الطلب على النقد.

$P$ : المستوى العام للأسعار.

$Y$ : الناتج المحلي الإجمالي.

$EX$ : سعر الصرف.

$U_t$ : البواقي العشوائية

بعد أن يتم تقدير دالة الطلب على النقود يكون لدينا بواقي  $(U_t)$ ، ثم بعد ذلك يتم عمل إنحدار ذاتي لتلك البواقي وبتخلف زمني لفترة معينة، ومن خلال التقدير نحصل على بواقي جديدة نرسم لها بالرمز  $(Q_t)$  لتصبح المعادلة كما يلي:

$$U_t = f(U_{t-1}) \dots (40)$$

$$U_t = B U_{t-1} + Q_t \dots (41)$$

ويؤكد وجود الصدمات أن النقود لا تلعب دورا فعالا في إمتصاص الصدمات لأنها لم تتمكن وحدات إتخاذ القرار من تلقي المفاجآت بتكاليف أقل، كما أن إحتفاظ الأفراد والمؤسسات بالنقود ليست بديلا عن

<sup>1</sup> نفس مرجع سابق، ص: 100.

<sup>2</sup> علي إباد حسن، حسين ديكان درويش، مرجع سابق، ص: 32.

المعلومات الخاصة بفرص الإستثمار المربحة والتي من الصعب الحصول عليها في ظل بيئة من عدم التأكد، ولذلك فإن الاحتفاظ بالنقود قد لا يساعد على تحمل المفاجآت بتكاليف أقل وعليه فإن النقود ليست ممتصة للصدّات في الإقتصاد.

### المطلب الثاني: وظيفة النقود وحركيتها في إستيعاب الصدّات

مما يساعد على تعزيز فهمنا لمضمون الصدّات النقدية أن يتم شرحها في إطار عالم الحركة ففي عالم الواقع تتغير كمية النقود والدخل النقدي وحتى  $K$  في تحليل مدرسة كمبردج بإستمرار، وبعض هذه التغيرات يحدث بصورة عشوائية بينما يتحرك بعضها حول إتجاهات تعكس عمل القوى وبالتالي سنحاول إستخدام النظرية في شرح بعض التقلبات في الدخل النقدي.

### الفرع الأول: وظيفة النقود كمانع للصدّات

أشار ميلتون فريدمان إلى أن نظرية كمية النقود هي نظرية طلب على النقود وهو يقصد بذلك أنه لا يمكن صياغة نظرية كمية للأسعار أو الدخل النقدي دون أن تكون لدينا أولاً نظرية تشرح أسباب حياة الناس للنقود، فإن قدراً كبيراً من العرض النقدي لا يدر فائدة أو عوائد أخرى والناس الراغبون في زيادة دخولهم النقدية لا بد أن يستثمروا كل نقودهم في أصول مالية إيرادية أو في سلع رأسمالية إنتاجية، ويعني فشلهم في تحقيق ذلك أنهم يفضلون زيادة السيولة النقدية ولكن كيف ولماذا تؤدي هذه الزيادة في السيولة إلى زيادة طلب النقود؟

تطورت نظرية هامة للطلب على النقود على أيدي مفكري مدرسة كمبردج للدراسات النقدية مثل: بيجو وروبرتسون وكينز ومارشل وغيرهم، وهذه المدرسة الفكرية إزدهرت في الفترة من أواخر القرن التاسع عشر وأوائل الثلاثينيات من القرن العشرين ولقد إستوعبت أفكار هذه المدرسة الفكرية في النظرية الكينزية الحديثة للنقود وفي أعمال فريدمان وغيره من المدرسة النقدية الحديثة، والفكرة الثانية لنظرية كمبردج النقدية هي أن النقود أصل يولد نفعاً لحائزيه أما مؤيدوا نظرية الكمية الآخرون فيزعمون أن النقود في حد ذاتها لا تولد نفعاً وذلك لأن قيمتها مشتقة من قيمة السلع والخدمات التي تشتريها، وعلى العكس من ذلك يؤكد مفكرو مدرسة كمبردج أن للنقود قيمة بسبب سيولتها التامة ويزعمون أنه لا يوجد أصل آخر يتمتع بالقبول العام كوسيط لتبادل السلع والخدمات، فهي تختلف عن غيرها من الأصول من حيث عدم الحاجة إلى بيعها أولاً قبل إستخدامها في عملية التبادل وفضلاً عن ذلك فإنه يسهل تخزينها وحمايتها من الخسارة والتلف قياساً بالسلع الأخرى، وعلى ذلك يقرر مفكرو مدرسة كمبردج أن منفعة النقود تنشأ عن الراحة والضمان التي توفرها النقود لحائزيها، وأحد الدوافع الرئيسية لحياة النقود هو تغطية الفجوة بين الحصول على الدخل وإنفاقه وهو ما يسميه كينز دافع المعاملات، ويرى مفكرو مدرسة كمبردج أنه من الأهمية بمكان أن نربط بين الطلب على النقود والإنفاق المقدر على السلع والخدمات في المستقبل القريب ويمكن ربط هذا الإنفاق بالدخل الحقيقي مادامت معظم النفقات يتم تمويلها من الدخل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>باري سيجل، النقود والبنوك والإقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، السعودية، 1986، ص: 366.

يرى ألفريد مارشال أن الأعوان الإقتصاديون يميلون للإحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشرائه من سلع وخدمات، وهو ما أطلق عليه مارشال التفضيل النقدي وهذا التحليل يرتكز على عوامل طلب الأفراد على النقود للإحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، وعلى هذا الأساس وضعت معادلة كمبرج الشهيرة التي تتمثل في:

$$M^d = KY \dots (42)$$

حيث:  $M^d$ : الطلب على النقود،  $Y$ : الدخل النقدي،  $K$ : التفضيل النقدي للمجتمع وهو نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الأفراد للإحتفاظ بها في شكل نقدي سائل وهي حجر الزاوية في معادلة مارشال.<sup>1</sup>

وتعمل الأرصدة النقدية كموانع للصدمة ذلك أن أغلب الناس يحتفظون فيما بين أيام الحصول على الدخل بقدر من الأرصدة النقدية يتفق مع خططهم الانفاقية وتزيد الأرصدة النقدية لدى الناس في بداية الفترة عنها في نهاية الفترة على نحو نموذجي، ولكن يوجد على مدى هذه الفترة مستوى متوسط للحيازة النقدية يمكنهم من تنفيذ خططهم الإنفاقية على أن الأحداث العشوائية التي تؤدي إلى زيادة أو نقص الحيازات النقدية الإسمية بشكل غير متوقع لا تخل عادة بخطط الإنفاق، فعندما ينساب لدى الناس قدر أكبر من النقود فإنهم ببساطة يتركون الأرصدة النقدية لترتفع فوق المستوى العادي وعندما يضطرون إلى دفع نفقات لم تكن متوقعة فإنهم يسحبون من الأرصدة النقدية لتكون أدنى من المستوى العادي.

أما الصدمة النقدية غير العشوائية فنفرض تغيرات غير متوقعة على متوسط الأرصدة النقدية فعندما يقوك البنك المركزي مثلا بشراء قدر كبير بشكل غير عادي من السندات الحكومية فإنه يعمل بذلك عادة على رفع أسعارها لذلك فإن الناس الذين خططوا لحيازة هذه السندات ولكنهم باعوا بسبب ارتفاع غير عادي في السعر يملكون الآن أرصدة نقدية إضافية وكمية أقل من السندات، فضلا عن ذلك فإن المصارف سوف يكون لديها احتياطات إضافية جديدة لتستخدمها في شراء السندات من السوق المفتوحة ولتقديم قروض للأفراد ورجال الأعمال بشروط أفضل مما كان متاحا من قبل، أما المقترضون فيستخدمون الأرصدة النقدية الجديدة في شراء السلع والخدمات أو حتى لسداد ديونهم وهذا يعني أن أثر الصدمة النقدية يتبلور في وضع إيرادات نقدية غير متوقعة بين أيدي مختلفة وزيادة الأرصدة النقدية بصورة مستمرة وواسعة النطاق، ويتسع نطاق هذه الزيادة لأن كل عملية شراء إنما تضع نقودا بين يدي البائع كما أن البائعين مثل المشترين يحاولون في النهاية أن يتخلصوا من الأرصدة النقدية، وتمارس الصدمات النقدية السلبية آثارا تأخذ الإتجاه العكسي فضلا عن ذلك فإنها تخفض الإحتياطات المصرفية وتقلل القروض والإستثمارات التي يقوم بها الجهاز المصرفي، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الإنفاق وفي هذه الحالة تبدأ الأسعار والنتاج في الإنخفاض وبأخذ الدخل النقدي إتجاها نزوليا، ويستمر الإنخفاض في هذا الدخل حتى

<sup>1</sup>إشيكور عابد، نمذجة قياسية إقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970، 2008)، مذكرة ضمن متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، فرع الاقتصاد الكمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009/2010، ص: 26.

يجد الناس أن ما لديهم من أرصدة نقدية أقل تكفي لتنفيذ خططهم الإنفاقية (المنخفضة حالياً) دون مضايقات أو معوقات مكلفة.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: التفسير الحركي للصدمة النقدية

نبدأ بتصور مسار زمني للدخل النقدي يمكن رسمه لو ظل توازن الدخل قائماً بإستمرار، وفي مثل هذا الوضع يكون هناك توازن نقدي بإستمرار وهذا يعني أن ما يحوزه الناس فعلاً من الأرصدة النقدية يساوي دائماً ما يرغبون في حيازته منها، وبذلك تكون كل الإضافات إلى كمية النقود كافية تماماً لتمويل مستوى الأرصدة التي يطلبها الناس عادة، لتمويل نفقاتهم من دخولهم المتوقعة وحينئذ فإن الدخل المتوقع ينمو بنفس المعدل الذي ينمو به الدخل الفعلي وبإستخدام العلاقة:

$$M_t^s = K_t^d Y_t^e \dots (43)$$

يمكننا أن نصف المسار الزمني للدخل النقدي المتوازن، وبحساب القيم اللوغارتمية لكلا الجانبين في المعادلة وحلها لإيجاد قيمة  $\text{Log}Y_t^e$  نجد أن:

$$\text{Log} Y_t^e = \text{Log}M_t^s - \text{Log}K_t^d \dots (44)$$

ويشير الرمز 't' إلى نقطة زمنية، أما  $M^s$  فهي متغير السياسة A وتحدهه السلطات النقدية، وأما  $K^d$  فهي النسبة التي يرغب الناس الإحتفاظ بها من الدخل في صورة نقود سائلة، وتشير  $Y^e$  إلى الدخل التوازني.<sup>2</sup>

ويبين الشكل رقم (1-9) أدناه العلاقة بين القيم اللوغارتمية للمتغيرات على مدار الزمن وفيه نفترض أن  $\text{Log}K^d$  ذات ميل منخفض، فإذا كان الإقتصاد متوازناً دائماً فإن الدخل يتبع المسار الذي يبينه الخط (أو الخطوط) المستقيم  $\text{Log}Y^e$ ، والمسافة الرئيسية لـ  $\text{Log}Y^e$  من المحور الأفقي تساوي القيمة المطلقة لجملة المسافات الرأسية لـ  $\text{Log}M^s$  و  $\text{Log}K^d$ ، ولنتصور الآن أن الإقتصاد ينمو في إستقرار حتى 't' وعند هذه النقطة قامت السلطة النقدية بتغيير العرض النقدي على نحو غير متوقع وهذا العمل يمثل دون ريب صدمة نقدية.

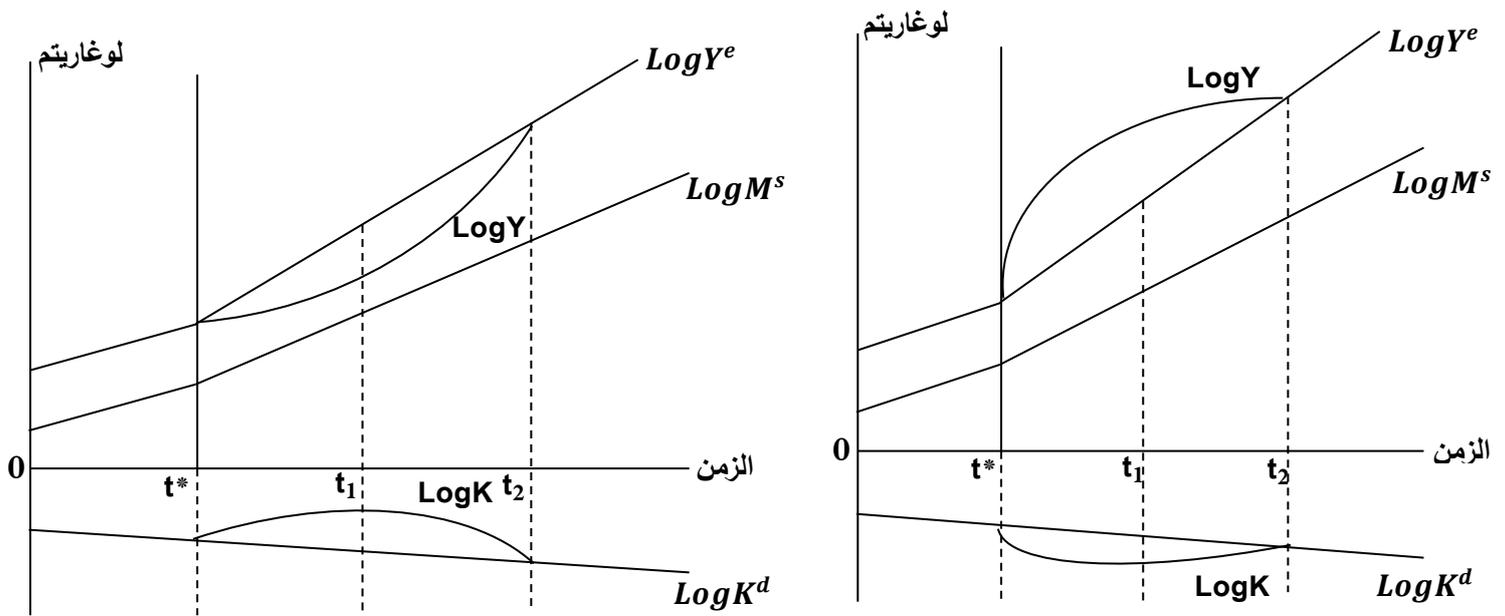
ويبين لنا الشكل رقم (1-9-1) أدناه صدمة نقدية إيجابية أي زيادة غير متوقعة في معدل النمو النقدي فتأخذ إتجاهاً صاعداً لمسار النمو  $\text{Log}M^s$ ، وبفرض أن الناس لن يهتموا في البداية بتغيير السياسة فسوف ينظرون إلى إرتفاع أرصدهم النقدية كحدث عشوائي ومن ثم فإنهم لا يقومون بإنفاق النقود على الفور بل يدعون الأرصدة النقدية التي بين أيديهم تتزايد عن المستوى العادي، وعلى ذلك يستمر الطلب الكلي وكذلك الدخل النقدي في الزيادة بنفس المعدل الذي إرتفعا به فيما قبل حدوث الصدمة النقدية، والناس سوف يدركون أن عاجلاً أو آجلاً النمو غير العادي في أرصدهم النقدية إذ ترتفع نسبة ما يملكونه من أرصدة نقدية إلى الدخل (المستوى الفعلي لـ K عن المستوى المرغوب فيه  $K^d$ )، ولكن عند نقطة ما فإن الفرق النامي بين الأرصدة النقدية الفعلية والمرغوب فيها يؤدي إلى زيادة معدل ما ينفقه

<sup>1</sup>باري سيجل، مرجع سابق، ص، ص: 489، 490.

<sup>2</sup>نفس المرجع السابق، ص: 490.

الناس، ومع زيادة الإنفاق يرتفع معدل نمو الدخل (إنحدار  $\text{Log} Y$ ) عن معدل النمو السابق وقد يزيد لفترة ما حتى عن معدل النمو المناسب لمسار النمو التوازني الذي يبينه نمو إنحدار  $\text{Log} Y_t^e$  إلى يمين 't' ومع ذلك فإن الجمهور يقوم في نهاية الأمر عند  $t_2$  بخفض  $K$  إلى مستواه المرغوب وفي غياب صدمات نقدية إضافية ينمو الدخل على المسار الذي يوضحه  $\text{Log} Y^e$ ، ففشل الدخل في أن يستجيب فوراً للصدمة النقدية له معنى ففيما بين الوقت  $t^*$  و  $t_1$  ينمو الدخل بمعدل أبطأ من المعدل الذي يبينه مسار النمو التوازني الجديد، ومع ذلك فإنه بعد الوقت  $t_1$  يبدأ في النمو بمعدل أسرع من المعدل الذي يشير إليه هذا المسار وهذا يعني أن المعدل الفعلي لنمو الدخل النقدي يزيد بقوة عن معدل النمو التوازني الجديد، ولكن لما كان معدل النمو الفعلي لا بد أن يساوي معدل النمو التوازني عندما تتساوى  $K$  مع  $K^d$  فإن معدل نمو الدخل يتضاءل في النهاية حتى يتعادل مع معدل النمو التوازني الجديد في الوقت  $t_2$ .<sup>1</sup>

الشكل رقم (1-9): ردود فعل الصدمات النقدية



الشكل رقم (1-9-1): صدمة موجبة

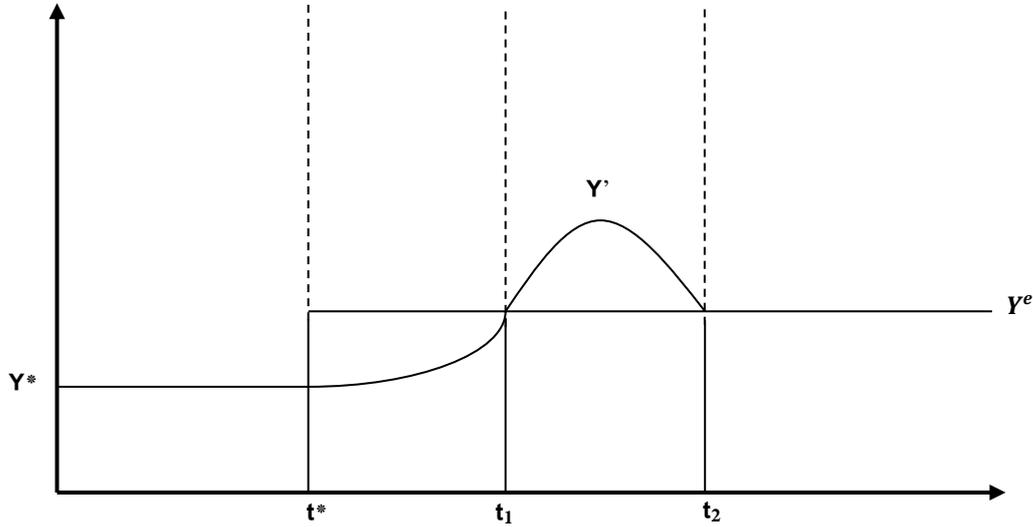
الشكل رقم (1-9-2): صدمة سلبية

المصدر: باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، السعودية، 1986، ص: 4

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص: 491، 492.

ويوضح الشكل رقم (10-1) أدناه تحديد تقلبات نمو الدخل ( $r$  ترمز إلى المعدل النسبي لنمو الدخل مقيسا أيضا بإنحدار  $LogY$ )، فعدم إستجابة الدخل فوراً لأي صدمة نقدية يفسره تأخر الجمهور في تكييف أرصدته النقدية الفعلية مع الأرصدية التي يرغب في حيازتها، فإذا تمكن الناس من توقع مسار النمو التوازني الجديد للدخل وإذا توفرت لديهم معلومات كاملة عن مسار النمو الجديد لكمية النقود، فإنهم يكونون حينئذ قادرين على التحقيق الفوري للتوافق بين مستوى  $K$  الفعلي ومستواه المرغوب فيه، وعلى ذلك فإن التقلبات في معدل نمو الدخل الناتجة عن صدمة نقدية ما يمكن تفسيرها في التحليل النهائي بنقص المعلومات لدى الناس، وبعجزهم عن توقع النتائج المترتبة على التغيرات التي تصيب البيئة النقدية فإذا توافرت للناس المعلومات الكاملة فليس من المحتمل أن تؤدي التغيرات في معدل النمو النقدي إلى تقلبات في معدل نمو الدخل النقدي.<sup>1</sup>

الشكل رقم (10-1): تقلبات معدل نمو الدخل نتيجة صدمة نقدية إيجابية



المصدر: باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، السعودية، 1986، ص: 495. وقد تحدث الصدمة النقدية لإعتبارات إستراتيجية لتجنب الكلف الإجتماعية لإحباط توقعات القطاع الخاص وخصوصاً لتوقعات العاملين فيه حول سياسة البنك المركزي في أن تكون ذات إنجاز ذاتي وتقود إلى التباينات الخارجية المنشأة في السياسة النقدية.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: العلاقة بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف وأثرها على التوازن العام

للحوادث النقدية تأثيرات مهمة على ميزان المدفوعات الدولي وأسعار الصرف بين العملات الوطنية وتسبب غالباً عجزاً أو فائضاً في ميزان المدفوعات لدولة ما والتي تعكس بدورها آثارها اللاحقة داخل الدولة، وتستخدم السياسات النقدية والمالية أحياناً بكثرة لتعديل عدم التوازن في ميزان المدفوعات الدولية وينطبق نفس الحديث على أسعار الصرف والتي ينظر لتقلباتها أنها مصدر للمتاعب الإقتصادية المحلية، ولهذه الأسباب تأخذ النظرية أهميتها في توفير دلائل على طريقها يستطيع صانعو السياسة فهم أسباب

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص: 493، 494.

<sup>2</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، ليلي بديوي مطوق، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في مصر، مرجع سابق، ص: 210.

التغيير في ميزان المدفوعات وأسعار الصرف والتي تتفهم عند محاولتهم تحسين وضع العملة المحلية في السوق الدولية.<sup>1</sup>

إن المنهج النقدي يعمل على إبراز الدور الهام والفعال للسياسة النقدية إذ يفترض هذا الأسلوب أن إختلال ميزان المدفوعات هو نوع من الإضطراب المرتبط بالإختلال الناتج عن العرض والطلب على النقود، لذلك فإن معالجة الإختلال في الميزان تتم من خلال العمل على تغيير حجم الكتلة النقدية.<sup>2</sup> يمكن أن يصور المنهج النقدي لميزان المدفوعات بنموذج بسيط يربط ميزان المدفوعات بالتطورات والتغيرات في سوق العملة وليتوازن سوق النقد يجب أن يتساوى الطلب والعرض النقدي الحقيقيين، وبناءً على ذلك فإن المنهج النقدي يركز على تأثير الطلب على النقود والعوامل المؤدية إلى زيادة عرضها وعلى مستوى الأسعار ومن ثم على تدفقات التجارة الخارجية والأصول المالية المختلفة بين الدول ويؤدي ذلك إلى حدوث إختلالات في موازين المدفوعات، فحدث زيادة في كمية النقود المعروضة تؤدي إلى رفع الأسعار النسبية فيتحول الطلب المحلي إلى السلع الأجنبية ويترتب على ذلك زيادة الواردات ومن ثم حدوث عجز في ميزان المدفوعات فينخفض عرض النقود محليا الأمر الذي يعكس في إنخفاض مستوى الأسعار النسبية، فيتحول الطلب المحلي إلى السلع المحلية التي باتت أرخص من السلع الأجنبية فتتخفف الواردات وتزداد الصادرات مما يعود بالميزان إلى حالة التوازن السابقة أو قد يحدث فائضا وهكذا.<sup>3</sup>

توفر تقلبات دورة الأعمال والبنية الإقتصادية معلومات حول مصدر وآلية إنتقال الصدمات والتي هي ذات أهمية قصوى في تصميم سياسة نقدية فاعلة، ففي حالة الإقتصادات الصغرى المفتوحة الخارجية يكون تأثيرها بالصدمات الداخلية للإقتصاد المحلي والصدمات الخارجية كبيرا في حين أن الإقتصادات الكبيرة لا تتأثر بالصدمات الخارجية ويقتصر تأثيرها على الصدمات محلية المنشأ، ولأجل تقييم الأنظمة النقدية في وقت حدوث الصدمات فالأنظمة القائمة هي أكثر عملية في وجود صدمات كبيرة خارجية أو صدمات حقيقية لأن هذه الأنظمة توفر تعديلات أقل كلفة من خلال الأسعار النسبية أو ذات العلاقة في عملية التعامل مع هكذا صدمات في حين تكون الأنظمة الثابتة هي المفضلة مع وجود صدمات محلية أو إسمية.<sup>4</sup>

### الفرع الأول: الصدمات النقدية وحركية رؤوس الأموال

سوف يتم التركيز على حالتها الحركة التامة لتتنقل رؤوس الأموال والحركة غير التامة لتتنقل هذه الأخيرة عبر العالم أما الحركة المعدومة لتتنقل رؤوس الأموال فتعتبر حالة خاصة هنا بإعتبار أنها بدأت

<sup>1</sup> جاري سيجل، مرجع سابق، ص: 641.

<sup>2</sup> عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفح من فعالية السياسة النقدية دراسة 'حالة الجزائر'، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، غ منشورة، تخصص مالية دولية، المدرسة الدكتورالية للإقتصاد وإدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013/2014، ص: 98.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص: 100.

<sup>4</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، ليلي بديوي مطوق، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق، مرجع سابق، ص: 217.

تضمحل بعد زوال كتلة النظام الاشتراكي وبروز معالم نظام العولمة الجديد، إن الدرجة العالمية لتكامل سوق رأس المال تستلزم بأن أية دولة يكون فيها سعر الفائدة مرتفعا سوف يجعل رؤوس الأموال تتدفق بسرعة وفي مفهوم ميزان المدفوعات يستلزم أن الزيادة النسبية في أسعار الفائدة ( أي الزيادة في سعر الفائدة المحلي بالنسبة لتلك الموجودة بالخارج) سوف يحسن من رصيد ميزان المدفوعات لأن تدفقات رأس المال تحسنه.

إن الإعراف بأثر أسعار الفائدة عن تدفقات رأس المال وميزان المدفوعات له أهمية بالغة بالنسبة لتطبيقات سياسة الإستقرار، أولا لأن السياستين النقدية والمالية تؤثران على أسعار الفائدة بحيث تؤثر هذه السياسات على حساب رأس المال وبالتالي على ميزان المدفوعات، ثانيا من نتائج ذلك طريقة عمل السياستين النقدية والمالية في تأثيرهما على الإقتصاد المحلي وعلى تغيرات ميزان المدفوعات في ظل تدفقات رأس المال الدولي.<sup>1</sup>

وفي إقتصاد مفتوح يجب أن يدعم أثر النقود القوي H والمصدر من طرف البنك المركزي إما بواسطة إحتياجات الصرف الأجنبي FR أو الإئتمان الحكومي المحلي DC حيث:

$$H = FR + DC \dots \dots (45)$$

كما أن الزيادة في أثر النقود القوي  $\Delta H$  تتبعها زيادة في الإحتياجات الخارجية أو زيادة في الإئتمان المحلي من طرف البنك المركزي أو كلاهما معا أي:

$$\Delta H = \Delta FR + \Delta DC \dots \dots (46)$$

فلما يشتري البنك المركزي أو يبيع العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي تتقلص الإحتياجات الأجنبية أو تزداد بمقدار مكافئ لذلك، ومنه فإن التغير في الإحتياجات الأجنبية  $\Delta FR$  في أية فترة يجب أن يساوي إلى الرصيد المالي الرسمي BP أي:

$$\Delta FR = BP \dots \dots (47)$$

ومنه فإن:

$$\Delta H = BP + \Delta DC \dots \dots (48)$$

ويمكن صياغة دالة عرض النقود  $M_s$  على أنها تعتمد مباشرة على H ومضاعف النقود mm أي:

$$M_s = mm H = mm[FR + DC] \dots \dots (49)$$

$$\Delta M_s = mm \Delta H = mm[\Delta FR + \Delta DC] \dots \dots (50)$$

ويظهر من المعادلتين (48) و (50) أنه لكي يبقى عرض النقود ثابتا يجب أن يكون لدينا:

$$\Delta DC = -\Delta FR = -\Delta BP \dots \dots (51)$$

ويمثل  $\Delta DC$  في المعادلة (51) أعلاه عمليات السوق المفتوحة في مديونية الحكومة التي تكون ضرورية لتعقيم BP، فأحد الإختلافات الجوهرية بين النماذج الكينزية والكلاسيكية للسوق المفتوحة هو أن الأول يفترض بأن البنك المركزي يستطيع تعقيم آثار BP على مخزون النقود، بينما في الأخير لا تظهر آثار التعقيم كما أن النماذج الكينزية تكون ضرورية للأجل القصير.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>تومي صالح، مرجع سابق، ص: 217.

<sup>2</sup>تومي صالح، مرجع سابق، ص: 217.

فلقد حاول في بداية عقد الستينات كل من Mundell و Fleming (والذين كانا صديقين في مؤسسة صندوق النقد الدولي) توسيع النموذج الكينزي للإقتصاد المفتوح ليحتوي على تدفقات رؤوس الأموال، ولاحظ أن صافي تدفقات رؤوس الأموال بين الدول يظهر كتجاوب للفروقات بين أسعار الفائدة المحلية والأجنبية لما كانت التوقعات حول تغيرات سعر الصرف ساكنة وقاما بنمذجة ميزان المدفوعات لحساب رأس المال بدالة من الشكل:

$$NCF(i - i_f) = \lambda(i - i_f) \dots (52)$$

حيث أن:  $i$ ،  $i_f$  هما سعري الفائدة المحلي والخارجي على الترتيب، ويتدفق رأس المال على البلد المحلي في ظل سعر فائدة خارجي معطى  $i_f$  وحركة تامة لتتنقل رؤوس الأموال كلما كان سعر الفائدة المحلي أكبر من سعر الفائدة الخارجي أي  $i > i_f$  حيث أن:

$$\frac{\partial NCF}{\partial i} = \lambda > 0 \dots (53)$$

ومن تعريف الميزان المالي الرسمي (ميزان المدفوعات) لدينا:

$$BP = NX(Y, Y_f, R) + NCF(i - i_f) \dots (54)$$

وبالتعريف من المعادلة (53) من أجل حساب رأس المال ومن المعادلة الخاصة بالميزان التجاري

$NX$  نحصل على الصيغة:

$$BP = NX(Y, Y_f, R) + \lambda(i - i_f) \dots (55)$$

إن المعادلة (55) أعلاه هي معادلة سوق الصرف الأجنبي في نموذج IS-LM (Mundell-) Fleming)، أما الباقي في نموذج هذين الإقتصاديين فهو مماثل لنموذج معادلة عرض النقود المعرفة بالمعادلة رقم (49) السابقة، ونذكر بما أن  $BP = \Delta FR$  يمكن إعادة كتابة رقم (55) على النحو:

$$\Delta FR = NX(Y, Y_f, R) + \lambda(i - i_f) \dots (56)$$

وتشير المعادلة رقم (53) إلى مقدار التعقيم الذي يجب على البنك المركزي إحداثه لغرض المحافظة على ثبات الأرصدة النقدية المحلية عند سعر الصرف الجاري، ففي ظل سعر الصرف الثابت من الممكن في الأجل القصير أن يعقم البنك المركزي آثار  $\Delta FR$  على مخزون النقود عبر عمليات السوق المفتوحة شريطة أن لا يكون  $\Delta FR$  كبيراً جداً، ونظراً لصعوبة تعقيم العجز أو الفائض المزمّن عبر الأجل الطويل فإن ميزان المدفوعات  $BP$  يجب أن يكون معدوماً عند الحل التوازني للأجل الطويل وبالتالي بمعرفة سعر الصرف الثابت يصبح الحل التوازني بالنسبة لسوق الصرف الأجنبي على النحو التالي:

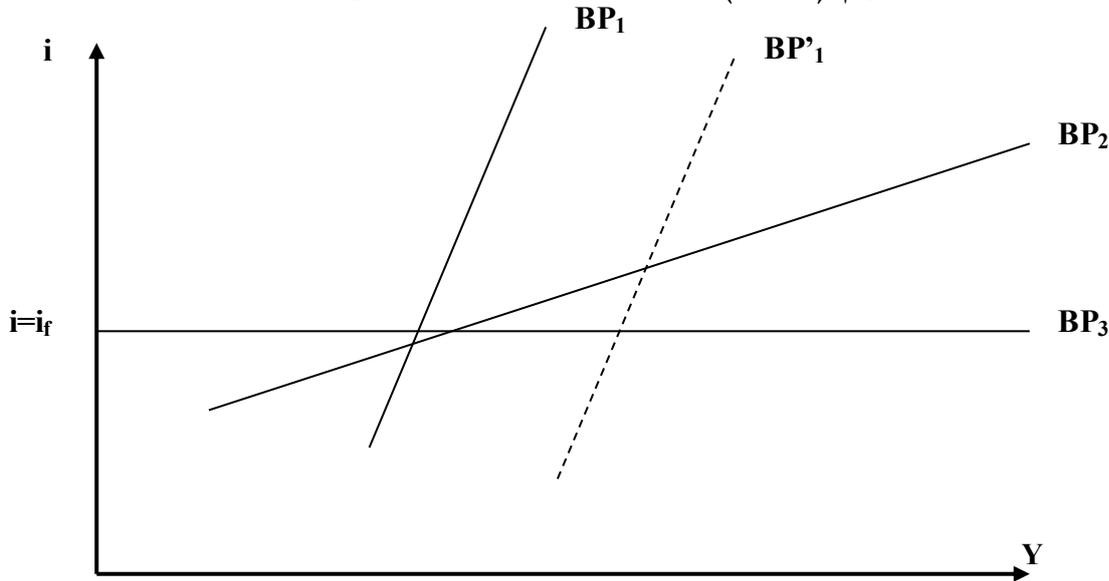
$$BP = NX(Y, Y_f, R) + \lambda(i - i_f) = 0 \dots (57)$$

وبمعرفة سعر الصرف الحقيقي  $R$  تصبح المعادلة  $BP = 0$  دالة تربط  $i$  و  $Y$  ويجب أن تظهر علاقة موجبة بين  $i$  و  $Y$  مادامت الزيادة في الدخل المحلي عند سعر الصرف الحقيقي المعطى تؤدي إلى تدهور في الحساب الجاري، كما أن زيادة سعر الفائدة المحلي إلى مستوى يفوق سعر الفائدة الخارجي يجذب رأس المال من الخارج ومنه يحسن من حساب رأس المال، ولكي يبقى  $BP = 0$  يجب على الحساب الجاري أن يتدهور ليلغى بواسطة تحسن حساب رأس المال ويحدث ذلك فقط إذا أصبح  $i > i_f$

ومنه سوف تكون المعادلة  $BP = 0$  هي أحد الأشكال الموضحة بالشكل رقم (11-1) والتي تسمى بـ:  
 $BP_1, BP_2, BP_3$ <sup>1</sup>.

من خلال الشكل رقم (11-1) نجد أن دالة  $BP_1$  تمثل سوق رأس المال غير تامة الحركة بحيث أن تدفقها يكون ذا تجاوب غير عالي لفروقات أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، أما دالة  $BP_3$  فتمثل الحركة التامة لرؤوس الأموال أين يؤدي أي فرق في  $i$  و  $i_f$  إلى تحرك قوي وكبير في رؤوس الأموال ما بين الدول وتكون السندات وأذونات الخزينة الأجنبية تامة التعويض بالنسبة للسندات أو الأذونات المحلية، وفي ظل الحركة التامة لتتنقل رؤوس الأموال يكون تعقيم آثار  $\Delta FR$  على مخزون النقود غير ممكن بسبب الحجم الهائل لـ  $\Delta FR$ ، والدالة  $BP_2$  هي حالة وسطية بين  $BP_1$  و  $BP_3$  في حركات رؤوس الأموال. كل النقاط على اليمين وتحت الدالة  $BP = 0$  تمثل حالة عجز في ميزان المدفوعات بينما النقاط الموجودة فوق وعلى يسار  $BP = 0$  فهي تمثل فائضا، وبتوفر شروط مارشال- لارنر وأن الأسعار المحلية لا تتعدل كاملا لتغير في سعر الصرف فإن التدهور أو التخفيض في العملة المحلية سوف يحرك منحني  $BP$  إلى اليمين من  $BP_1$  إلى  $BP'_1$  كما يبينه الشكل رقم (11-1) والتحسين أو الرفع في قيمة العملة يحدث العكس، كما أن الزيادة في مستوى  $i_f$  يؤدي كذلك إلى تحرك في ميزان المدفوعات من  $BP_1$  إلى  $BP'_1$  مادامت الزيادة في  $i_f$  تتطلب مستويات مرتفعة في سعر الفائدة المحلي للمحافظة على ميزان المدفوعات عند مستوى التوازن أي عند  $BP = 0$ <sup>2</sup>.

الشكل رقم (11-1): الأشكال الممكنة والبديلة لميزان المدفوعات BP



المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009، ص:

219.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص: 218.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص: 219.

## الفرع الثاني: أثر الصدّات النقدية على نموذج IS- LM- BP في ظل سعر الصرف الثابت

إن الطريقة المثلى التي يشتغل بها نموذج IS- LM- BP لتحديد التوازن تكون أكثر تعقيدا من تحليل نموذج IS- LM للإقتصاد المغلق فالفكرة المعتمدة على تقاطع منحنى IS و LM لتحديد مستوى الدخل وسعر الفائدة التوازنيين كما هو معروف في الإقتصاد المغلق لم تعد بالشروط الكافية لحدوث التوازن في نموذج الإقتصاد المفتوح، حيث إذا كان تقاطع IS مع LM يقع فوق منحنى BP يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات وبالتالي سيرتفع مخزون النقود، فالزيادة أو الإرتفاع في مخزون النقود هذا يعني أن منحنى LM سوف يتحرك لليمين بحيث أن الدخل سيزداد وينخفض معه سعر الفائدة ويتوسع الإقتصاد عبر المنحنى IS ليستمر التحرك في LM إلى أن تتقاطع المنحنيات الثلاثة أين ينعدم الفائض في ميزان المدفوعات، وبالعكس إذا تقاطع منحنى IS و LM في نقطة تقع تحت منحنى BP يعبر ذلك عن وجود عجز في ميزان المدفوعات فينخفض مخزون النقود ويتحرك منحنى LM لليسار ليتبعه تدهور في الدخل وإرتفاع في سعر الفائدة المحلي ويتراجع الإقتصاد عبر منحنى IS إلى أن تتقاطع المنحنيات الثلاثة BP و IS و LM' في نقطة توازن جديدة تعبر عن إختفاء ذلك العجز، ويمكن توضيح ذلك بإحداث صدّات وإضطرابات محلية وخارجية على الإقتصاد من خلال السياستين المالية والنقدية أو التخفيض في العملة والصدّات الخارجية.

فتوسيع نموذج IS- LM في الإقتصاد المفتوح وفي ظل الحركة التامة لتتنقل رؤوس الأموال الدولية له إسم خاص ويسمى نموذج Mundell- Fleming حيث في ظل الحرية التامة لتتنقل رؤوس الأموال تشجع الفروقات في أسعار الفائدة على تدفق رؤوس الأموال ومنه يصبح من غير الممكن على البنوك المركزية أن تأخذ سياسة نقدية مستقلة في ظل سعر الصرف الثابت، ولملاحظة ذلك نفترض أن دولة ما تريد رفع سعر الفائدة سوف تتبع سياسة نقدية كبحية ليرتفع سعر الفائدة ينقل حاملوا الأرصدة بسرعة عبر العالم ثروتهم ليستفيدوا من المعدل المرتفع لسعر الفائدة، ونتيجة لتدفق رأس المال يسجل ميزان المدفوعات فائضا أي أن الأجانب يحاولون شراء الأرصدة المحلية مما يشجع سعر الصرف على التحسن ويجبر البنك المركزي على التدخل من أجل المحافظة على سعر الصرف الثابت وسوف يشتري النقد الأجنبي مقابل النقد المحلي، إن هذا التدخل يجعل مخزون النقود المحلي يرتفع وتنتهي العملية عندما يصبح  $i = i_f$ . والخلاصة هي أنه في ظل سعر الصرف الثابت والحركة التامة لتتنقل رؤوس الأموال لا يمكن للدولة أن تستعمل سياسة نقدية مستقلة ولا يمكن لسعر الفائدة أن يتحرك بعيدا عن الخط الذي تحدده السوق العالمية، ومنه فإن عرض النقود له ترابط قوي مع ميزان المدفوعات فالفائض في ميزان المدفوعات يستلزم توسعا نقديا أوتوماتيكيا والعجز يستلزم الإنكماش النقدي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع سابق، ص: 222.

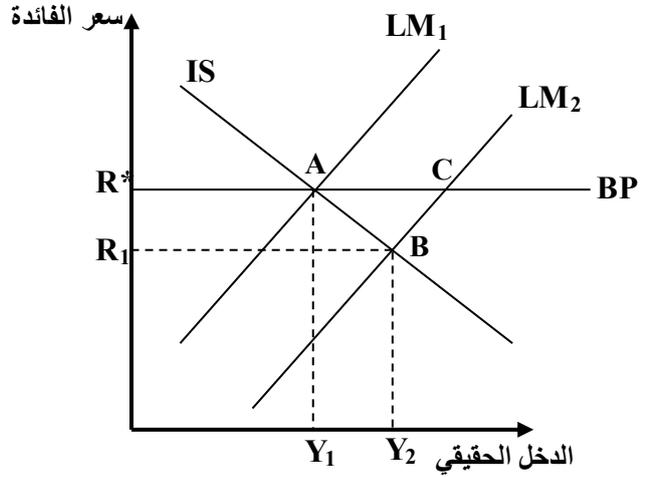
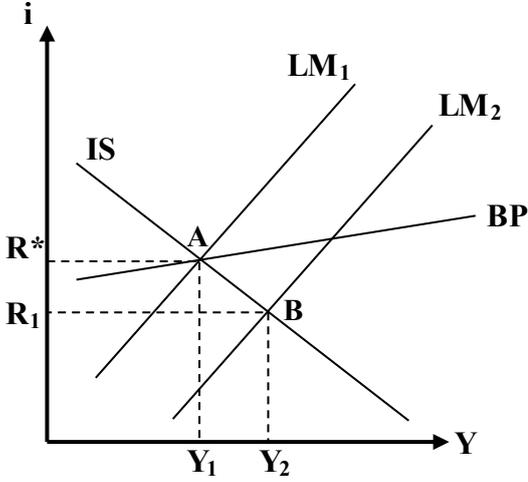
وبالتالي تشير صدمة التوسع النقدي أو ما يسمى بأثر السيولة إلى حركة رؤوس الأموال في ظل سعر الصرف الثابت كما يلي:<sup>1</sup>

- من خلال حركة تامة لرأس المال كما يبينه الشكل رقم (1-12) أدناه تؤدي زيادة الرصيد النقدي من  $M_1$  إلى  $M_2$  بإفتراض ثبات مستوى الأسعار إلى إنتقال منحنى  $LM_1$  إلى  $LM_2$  وأيضا تحريك نقطة التوازن IS-LM من النقطة A الواقعة على منحنى ميزان المدفوعات BP إلى النقطة B أسفل المنحنى المذكور والتي يكون عندها سعر الفائدة  $R_1$  أقل من سعر الفائدة العالمي  $R^*$ ، ولقدرة رأس المال العالية على التنقل فسوف تتدفق كميات كبيرة من رأس المال إلى خارج الدولة المعينة والتي تسبب عجز حساب رأس المال، كما أن زيادة الدخل إلى  $Y_2$  ينجم عنها زيادة في الإستيرادات وعجز في الحساب الجاري ويؤثر كلا العجزين من عجز ميزان المدفوعات، وللحفاظ على الرصيد النقدي بمستواه السابق ولإعادة التوازن إلى النقطة A يتدخل البنك المركزي ببيع جزء من إحتياطاته من الصرف الأجنبي فتتخفض أصول البنك المركزي فتولد ضغطا لإنخفاض حجم النقود في التداول فيعود التوازن إلى النقطة A بشرط عدم تعقيم التدخل أما إذا عمق التدخل فيبقى التوازن بشكل مؤقت في B.
- من خلال حركة مرتفعة نسبيا لرأس المال ولكنها ليست تامة تماما كما يبينه الشكل رقم (1-13) أدناه حيث يتخذ منحنى ميزان المدفوعات وضعاً قليل الإنحدار نسبياً، عند حدوث التوسع النقدي ينتقل منحنى  $LM_1$  إلى  $LM_2$  وينخفض سعر الفائدة فتتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج فيحدث عجز في حساب رأس المال ينقل أثره إلى ميزان المدفوعات فيصاب بالعجز أيضاً.
- وعند إنخفاض حركة رأس المال كما يبينه الشكل رقم (1-14) أدناه يتخذ منحنى ميزان المدفوعات BP وضعاً شديداً الإنحدار نسبياً فعند زيادة الرصيد النقدي من  $M_1$  إلى  $M_2$  في ظل ثبات مستوى الأسعار ينتقل منحنى  $LM_1$  إلى  $LM_2$  فينتقل التوازن من A إلى B الواقعة أسفل منحنى BP والتي تكشف عجزاً في ميزان المدفوعات ناجم عن إرتفاع الدخل الحقيقي وزيادة الإنفاق على الاستيرادات والذي يتجلى في عجز الميزان التجاري.

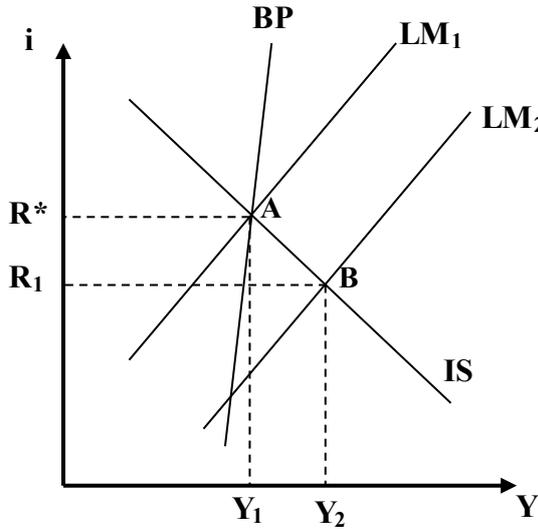
<sup>1</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، ليلي بديوي مطوق، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في مصر، مرجع سابق، ص، ص:

الشكل رقم (12-1)، (13-1)، (14-1): التوسع النقدي في ظل حركة (عالية، مرتفعة، منخفضة) لرأس المال في ظل أسعار الصرف الثابتة

الشكل رقم (12-1): التوسع النقدي في ظل حركة عالية لرأس المال



الشكل رقم (14-1): التوسع النقدي في ظل حركة منخفضة لرأس المال



المصدر: عبد الحسين جليل الغالبي، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد: 9، العدد: 28، العراق، 2013، ص، ص: 218، 219.

### الفرع الثالث: أثر الصدمات النقدية على نموذج IS- LM- BP في ظل سعر الصرف المرن

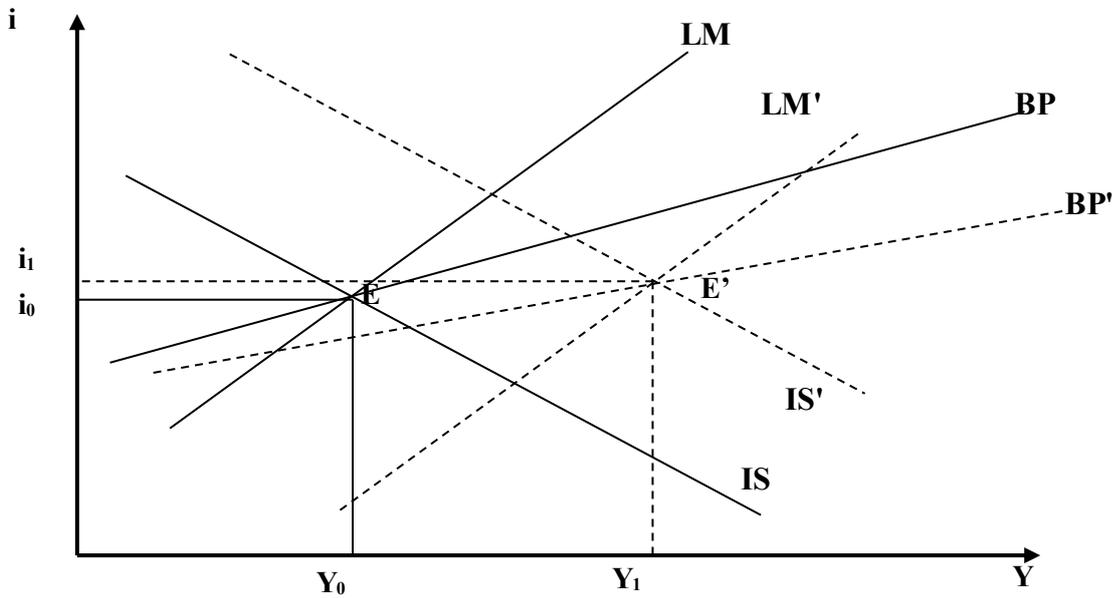
في ظل سعر الصرف المرن أو المعوم والنظيف يتعدل هذا الأخير ليحافظ على  $BP=0$  ولا يوجد تغير في إحتياجات البنك المركزي من النقد الأجنبي وما دام  $\Delta FR = 0$  فإن مخزون النقود المحلي يمكن مراقبته تماما من طرف السلطات النقدية في كل من الأجلين القصير والطويل، ويسمح هذا بالإستقلالية المحلية للسياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف المرن والتي هي غير موجودة في ظل سعر الصرف الثابت.

إن التوسع النقدي في ظل نظام سعر الصرف المرن يحرك LM إلى LM' من خلال الشكل رقم (1-15) أدناه ومنه فإن نتيجة الإنخفاض في سعر الفائدة المحلي سوف تحدث تدهورا في حساب رأس المال، وبافتراض توفر شروط Marshall-Lerner فإن سعر الصرف يجب أن ينخفض بطريقة كافية لإلغاء الزيادة في الحساب الجاري لغرض المحافظة على التوازن في سوق الصرف الأجنبي.

إن الإنخفاض في سعر الصرف يسبب تحركا صافيا في الطلب المحلي والخارجي باتجاه الناتج المحلي وينتج تحركا لليمين في كل من BP وكذلك IS مما يؤدي إلى إنتقال IS إلى IS' وكذلك BP إلى BP' كنتيجة لزيادة الدخل الحقيقي.

ففي ظل أسعار الصرف المرنة تكون القناة المهمة التي تؤثر عبرها السياسة النقدية على الإقتصاد هو عن طريق التغيرات في الأجور الحقيقية والسعر النسبي للسلع المحلية بالمقارنة مع الأجنبية التي تنتج من تغير في سعر الصرف، ولقد لاحظنا بأن التوسع النقدي يؤدي إلى تدهور العملة بينما الكبح النقدي يؤدي إلى تحسن العملة، فمع دالة العرض الكلي الكينزي يؤدي التحسن في العملة إلى رفع السلع المحلية بالمقارنة مع سعر السلع الأجنبية لما يعبر عن السعيرين بنفس العملة، يؤدي هذا إلى تحرك الطلب باتجاه السلع الأجنبية ويحدث إنكماش في الدخل المحلي والعمالة في حين يحدث التدهور في العملة العكس.<sup>1</sup>

الشكل رقم (1-15): أثر التوسع النقدي في ظل سعر الصرف المرن



المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009، ص:

.232

<sup>1</sup> تومي صالح، مرجع سابق، ص:232.

**المبحث الثالث: مسار ودور السياسة النقدية في الجزائر في مواجهة الصدمات النقدية**

بعد أن تناولت الدراسة في المبحث الثاني كيفية قياس الصدمات النقدية مرورا بتتبع المسار الحركي لها مما ساعدنا على تعزيز فهمنا لمضمون الصدمات النقدية، وأخيرا التطرق إلى العلاقة بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف وأثرها على التوازن العام، من خلال إبراز الحوادث النقدية المؤثرة على ميزان المدفوعات الدولي وأسعار الصرف بين العملات الوطنية التي تسبب غالبا عجزا أو فائضا في ميزان المدفوعات لدولة ما والتي تعكس بدورها آثارها اللاحقة داخل الدولة، وتواليا لهذا المبحث وتعزيز فهم الصدمات النقدية سوف نتطرق في المبحث الثالث إلى توضيح دور السياسة النقدية في معالجة المشاكل الاقتصادية وتنظيم وإدارة الكتلة النقدية بواسطة أدواتها المباشرة وغير مباشرة وبالتالي الحد من الصدمات النقدية.

**المطلب الأول: فعالية أدوات السياسة النقدية في الحد من إنتقال الصدمات النقدية على الاقتصاد.**

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الإقتصادية التي تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية المنشودة وتعديل الإختلالات والصدمات النقدية الحاصلة وهذا بالإعتماد على جملة من الوسائل المباشرة وغير المباشرة، حيث تستهدف السياسة النقدية إقامة والحفاظ على أوضاع نقدية وإئتمانية ملائمة في ظل إقتصاد سليم، وتعتقد السلطات النقدية أن الإقتصاد السليم يتميز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد ويمكن المحافظة عليه وإستقرار صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية المختلفة، ويقوم البنك المركزي بمحاولة التحكم في عرض النقد وأوضاع الإئتمان لتحقيق بعض أو جميع تلك الأهداف والأدوات التي تستخدمها هذه السياسة للتأثير في الظروف النقدية والإئتمانية هي ما نسميه بأدوات السياسة النقدية التي من خلالها تعالج الإختلالات المالية والنقدية.

**الفرع الأول: الأدوات الكمية وفعاليتها (الأدوات غير المباشرة)**

وهي تلك الوسائل التي تؤثر على كمية الإئتمان بصورة عامة وليس على نوع خاص منه وتشمل الأدوات التالية:

**أولاً: عمليات السوق المفتوحة**

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق المفتوحة بصفته بائعا أو مشتريا للأوراق المالية والتجارية لا سيما الحكومية منها بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في المجتمع وحجم الإئتمان، وذلك حسب المتطلبات الإقتصادية السائدة وتبعا للهدف المراد تحقيقه في إطار سياسته النقدية.<sup>1</sup> وتؤثر هذه الأداة على معدلات الفائدة من خلال قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، السياسة النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص:

حيث سيؤدي ذلك إلى تحويل دالة الطلب والعرض على الأوراق المالية في السوق المفتوحة للتأثير الفوري على أسعار السندات ومعدلات الفائدة \*\*.<sup>1</sup>

وتعتبر سياسة السوق المفتوحة من أكثر العمليات المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف تغيير القاعدة النقدية وهي شراء أو بيع الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة، وهي تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية في إقتصاد رأسمالي فهي تمكن السلطة النقدية من بقاء المبادرة في يديها دائماً كي تسمح لها بأن تحقق العملة الوطنية أو أن تمتصها من القاعدة النقدية بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب<sup>2</sup>، فعند وجود حالة تضخم أو فجوة تضخمية في الإقتصاد تسعى الحكومة إلى محاربة ذلك ولعل أقصر الطرق هي تقليل حجم النقد المتداول لكبح الطلب وتقليل القدرة على الشراء، وعليه يتدخل البنك المركزي لبيع سندات حكومية بأسعار فائدة مغرية تجعل تكلفة الفرصة البديلة للإستهلاك عالية مما يحفز الجمهور على شراء تلك السندات، وهنا تقل النقود في أيدي الأفراد وفي البنوك مما يقلل من حجم النقد من ناحية ويحد من آلية خلق النقود عبر آلية مضاعف عرض النقد المتداولة من ناحية أخرى كما قد ينظر إليها بأنها عملية حقن للإقتصاد بكميات نقدية<sup>3</sup>، كما يمكن للإحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) أن يرفع أو يخفض من حجم الإحتياطي النقدي في النظام المصرفي عبر عمليات السوق المفتوح وهي عمليات بيع وشراء الأوراق المالية للحكومة بواسطة الإحتياطي الفدرالي وهناك نوعان من عمليات السوق المفتوحة:<sup>4</sup>

- **مشتريات السوق المفتوحة:** حيث يقوم الإحتياطي الفدرالي بشراء السندات الحكومية من القطاع الخاص.

- **مبيعات السوق المفتوحة:** حيث يقوم الإحتياطي الفدرالي ببيع السندات الحكومية للقطاع الخاص.

ولمعرفة كيفية قيام الإحتياطي الفدرالي بزيادة عرض النقود سنقوم بتتبع ما يحدث عقب مشتريات السوق المفتوحة، إذا فرضنا أن الإحتياطي الفدرالي قام بشراء سندات حكومية بقيمة مليون دولار مملوكة للقطاع الخاص وقام الإحتياطي الفدرالي بتحرير شيك بقيمة مليون دولار للجهة التي قامت ببيع السندات ففي هذه الحالة يصبح الإحتياطي الفدرالي هو مالك للسندات ويقوم الطرف الذي باع السندات بإيداع

<sup>1</sup> Thomas F. Cargill : **Money, the Financial system and monetary Policy**, 3rd edition, prentice, Hall, 1982, p : 456.

\*\* : [هناك علاقة عكسية بين معدلات الفائدة وأسعار السندات فعندما يقوم البنك المركزي بزيادة أسعار الفائدة تتخض أسعار السندات، فالسندات عبارة عن وعد بدفع النقود في المستقبل وبالتالي عند معدل فائدة أكثر إنخفاضاً تصبح القيمة الحالية لمدفوعات المستقبل عالية، والعكس عند معدل فائدة أعلى فإن القيمة الحالية لمدفوعات المستقبل تصبح أقل].المزيد حول العلاقة بين معدلات الفائدة وأسعار السندات أنظر:

آرثر أوسيلقان وآخرون، **الاقتصاد الكلي المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات**، صانع عالمية ناشرون، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2014، ص: 386.

<sup>2</sup> عمار بوزعرور، **مرجع سابق**، ص: 119.

<sup>3</sup> خالد واصف الوزيني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**. دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص: 306

<sup>4</sup> آرثر أوسيلقان وآخرون، **الاقتصاد الكلي المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات**، صانع عالمية ناشرون، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2014، ص: 381.

المليون دولار في البنك، ونفسر هنا كيف يزداد عرض النقود عندما يشترى بنك الإحتياطي الفدرالي سندات حكومية فكل بنك يجب أن يحتفظ بحساب لدى بنك الإحتياطي الفدرالي يحتوي على كل من الإحتياطي المطلوب والإحتياطي الفائض، يؤدي الشيك المحرر من قبل الإحتياطي الفدرالي إلى زيادة إجمالي الإحتياطي في البنك مما يوفر للبنك المزيد من النقود لمنح المزيد من القروض وفي هذه الحالة فإن رصيد البنك سيرتفع بمبلغ مليون دولار، فإذا كان الإحتياطي المطلوب هو 10% فيكون على البنك أن يحتفظ بمبلغ 100000 دولار كإحتياطي ولكنه يستطيع الآن أن يقدم قروضا بقيمة 900000 دولار من الإحتياطي الفائض، وبصفة عامة فإن شراء الإحتياطي الفدرالي للسندات سيجعل المحصلة النهائية تصب في الإقتصاد كله ولهذا فإن مشتريات السوق المفتوحة من السندات تؤدي إلى زيادة عرض النقود، ويتمتع الإحتياطي الفدرالي بسلطات لا يملكها الأفراد العاديون أو حتى البنوك فالإحتياطي النقدي يمكنه تحرير الشيكات على نفسه لشراء السندات الحكومية دون الحاجة إلى أي أموال حقيقية في حسابه من أجل عملية الشراء وتقبل البنوك هذه الشيكات باعتبارها جزءا من الإحتياطي الخاص بها.

وكما قد تتوقع فإن مبيعات السوق المفتوحة تعمل في عكس هذا الإتجاه فسوف تؤدي إلى تراجع عرض النقود، فإذا قام الإحتياطي الفدرالي هذه المرة ببيع سندات حكومية بقيمة مليون دولار لشركة من شركات وول ستريت (Wall Street) فسوف تقوم الشركة بدفع قيمة السندات عن طريق شيك بقيمة المليون دولار مسحوبا على بنكها وتعطي الشيك للإحتياطي الفدرالي، ويكون على البنك إما أن يسلم مبلغ المليون دولار نقداً أو وهو الإحتمال الأكبر تخفيض إجمالي إحتياطي البنك لدى الإحتياطي الفدرالي بمبلغ مليون دولار، وعندما يقوم الإحتياطي الفدرالي ببيع السندات فإنه عمليا يقوم بأخذ الأموال من أيدي الأفراد ولهذا فإن مبيعات السوق المفتوحة تؤدي إلى تخفيض حجم النقود المتاحة في السوق.

وفي النهاية إذا أراد الإحتياطي الفدرالي أن يزيد من عرض النقود لتحفيز الإقتصاد (الذي يكون في حالة من الخمول)، فإنه سيقوم بشراء السندات الحكومية من القطاع الخاص في مشتريات السوق المفتوحة، أما إذا أراد الإحتياطي الفدرالي أن يخفض عرض النقود للعمل على إبطاء الإقتصاد (الذي قد يكون في حالة من النمو السريع أدت إلى ظهور التضخم) فإنه يقوم ببيع السندات الحكومية للقطاع الخاص في مبيعات السوق المفتوحة<sup>1</sup>، ويتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة وخاصة في البلاد التي تسعى للتنمية، ومن ثم فإن الإلتجاء إلى هذه السياسة أمرا مستحيلا في معظم الأحيان وسبب ذلك هو ضيق أو إنعدام الأسواق النقدية والمالية وعدم إنتشار استخدام الأوراق التجارية وأدوات الخزينة، مما يجعل هذه العمليات تحدث تقلبات شديدة في أسعار تلك الأوراق مما يؤدي إلى إهتزاز المراكز المالية لبنوك الدول النامية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع سابق، ص: 382.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، مرجع سابق، ص: 152.

## ثانياً: سياسة معدل إعادة الخصم

يعرف سعر إعادة الخصم على أنه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للبنوك التجارية، وهو أيضاً يمثل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها<sup>1</sup>، كما تعتبر سياسة إعادة الخصم من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي وذلك للتأثير على عرض النقد<sup>2</sup>، وبالتالي فإن تحديد سعر الخصم يكون بإرادة البنك المركزي وبفضل هذا السعر يستطيع البنك المركزي المحافظة على الإستقرار الإقتصادي حيث أنه عندما يريد البنك المركزي أن يؤثر على حجم الائتمان (حجم القروض التي يقدمها للبنوك) فإنه يقوم بتغيير سعر إعادة الخصم، حيث أن زيادة سعر إعادة الخصم يمكن أن تؤدي إلى إنخفاض حجم الائتمان وبالعكس أي أن تخفيض سعر إعادة الخصم يمكن أن يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان<sup>3</sup>، وعليه يرتبط تحديد هذا المعدل بظروف سوق القروض فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع أو تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى خفض أو رفع معدل الخصم، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك فعندما يرفع البنك المركزي هذا السعر فإنه يهدف إلى تقييد حجم الائتمان أما عندما يلجأ إلى التخفيض من هذا السعر فإنه يرغب في زيادة حجم الائتمان، هذه النتيجة تتحدد وفقاً للتأثيرات التي يحدثها التغيير في هذا السعر على كمية وسائل الدفع من جهة وعلى أسعار الفائدة في الإقتصاد القومي<sup>4</sup>.

إن عمليات السوق المفتوحة كوسيلة للرقابة على النقود والائتمان تتطلب تنسيقاً مع سياسة سعر الخصم فإذا اتخذ البنك المركزي قراراً بخفض الائتمان من خلال رفع أسعار الفائدة فإن ذلك يتطلب قيامه ببيع أوراق مالية بهدف خفض إحتياطات الجهاز المصرفي، وقد تقوم البنوك التجارية بالإقتراض من البنك المركزي بسبب عدم قدرتها على التمييز بين الإنخفاض العارض والإنخفاض الدائم في الإحتياطي وبالتالي فإنها تلغي الإنخفاض في الإحتياطات الناتج عن عمليات السوق المفتوحة، وهذا السلوك المصرفي يتماشى مع ما تقرره نظرية التردد من أن المصارف تعمل على تجنب تدهور إحتياطياتها بمعنى زيادة مديونيتها للبنك المركزي ولكن زيادة مديونية البنك تضع البنك التجاري تحت الضغط لإيجاد أرصدة لنفع ديونه للبنك المركزي، وبذلك تخفض من قروضها وتستخدم إحتياطات ثانوية منه وهذا يقلل الائتمان ويرفع الفائدة ولضمان قيام البنك بهذا وجب على البنك المركزي رفع سعر الخصم بطريقة منسقة.

في حالة وجود سياسة نقدية توسعية فإن دخول البنك المركزي مشترياً للأوراق المالية يحسن موقف الإحتياطات المصرفية على أن المصارف التجارية قد تستخدم بعض إحتياطياتها لسداد قروضها من البنك المركزي، كما أن اليسر في إحتياطياتها قد يدفعها إلى حيازة أصول إيرادية أكثر مما يرفع أسعار

<sup>1</sup> العصار رشاد، الحلي رياض، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 153.

<sup>2</sup> لحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 70.

<sup>3</sup> خبابة عبد الله، الإقتصاد المصرفي - البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،

2008، ص: 215.

<sup>4</sup> مصطفى رشدي شبيحة، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، دار المعرفة الجامعية، الطبعة السادسة، بيروت، لبنان، 1996، ص: 245.

السندات ويخفض أسعار الفائدة ولكي يدعم البنك المركزي هذا الإتجاه فإنه يقوم بخفض سعر الخصم لذلك فإن البنك المركزي لا بد أن ينسق بين سياسة السوق المفتوحة وسياسة سعر الخصم لتدعم كل منهما الأخرى في التأثير على السياسة الائتمانية والنقدية.<sup>1</sup>

### ثالثاً: سياسة تعديل نسبة الإحتياطي الإجباري

يعرف الإحتياطي الإجباري بأنه إلزام وإجبار البنوك التجارية بالإحتفاظ بنسب معينة من إلتزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي<sup>2</sup>، وتقوم الإحتياطات الإلزامية بلعب دورين مختلفين فبالإضافة إلى أنها تستخدم في ضبط السيولة في السوق النقدية فإنها تستعمل أيضاً كأداة كبح آلية لخلق النقود<sup>3</sup>، فإحتفاظ البنوك بنسبة محددة من ودائعها على شكل موجودات نقدية هو توفير حد أدنى من السيولة بالنسبة للبنك وحد أدنى من الضمان بالنسبة للعملاء، أما في الوقت الحاضر فقد تطورت إلى أن أصبحت أداة لتنظيم عرض النقد والإئتمان والرقابة عليها لذا فإن معيار فعالية المتطلبات الإحتياطية القانونية ينعكس في مقدار توفيرها رقابة نقدية فعالة، وهذا يستلزم توفير صلاحيات كافية للبنك المركزي كي يتمكن من جعل هذه الرقابة فعالة.<sup>4</sup>

يعتبر تغيير متطلبات الإحتياطي أداة قوية إلا أن الإحتياطي الفدرالي لا يلجأ إليها كثيراً حيث أنها تؤدي إلى إضطراب النظام المصرفي، فعل سبيل المثال إذا كان أحد البنوك مطالباً بالإحتفاظ بنسبة 10% من الإيداعات كإحتياطي وقام بإقراض نسبة 90% المتبقية فإذا قرر الإحتياطي الفدرالي بصورة مفاجئة زيادة نسبة الإحتياطي إلى 20% فسيكون على البنك إما المطالبة بالقروض أو إلغاء الكثير منها وهو ما سوف يثير إستياء عملاء البنك ولهذا لا يقوم الإحتياطي الفدرالي بعمل تغييرات جذرية في متطلبات الإحتياطي، وقد قام الإحتياطي الفدرالي بذلك في السابق حتى أثناء الكساد العظيم فقد كان يعتقد خطأً أن البنوك تحتفظ بالكثير من الإحتياطي الفائض إلا أن البنوك كانت تحتفظ فحسب بإحتياطي إضافي خوفاً من ظاهرة التهاافت على البنوك وقد نتج عن هذه الزيادة في الإحتياطي المطلوب مما أدى إلى المزيد من التراجع في عرض النقود للإقتصاد.<sup>5</sup>

عند تقييمنا لفعالية ونجاح أداة الإحتياطي الإجباري نستخلص بأنها أداة من السياسات الناجحة في أوقات التضخم حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للإستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الإحتياطي النقدي من أجل إمتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض والإستثمارات وخفض حجم الودائع، أما في أوقات الكساد فإن تخفيض نسبة الإحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض وسبب ذلك يعود إلى أن قدرة البنوك على خلق

<sup>1</sup>باري سيجل، مرجع سابق، ص: 261.

<sup>2</sup>عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ط: 1، الإسكندرية، 2013، ص: 194.

<sup>3</sup>لحلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 75.

<sup>4</sup>عبد المنعم السيد علي، إقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص: 395.

<sup>5</sup>آرثر أوسيلقان وآخرون، مرجع سابق، ص: 384.

الإئتمان وإستعدادها لزيادة حجم القروض وتقديمها قد لا يقابله طلب على هذه القروض من الأفراد والمؤسسات، نظرا لإنتشار حالة الكساد ولذلك يجب أن يصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى تشجع زيادة طلب القروض، ورغم ما يقال على أداة تغيير نسبة الإحتياطي النقدي القانوني أو الإجباري من قلة المرونة وضعف فعاليتها، إلا أنها تتسم بأكثر فعالية وأقل كلفة من سياسة إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة كأدوات للسياسة النقدية وخاصة في البلدان النامية نظرا لعدم توافر أسواق مالية ونقدية واسعة.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: الأدوات النوعية وفعاليتها (الأدوات المباشرة)

كما يمكن للسلطات النقدية أن تستخدم مجموعة من الأدوات النوعية لتطبيق السياسة النقدية الضرورية الملائمة لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية المقررة، فهي توجه إلى إستخدام معين وليس إلى الحجم الكلي مثل الأدوات الكمية فهي توجه الإئتمان إلى قطاع معين من قطاعات النشاط الإقتصادي والذي يشهد ضعفا أو يحتاج إلى دعم نقدي ليقوم بدوره في النشاط الإقتصادي وتقوم هذه الأدوات على عدة أساليب نذكرها كما يلي:

#### أولا: الرقابة على الإئتمان:

يهدف تأطير الإئتمان إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود وهو القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكان أول إستعمال لهذه الأداة كإجراء مضاد للتضخم من طرف فرنسا سنة 1948، وبموجب هذه الأداة يحدد البنك المركزي السقوف التمويلية للقروض الممنوحة بكيفية إدارية مباشرة بغرض توزيع القروض في إتجاه قطاعات معينة<sup>2</sup>، وتستخدم ضوابط الإئتمان الإنتقائية للتأثير على أنواع معينة من الإئتمان لأغراض معينة عادة ما يتخذون شكل متطلبات الهامش المتغيرة للتحكم في أنشطة المضاربة في الإقتصاد، عندما يكون هناك نشاط مضاربات سريع في الإقتصاد أو في قطاعات معينة في بعض السلع وتبدأ الأسعار في الإرتفاع فإن البنك المركزي يرفع متطلبات الهامش عليه<sup>3</sup>، وفي الواقع تم تصميم أدوات إنتقائية للتأثير على قطاعات معينة من الإقتصاد والتي هي الأكثر عرضة للتقلبات والتي تتطلب السيطرة عليها دون التأثير على الإقتصاد ككل بسبب هذا التطبيق المحدد يطلق عليهم عناصر التحكم الإنتقائية، وكان الأساس المنطقي وراء عمليات الرقابة الإئتمانية الإنتقائية هو التمييز بين الإستخدامات المختلفة للإئتمان أو القطاعات الإقتصادية المختلفة أو القنوات التي يتدفق فيها الإئتمان من مجرى النظام المصرفي، مما يعزز العوامل التي تساعد في إستقرار الإقتصاد بأكمله الأمر الذي يستوجب رفض تدفق الإئتمان لتلك القنوات التي لا تساعد على النمو وتعرض إستقرار البلد بأكمله إلى الخطر، وبالتالي فإن الرقابة الكمية على الإئتمان وغير التمييزية في آثاره والتأثير كما يفعل الحجم الإجمالي للإئتمان تفشل في التحقق من التوسع غير المرغوب فيه والإنكماش في بعض قطاعات النشاط

<sup>1</sup> صالح مفتاح، مرجع سابق، ص، ص: 154، 155.

<sup>2</sup> نصر الدين بوعمامة، مرجع سابق، ص: 109.

<sup>3</sup> Hemant Singh, What is RBI's Monetary Policy: Objectives & Instruments, 4 octobre 2019, Available on: <https://www.jagranjosh.com/general-knowledge/monetary-policy-an-over-view-1448356108-1>, 28/02/2020.

الإقتصادي المحددة، في حين أن الضوابط الائتمانية الانتقائية تميز بين الإستخدامات المرغوبة والضرورية والإستخدامات غير المرغوب فيها وغير الأساسية التي يمكن أن يوضع فيها الائتمان بالتميز لصالح الأول والهدف منه هو تنويع تدفق الائتمان من الإستخدامات غير المرغوب فيها إلى الإستخدامات الأكثر أهمية والمرغوبة والإنتاجية.<sup>1</sup>

تسعى الأدوات العامة للرقابة على الائتمان إلى التحكم في حجم الائتمان وتكلفته حيث تهدف الضوابط الائتمانية الانتقائية إلى تغيير توزيعها أي غرض الائتمان أو إستخدامه وهو السبب في أن هذه الضوابط تعامل كأدوات نوعية لمراقبة الائتمان، وتتعلق الضوابط الائتمانية الانتقائية بالأدوات المتاحة لدى السلطة النقدية لتنظيم توزيع أو توجيه موارد البنك إلى قطاعات معينة من الاقتصاد وفقا لأولويات وطنية واسعة تعتبر ضرورية لتحقيق الأهداف الائتمانية المحددة، وعلى نطاق واسع فإن الهدف من الرقابة الائتمانية الانتقائية في البلدان النامية هو منع تكديس المضاربين بمساعدة الائتمان المصرفي لبعض السلع الأساسية مثل الحبوب الغذائية والمواد الأساسية وبالتالي التحقق من إرتفاع غير مبرر في أسعارها، وبالتالي يتم وضع تدابير الرقابة الانتقائية من قبل البنك المركزي بما ينسجم مع السياسات الائتمانية والنقدية العامة ويتم تشغيلها بما يتماشى مع سياسات الحكومة وأولوياتها وضوابطها، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن الرقابة الانتقائية لا تهدف بشكل أساسي إلى تصحيح الإتجاهات التضخمية العامة في الاقتصاد.<sup>2</sup>

### ثانيا: المتطلبات الحدية:

تعطى الصلاحية للبنك المركزي أحيانا لتحديد المبلغ الحدي الذي على المشتري أن يدفعه عند شراء الأسهم والسندات في سوق الأسهم، حيث تطبق هذه التعليمات على إئتمان البنوك المحلية والإئتمان الذي يقدمه تجار الأصول المالية والسماصرة والإئتمان الذي يتم الحصول عليه من خارج البلاد بهدف شراء الأوراق المالية<sup>3</sup>، وهو يمثل تلك النسبة من قيمة الأوراق المالية التي يرغب العملاء في شرائها وينبغي تمويلها عن طريق البنوك التجارية بواسطة القروض والجزء المتبقي يمول بواسطة الأموال الخاصة، ومن ثم بإستطاعة البنك المركزي تحديد هذه النسبة تبعا للظروف الإقتصادية التي يواجهها البلد، ففي حالة الإنتعاش قد يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع هذه النسبة أي رفع المقدار الواجب دفعه لشراء الورقة المالية من الأموال الخاصة وتقليل مقدار القرض الذي يمكن أن يحصل عليه العميل من البنوك التجارية وتخفيض هذه النسبة في حالة الإضمحلال الإقتصادي بغية تفعيل حركة الاستثمار.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Smriti Chand, **Selective Credit Control (SCC) Methods Used by the Central Banks**, Available article on : <http://www.yourarticlelibrary.com/banking/selective-credit-control-scc-methods-used-by-the-central-banks/24800>, 28/02/2020.

<sup>2</sup> Nipun S , **Selective Credit Controls and Controlling Inflation/ Banking** , Available article on : <http://www.economicdiscussion.net/inflation/selective-credit-controls-and-controlling-inflation-banking/26121>, 28/02/2020.

<sup>3</sup> باري سيجل، مرجع سابق، ص: 280.

<sup>4</sup> سحنون محمود، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2004، ص: 116.

## ثالثاً: الإقناع الأدبي:

نظرا للمكانة الخاصة التي يمتلكها البنك المركزي في النظام المصرفي والنقدي ولما يتمتع به من إمكانيات وخبرات تؤهله لتقويم الأوضاع الإقتصادية من حيث القوة والضعف فإن توصياته التي يسديها إلى البنوك التجارية تحظى باهتمام كبير عند تنفيذ سياستها الإئتمانية، فضلا على ذلك فإن البنوك التجارية تتردد في الخروج عن التوجيهات التي يصدرها البنك المركزي خشية أن يقدم هذا الأخير برفض إعادة تمويلها<sup>1</sup>، فقد يحاول صانعي السياسة النقدية التأثير على البنوك والمنشآت المالية من خلال توجيهات غير ملزمة وذلك من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب والذي يحاول فيه المسؤولون تغيير سلوك المؤسسات المالية إلى الإتجاه المطلوب، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل وتجد هذه الوسيلة أهدافها في الدول المتقدمة عنها في دول العالم الثالث<sup>2</sup>، ويأخذ التأثير الأدبي عادة عدة أشكال تتمثل فيما يلي:<sup>3</sup>

أ- أسلوب التعليمات الصريحة: وهنا يقوم البنك المركزي بإصدار القرارات الملزمة والأوامر المباشرة للمصارف التجارية حيث تكون ملزمة بمتابعة هذه التعليمات وإلا تعرضت لبعض أنواع العقوبات التي يخول القانون البنك المركزي بفرضها، وتتخذ مثل هذه التعليمات صورا متنوعة حسب الظروف الإقتصادية السائدة كتحديد حد أقصى للقروض الواجب منحها أو إلزام البنوك بتوجيه جزء من مواردها لإستثمارات معينة طوعية أو أي تعليمات أخرى يراها البنك المركزي ضرورية لتحقيق سلامة القطاع النقدي المحلي.

ب- قيام البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر: حيث تكون الرقابة على عمليات المصارف بصفة دورية كلما إقتضى الأمر ذلك لمعرفة مدى تطبيق المصارف التجارية للتعليمات والأوامر الموجهة إليها من طرف البنك المركزي، كما يتلقى البنك المركزي تقارير عن أنشطة البنوك السنوية التي تبين حالة المصارف وسيولتها وحجم الودائع والقروض.

ت- قيام البنك المركزي بالتشاور مع البنوك التجارية: خصوصا إذا ما تعلق الأمر بصياغة الخطة الإئتمانية للمصارف التجارية وذلك بإستدعاء مسؤولي المصارف التجارية لحضور إجتماعات البنك المركزي كلما إقتضى الأمر ذلك.

رابعاً: سياسة أسعار الفائدة: يسعى الجهاز المصرفي من خلال التوسع في إئتمانه إلى أن تكون الفوائد التي يحصل عليها من وراء القروض أكبر من التكلفة التي يتحملها عند إدارته لهذه القروض وخاصة عندما يقترض في شكل نقود مركزية من أجل الإقراض، ويفيد إستخدام أسعار الفائدة في إحتوائه آثار

<sup>1</sup> إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، مصر، 1975، ص: 266.

<sup>2</sup> عمار بوزعور، مرجع سابق، ص: 128.

<sup>3</sup> سامي حاتم عفيفي، إقتصاديات النقود والبنوك، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 2004، ص: 292.

التسعير غير التنافسي إلا أن لهذه السياسة آثار سلبية حيث نجد أن هذه الضوابط تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد المالية وإلى ترشيد الإئتمان، بالإضافة إلى ذلك فإنه من الممكن بسهولة التحايل على الحد الأقصى المفروض وذلك بتحويل الودائع المصرفية إلى أصول تدر عوائد بأسعار السوق مثل النقد الأجنبي وإلى سلع، وهذه الضوابط تثبط أيضا الوساطة المالية إذا بقيت أسعار الفائدة عند مستويات أقل بكثير من مستويات التوازن.<sup>1</sup>

وعليه نستخلص أن استخدام الأدوات المباشرة وغير المباشرة للسياسة النقدية تختلف باختلاف النظام الإقتصادي، حيث نجد أن الأنظمة الرأسمالية التي تتميز بوجود أسواق نقدية متطورة تستخدم الأساليب غير المباشرة، أما الأنظمة الاشتراكية فهي تتميز بمباشرة البنوك المركزية فيها لأعمال الرقابة على البنوك التجارية وتلزمها بتنفيذ تعليماتها وفقا لخططها النقدية، أما الدول النامية التي تتصف بعدم تطور بنيتها الإقتصادية وضعف هيكلها المصرفية فإنها تستخدم مزيجا من الأساليب الكمية والكيفية.<sup>2</sup>

فبالنسبة لفعالية الأدوات غير المباشرة نجد أن أداة معدل الإحتياطي القانوني سهل التطبيق والتحكم مقارنة مع غيرها من الأدوات غير المباشرة الأخرى، خاصة مع إفتراض عدم وجود تسرب نقدي وموارد أخرى تتيح للبنوك التجارية الحصول على موارد نقدية دون اللجوء إلى البنك المركزي غير أن تحرير حركة رؤوس الأموال وتكامل أسواقها قلل من فعاليتها في الدول المتقدمة، أما عن معدل إعادة الخصم فإن فعاليته تكون أكثر في ظل قاعدة الذهب وفي أوقات التضخم ويعد فريدمان من أشد المعارضين لإستعمال أداة معدل إعادة الخصم خاصة في ظل تنوع مصادر التمويل والتخلي عن قاعدة الذهب وزيادة حرية تدفق رؤوس الأموال، أما عمليات السوق المفتوحة ورغم أنها أداة مرنة في إحداث أي تغيير في القاعدة النقدية أو الإحتياطيات إلا أن نجاحها يتوقف على مدى تنظيم وتطور الجهاز المصرفي ومدى إحتفاظ البنوك التجارية بمستويات من السيولة مستقرة نسبيا وهو ما يجعل فعاليتها أقل في الدول النامية.

أما فعالية الأدوات المباشرة فقد يتسبب استخدام هذه الأدوات في الإضرار ببعض القطاعات باعتبارها أدوات تمييزية فقد تؤدي إلى خفض المنافسة المصرفية، كما أن تطبيق السقوف الإئتمانية يؤدي إلى إغفال التغيرات الموسمية التي يمكن أن تحدث في بعض القطاعات، كما قد يؤدي تحديد هذه السقوف إلى عمل البنوك على تكييف نشاطها بما يضمن لها تحقيق أقصى ربح دون تحقيق هدف البنك المركزي كما أن سياسة تأطير الإئتمان قد تدفع البعض إلى الإقتراض من الخارج، وعموما فإن إستعمال هذه الأدوات قد يضر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من غيرها لكون المؤسسات الكبيرة ذات قدرة عالية على التمويل الذاتي، كما تؤدي إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نظرا للسياسة التمييزية مع أنه لا توجد ضمانات كافية بتخصيص التسهيلات الإئتمانية المقدمة بصفة تمييزية للأغراض المحددة لها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>الحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 78.

<sup>2</sup>صالح مفتاح، مرجع سابق، ص: 165، 166.

<sup>3</sup>علي صاري، عبد الله البحري، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسبير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000-

2014، مجلة التكامل الإقتصادي، العدد: 13، جامعة أدرار، الجزائر، ديسمبر 2017، ص: 5، 6.

### المطلب الثاني: مسار صدّات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات

عرفت الفترة الممتدة من 1990 إلى سنة 2000 تغييرات مؤسّساتية وهيكلية على مستويات عدة نتيجة الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومة الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية بغية الإصلاحات والتي إنطلقت فيها ابتداء من سنة 1986، للانتقال من إقتصاد مركزي موجه إلى إقتصاد سوق يهدف إلى التوازنات الإقتصادية الكلية من خلال تحكم أكثر في نمو الكتلة النقدية وإستقرار الأسعار وأسعار الصرف... الخ، وصولاً إلى إصلاح 1990 المتعلق بالنقد والقرض والذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضع مسار تطورها، من خلال إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية وإرجاع صلاحيات السلطة النقدية في تسيير النقد والقرض في ظل إستقلالية واسعة.

### الفرع الأول: واقع صدّات السياسة النقدية في الجزائر في ظل برامج صندوق النقد الدولي

أدت أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 إلى ضائقة مالية خطيرة حيث أصبحت الجزائر غير قادرة على سداد إلتزاماتها تجاه الجهات الدائنة وغير قادرة على توفير حاجات المواطنين في الداخل، وبالتالي تعرضها للعديد من الصدّات النقدية الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية إلى إعتقاد سياسة الإصلاحات الإقتصادية التي طبقت على مرحلتين إصلاحات ذاتية وإصلاحات أخرى بإشراف المؤسسات المالية والنقدية الدولية والمعروفة ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي.

### أولاً: برنامج الإستعداد الإئتماني الأول ماي 1989

يعتبر أول إئتفاق مع صندوق النقد الدولي في 31 ماي 1989 حيث جرى هذا الإئتفاق في سرية تامة مدته 12 شهر (stand by) تحصلت الجزائر إثره على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) ما يعادل 200 مليون دولار أمريكي، كما إستفادت من تسهيل تمويلي تعويضي للمفاجآت مقدرة بـ 315.2 مليون (DTS) أي ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي نظراً لإنخفاض أسعار البترول سنة 1988 وإرتفاع أسعار الحبوب، وكان الإئتفاق يهدف إلى تحقيق شروط لا سيما منها ما تعلق بالسياسة النقدية نذكر منها:<sup>1</sup>

- مراقبة توسع الكتلة النقدية وتقليص حجم الموازنة العامة.
  - تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
  - الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.
  - تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
  - إلغاء عجز الميزانية، وإصلاح النظام الضريبي الجمركي.
- وقد أدى هذا الإئتفاق إلى مجموعة من النتائج أهمها:<sup>2</sup>
- رفع معدل إعادة الخصم من 7.5% إلى 10.5% بغية التأطير الشامل للقروض.

<sup>1</sup> أعمار بوزعرور، مرجع سابق، ص: 254.

<sup>2</sup> المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الإقتصادية والاجتماعية لرامج التعديل الهيكلي، الجزائر، الدورة الثانية عشر، نوفمبر 1998، ص، ص: 21، 22.

- رفع سعر الفائدة من 5% الى 8% بهدف جعل سعر الفائدة الحقيقي موجب، ومن ثم رفع حجم المدخرات.
- إرتفاع الكتلة النقدية  $M_2$  بين سنة 1989 و 1990 بنسبة 11.32% في حين زاد الناتج الداخلي الخام بمقدار 0.8%، مما يعني وجود مؤشر للتضخم نظرا لعدم وجود تناسب بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الخام.
- إرتفاع معدل التضخم من 9.3% سنة 1989 إلى 16.7% سنة 1990.
- إرتفاع حجم النقود المتداولة خارج قطاع البنوك بنسبة 12.57%.
- إنخفاض في معدل صرف الدينار مقابل الدولار فقد إنتقل من 6.73% في سنة 1988 إلى 8 دج، ثم إرتفع إلى 13 دج في سنة 1990.
- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود سقف 20%.
- إدخال سوق تعامل بين البنوك.

أما من الناحية الإقتصادية والمالية فتم إدخال الرسم على القيمة المضافة وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين طرق التحصيل، وتقليص النفقات العامة للدولة وخاصة تلك المتعلقة بالإنفاق العسكري والإنفاق الموجه للدعم الإجتماعي، وهكذا فقد إنخفض مستوى النشاط الإقتصادي بـ 2.4% سنة 1990 كما إنخفض المستوى الإجتماعي للإستهلاك بـ 5% كما إنخفض العجز الموازني سنة 1989 إلى 7.4 مليار دج بعد ما كان 47.4 مليار دج سنة 1988، وهذا راجع إلى إرتفاع أسعار البترول وكذا تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

ما يمكن قوله في هذه المرحلة هي بداية الدخول إلى إقتصاد السوق، فقد تميزت بإختلالات كبيرة ومتعددة منها ما يتعلق بالجانب الإقتصادي "إضرابات متتالية"، والأخرى المتعلقة بالجانب السياسي "تعدد الأحزاب دون ضوابط قانونية"، والجانب الإجتماعي المتعلق بالسخط الشعبي والتذمر من الوضع الذي آلت إليه البلاد، مما حال دون الوصول إلى تنمية مطلوبة تخرج البلاد من هذه الازمة، وأمام تفاقم الأحداث في سنة 1991 إستقالت الحكومة التي قامت بإبرام هذا الإتفاق، وجاءت الحكومة الموالية لتخلفها في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي.<sup>1</sup>

### ثانيا: برنامج الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991

وقعت الجزائر على هذا الإتفاق وذلك لمدة عشرة أشهر ووافق الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أربعة أقساط، تم سحب ثلاثة أقساط إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم إحترام الحكومة لمحتوى الإتفاقية إذ تم توجيه القرض إلى أغراض أخرى غير المدرجة في الإتفاق<sup>2</sup>،

<sup>1</sup> أعمار بوزعرور، مرجع سابق، ص، ص: 256، 255.

<sup>2</sup> لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص، ص: 225، 224.

ولتطبيق هذا الإتفاق وبلوغ أهدافه قامت الحكومة الجزائرية بوضع مجموعة من الإجراءات النقدية تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

- العمل على الحد من الكتلة النقدية  $M_2$  بجعلها في حدود 41 مليار دينار أي 12% سنة 1992.
  - تخفيض قيمة الدينار في حدود 25% للفترة الممتدة ما بين نهاية 1990 إلى غاية مارس 1991، وذلك قصد تقليص الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازية.
  - تأطير تدفقات القرض للمؤسسات المختلفة غير المستقلة.
  - تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11.5% بدلا من 10.5%، وكذا رفع المعدل المطبق على المكشوف من طرف البنوك إلى 20% بدلا من 15%، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية بـ 17%.
  - تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية والذي عوض بالدعم المباشر عن طريق المنح.
  - مراجعة إعادة تمويل البنك المركزي للبنوك التجارية بزيادة التكاليف للحد من التوسع النقدي.
  - التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة وتوجيه الفائض في الميزانية للتطهير المالي للمؤسسات، بالإضافة إلى خصصة المؤسسات التي لا تحقق مردودية.
- يمكن أن نخلص إلى أن أداء السياسة النقدية في هذه المرحلة بشكل عام كان غير فعال وقد يعود سبب ذلك إلى الكثير من العوامل الإقتصادية والسياسية، حيث ظهرت مشكلة الموائمة الصعبة بين مقتضيات الوضع الإجتماعي والتطبيق الصارم لإجراءات الإتفاق، مما جعل موقف الحكومة في غاية الصعوبة في التوفيق بين شروط صندوق النقد الدولي من جهة والظرف الإجتماعي والسياسي من جهة أخرى، فهي كانت مطالبة بتنفيذ بنود الإتفاق وألا تتوقف عليها الإمدادات، فأقدمت الحكومة على التقليل من دور السلطة النقدية إذ جمدت وأرجعت إلى الخلف الكثير من التدابير التي بدأتها الحكومة السابقة لينتج عن ذلك بعض المؤشرات السلبية كإرتفاع معدل التضخم مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك سنة 1992 إلى 31.2% وعليه رأى خبراء صندوق النقد الدولي مراجع للإجراءات التي إتخذتها الحكومة حيث وصل الأمر في سبتمبر 1991 إلى شبه توقف للإتفاق.<sup>2</sup>

أدت سياسة التوسع والدعم الحكومي إلى زيادة الإصدار النقدي لتغطية العجز في الميزانية العامة حيث أدى التوسع النقدي السريع إلى بروز ضغوط تضخمية ساهمت في إرتفاع قيمة الدينار، فخلال سنتي (1992-1993) كانت السياسة النقدية توسعية إذ زاد حجم النقد بمفهومه الواسع بنسبة 22% على مدى الفترة المذكورة بسبب تمويل العجوزات التضخمية للميزانية العامة وإحتياجات الإئتمان الموجه

<sup>1</sup> Mustapha Baba- Ahmed, **L'Algérie : diagnostic d'un non-développement**, édition l'Harmattan histoire et perspectives méditerranéennes, France, juin 1999, p : 233.

<sup>2</sup> عمار بوزعرور، مرجع سابق، ص: 259.

للحكومة بثلاث مرات تقريبا بسبب إنشاء صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة، والخلاصة النهائية لهذه المرحلة هو رحيل هذه الحكومة التي وجدت نفسها أمام صعوبات حملتها جملة من الممارسات السياسية، فخلفتها حكومة جديدة لتعيد الجزائر التعاقد مع صندوق النقد الدولي للمساعدة في التخلص من هذه الإختلالات لا سيما إرتفاع المديونية وإرتفاع العجزات الداخلية.<sup>1</sup>

### ثالثا: برنامج الاستعداد الائتماني الثالث أفريل 1994

نتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية لجأت الجزائر إلى الإستجداد بصندوق النقد الدولي وذلك من خلال تحرير رسالة القصد التي على ضوءها تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر على تفعيلها في الواقع من خلال إستراتيجية إقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في إقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الإجتماعية كالبطالة والسكن<sup>2</sup>، ويهدف هذا الاتفاق الى تحقيق الاستقرار الإقتصادي تمهيدا لعقد اتفاق موسع في المستقبل، وقد إستهدفت السياسة النقدية خلال هذا البرنامج دعم سعر صرف الدينار وذلك بالحد من الضغط التضخمي ليقارب مستواه المستويات السائدة في البلدان الشريكة إقتصاديا وهذا بتقليص معدل توسع الكتلة النقدية  $M_2$  إلى 14% لفترة البرنامج مقارنة بـ 21% في 1993، كما يهدف هذا الإتفاق إلى:<sup>3</sup>

- تحقيق نمو مستقر ومقبول بنسبة 3% في 1994 و6% في 1995 مع إحداث مناصب شغل.
- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%.
- جعل معدل تدخّل البنك المركزي في السوق النقدي عند مستوى 20%.
- معدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24%.
- التخلي عن إستعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الإقتصاد في 1994 تحضيرا للإستعمال التدريجي لوسائل الرقابة غير المباشرة.
- تعديل معدل الصرف ليصبح 36 دج للدولار الأمريكي، أي تخفيض الدينار بمعدل 40.17% قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية واسعار الصرف في السوق الموازية.
- تخفيض عجز الخزينة إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام.
- تحرير المعدلات المدينة للبنوك.
- رفع المعدلات الدائنة المطبقة على الإدخار المالي لتحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة لتشجيع الإدخار للمساهمة في تمويل الإستثمار.
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية تمهيدا للإلتزام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- تحقيق إستقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص: 261.

<sup>2</sup> الطاهر جليط، دراسة قياسية لفعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة إقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد: 3 العدد: 2، 2018، ص: 293.

<sup>3</sup> عمار بوزعرور، مرجع سابق، ص، ص: 262، 263.

- إن أهم النتائج النقدية المحققة على مستوى الإقتصاد الجزائري يمكن تقديمها في العناصر التالية:<sup>1</sup>
- تم تقليص نمو الكتلة النقدية إلى 15.5% في سنة 1994 بدل 21.6% في سنة 1993.
  - إرتفاع نسبة التضخم عن النسبة المستهدفة في البرنامج حيث بلغ في نهاية سنة 1995 معدل 29.8% نتيجة إرتفاع تكلفة الواردات وإلى إرتفاع الأسعار، بالإضافة إلى الإرتفاع في سعر صرف الدينار وفقدان العملة الوطنية 70% من قيمتها في غضون عدة أشهر.
  - تم تخفيض نسبة خدمة الدين من 89% في سنة 1993 إلى 48% سنة 1994 نتيجة إعادة جدولة الديون الخارجية.
  - سجل الناتج الداخلي الخام إنخفاضا محدودا يقدر بـ 0.4% مقابل إنخفاض قدر بـ 2.2% سنة 1993، وهذا ما يترجم السيطرة على الركود الإقتصادي وأن الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات سجل نموا قدر بـ 0.1% مقابل إنخفاض بنسبة 2.6% في سنة 1993.
  - تحسن ميزان المدفوعات حيث زاد الإحتياطي من العملة الصعبة بمقدار 2.64 مليار دولار في 1994 مقابل 1.5 مليار سنة 1993، وإنخفض عجز الميزانية إلى 4.4% بالنسبة إلى PIB.
  - إرتفاع نسبة السلع المحررة أسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك.

وإنطلاقا من هذه النتائج يمكن القول أن السلطات النقدية الجزائرية بدأت تعتمد لأول مرة آليات السوق، وذلك بتفعيل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال إرتفاع معدلات الفائدة وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة وفرض نسبة 25% إحتياطي إلزامي، إضافة لتطبيقها سياسة سعر الصرف المرن وتخفيض معدل الزيادة في السيولة المحلية وتخفيض معدل إعادة الخصم ضمن إعادة التمويل المقدم من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية، وكذا إدخال أسلوب البيع بالمزاد العلني في السوق النقدي وهذا في شكل مزايدات القروض وتحديد مستوى السحب المكشوف.<sup>2</sup>

#### رابعا: إتفاق التمويل الموسع (1995-1998)

يمكن وصف وضعية الجزائر في نهاية سنة 1993 بأنها تميزت بالإنهييار التام للتوازنات الإقتصادية والنقدية والمالية بفعل إنخفاض إيرادات الدولة لتدهور أسعار المحروقات من جهة وإرتفاع المديونية الخارجية وخدمات الدين من جهة أخرى، وإنسداد تام للأسواق المالية والنقدية الدولية أمام السلطات الجزائرية وتدهور خطير في الوضعية الأمنية، نتج عنها خسائر للممتلكات والمؤسسات العامة والخاصة قدر بالملايير ومأساة إجتماعية وفقير مدقع وكذلك بطالة في مختلف أوساط الشعب، نتيجة حرق المؤسسات وغلغ وإفلاس وتصفية المؤسسات العمومية وإنخفاض مستوى الإستثمار المنتج وفشل سياسة

<sup>1</sup> إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، غ منشورة، فرع: نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص: 174.

<sup>2</sup> عمار بوزعرور، مرجع سابق، ص، ص: 264، 265.

إستقطاب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وإمتد هذا الفشل حتى للحد من هجرة رأس المال الوطني بسبب الأوضاع السالفة الذكر.

يمتد برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل الذي أبرمته السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية إلى مرحلتين تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة التثبيت الإقتصادي قصيرة الأجل تمتد لمدة سنة من أفريل 1994 إلى ماي 1995، ثم بعد ذلك مرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل تمتد لمدة ثلاث سنوات من 1995 إلى 1998، ويهدف برنامج الإصلاح الإقتصادي الموسع إلى القضاء على الإختلالات العميقة في توازنات الإقتصاد الكلي التي ظلت تعاني منها الجزائر منذ 1986، رغم الإصلاحات التي قامت بها سواء مع المؤسسات النقدية (الإتفاقيات السرية) أو الإجراءات والإصلاحات ما قبل دستور 1989، كما يهدف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي إلى إصلاحات عميقة تشمل جميع القطاعات منها القطاع المصرفي والمالي<sup>1</sup>، وفي ظل برنامج إعادة الهيكلة تم إنتهاج سياسة نقدية تقييدية صارمة تستهدف مكافحة التضخم بالدرجة الأولى بالإضافة إلى الأهداف الأخرى، وقد إرتكزت على إمتصاص أو تقليص السيولة وذلك بالحد من التوسع في القروض الداخلية (قروض للخرينة + قروض للإقتصاد المتعلقة بالمؤسسات العمومية تحديداً)، فالهدف الأساسي للسياسة النقدية في ظل برنامج التعديل الهيكلي هو مكافحة التضخم ويتعلق الأمر بالتقليص من وتيرته لبلوغ مستوى معقول ومتحكم فيه، أي نسب تقل عن 10% كما هو الشأن في أهم الدول الشركاء التي تتعامل معها الجزائر<sup>2</sup>، ولقد كان لتطبيق هذا الإتفاق عدة نتائج لاسيما ما تعلق منها بالسياسة النقدية كوسيلة ضبط إقتصادي وسياسة لإدارة الطلب وقد تم تسجيل المؤشرات التالية:<sup>3</sup>

- بلغ معدل السيولة  $M2/PIB$  38.6% سنة 1995 بدل 49.2% سنة 1993.
- بلغ معدل التضخم 21.9% نهاية 1995 بدل 38.6% سنة 1994.
- وصل معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4.3%.
- بلغت نسبة العجز الكلي للميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (-1.4%).
- إرتفاع الإئتمان المحلي سنة 1995 إذ سجل 5.3% في حين تم تسجيل 2.8% سنة 1994.
- تم تسجيل خلال سنة 1996 ما يلي: (معدل السيولة 36.3%، ومعدل التضخم 15% بدل من 21.9% سنة 1995، معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4.2%، نسبة العجز على

<sup>1</sup>بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، الملتقى الوطني للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحولت الاقتصادية واقع وتحديات، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004، ص: 498.

<sup>2</sup>نذير ياسين، الآثار الاقتصادية الكلية لصدّات السياسة النقدية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1970-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018/2019، ص: 2018.

<sup>3</sup>عبد الله ياسين، مرجع سابق، ص: 114، 115.

الفائض الكلي للميزانية العامة إلى الناتج الداخلي الإجمالي 0.3%، نسبة عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي (-3.8%).

- وخلال سنة (1997-1998) تم التخفيض التدريجي لعجز الميزان التجاري وذلك لإنتقال العجز من 6.9% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1994-1995) إلى 2.2%.

وبالتالي فإن تطبيق برنامج التمويل الموسع عرف تسجيل تحسن في مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي خاصة فيما يتعلق بتوازن الموازنة العامة وإعادة تشكيل إحتياجات الصرف وتحسين رصيد ميزان المدفوعات، كما أن معدلات التضخم عرفت إنخفاضا لكن هذا الإنخفاض كان على حساب معدلات البطالة التي إرتفعت، كما أن النتائج كانت غير مرضية في مجال الإقتصاد الحقيقي حيث أن إنتاج القطاع الصناعي خارج المحروقات إنخفض بـ 4.4% سنة 1994 وبـ 5.0% سنة 1995 وبـ 6.0% سنة 1996 ليستقر في 1% سنة 1999، والجدول التالي يوضح لنا تطور معدل النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى معدلات نمو أهم القطاعات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1993-1998).<sup>1</sup>

الجدول رقم (1-2): إنعكاس برنامج التمويل الموسع على معدل النمو خارج قطاع المحروقات

ومعدلات نمو أهم القطاعات

السنوات	معدل النمو خارج قطاع المحروقات	الصناعة	الزراعة	البناء والأشغال العمومية	المحروقات
1993	-5.2	-3.1	-7.3	-0.4	-0.8
1994	-4.0	-4.4	-0.9	9.0	-5.2
1995	7.3	-4.1	0.15	7.2	1
1996	6.2	-9.7	5.19	5.4	7
1997	-9.0	-9.3	14-	2	2.5
1998	1.5	6.4	4.11	4.24	5.3

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية

الاقتصادية-، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص: 229.

الفرع الثاني: صدمات السياسة النقدية بعد 1998

إقترح الصندوق النقدي الدولي عند إنتهاء برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) عقد إتفاق جديد مع الجزائر بهدف تعميق الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن السلطات الحكومية رفضت ذلك وفضلت إستئناف الإصلاحات بمفردها وبذلك دخل الإقتصاد الوطني مرحلة جديدة سنة 1999 تزامنت مع عودة أسعار النفط للإرتفاع من جديد<sup>2</sup>، ولقد إستمر التدهور الخارجي المسجل خلال السداسي الثاني من سنة 1998 إلى غاية السداسي الأول من سنة 1999 بسعر متوسط لبرميل البترول 13.44 دولار، ولأجل ذلك

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-، مكتبة حسن

العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص: 228.

<sup>2</sup> لعلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 233.

قام بنك الجزائر بالبحث عن تمويل سريع التعبئة من أجل دعم ميزان المدفوعات لغرض إحتواء الأثر السلبي لتدهور أسعار البترول على المستوى الإحتياطي من العملات الصعبة، كما إنخفض سعر صرف الدينار حيث بلغ في نهاية جوان 1999 إلى 68.61 دينار بعد أن كان 60.35 في نهاية ديسمبر 1998، ومع بداية السداسي الثاني من سنة 1999 إرتفعت أسعار البترول لتبلغ 23 دولار للبرميل لترتفع بذلك إيرادات الصادرات بـ 50% في السداسي الثاني مقارنة بالأول لتبلغ 11.91 مليار دولار، كما إنخفضت المديونية الخارجية من 30.2 مليار دولار في نهاية 1998 إلى 28.1 مليار دولار في نهاية 1999.<sup>1</sup>

واصلت أسعار البترول إرتفاعها في السداسي الثاني لسنة 1999 إذ بلغ السعر المتوسط للبرميل 27.5 دولار في السداسي الأول من عام 2000 و 28.3 دولار للبرميل خلال الأشهر التسعة الأولى لتبلغ الإيرادات من صادرات المحروقات 10.07 مليار دولار في السداسي الأول من عام 2000 وهو مبلغ أعلى من المبلغ المحصل عليه خلال سنة 1998 كلها (9.8 مليار دولار) كما سجل ميزان المدفوعات في سنة 2000 فائضا ملحوظا قدر بـ 7.75 مليار دولار وسجلت المديونية تناقصا من 28.140 مليار دولار سنة 1999 إلى 25.088 دولار سنة 2000<sup>2</sup>، وشهدت أسعار النفط تقلبات كثيرة خلال فترة الألفية حيث عاش العالم صدمة نفطية بدأت بوادرها مع 2004 حيث إرتفعت الأسعار ووصلت 45.5 دولار للبرميل، وكانت في هذه الفترة الكثير من الأحداث التي ساهمت في الإرتفاع الجنوني للأسعار مثل توقف الإنتاج الروسي للنفط وأدى إلى التوسع وزيادة الطلب على النفط مقابل إنكماش المعروض، وعملت الأوبك على تعويض حصة روسيا ووصلت الطاقة الإنتاجية في اليوم إلى 30 مليون إلا أنها لم تستطع تحقيق التوازن وإستمرت الأسعار في الإرتفاع لحد تسجيل سنة 2008 متوسط قدره 94.1 دولار للبرميل<sup>3</sup>، والجدول رقم (3-1) يبين تطور أسعار النفط في الفترة الممتدة (2000، 2008) كما يلي:

الجدول رقم (3-1) يبين تطور أسعار النفط في الفترة الممتدة (2000، 2008)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
متوسط سعر البرميل بالدولار	27.6	23.1	24.1	24.1	36	50.6	61.1	69.1	94.1

المصدر: سفيان عمراني، أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة بين 2000.2015 (دراسة

تحليلية وقياسية)، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2018، ص: 96 و 100.

إن الإرتفاع المستمر لأسعار النفط منذ سنة 1999 وبشكل كبير أدى إلى تدفق موارد هائلة إلى داخل الإقتصاد الوطني والتي إنعكست على الجوانب المختلفة للإقتصاد والتي نورد أهمها كما يلي:

<sup>1</sup> أعمار بوزعرور، مرجع سابق، ص: 270.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص: 271.

<sup>3</sup> سفيان عمراني، أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة بين 2000.2015 (دراسة تحليلية

وقياسية)، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2018، ص: 100.

1- إرتفاع الإيرادات: حيث إستفادت الجزائر من الإرتفاع الكبير في أسعار النفط فقد نمت الصادرات النفطية بنسبة 400% خلال الفترة (1999-2007) وهو ما إنعكس بدوره على إرتفاع الإيرادات العامة فقد بلغت سنة 2007 بـ 3687.8 مليار دينار بينما كانت لا تتجاوز 950.5 مليار دينار سنة 1999<sup>1</sup>، والجدول رقم (1-4) يبين تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1999-2007) كما يلي:

الجدول رقم (1-4): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1999-2007) (الوحدة: مليار دينار)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيرادات النفطية	903.1	1562.7	1399.6	1490.8	1869.9	2151.1	3082.6	3519.8	3563.5
الإيرادات العادية	950.5	1578.1	1505.5	1603.2	1966.6	2222.7	3082.6	3639.8	3687.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء والتقارير السنوية لبنك الجزائر

2- إرتفاع إحتياطي الصرف: إرتفعت إحتياطيات الصرف بشكل كبير خلال هذه المرحلة وهو ما يمكن أن يشكل حماية للحساب الخارجي، حيث قفزت إحتياطيات الصرف من 174.5 مليار دينار سنة 1999 إلى 7415.56 مليار دينار سنة 2007، أي أنها تضاعفت بـ 42.5 مرة مما جعل الجزائر تشبه دول جنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية من حيث التراكم السريع لإحتياطيات الصرف<sup>2</sup>، والجدول رقم (1-5) يبين تطور احتياطيات الصرف خلال الفترة (1999-2007) كما يلي:

الجدول رقم (1-5): تطور إحتياطيات الصرف خلال الفترة (1999-2007) (الوحدة: مليار دينار)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المبلغ	174.5	776.00	1310.74	1755.6	2342.66	3119.17	4119.17	5522.06	7415.66

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك المركزي

3- إنخفاض نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي: حيث إستفادت الجزائر من الفوائض الكلية في موازنتها وذلك بتخفيض حجم المديونية الداخلية، ويتبين من خلال الجدول رقم (1-6) كيف إنخفضت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى يقترب من الصفر، فبعد أن كانت عند 61.17% سنة 1999 إنخفضت وبشكل مستمر لتصل في سنة 2007 إلى 0.12%<sup>3</sup>، والجدول رقم (1-6) يبين نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي للفترة (1999-2007) كما يلي:

<sup>1</sup>الحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 236.

<sup>2</sup>نفس المرجع السابق، ص: 241.

<sup>3</sup>نفس المرجع السابق، ص: 240.

الجدول رقم (1-6): نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1999-2007)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
%النسبة	61.17	39.45	38.91	41.14	34.36	24.71	11.28	7.16	0.12

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك المركزي

عموما يمكن القول أن سنة 1998 حتى 2007 تميزت بالإرتفاع المتواصل والكبير لأسعار النفط أو ما يعرف بالطفرة النفطية وهو ما انعكس على مؤشرات إستقرار الإقتصاد الكلي، حيث تم التحكم في معدل التضخم الذي كان يتراوح بين 0.3% سنة 2000 كحد أدنى له و4.5% سنة 2007، ويعود هذا الإنخفاض (0.3%) إلى السياسة الحذرة التي إنتهجتها الحكومة من جهة وأثر إرتفاع أسعار النفط من جهة ثانية، وقد سمح التحكم في معدل التضخم من تفعيل الإقتصاد بشكل جيد وهذا ما تجسد من إرتفاع معدلات النمو خلال هذه الفترة، فقد كان متوسط معدل النمو للفترة (1999-2007) يقدر بـ 4.25%، وقد ساهم في عودة معدلات النمو للإرتفاع إنطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي وإرتفاع أسعار النفط، أما بالنسبة للقطاعات المساهمة في النمو بشكل أساسي فقد تمثلت في قطاع البناء والأشغال العمومية والزراعة بينما عرف القطاع الصناعي تراجعا خلال هذه المرحلة.

المطلب الثالث: تقييم أداء أدوات السياسة النقدية في الجزائر في الحد من الصدمات النقدية للفترة (1990-2018)

إن المتتبع لمسار السياسة النقدية في الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا يتضح له أن الإقتصاد الجزائري لم يشهد سياسة نقدية واضحة المعالم قبل سنة 1990، بسبب التداخل في الصلاحيات بين السلطتين النقدية والمالية، إذ أن البداية التي أخذت تتجسد فيها معالم هذه السياسة كانت بصدور قانون النقد والقرض (10/90)، وإنطلاقا من هذا التاريخ بدأ يتضح دور السياسة النقدية في رسم أهداف السياسة الإقتصادية وهو ما أكدته المادة 55 من قانون النقد والقرض التي نصت بأن مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف هي توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للإقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جيد للطاقت الإنتاجية الوطنية مع السهر على الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد، فقدره السلطات النقدية في معالجة الصدمات النقدية يعود إلى السياسة النقدية الصارمة التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي بواسطة ضبط نسب الفائدة المطبقة على إعادة تمويل البنوك ونسب إعادة الخصم والنسب المطبقة على المكشوفات ومعدل الإحتياطي الإجمالي وغيرها، أي إتباع سياسة متشددة في إدارة الطلب، وفيما يلي نورد تطور أهم هذه الأدوات المعتمدة من طرف السلطات النقدية الجزائرية في مواجهة الصدمات النقدية خلال فترة الدراسة كما يلي:

الفرع الأول: تطور معدل إعادة الخصم

يعتبر معدل إعادة الخصم من أقدم أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف السلطات الجزائرية للتأثير على سيولة البنوك التجارية وتمويل النظام المصرفي الجزائري، حيث يقوم البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق المالية المقدمة من طرف البنوك التجارية، وفي الوقت نفسه يفرض حدا على الحجم

الكلية لإعادة التمويل من البنك المركزي للبنوك التجارية، ولقد كان البنك المركزي يمنح معاملة تفضيلية لقطاعات معينة وإبتداءً من 1992 حل محل هذه المعاملة سعر موحد لإعادة الخصم، ولقد بقي معدل الخصم ثابتاً منذ 1961 إلى 1986 بـ (2.75%) إلا أنه من هذا التاريخ وإلى غاية 1989 عرف تغييرات عديدة متتابعة، ولقد كان معدل الخصم أصغر من معدل الفائدة الدائن مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الإيداع الخاص.<sup>1</sup>

ونظراً للآثار السلبية التي نتجت عن ظاهرة التضخم إختلال التوازن في الإقتصاد الوطني حيث شهد إختلالات هيكلية، عجز في ميزان المدفوعات وإنخفاض في قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا وإرتفاع الأسعار وإنخفاض الإيداع الوطني، هذه النتائج جعلت السلطات النقدية تتخذ إجراءات عاجلة تمثلت في إصدار قانون النقد والعرض (قانون 10/90) المؤرخ بتاريخ 10/04/1990 والذي قد أعطى الإعتبار الأساسي للسلطة النقدية، وذلك بفصل وظائف السياسة النقدية عن وظائف السياسة المالية وهذا ما أدى إلى فصل الخزينة العامة عن النظام النقدي عن طريق القروض، كما حددت تسبيقات البنك المركزي إتجاه الخزينة بنسبة 10% على الأكثر من الموارد العادية المتمثلة في الموارد الضريبية والبتروولية والتي يجب تسديدها عن طريق الحساب الجاري قبل نهاية كل سنة مالية ولمدة لا تتجاوز 240 يوماً، كما يمكن للبنك المركزي الجزائري أن يعيد خصم سندات البنوك التجارية والمؤسسات المالية المضمونة من الدولة حيث مدة الضمان لا تتجاوز ستة أشهر وتحمل ثلاث توقيعات ويمكن إستبدال هذه التوقيعات بـ (سندات الخزينة، بيان إستلام بضائع، وثيقة شحن لحامله)، كما يمكن للبنك المركزي أن يعيد الخصم ثانية لسندات البنوك والمؤسسات المالية إذا كانت (قصيرة الأجل ومدتها تتراوح بين 06 أشهر إلى 12 شهر المتمثلة في قروض موسمية، متوسطة الأجل ومدتها تتراوح بين 06 أشهر إلى 03 سنوات)، والهدف من هذه القروض هو تحقيق إحدى الغايات التالية: (تطوير وسائل الإنتاج، تمويل الصادرات، إنجاز السكن).<sup>2</sup>

ولقد بقي بنك الجزائر إلى غاية 1994 يتحكم في سيولة النظام المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل لكل بنك على حدى وفرق بين إعادة تمويل القروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل، كما تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي يتدخل بهذه الطريقة في غياب إحترام الشروط المفروضة لإعادة التمويل وذلك مقابل معدل فائدة مرتفع جداً، ولقد تم تعديل معدل الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة بصور تعليمات للبنوك كالتعليمة 07-91 الصادرة في 03/04/1991 المتعلقة بتسيير تطهير وإعادة تمويل البنوك والتعليمة 16-94 الصادرة في

<sup>1</sup>ابريز محمد، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل إستقلالية السلطة النقدية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص: نقد-مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2008، ص: 148.

<sup>2</sup>عمار بوزعرور، مرجع سابق، ص، ص: 281، 282.

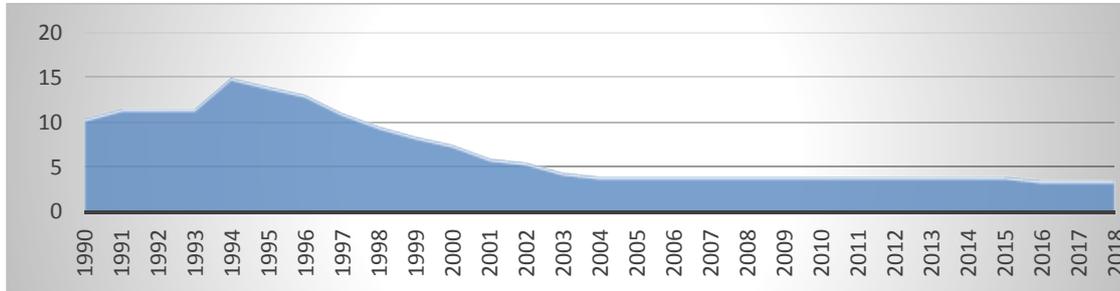
1994/04/10 المتعلقة بأدوات سير السياسة النقدية وإعادة تمويل البنوك<sup>1</sup>، ويمكن تقديم الجدول التالي الذي يوضح تطور معدل إعادة الخصم للفترة (1990-2018) كما يلي:

الجدول رقم (1-7): تطور معدلات إعادة الخصم للفترة (1990-2018)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل الخصم %	10.50	11.5	11.5	11.5	15.00	14.00	13.00	11	9.5	8.5
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الخصم %	7.50	6.00	5.50	4.50	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل الخصم %	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	3.50	3.50	3.50	

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، معدل إعادة الخصم، رقم: 44، ديسمبر 2018، ص: 19.

الشكل رقم (1-16): تطور معدلات إعادة الخصم للفترة (1990-2018)



المصدر: مخرجات Excel بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (1-7)

من خلال تتبعنا لتطور معدل إعادة الخصم نلاحظ أنه بعد صدور قانون النقد والقرض أصبح هذا المعدل يعدل كل سنة تقريبا كونه ظل ثابتا منذ 1961 إلى غاية 1986 عند نسبة تقدر بـ 2.75%، وذلك بفعل النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد، حيث قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 7.5% عام 1989 إلى 10.5% سنة 1990 ثم بعد ذلك إلى 11.5% سنة 1991 ليثبت هذا المعدل إلى غاية شهر أفريل من سنة 1994 ليرتفع إلى 15%، إلا أن إرتفاع معدل التضخم نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرير الأسعار حالت دون تحقيق الهدف المطلوب ذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية سالبة وأقل من معدل التضخم مما أفقد هذه الأداة فعاليتها، وكما نلاحظ من خلال الجدول ومنذ سنة 1995 إلى غاية 2003 بدأ معدل إعادة الخصم في الإنخفاض وهذا لبداية تحسن الوضع المالي ويستهدف هذا التخفيض إنعاش الإستثمار وتحقيق نمو إقتصادي معتبر، ليبدأ في الإستقرار عند معدل 4% ابتداء من سنة 2004 إلى غاية سنة 2015، لينخفض إلى 3.5% إنطلاقا من سنة 2016 ويبقى ثابتا بنفس المعدل في سنتي 2017 و2018 حيث أخذت السلطات المالية بعين الإعتبار إنعكاس الوضع النقدي للبنوك وتراجع مستوى السيولة في سوق المال، هذا الإستقرار ثم بعد ذلك الإنخفاض في معدل إعادة الخصم ناجم عن رؤية البنك المركزي كون أن المعروض النقدي ينمو ببطء ويحتاج إلى تدعيم وبالتالي كان لابد من

<sup>1</sup> البرير محمد، مرجع سابق، ص: 149.

إحداث صدمة نقدية إيجابية عن طريق تخفيض معدل إعادة الخصم تترجم في زيادة مستوى الإحتياطات لدى البنوك ويزيد بالتالي المعروض النقدي.

### الفرع الثاني: تطور الإحتياطي الإجباري

تعتبر سياسة الإحتياطي الإجباري من الآليات الرقابية التي إستحدثها القانون 90-10 إذ خصصها بمادة قانونية صريحة حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28%<sup>1</sup>، وفي سنة 1994 أصدرت التعليمات رقم 16-94 التي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالإحتفاظ بمبالغ معينة من الإحتياطات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي، وتم تحديد معدل الإحتياطي الإلزامي في هذه التعليمات بـ 2.5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمات ليتم رفعها في سنة 2001 مرتين إلى 4% ثم 4.25% ونظرا لفائض السيولة المتحقق لدى المصارف بداية من 2002 قرر البنك المركزي رفع هذه النسبة إلى 6.25%، وارتفعت بذلك الودائع المودعة تحت عنوان الإحتياطي الإلزامي إلى 122.6 مليار دينار في نهاية 2002 بعدما كانت عند مستوى 43 مليار دينار عام 2001، وفي سنة 2004 تم رفعه من جديد إلى 6.5% مما يبين أن البنك المركزي يريد الإستفادة من مزايا هذه الأداة وتفعيلها بشكل يجعلها ذات أهمية للتحكم في سيولة المصارف<sup>2</sup>، ويمكن تقديم الجدول التالي الذي يوضح تطور الإحتياطي الإجباري للفترة (1994-2018) كما يلي:

الجدول رقم (1-8): تطور الإحتياطي الإجباري للفترة (1994-2018)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الإحتياطي %الإجباري	-	-	-	-	2.5	2.5	2.5	2.5	6.25	6.25
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإحتياطي %الإجباري	6.25	03	4.25	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	08	08
سنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الإحتياطي %الإجباري	09	09	11	12	12	12	08	04	08	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

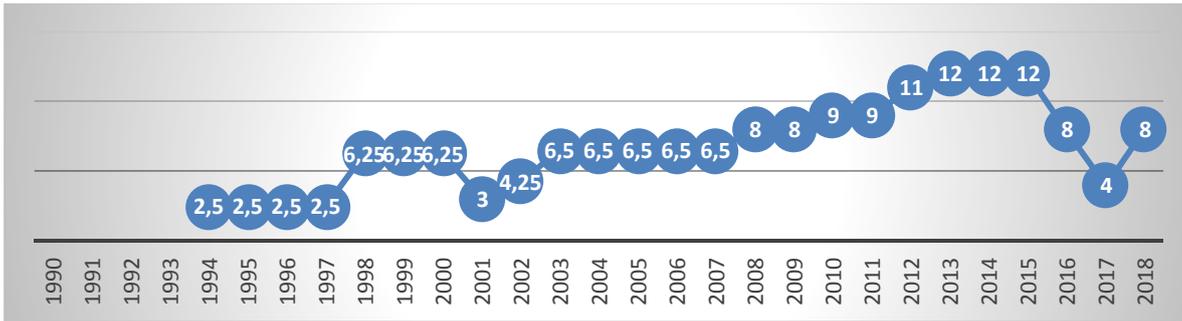
- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، معدلات عمليات بنك الجزائر، رقم: 42، جوان 2018، ص: 17.

<https://www.bank-of-algeria.dz>

<sup>1</sup>طهراوي فريد، جواد علي، تأثير الوسائل الكمية للبنك المركزي في ضبط الكتلة النقدية واستقرار التضخم في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد، 13، العدد، 2، 2016، ص: 266.

<sup>2</sup>حللو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 275.

الشكل رقم (1-17): تطور الاحتياطي الاجباري للفترة (1994-2018)



المصدر: مخرجات Excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-8)

يذكر أن البنك المركزي قام بتحديد نسبة الإحتياطي القانوني لأول مرة في الجزائر بنسبة 2.5% بموجب التعليمات رقم 73-94 الصادرة بتاريخ 28 نوفمبر 1994 والمتعلقة بنظام الإحتياطي الإجباري، ثم تزايدت هذه النسبة بإستمرار خلال السنوات الموالية إلى غاية 12% سنة 2013 بموجب التعليمات رقم 02-2013 الصادرة بتاريخ 23 أبريل 2013 المعدلة والمتممة للتعليمات رقم 02-2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الإحتياطيات الإجبارية وكما هو مبين من خلال الجدول رقم (1-8)، وينص التنظيم رقم 04-02 الصادر بتاريخ 04 مارس 2004 المحدد لشروط تأسيس الإحتياطيات الأدنى الإجبارية في مادته الخامسة إلا أن هذه الإحتياطيات لا يمكن أن تتجاوز 15% ويمكن أن تساوي 0%، وهو ما يعني أن بنك الجزائر يتوفر على هامش واسع جدا للمناورة لخفض هذه النسبة إلى أقل من 8% في المستقبل القريب بحسب الحاجة لمواجهة الظرفية الإقتصادية والمالية الصعبة التي تمر بها البلاد، وكما هو معروف إقتصاديا أن معظم البنوك المركزية حول العالم تلجأ إلى رفع نسبة الإحتياطي القانوني على الودائع في حال توفر السيولة منعا لتوجيهها لإستثمارات غير صحية للإقتصاد، وبالرغم من أن بنك الجزائر لجأ إلى هذا الإجراء في السنوات الماضية من خلال الرفع التدريجي لهذه النسبة، وبما أن مشكلة فائض السيولة أصبحت غير مطروحة مع الأزمة المالية الحالية فإن الأمر يتطلب خفضا جديدا لهذه النسبة، كحل أولي لزيادة السيولة وتوفير هامش إقراض جديد للإقتصاد (فائض السيولة هو الفارق بين الودائع والقروض)، حيث كان بنك الجزائر خلال ماي 2016 قد أقدم على خلفية تقلصات جذرية في السيولة البنكية بفعل الأزمة البترولية والمالية العالمية بتخفيض نسبة الإحتياطيات الإجبارية للبنوك من 12% إلى 8%، وبعد الإنخفاضات المسجلة سنتي 2015 و2016 فإن السيولة المالية عرفت إستقرارا بصفة نسبية بعد الإنطلاق في عمليات "السوق المفتوح" لضخ السيولة إبتداءا من مارس 2017 وقد عرفت إرتفاعا كبيرا بعد ذلك إبتداءا من نوفمبر 2017 بعد تفعيل التمويل غير تقليدي، وخلال شهر أوت 2017 تم تخفيض هذه النسبة من جديد من 8% إلى 4% وكان هذا الإجراء قد سمح للبنوك من ضخ سيولة أكبر في السوق، وبالفعل فقد تم ضخ 360 مليار دج من السيولة البنكية سنة 2016 و347 مليار دج أخرى سنة 2017، وتحسبا لتراكم السيولة البنكية ولتفادي أية دفعات تؤدي إلى التضخم فإن بنك الجزائر قام سنة 2018 برفع الإحتياطيات الإجبارية من 4% إلى 8% كما يشير إليه الجدول،

وهكذا فإن بنك الجزائر إستفاد من هذه الأداة للتحكم في السيولة النقدية تماشياً مع حالة الإقتصاد والتحكم في الصدمات النقدية بين التوسع والإنكماش.

### الفرع الثالث: عمليات السوق المفتوحة (السوق النقدية)

نصت الإصلاحات المصرفية لسنة 1986 على ضرورة تنظيم سوق نقدي بإعتباره آلية لتوجيه وتحريك الموارد النقدية وتوسعت عمليات هذا السوق بعد إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 المتضمن في أحكامه شروط تطويره وجاءت التعلّمة رقم 33-91 في أفريل 1995 لتحديد التعاملات على مستوى السوق النقدي، وبدأ هذا الأخير ينشط بشكل ضيق في بدايته ثم عرف توسعاً تدريجياً سواء من حيث تنوع العمليات التي تتم على مستواه أو من حيث طبيعة المشاركين فيه هذا فضلاً عن تعدد تقنيات السياسة النقدية الممارسة من قبل بنك الجزائر بداخله، ويمكن السوق النقدي من أن يشكل الفضاء الذي تتحرك من خلاله الفوائض المالية خاصة تلك التي عرفت الهياكل المصرفية الجزائرية غي عشرية الألفينات والتي كانت ناتجة عن تراكم صافي الأصول الأجنبية الناجمة عن إرتفاع أسعار المحروقات الأمر الذي ينبئ بحدوث ضغوط تضخمية على المدى القريب<sup>1</sup>، ويمكننا التطرق إلى السوق النقدية في الجزائر من خلال مرحلتين وهما عمليات السوق قبل سنة 1990 وبعد سنة 1990 وفيما يلي ذكر هاتين المرحلتين:

**أولاً: عمليات السوق النقدية قبل سنة 1990:** كانت تتم عمليات تدخل البنك المركزي في السوق النقدية كما يلي:<sup>2</sup>

- يتدخل البنك المركزي في السوق بين البنوك ضامناً للأمانات في مدة سبعة أيام فقط، كما يمكنه أن يتدخل في مدة أقصاها 24 ساعة من خلال ضمانه لبعض الأوراق مباشرة أو بالأمانة حسب ظروف بنوك الودائع والسوق بصورة عامة.
- يقوم بتحديد عمولة الوساطة التي يقوم بها بين المقرضين مع تحديد المعدل الوسطي الشهري واليومي الذي تعالج به المبالغ.
- يسمح للخرينة العامة التدخل في السوق النقدية عن طريق البنك المركزي وتكون معدلات فوائدها كما يلي: (إذا كانت لـ 6 أشهر بمعدل 2.75%، إذا كانت لـ 12 شهر بمعدل 3%، إذا كانت لـ 24 شهر بمعدل 3.5%).
- كان البنك المركزي يفرض على بنوك الودائع التي يكون رصيدها مديناً معدل عقوبة 6%، ولتفادي ذلك يستطيع البنك التجاري اللجوء إلى السوق النقدية بتحمل معدل 3%، أما إذا كان رصيد البنك دائماً فإن البنك هو الذي يعرض في السوق فوائضه مقابل فائدة 2.75%.

<sup>1</sup>أفرحة نشيدة، السوق النقدي البية لتسيير فائض السيولة المصرفية، مجلة الإقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد: 11، العدد: 2، 2014، ص: 135.

<sup>2</sup>عمار بوزعرور، مرجع سابق، ص: 287، 288.

ثانيا: عمليات السوق المفتوحة بعد سنة 1990: تمثلت عمليات السوق النقدية بعد 1990 بإدخال نظام جديد من طرف البنك المركزي يتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

أ- **عمليات السوق المفتوحة:** إبتداء من وضع قانون النقد والقرض والجهاز المصرفي الجزائري يحاول تطوير خدماته من خلال السوق النقدية، حيث أصبح بإمكان البنك المركزي شراء وبيع بعض الأوراق المالية القابلة لإعادة الخصم أو التسبيقات وهذه الأوراق تتمثل في السندات العامة للدولة، وتكون قصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وتعتبر هذه السندات كأداة فعالة داخل السوق لتوفير السيولة، فدور البنك المركزي الجزائري إذن في عملية السوق المفتوحة هو توفير كميات كافية من الأصول الحقيقية تتوقف على حجم وطبيعة السوق النقدية، وهذه السندات التي يتعامل فيها البنك حيث لا يجوز أن تتعدى نسبتها 20% من الإيرادات العادية للدولة المتبقية في ميزانية السنة المالية السابقة، وتتميز السوق المفتوحة بمعدل خصم أكبر من معدل الفائدة حتى يمكن تنشيطها وإبقاء البنوك والمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية تتعامل فيما بينها داخل هذا السوق.

ب- **نظام الأمانة:** يستعمل هذا النظام في السوق النقدية لتدعيم البنوك التي تلاقى صعوبة في إيجاد السيولة الكافية التي تحتاجها، فيتدخل البنك المركزي الجزائري لمتابعة عملية توفير السيولة لهذه البنوك مقابل سندات محفوظة أو سندات تحت نظام الأمانة، ويكون هذا التدخل إما لمدة 24 ساعة (يوم واحد) بمعدل 12% أو لمدة سبعة أيام بمعدل فائدة 10.75% وذلك بإصدار أوراق من قبل البنوك لصالح بنك الجزائر وتدعى هذه الأوراق بالأوراق الإجمالية التعبوية وتكون مضمونة بأوراق مالية خاصة بقروض قصيرة الأجل والتي لا تتجاوز مدة إستحقاقها سنة، وقد تكون القروض المتوسطة الأجل المتعلقة بتطوير وسائل الإنتاج أو تمويل التصدير أو بناء المساكن وتشييد العمارات.

#### الفرع الرابع: آلية إسترجاع السيولة بالمناقصة

تعتبر آلية إسترجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي إستحدثها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة، وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ شهر أفريل من سنة 2002 حيث تعتمد آلية إسترجاع السيولة على إستدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي وأن تضع إختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل في مقابل إستحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الإستحقاق، وتظهر مرونة آلية إسترجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الإحتياطي الإجباري، خاصة وأن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ سنة 2002، ونظرا لما تتمتع به آلية

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص، ص: 288، 289.

السيولة عبر المناقصة من مرونة فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ سنة 2001، وخصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة فقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ إسترجاع السيولة إبتداءا من منتصف جوان 2007 مقابل الإتجاه التصاعدي للسيولة البنكية بإعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها<sup>1</sup>، ويمكن تقديم الجدول التالي الذي يوضح معدل إسترجاع السيولة للفترة (2002-2018) كما يلي:

الجدول رقم (1-9): تطور معدل إسترجاع السيولة للفترة (2002-2018)

المعدل السنوات	معدل استرجاع السيولة لمدة 7 أيام (%)	معدل استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر (%)	معدل استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر (%)
2002	2.75	-	-
2003	1.75	-	-
2004	1.75	-	-
2005	1.25	1.90	-
2006	1.25	2	-
2007	1.75	2.5	-
2008	1.25	1.25	-
2009	0.75	1.25	-
2010	0.75	1.25	-
2011	0.75	1.25	-
2012	0.75	1.25	-
2013	0.75	1.25	1.5
2014	0.75	1.25	1.5
2015	0.75	1.25	1.5
2016	0.75	1.25	1.5
2017	3.5	3.5	3.5
2018	3.5	3.5	3.5

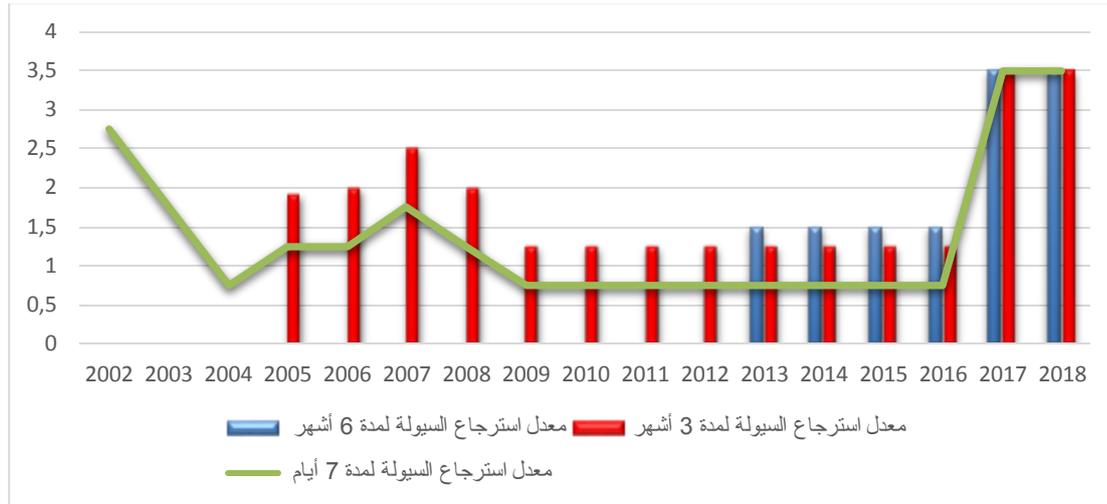
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، معدلات عمليات بنك الجزائر، رقم: 42، جوان 2018، ص: 17.

- [www.bank of Algeria.dz](http://www.bank of Algeria.dz)

<sup>1</sup>ساسي فطيمة، أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص: إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص: 213.

الشكل رقم (1-18): تطور معدل إسترجاع السيولة للفترة (2002-2018)



المصدر: مخرجات Excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-9)

إنطلاقاً من سنة 2000 وخاصة منذ سنة 2001 تعيش المنظومة المصرفية الجزائرية حالة سيولة هيكلية مفرطة غير معهودة تبعاً لآثار الموارد البترولية بصفة عامة، وكما يبين الجدول رقم (1-8) أعلاه التذبذب الحاصل في معدلات الفائدة على عمليات إسترجاع السيولة الأسبوعية والربع السنوية ما يدل على ديناميكية هذه الأداة، وما يميز هذه الأداة أنها أكثر مرونة من الإحتياطات الإلزامية حيث يمكن تعديلها يوماً بعد يوم وليست إجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسيير سيولته، وقد ساهمت هذه الأداة في إمتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية الفائضة وبالتالي تعتبر عنصر التنظيم الأكثر فعالية خلال السنوات الأخيرة، حيث سمحت لبنك الجزائر بتوظيف موارد جامدة لتحكم أفضل في العرض النقدي وقد أستخدمت بشكل كثيف ودائم كأداة تنظيم لمساندة أداة الإحتياطي الإلزامي وإعادة الخصم، وبهذا أعتبرت الوسيلة الأكثر فعالية في تنظيم وتسيير السيولة على مستوى السوق النقدية وأصبحت تعوض سياسة السوق المفتوحة المطبقة في مختلف الدول المتقدمة، ويمكن القول أنها تمثل أداة لإنحصر وتقليص الصدمات النقدية فمن خلالها يستطيع متخذو القرار النقدي التدخل من خلال التحكم بالعديد من التغيرات النقدية لتحقيق التوازن النقدي.

## خاتمة الفصل الأول:

يتعرض النشاط الإقتصادي للتقلب بدرجات متفاوتة من فترة إلى أخرى وهذه التقلبات على أنواع عديدة فمنها ما يكون منتظما ومنها ما يكون غير منتظم ومنها ما يحدث فجأة ومنها ما يحدث بالتدرج كما أن منها ما يكون خفيفا ومنها ما يكون شديدا، وبعض هذه التقلبات يستغرق فترة طويلة ومنها ما يقتصر على قطاع إقتصادي واحد وقد يصيب البعض منها دولة واحدة أو عددا محدودا من الدول وقد يشتمل بعض التقلبات أغلب الدول أي أن التقلبات تختلف في دوامها وانتظامها وانتشارها، إلا أن لها آثار على الإقتصاد الوطني في مجالات تتمثل في التشغيل والعمالة والدخل والأسعار وبالطبع فإن هذه الآثار تتفاوت بتفاوت التقلبات في حدتها ودوامها، وبعد أن تطرقنا في هذا الفصل إلى بعض المفاهيم النظرية التي تخص الصدمات النقدية وأدوات السياسة النقدية يمكن إستنتاج بعض النقاط كما يلي:

- ترتبط المتغيرات الإقتصادية الكلية فيما بينها بمجموعة من العلاقات التي تكون لها إنعكاسات إيجابية متمثلة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي لأي بلد، لذا يتوجب على صانعي السياسة النقدية الأخذ بنظر الإعتبار بالترابط بين المتغيرات الإقتصادية الكلية عند رسم السياسة النقدية من أجل تقليل هذه الآثار السلبية عند تلافي حدوث الصدمات النقدية والإستفادة من الدراسات الإستراتيجية النقدية الهامة والفاعلة للمشاكل النقدية داخل هذه الإقتصادات الوطنية.
- تعتبر السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي السلطة الوحيدة القادرة على التحكم بعرض النقد ضمن الحدود التي تحقق الإستقرار النقدي من خلال إستخدامه لأدواته المباشرة وغير المباشرة، فقيام البنك المركزي بالتحكم بعرض النقد قد يصحبه بعض الإخفاقات الناتجة عن عدم تحديد الكميات النقدية المناسبة والتي يتطلبها النشاط الإقتصادي الأمر الذي ينعكس على إختلال التوازن النقدي ويعرض الإقتصاد إلى الصدمات النقدية النابعة عن تغيرات في السياسة النقدية سواء كانت صدمات متوقعة بهدف معالجة التضخم أو البطالة أو غير متوقعة ناتجة عن سياسات خاطئة.
- الإقتصادات المفتوحة سوف تجعل من السياسة النقدية تفاضل بين الأهداف المحلية، على سبيل المثال الإنتاج والتضخم مقابل الأهداف الخارجية المتمثلة بإستقرار المتغيرات الخارجية مثل التبادل التجاري أو تقليص فجوة الطلب، مما يجعلها تحول إهتمامها لمعالجة إختلال الطلب أو تصحيح الأسعار النسبية الدولية على حساب التضخم وهذا الأمر سوف يصعب عمل السياسة النقدية مما يجعلها عرضة للصدمات.
- إن دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية الإقتصادية يظهر من خلال مساهمة السياسة النقدية في جذب الإذخارات وتشجيع الإستثمارات والعمل على تطوير الأسواق النقدية والمالية وعلى مدى كفاية السياسة النقدية لتحقيق التنمية الإقتصادية في هذه الدول.

# الفصل الثاني:

الإستثمار العمومي خيار إستراتيجي  
وإرادي للدولة

## تمهيد:

من الحقائق الجلية التي أثبتتها التطورات الاقتصادية الحديثة الدور الفعال والمؤثر لعنصر الإستثمار في تسيير عجلة التنمية الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التقدم والتطور والنمو الاقتصادي، فالإستثمار كمنشآت اقتصادية لا يمكن التعامل معه كشكل مجرد ولكن يجب النظر إليه والتفاعل معه في إطار المنظومة الاقتصادية والاجتماعية التي يتكون فيها ويتكامل معها، فيعتبر الإستثمار من أهم المتغيرات المؤثرة على تطور البلدان ونموها ذلك أن المشكلة الاقتصادية التي تواجه معظم الدول النامية حسب ما أشار إليه العديد من الخبراء والإقتصاديين هي مشكلة إنخفاض الإستثمارات بها، ومن هذا المنطلق نجد أن الإنشغالات الكبرى للحكومات تشمل البحث عن سبل وطرق تشجيع وتحفيز الإستثمارات نظرا لمساهمتها في خلق الثروة وإستغلال الموارد الاقتصادية المعطلة ومنه دفع عجلة النمو الاقتصادي.

تحاول الحكومات جاهدة للتحكم في الإقتصاد أو توجيهه حيث أن وجود الدولة كفاعل في المجال الاقتصادي ضروري إذ أن أي نشاط إقتصادي يرتبط بالدولة وذلك من منظور القانون الاقتصادي العام، حيث يقع على عاتق السلطات مهمة رسم السياسات العمومية الاقتصادية التي عادة ما تترجمها بإستعمال موارد الميزانية العمومية، وما يميز المالية العمومية في إطار إستعمالها كمصدر لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو إستعمال التخطيط الاقتصادي كوسيلة لتنظيم الإنفاق العمومي، حيث يعتبر قانون المالية الوسيلة المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتقوم الدولة بإنفاق عام يهدف إلى تغيير هيكل الإقتصاد الوطني عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية ما ينعكس بعد فترة طويلة على الدخل الوطني نحو الزيادة، ويترتب على هذا النوع من النفقات توجيهها مباشرة للموارد الإنتاجية عن طريق الإستثمار العمومي.

ولعل ما يبرز أو يعكس نشاط الدولة هو ذلك الإنفاق المتعلق بخلق وتوسيع المشاريع الإستثمارية سواء تعلق الأمر بالإستثمار المادي كتشييد الطرق والموانئ وشبكات الصرف أو الإستثمار الاجتماعي والتمثل في التعليم والصحة والثقافة، فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ يمكن تسميتها بوقود التنمية، كما أنها تستجيب لما يسمى بالحاجات العامة فأشباعها يترتب عليه منفعة جماعية.

لهذا فإننا، نهدف من خلال هذا الفصل إلى إبراز المفاهيم المتعلقة بالإستثمارات العمومية والإنفاق العام واللذان يرتبطان بالدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، فالمشاريع العامة تقوم على إشباع الحاجات العامة عن طريق الخدمات العامة والإنفاق العام بإعتباره الترجمة النقدية لنشاط الدولة وذلك من خلال المباحث الثلاث التالية:

**المبحث الأول: الإستثمارات العمومية: إطار نظري/ ومفاهيم أساسية.**

**المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي.**

**المبحث الثالث: دراسة تحليلية لتطور الإستثمارات العامة في الجزائر.**

**المبحث الأول: الإستثمارات العمومية: إطار نظري/ ومفاهيم أساسية**

يعتبر الإستثمار العمومي رافعة أساسية للإقتصاد الوطني بإعتبار مساهمته الفعالة في تركيبة الناتج الداخلي الخام على المستوى الوطني، حيث يشكل تعزيز مجهود الإستثمار العمومي بإعتباره خيارا إستراتيجيا وإراديا للدولة وهو رافعة حقيقية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد، وهذا من خلال عزم الدولة على مواصلة تعميم وتحديث مختلف البنيات التحتية وتوفير التجهيزات الأساسية وإطلاق ديناميكية إقتصادية جديدة.

**المطلب الأول: ماهية الاستثمارات العامة**

يعتبر الإستثمار العام أحد الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحريك العملية التنموية في الإتجاه والشكل الذي ترغب القيام به، حيث يؤدي الإستثمار العام دورا مهما وحيويا في الإستراتيجيات التنموية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

**الفرع الأول: مفهوم الإستثمارات العامة وأهميتها.**

يتم توضيح مفهوم الإستثمارات العامة وأهميتها كما يلي:

**أولا: تعريف الاستثمارات العمومية:**

● **التعريف الأول:** هي عبارة عن مشاريع تملكها الدولة ملكية تامة وتتولى إدارتها بصفة منفردة، تنسم العوائد لهذا النوع من الإستثمار بأنها متدنية وغالبا ما تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق المنفعة العامة، وبالتالي يمكن الحكم على نجاحها من خلال تحقيق الأهداف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.<sup>1</sup>

● **التعريف الثاني:** الإستثمار العام مصطلح يستخدم للإشارة إلى الوحدات الإقتصادية المملوكة للدولة التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات وبيعها للمستهلكين مقابل سعر محدد، بغض النظر عن شكل ملكية الدولة أو الحالة التنظيمية للوحدات الإقتصادية أي سواء إتخذت شكل الهيئات أو المؤسسات أو الشركات العامة، ولا يكون هدفه الربح بل تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع.<sup>2</sup>

● **التعريف الثالث:** تعرف الإستثمارات العامة على أنها إجمالي الإستثمارات في الأصول الثابتة التي تقوم بها الإدارة العامة، تتوافق هذه الإستثمارات الإجمالية مع رصيد الأصول الثابتة التي تم شراؤها وبيعها من قبل السلطة الإتحادية أو الضمان الإجتماعي والمجتمعات والمناطق أو الإدارة العامة المحلية من خلال الأصول الثابتة، والتي تتمثل في المباني والمنشآت ووسائل النقل والبنية التحتية في مجال معالجة البيانات أو الإتصالات السلكية واللاسلكية... الخ.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار - دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 22.

<sup>2</sup> مروان عبد المالك ذنون العباسي، مسلم قاسم حسن العلي، العلاقة بين الاستثمار الحكومي والخاص وأثرهما على النمو الإقتصادي في عينة من الدول الآسيوية (دراسة قياسية للفترة 1980-2009)، مجلة تنمية الراقدين، المجلد 37، العدد 119، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2018، ص: 12.

<sup>3</sup> Banque Nationale de Belgique, **Rapport Investissement Publics (Analyse & Recommendations)**, octobre 2017, p : 2.

وعلى ضوء ما سبق نخلص إلى أن مصطلح "الإستثمار العام" يشير: «إلى الإنفاق على الإستثمار في البنية الملموسة (الطرق والمباني العامة، وما إلى ذلك) والبنية غير الملموسة (تنمية رأس المال البشري والإبتكار والبحث والتطوير وما إلى ذلك)، البنية التحتية التي تكون حياتها الإنتاجية أكبر من سنة واحدة، والذي يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة ويكون محقق من طرف الوحدات العامة ومطبق من طرف القطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاعين».

### ثانيا: أهمية الإستثمارات العمومية

تؤدي الإستثمارات العمومية دورا مهما في تشجيع النمو الإقتصادي وكذلك تنمية الإقتصاد وتحديثه وذلك كونها أصبحت أكثر أهمية وإستجابة لمقتضيات المصلحة العامة، وتتجلى هذه الأهمية في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- أ- تمكن من العمل على خلق التشابك بين قطاعات الإقتصاد الوطني وذلك عن طريق توزيع الإستثمارات العامة على العديد من القطاعات، الأمر الذي يشجع طلب القطاعات لبعضها البعض أو ما يسمى بالإرتباط المتبادل بين المشروعات.
- ب- تمكن من توفير رؤوس الأموال للمشاريع ذات الطابع الإجماعي والإستراتيجي والتي تكون ذات أهمية كبيرة سواء للمجتمع أو للإقتصاد، خاصة في ظل عزوف القطاع الخاص عن القيام بها.
- ت- العمل على تعزيز فرص القطاع الخاص وذلك من خلال قيام الإستثمارات العامة بتوفير مشاريع البنية الأساسية والتي يعجز القطاع الخاص القيام بها.
- ث- إمكانية التعرف على الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني وذلك من خلال ضمان كفاءة وإستخدام وتوزيع الاستثمارات العامة على القطاعات الإقتصادية المختلفة، وهذا ما يوضح العلاقة المباشرة بين عملية التنمية الإقتصادية بشكل عام وبين تخطيط الإستثمارات العامة بشكل خاص.
- ج- العمل على توجيه الخطط التنموية نحو تنويع مصادر الدخل وتقليل الإعتماد على مصدر وحيد كمصدر رئيسي للدخل.
- ح- تعبئة وتعزيز المدخرات الوطنية وبالتالي ضمان مستوى ملائم لتمويل الإستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية.
- خ- يؤثر الإستثمار العام إيجابيا على معدل الإنتاجية والذي يتمثل في زيادة مستوى المهارات الفنية والمعرفة التقنية لدى العاملين في القطاع العام والتي سرعان ما تنتقل إلى فئات أخرى من قوة العمل وإلى الصناعات الأخرى في القطاع الخاص.
- د- ضرورة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي نتيجة للإرتباط الوثيق بينه وبين زيادة الدخل من خلال ما يسمى أثر المضاعف حيث أن زيادة الإنفاق الإستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بأكبر من زيادة الإنفاق.

<sup>1</sup>صوفان العيد، بوركوة عبد المالك، تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 1، العدد 1، جوان 2017، ص: 54.

## الفرع الثاني: أهداف الإستثمارات العمومية وآثارها

يجب فهم الدور الذي تقوم به الإستثمارات العامة اليوم فلم يعد الهدف منه مجرد تحقيق العوائد وتقليص المخاطر كما كان قبل بل يعمل اليوم كمحفز إقتصادي وكقوة عالمية ناعمة في الوقت نفسه، فهو يحفز الإبتكار والأفكار النيرة من خلال ضخ السيولة إليها، ويمكن توضيح أهداف الإستثمارات العامة وآثارها كما يلي:

## أولاً: أهداف الاستثمارات العمومية

تتمثل أهداف الإستثمارات العمومية من خلال الدور الفعال الذي يتمثل في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين والتي نوجزها في النقاط التالية:<sup>1</sup>

أ- إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى عدة مجالات والتي تساهم بشكل كبير في تخفيض تكلفة السلع والخدمات المقدمة إلى الأفراد.

ب- دعم ميزان المدفوعات وهذا عن طريق إنتاج سلع قادرة على منافسة السلع الأجنبية.

ت- تقليص نسبة البطالة والذي يؤدي إلى تخفيض نسبة الفقر والجهل في المجتمع.

ث- تجميع المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الإستثمارات.

ج- زيادة الدخل الوطني وذلك أن الإستثمار يمثل نوع من الإضافة إلى الموارد المتاحة مما يؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الإقتصادي.

## ثانياً: الآثار الإقتصادية والإجتماعية للإستثمارات العمومية

إن دوافع وأسباب الإستثمار العام هي الحاجة إلى تحقيق العديد من الأهداف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وتطوير الخدمات والتي نذكرها في النقاط التالية:<sup>2</sup>

## أ- توجيه النشاط الإقتصادي:

يعتبر الإستثمار العمومي أحد الحلول الفعالة التي تلجأ إليها الحكومات لمواجهة المشكلات التي تعترض أداء الإقتصاد في بعض الحالات، وذلك من خلال توجيه النشاط وإزالة العوائق التي تقف في وجه مسيرة النمو والتطور الإجتماعي والإقتصادي.

## ب- تحقيق الأهداف التنموية المسطرة:

تعتبر الإستثمارات العمومية وسيلة محورية في السياسات التنموية للكثير من الدول، حيث تعتمد عليها في تحقيق الأهداف المسطرة كمحاربة الفقر، تحسين المؤشرات التنموية، تطوير بعض القطاعات الإقتصادية، وإعادة توزيع الدخل وتنمية المناطق المحرومة.

<sup>1</sup> مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الإستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص: 22.

<sup>2</sup> أبو إسماعيل فؤاد، إصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1999، ص: 22، 30.

## ت-زيادة فرص ومعدلات الإستثمار:

تساهم مشاريع الإستثمارات العمومية في تحسين بيئة وشروط الإستثمار مما يؤدي إلى إرتفاع توقعات العائد من العمليات الإستثمارية فينتشجعون أكثر على الإستثمار، حيث أن مشاريع البنية التحتية ومختلف الهياكل الأساسية تؤدي إلى خفض تكلفة الإنفاق على المشاريع وبالتالي جذب المزيد من الإستثمارات.

## ث-زيادة مستوى التشغيل وتحسين حياة الأفراد:

تلجأ الحكومات إلى الإستثمار العمومي في مشاريع المنفعة العامة كوسيلة لمواجهة مشكلة البطالة وتحسين معيشة السكان، فمشاريع الطرق والسكك الحديدية والري وشبكات الكهرباء والغاز وإنشاء المؤسسات التعليمية والمرافق الصحية وغيرها من مشاريع النفع العام، هي إستثمارات عمومية تؤدي إلى الرفع من مستوى التشغيل وزيادة دخول الأفراد كما تؤدي إلى إنتشار التعليم وتحسين الرعاية الصحية وتحقيق مستوى من الرفاهية والحياة الكريمة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة فعالية المواطن ومساهمته في العملية التنموية.

## ج-زيادة القدرة التنافسية:

تسمح الإستثمارات العمومية بإنشاء مناطق جاذبة للإستثمارات وتسمح بالتأقلم مع متطلبات المنافسة في إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أن زيادة القدرة الذاتية للإقتصاد وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعملية الإستثمار سوف يزيد من القدرة التنافسية بين مختلف الاقتصاديات الجاذبة والمتنافسة على الإستثمارات، مما يؤدي إلى المزيد من التقدم والكفاءة في الأداء الإقتصادي وإلى مزيد من الإنتاج والقدرة على التصدير، حيث لم تعد الحروب بمعناها التقليدي هي وسيلة السيطرة والنفوذ في العالم بل أصبحت القدرات التنافسية للمناطق الإقليمية هي الأساس في بسط السيطرة والنفوذ.

## ح-إرتفاع مستوى التقدم الحضاري:

إن توسيع دور الحكومة في الحياة الإقتصادية وإخضاع الإقتصاد للإدارة من خلال خطط مركزية يمثل الأسلوب الأقدر على تحقيق التنمية المنشودة بالمعدلات التي تمكن الدول النامية من اللحاق بركب النمو والتقدم، كما أن الإهتمام بمشروعات الإستثمار العام ستساعد الحكومات في القضاء على ما نشعر به من ضعف حيث لا يمكن أن تحسم الحكومات الصراع إلا بالعديد من الإستراتيجيات التنموية التي تعتبر عملية الإنفاق على مشروعات الإستثمار العام وترشيدها أحد أساليبها الإستراتيجية.

## المطلب الثاني: تقسيمات الإستثمارات العمومية

يمكن تقسيم وتصنيف الإستثمارات العامة كما يلي:

أولاً: حسب طبيعة الإستثمارات العمومية: تقسم الإستثمارات العمومية حسب طبيعتها إلى أربعة أقسام رئيسية كما يلي:<sup>1</sup>

1- الإستثمارات في البنى التحتية بما في ذلك النقل والإتصالات.

<sup>1</sup> MICHAEL LLOYD, L'investissement public et privé dans l'union européenne, EUROPEAN PARLIAMENT – Direction générale des études-, série Affaires économiques, 2001, p : 29.

- 2- الإستثمار في رأس المال البشري والتي تتمثل في التعليم والتدريب.
- 3- الإستثمار في التقدم والتطور التقني والتكنولوجي متمثلة في البحث والتطوير.
- 4- الإستثمار في المصانع والمعدات والتجهيزات العمومية.

#### أ- الإستثمارات في البنى التحتية بما في ذلك النقل والاتصالات

تكتسي عملية الإستثمار في البنى التحتية أهمية كبيرة كونها تتميز بعدم القابلية للتجزئة وعدم القابلية للإحلال والثبات، إذ أن رأس المال في شكل بنى تحتية يكون في شكل (الطرق والمطارات والموانئ، السكك الحديدية، خطوط نقل المياه والغاز، شبكة الاتصالات... الخ)، وبالتالي يمكن تقسيمها إلى بنى تحتية إقتصادية والتي تعتبر كدعامة للعملية الإنتاجية والإستهلاك النهائي، وأخرى إجتماعية والتي تخدم (التعليم، الثقافة، الرياضة والصحة لأفراد المجتمع)، وأخيرا مؤسساتية وتضم البنى التحتية التي تشكل النظام القانوني والإداري لمختلف جوانب الحياة سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية<sup>1</sup>، وتتجلى أهمية مشاريع البنى التحتية فيما يلي:<sup>2</sup>

1- أن بناء وتشديد مشاريع البنية التحتية تتوقف أولياته على ما فيه من تحقيق لمصالح المواطنين الضرورية ثم التحسينية وبالتالي عملية تنفيذها تكون مرتبة في ضوء تحقيق هذه المصالح.

2- أن بناء وتشديد مشاريع البنية التحتية أمر ضروري لمصلحة الإقتصاد الوطني لأن قيام مشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية الأخرى في أي دولة يعتمد على مدى توافر البنية التحتية الملائمة، حيث تستفيد من خدماتها المتعددة كل المشروعات وبالتالي تزداد إمكانية نجاح هذه المشاريع وتستمر في نشاطها الإقتصادي، فالمشاريع الصناعية متى توفرت لها الطرق والجسور والموانئ ووسائل النقل والمواصلات الحديثة البرية والبحرية والجوية في تسهيل تبادل السلع وانتقالها من مدينة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى تتسع الأسواق المحلية والدولية وتتسأ المراكز التجارية المختلفة، كما أن وفرة شبكات الري والصرف ومحطات معالجة المياه وتحليلتها تساهم في قيام المشاريع الزراعية وتحسين الإنتاج الزراعي.

3- إن الإستثمارات في البنية التحتية تضع أسس للتنمية الإقتصادية والنمو فمن شأن مشاريع إنشاء الطرق والجسور وخطوط نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وإجراء تحسينات لأخرى على البنية التحتية خلق فرص العمل، كما أن هذه المشاريع تساعد بعد إنجازها المجتمع في زيادة ثروته ورفع مستوى معيشة مواطنيه.

4- تعتبر البنية التحتية ضرورة ملحة للتنمية الإقتصادية وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم رفع القدرة التنافسية للبلاد، وعليه فإن تدهور قطاع البنية التحتية في أغلب البلدان النامية يعطي إشارة

<sup>1</sup> ابن مالك عمار، دهان محمد، دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 1، العدد 4، جوان 2017، ص: 137.

<sup>2</sup> بلغنو سمية، دور الشراكة العمومية الخاصة في إستثمارات البنية التحتية في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 4، العدد 2، 2018، ص: 45.

سلبية للمستثمر الأجنبي مما يقلل من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن تأثيره على النمو والتنمية الإقتصادية.

### ب- الإستثمار في رأس المال البشري والتي تتمثل في التعليم والتدريب

يعد العنصر البشري أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري، وتشير نظريات النمو الإقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الإقتصادي طويل الأجل ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليما، من هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدرا من مصادر النمو المستدام<sup>1</sup>، فطالما كان التعليم إستثمارا رئيسيا للمستقبل وللأفراد وللإقتصاد وللمجتمع ككل لذا يصبح التعليم أساسا للإستثمار غير الملموس أو الإستثمار الفكري والغرض منه إنتاج وإعادة إنتاج مخزون رأس المال البشري<sup>2</sup>، وتهدف الإستثمارات البشرية إلى بناء إطارات عاملة نشطة تتناسب قدراتهم العلمية والثقافية والتكنولوجية لأنشطة ومؤسسات مواقع وتكنولوجيات مختلفة<sup>3</sup>.

### ت- الإستثمار في التقدم والتطور التقني والتكنولوجي متمثلة في البحث والتطوير

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصرا هاما وفاعلا في زيادة الإنتاجية والنمو الإقتصادي فالإنتشار الواسع للحواسيب والأنترنت والهواتف المحمولة والشبكات عريضة النطاق، يؤكد مدى إختراق هذه التكنولوجيات لمختلف المجالات الإقتصادية وتأثيرها عليها فقد أصبح النظر لهذه التكنولوجيات على أنها المسؤولة عن الزيادة الكبيرة في إنتاجية الإقتصاديات الحديثة، فالإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يقدم مساهمة كبيرة في نمو إنتاجية العمل وتوسع الإستثمارات وتجدد الرصيد الرأسمالي القائم والسماح للتكنولوجيات الجديدة بالدخول في عملية الإنتاج، وفي حين أن بعض البلدان شهدت زيادة إجمالية في مساهمة رأس المال في النمو الإقتصادي على العقد الماضي فقد كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنطقة الأكثر حيوية للإستثمار<sup>4</sup>.

ويؤدي الإستثمار الإلكتروني إلى التقليل من مخاطر الإستثمار ويزيد من الشفافية في المعلومات ويقلل من تكلفة ووقت وجهد الصفقات الإستثمارية، وتستخدم شبكة الأنترنت للتعرف على المؤشرات

<sup>1</sup> بودية فاطمة، بن زيدان فاطمة الزهراء، دور الإستثمار العام في قطاع التعليم العالي في تحقيق النمو الإقتصادي - دراسة قياسية لكل من الجزائر، السعودية والأردن باستخدام معطيات يانيل-، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص: 3.

<sup>2</sup> Rezine Okacha, **capital humain, éducation et croissance économique - une approche économétrique** - thèse de doctorat en sciences économiques, Non publié, faculté des sciences économiques et de gestion, université Abou Bekr Belkaid Tlemcen, 2014/2015, p: 45.

<sup>3</sup> هوشيار معروف، الإستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص: 34.

<sup>4</sup> حسين العلمي، دور الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، غ منشورة، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2013/2012، ص: 79.

الإقتصادية العالمية والمحلية فوراً وعلى مدى 24 ساعة، ومن ثم يعتبر المستثمر الإلكتروني في موقف أفضل بكثير من المستثمر العادي.<sup>1</sup>

### ث- الإستثمار في المصانع والمعدات والتجهيزات العمومية:

وذلك من خلال الإستثمار في العقار الصناعي الذي يتمثل في المساحة الجغرافية أو الرقعة الأرضية المحددة لإقامة المنشآت الصناعية<sup>2</sup>، وبالتالي توفير الأموال اللازمة لإنجاز العملية الإنتاجية الصناعية من خلال شراء المواد الأولية التي يعتمد عليها في العملية الإنتاجية وللحصول على المعدات والآلات اللازمة.<sup>3</sup>

### ثانياً: تقسيم الإستثمارات وفق معيار نوع الخدمات والسلع المقدمة:

تصنف الإستثمارات العمومية وفق هذا المعيار إلى قسمين كما يلي:

#### أ- الإستثمارات العمومية الإجتماعية:

تسمى أيضاً بالخدمات العامة وهي التي تحقق للأفراد مزايا عينية على حساب المجتمع وتقدم خدمات حيوية للدولة ويمتد نشاطها إلى عدة مجالات في الإقتصاد، وتختلف عن غيرها من المشاريع الإقتصادية التي تعمل في قطاعات الأعمال من حيث أنها لا تسعى من وراء أدائها للخدمات إلى الربح وتشتمل على الوحدات الإدارية الحكومية والوحدات التعليمية كالجامعات والمدارس والوحدات التي تشرف على الخدمات الصحية والإجتماعية مثل المستشفيات والوحدات الدينية والرياضية كالأغذية والجمعيات الخيرية، ومن جهة أخرى تنقسم مشاريع الخدمات إلى قسمين الأول يتضمن المشاريع التي تدعم الهيكل الإقتصادي للدولة بشكل مباشر كالمرافق العامة والإسكان والمواصلات والأمن والعدالة والدفاع وهذه المشاريع تتميز بأنها بقدر تقديمها يمكن لبقية الهيئات الإنتاجية أن تحسن أداء وظائفها، أما القسم الثاني منها فيتضمن المشاريع التي تدعم الهيكل الإقتصادي للدولة بشكل غير مباشر وتتميز بأنها تنصب على الفرد مباشرة وتهدف إلى رفع مستواه الفكري والمعنوي مثل مشاريع التعليم والصحة والتنمية الإجتماعية والدينية والثقافية.<sup>4</sup>

#### ب- الإستثمارات العمومية الإقتصادية:

هي تلك المشاريع التي يتم تقييمها على شكل أهداف رقمية أو مبالغ كما هو الحال بالنسبة للمشاريع الإستثمارية التي تنشئها الدولة لغرض إنتاج سلع وخدمات معينة، وتمنحها إستقلال قانوني عن الإدارة المركزية إضافة إلى الإستقلال المالي عن الموازنة العامة للدولة حيث ترد لها ميزانية ملحقة (ميزانية

<sup>1</sup>فريد النجار، الإستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 300.

<sup>2</sup>خوارجية سميحة حنان، النظام القانوني لاستغلال العقار الصناعي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، غ منشورة، تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2014/2015، ص: 15.

<sup>3</sup>قني سعدة، الطبيعة القانونية للعقار الصناعي المخصص للإستثمار في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد الثالث، 2017، ص: 170.

<sup>4</sup>بن العارية حسين، تقييم المشاريع الإجتماعية - دراسة حالة جامعة لدرار -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2013، ص: 53.

مستقلة) حتى تتمكن هذه المشاريع من إدارة شؤونها بأسلوب إقتصادي، فهي مشاريع ذات مردود قابل

للقياس الكمي كالمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومن هذه المشاريع ننكر:<sup>1</sup>

• مشاريع الصناعات الإستخراجية: مثل صناعة النفط والغاز والتعدين... الخ.

• مشاريع الصناعات التحويلية: مثل الصناعات الغذائية، النسيجية، الكيماوية، ومختلف الصناعات

التحويلية الأخرى.

• مشاريع محطات توليد الطاقة الكهربائية، وشبكات النقل والتوزيع المرتبطة بها، مشاريع الطاقة

الشمسية، ومشاريع الري والصرف الصحي وغيرها.

• مشاريع الفنادق والسياحة، النقل والملاحة.

**ثالثا: حسب نظام تسيير الإستثمارات العمومية**

يعتبر الإستثمار العمومي القاطرة الأساسية للتنمية المحلية بأبعادها الإقتصادية الإجتماعية والبيئية

في أي بلد كان، بحيث لا يمكن تصور وجود تنمية محلية على مستوى الولاية أو البلدية بدون تدخل الدولة

من خلال إنفاق الأموال المخصصة في إطار ميزانية الدولة السنوية، ويتم تحديد الحصص المالية لكل ولاية

حسب معايير محددة تأخذ بعين الإعتبار عدد السكان والمساحة ودرجة ومستوى التنمية ثم تقوم هذه الأخيرة

بدورها بتوزيع هذه المبالغ على البلديات التابعة لإقليمها وفق المعايير السابقة<sup>2</sup>، ويمكن تصنيف هذه المعايير

إلى ثلاثة أقسام حسب الجهة المسيرة لها وهي كالتالي:<sup>3</sup>

**أ- البرامج القطاعية الممركزة (PSC):**

تتعلق بالمشاريع والتجهيزات ذات البعد الوطني أو الجهوي التي تتطلب إمكانيات وتقنيات عالية

تتعدى قدرات وإمكانيات الجماعات المحلية، فهي تسجل بإسم الإدارات المركزية (الوزارة المعنية) أو

المؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصايتهم وكذا المؤسسات التي تتمتع بالإستقلال المالي والإدارات

المتخصصة كمراكز البحث والتطوير ويشرف عليها الوزير المعني لضمان السير الحسن والفعال، وتمول

هذه المشاريع من ميزانية التجهيز العمومي حسب نوع البرنامج لأنها برامج قطاعية.

**ب- البرامج القطاعية غير الممركزة (PSD):**

الهدف من هذه المشاريع هو تحديد أهداف التوازنات القطاعية في مختلف المجالات الإقتصادية

والإجتماعية عبر مختلف أقاليم الوطن، ويشرف على هذه المشاريع الوزارات المعنية بالقطاع وتسجل

مشاريع البرامج القطاعية غير الممركزة بإسم الوالي الذي يسهر على تسيير هذه البرامج الواقعة في حدود

ونطاق إختصاصه.

<sup>1</sup>لحول كمال، إختيار المشاريع العمومية - دراسة مشروع الطريق السيار شرق غرب-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،

غ منشورة، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2014، ص: 7.

<sup>2</sup>مجرس منصور، بزبان عبد المجيد، واقع الإستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية والبرامج القطاعية غير الممركزة وأثارها على التنمية

المحلية المستدامة - حالة دراسية لبلديات الهضاب العليا لولاية سطيف-، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 43، جوان 2016، ص: 34.

<sup>3</sup>لحول كمال، مرجع سابق، ص: 79.

## ت- المخطط البلدي للتنمية (PCD):

هو أحد البرامج التنموية للدولة له حصة معتبرة في ميزانية التجهيز العمومي فالمخططات البلدية للتنمية تركز لا مركزية التسيير ويعد الأكثر استعمالاً منذ سنة 1974، وتمس هذه البرامج مباشرة البلدية من حيث التخطيط والاختيار وملائمة المشاريع المقترحة مع حاجات المواطنين على مستوى الإقليم المحلي وذلك عن طريق إشراك المجتمع المحلي في التنمية الجارية.

## رابعاً: حسب التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

يقوم التقسيم الوظيفي للنفقات العامة حسب طبيعة الوظائف التي تقوم بها الدولة والتي تبين حجم نشاط الحكومة من خلال أوجه إنفاقها المختلفة، وقد جمع الإقتصاديون على التفرقة بين ثلاث وظائف أساسية هي: الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاقتصادية، الوظيفة الاجتماعية، وبذلك نميز بين ثلاث أنواع من النفقات:<sup>1</sup>

## أ- النفقات الإدارية للدولة:

وتجمع النفقات التي تخص إدارة المرافق العامة والضرورية لقيام الدولة بوظائفها وتضم نفقات الدفاع والأمن والعدالة والأجور وما في حكمها للعاملين بالدولة، ويدخل ضمن النفقات الإدارية نفقات رئيس الدولة والسلطة التشريعية.

## ب- النفقات الاجتماعية للدولة:

وتجمع النفقات التي تهدف إلى تلبية الأغراض الاجتماعية للدولة من الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين من تأمين إمكانيات التعليم والصحة وإعانة الفئات المحرومة في المجتمع والمحدودة الدخل وإعانة البطالين، بحيث توجه النفقات الاجتماعية نحو قطاعات التعليم والصحة والنقل والسكن وتمثل نفقات التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية كونها تساهم في تقدم ورقي المجتمعات في كل من البلدان المتقدمة والنامية على سواء.

## ت- النفقات الاقتصادية للدولة:

وتمثل مجموع النفقات التي تنفقها الدولة بغرض بلوغ أهداف اقتصادية مثل المشاركة في النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة والإعانات والمنح الاقتصادية التي تمنحها الدولة بهدف زيادة الإنتاج والنفقات التي تعمل على دعم الإقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل والإنفاق على البنية التحتية.

## المطلب الثالث: طريقة تمويل الاستثمارات العامة وأثرها على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي

تمارس الضغوط التضخمية تأثيراً كبيراً على القرارات التي يتخذها المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال وكذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط والبرامج التي تستهدف تحديد المشروعات الاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤدي الإرتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار

<sup>1</sup> عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، غ منشورة، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2016/2015، ص: 35.

المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإستثمارية وذلك نظرا للتغير المستمر في أسعار مستلزماتها والتي تساهم في خلق صعوبات مالية تواجهها المشروعات الإستثمارية لتوفير موارد التمويل اللازمة لتمويل تلك المشروعات، بسبب التغيرات المستمرة في تكاليف إقتنائها والذي يؤثر سلبا على إنجاح خطط التنمية في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة مما قد يؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الإقتصاد كارتفاع معدلات البطالة وسوء إستخدام الموارد المالية من توجيهها نحو المشروعات الأقل إنتاجية<sup>1</sup>، ويمكن النظر إلى طريقة تمويل الإستثمارات العامة من أربع زوايا كما يلي:

### الفرع الأول: التمويل المحلي للإنفاق الحكومي

يتخذ التمويل المحلي عدة أشكال حيث يمكن أن يتخذ شكل بيع للسندات أو الإقتراض من الجهاز المصرفي، ويؤدي الصغر النسبي لأسواق رأس المال في البلدان النامية إلى الحد من البيع الحر للسندات وقد يكون هذا المصدر محدودا ولا يعتد به في هذه الدول إن لم تكن الحكومات مستعدة لترك أسعار الفائدة الحقيقية أكثر تنافسية، ومن الواضح أن الإقتراض من السوق النقدي (طرح سندات أو الإصدار النقدي) سوف يزيد حجم السيولة لدى الأفراد وسوف يولد دخولا جديدة والنتيجة أنه إذا لم ترفع الضرائب بشكل تدريجي فإن زيادة السيولة بشكل سنوي ومستمر سوف يؤدي إلى دخول الإقتصاد في حالة تضخم، كما أن الإقتراض الداخلي سوف يؤدي إلى إحداث آثار إيجابية وخاصة إذا وجهت الدولة هذه القروض لتمويل مشاريع إنتاجية بعكس الإقتراض الخارجي الذي يؤثر سلبا على الإقتصاد نتيجة خروج موارد مالية معتبرة عبر تسديد الأقساط.

ويؤدي التوسع النقدي لتمويل الإنفاق الحكومي إلى زيادة الإيرادات فبإفتراض تثبيت التوقعات التضخمية يرتفع الإيراد المستمد من التمويل التضخمي بارتفاع مستوى الأرصدة النقدية الحقيقية، لكن هذه الأخيرة تتأثر بتوقعات التضخم في شكل علاقة تناسب عكسيا، ومع إرتفاع معدل التضخم تتزايد تكلفة حيازة النقود ويحاول الأفراد الحد من حيازة الأرصدة النقدية الحقيقة الأمر الذي يفرض حدودا على حجم تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق خلق النقود، وهكذا يتحدد الحد الأقصى للإنفاق الحكومي بمصادر تمويله فبينما قد يكون تحكم الحكومة في بعض المصادر محدودا فمن الممكن زيادة الإيرادات من المصادر الأخرى إذا كانت الدولة مستعدة لدفع أسعار فائدة حقيقية أعلى على التمويل بالسندات مع تحمل أثر مزاحمة كبير للقطاع الخاص، أو تحمل معدل تضخم أكثر إرتفاعا إذا وقع الإختيار على التمويل التضخمي مع ما يترتب عليه من تأثير على مصادر التمويل الأخرى إذ ستزداد صعوبة الحصول على قروض تجارية أجنبية كما أن الأرجح أن يؤدي التضخم إلى خفض الإيرادات الضريبية، وحتى ولو لم يؤثر التضخم على مصادر التمويل فإن إزدياد معدل التمويل من البنك المركزي سيؤدي إلى زيادة الإيرادات الحقيقية ولكن حتى مستوى معين من

<sup>1</sup>هارون العشي، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية: دراسة حالة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة

الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2017، ص: 99.

التضخم إذ أن تجاوز التضخم لهذا المستوى سيؤدي إلى خفض الإيرادات بالقيم الحقيقية لأن الأرصدة النقدية التي تشكل وعاء الضريبة التضخمية ستكتمش بالقياس إلى مستويات التضخم المناظرة.<sup>1</sup> وتتمثل أهم إيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب، وتعتبر الضرائب لونا من ألوان الإدخار الإجباري وتمثل إقتناع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد في أعباء الخدمات العامة تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم، وكثيرا ما تجد الدولة صعوبة في الإهتمام إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة ولا تؤدي إلى إعاقة النشاط الإقتصادي أو محاولة التهرب.<sup>2</sup>

إن زيادة قدرة الدولة على الإدخار يسمح في التقليل من الإعتماد على التمويل الخارجي والإنتلاق في مرحلة النمو الذاتي، بحيث يزيد الإدخار ومن ثم الإستثمار من رصيد الإقتصاد من السلع الرأسمالية المتاحة للإستخدام ومن ثم زيادة قدرة الإقتصاد على إنتاج السلع والخدمات في المستقبل ومن ثم زيادة مستوى الدخل الذي يسمح بدوره بزيادة قدرة الإقتصاد على الادخار، كما يقوم الإدخار على المستوى الكلي بدور هام في مواجهة التقلبات الدورية والعارضة<sup>3</sup>، وتتمثل المدخرات المحلية: في مدخرات القطاع العائلي التي يمكن إستثمارها مباشرة في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات كما يمكن إقراضها إلى قطاع الأعمال العام والخاص وإلى الحكومة، ومن مدخرات قطاع الأعمال التي تشمل الإحتياطيات والأرباح غير موزعة، ومن مدخرات الحكومة الناتجة عن زيادة إيراداتها عن نفقاتها، إضافة إلى التمويل بالعجز حيث تقوم البنوك المركزية بإصدار نقود جديدة يستخدم بعضها في مجالات الإستثمار، فالسياسة الرشيدة للإدخار لا بد أن تنطلق من مفهوم الفائض الإقتصادي وضرورة توجيهه لخدمة المشروعات الإستثمارية فنجد أن هذا الفائض يتم توزيعه بين الإستهلاك والإستثمار، ذلك أن عرض السلع والخدمات يعتمد على مقدار الموارد المخصصة للإستثمار هذا ما يتطلب تقليل الإستهلاك الحالي لكي تتضاعف الإستثمارات التي تساعد على تعجيل معدلات النمو في الإنتاج<sup>4</sup>، ويمكن تلخيص أهمية الادخار القومي في النقاط التالية:<sup>5</sup>

أ- معدلات الإدخار التنموية تعد من أهم أدوات مواجهة الأزمات أو الصدمات التي يتعرض لها الإقتصاد القومي.

ب- من أهمية الإدخار القومي أيضا إرتباط معدلات الإدخار بالتركيب العمري للسكان حيث أن المجتمعات التي تبدأ فيها فئة كبار السن بالتزايد تحتاج للإدخار أكثر لمواجهة إحتياجات تلك الفئة،

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص، ص: 131، 132.

<sup>2</sup> راضية مدي، آليات تمويل مشاريع التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غ منشورة، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008، ص: 77.

<sup>3</sup> عنان العريبي، ربا كنيفاتي، المحدثات الرئيسية للإدخار القومي في سورية دراسة قياسية للفترة (1980-2012)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 36، العدد: 2، 2014، ص: 312.

<sup>4</sup> هارون العشي، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص: اقتصاد تنمية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/2014، ص: 59.

<sup>5</sup> عنان العريبي، ربا كنيفاتي، مرجع سابق، ص: 312.

أما المجتمعات الفنية فقد يزداد الإدخار فيها عند زيادة نسبة الفئة الوسطى مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة العاملين فيها وكذلك نسبة فئة الأطفال غير المدخرة.

ت- تحتاج البلدان التي ترغب بالإنطلاق في عملية التنمية إلى معدلات إدخار مرتفعة من أجل القيام بالإستثمارات اللازمة لبنية تحتية متينة والتي بدورها من المفترض أن تخدم القطاعات الأساسية.

### الفرع الثاني: التمويل بصيغ BOT

يشكل تمويل مشاريع البنية التحتية أحد أهم محاور السياسة العامة للدولة نظرا لتأثيره المباشر على ميزانيتها العامة (الإنفاق العمومي)، وكذا على التنمية المستدامة والوضعية الإجتماعية لمواطني البلد لذلك كان لزاما على الدولة (القطاع العام) إشراك القطاع الخاص في تمويل هذه المشاريع من خلال آليات متعددة منها عقد البوت (B.O.T)\*<sup>1</sup>، ويعد لجوء الدولة إلى إبرام مثل هذه العقود التمويلية ضرورة من أجل التخفيف من الأعباء المالية التي تتحملها ميزانيتها على أساس أن إنشاء بنية تحتية أساسية بالنسبة للدولة النامية يتطلب منها رؤوس أموال ضخمة يجعلها تلجأ إلى الإقتراض من الخارج، مما يزيد من مديونيتها ويؤدي إلى عرقلة عملية التنمية والعجز عن تلبية الإحتياجات الأساسية للمجتمع، مع الإشارة إلى أن اللجوء إليها لا يرتبط بالدول النامية فحسب بل هي أيضا وسائل لجأت إليها الدول الصناعية نظرا لأهميتها الإقتصادية التي تنعكس إيجابا إما على الحكومات أو على المستثمرين الخواص، وذلك من أجل تحقيق أقصر إستفادة ممكنة من مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية الأساسية.<sup>2</sup>

تظهر أهمية نظام B.O.T من خلال إيجاد مخرج لمشكلة تمويل مشروعات البنى التحتية دون أن تضطر الدولة إلى الإقتراض أو فرض مزيدا من الضرائب أو زيادة العبئ على الموازنة العامة، فهو يوفر أساليب تمويلية مستحدثة ومبتكرة لمشروعات البنية التحتية لتحقيق التنمية الإقتصادية، وتستفيد الدولة التي تلجأ إلى هذا النظام من المزايا والمنافع التالية:<sup>3</sup>

#### أ- تخفيف العبئ المالي عن كاهل الدولة:

ففي ظل هذه العقود يتحمل القطاع الخاص تمويل إنشاء وتشغيل هذه المرافق وتحمل مخاطر التمويل المرتبطة بها، مما يؤدي إلى أن تتفرغ الدولة للمشروعات والمرافق العامة الأكثر أهمية.

<sup>1</sup> أبراق محمد، عبد الحميد فيجل، عقد البوت (BOT) كآلية شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية إشارة إلى تجارب غربية وعربية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد: 3، العدد: 5، 2018، ص: 1.

\* (B.O.T): نظام البناء والتشغيل والتحويل (Build, Operate, Transfer).

<sup>2</sup> أسماء تخونني، تقييم تجربة الجزائر في إشراك القطاع الخاص بواسطة النماذج التمويلية الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة (عقد البناء، والتشغيل ونقل الملكية أنموذجا)، مجلة جيل الأبحاث القانونية العميقة، العدد: 32، ماي 2019، مقالة متوفرة على موقع: <https://jilrc.com>، تاريخ الاطلاع: 2020/06/21.

<sup>3</sup> بوزيد بورنان، نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) كآلية لتمويل مشاريع البنية التحتية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد: 8، العدد: 1، 2017، ص: 225.

## ب- إقامة مشروعات ومرافق جديدة:

بموجب هذه العقود يتم إقامة المشروعات والمرافق الجديدة التي تحتاجها الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية في مجالات (الكهرباء، المياه والري، الطرق، المطارات، السكك الحديدية، المستشفيات والمرافق الصحية، الإسكان... الخ)، مما يؤدي إلى إتاحة مزيدا من فرص العمل وضخ أموال جديدة في السوق مما يقلل من نسبة التضخم ويحد من البطالة فضلا عن خلق قاعدة صناعية وخدمية.

## ت- إستفادة الدولة من خبرة القطاع الخاص في الإدارة ونقل التكنولوجيا:

حيث يتم الحصول على التقنية العالمية الحديثة اللازمة لتشييد تلك المشروعات والمرافق التي لا تتوفر محليا، بل ينقلها المستثمر الأجنبي المالك لتلك التقنية الحديثة والذي لديه سابق الخبرة العالمية في تشييد وبناء مثل هذه المشروعات والمرافق، فهذا الأسلوب يؤدي إلى التحرر من الروتين والتعقيدات الحكومية التي غالبا ما تكون لها آثار سلبية على كفاءة المشروع وإنتاجيته خاصة إذا تعلق الأمر بأحد المرافق الاقتصادية.

ث- يؤدي هذا النظام إلى تجنب المرافق العامة متاهات الإعتبارات السياسية والتي لا يمكن للإدارة في كثير من الأحيان التخلص منها عند إدارتها لمثل هذه المرافق.

## ج- الحصول على العوائد:

نتيجة تطبيق نظام B.O.T فإن الدولة تحصل على حصتها من الرسوم والعوائد وهذا ما يوفر للخرينة العامة مبالغ مالية كبيرة كما يحقق مكسبا للإدارة، إذ يعد المرفق بكل أدواته ومنشآته إليها بعد إنتهاء مدة الإمتياز وفي نفس الوقت يستفيد المستثمر من ضخ إستثماراته في تشييد هذه المشروعات وإستغلال المرفق لفترة الإمتياز والحصول على الأرباح كونه يتقاضى رسوما من جمهور المنتفعين بخدمات المرفق.

ولقد تم تطوير صيغ وأنواع عديدة لمساهمة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية وهناك العديد من الإعتبارات والعوامل المحددة لإختيار نوع معين تتجاوز الإطار البسيط لحسابات التكلفة والعائد، وبالرغم من تعدد مشروعات صيغ BOT إلا أن المبدأ يبقى واحد وهو أن هذه المشاريع هي مشاريع عمومية يقوم بتمويلها القطاع الخاص وفق شروط متفق عليها.

ومن أبرز الصيغ التي يتم إعتماها والتي نبرزها في الجدول الموالي رقم (2-1) كما يلي:

الجدول رقم (2-1): صيغ مشروعات BOT

مضمون الصيغة	اختصار الصيغة
مشروعات (البناء-التملك-التشغيل-نقل الملكية): يكون لصاحب الامتياز حق تملك المشروع ملكية تكفل له سهولة تشغيله وصيانته، وهي ملكية مؤقتة حيث تنتقل للدولة بعد انتهاء فترة الامتياز.	BOOT
مشروعات (البناء-الامتلاك المرحلي-التأجير التمويلي-التحويل): تصلح للمشروعات التي تحتاج إلى آلات ومعدات رأسمالية لتشغيلها، كما تصلح في حال كانت الشركة المشرفة على المشروع غي قادرة على تشغيله فتقوم بتأجيره لشركة أخرى لتشغيله وإدارته خلال فترة الامتياز، أو قد تقوم الحكومة بتأجير المشروع مقابل حق انتفاع وعائد تحصل عليه.	BOLT
مشروعات (البناء-التأجير-التحويل): هذا النوع من المشروعات له طبيعة خاصة مستمدة من خصوصية المنفعة المحققة للجمهور، وترتبط هذه الخصوصية بالمكان والعائد المتولد عنه، إذ يستند المشروع إلى قابليته للتأجير مثل: الموانئ والمطاعم النهرية أو الطرق السريعة.	BRT
مشروعات (البناء-التملك-التشغيل): تكون الملكية فيها شبه دائمة ولا يتم نقلها بل ينتهي المشروع بانتهاء فترة الامتياز لأنه يكون عادة مرتبط بمشروع آخر، وتستخدم هذه الصيغة على سبيل المثال في استغلال حقول البترول أو المناجم وبالتالي عند نضوب البترول أو خامات المنجم فان مشروع البنية الأساسية المقام يصبح لا قيمة له.	BOO
مشروعات (البناء-التشغيل-تجديد عقد الامتياز): هذا النوع له طبيعة تفاوضية متجددة باستمرار الحاجة إلى تجديد عقد الامتياز، تبعاً لتطور التكنولوجيا المستخدمة او اكتشاف مصادر جديدة من المواد المتعلقة بالمشروع.	BOR
مشروعات (تحديث-تملك-تشغيل-نقل الملكية): يتم اعتماد هذه الصيغة في مشاريع قائمة لكنها لا تعمل بكفاءة نظراً لتقادمها التكنولوجي أو عدم صلاحيتها، وبالتالي تكون بحاجة لعملية تحديث يتم من خلالها استخدام معدات تكنولوجية متقدمة ونظم تشغيل حديثة.	MOOT
مشروعات (إعادة تأهيل-تملك-تشغيل): تصلح هذه الصيغة لمشروعات قائمة ولكنها أصبحت غير اقتصادية بحكم إهلاك وتآكل أصولها واحتياجاتها إلى عمليات إحلال وتجديد وصيانة وتطوير لخطوط الإنتاج، لذلك تقوم الدولة بعرضها على شركات خاصة للقيام بهذه العمليات مقابل عقود امتياز تتضمن الامتلاك والتشغيل.	ROO
مشروعات (تصميم-بناء-تمويل-تشغيل): يعد هذا النوع بمثابة إضافة جديدة حيث يتم اكتشاف فرصة إقامة مشروع جديد تماماً، وعادة ما يقوم المقاول بأخذ زمام المبادرة لإقناع الحكومة بالمشروع فيسند إليه تصميمه وإنشاؤه وتمويله وتشغيله.	DBFO
مشروعات (الشراء-البناء-التشغيل): يمثل هذا النوع أهمية خاصة للدول التي تتفد برامج إصلاح اقتصادي وتعمل على تحويل عدد من مشروعاتها المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، حيث يمكن للمستثمر الأجنبي أو المحلي شراء أصول مشروع قائم ثم القيام ببناء أصول جديدة ملحقه به وتشغيله والانتفاع به.	PBO

المصدر: عيسى محمد الغزالي، نظام البناء والتشغيل والتحويل B.O.T، المعهد العربي للتخطيط، العدد: 35، الكويت، 2004، ص، ص:

7.6.

الفرع الثالث: التمويل الأجنبي للإنفاق الحكومي

إن العجز الهيكلي بين الإيداع والإستثمار سينعكس في موازنة الدولة بشكل مباشر ومن أجل تغطية هذا العجز وفي حالة عدم كفاية المصادر المحلية فإن الدولة ستلجأ إلى التمويل الأجنبي، ويمكننا الحديث في هذا الصدد عن العجز التوأم والذي يوضح وجود علاقة قوية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات حيث أن الإنفاق بشقيه يتزايد بصورة مستمرة ومن جهة أخرى فإن الإيرادات العامة تتزايد بصعوبة في ظل انخفاض الدخل وعدم فعالية الإدارة الضريبية، وفي ظل ضيق الأسواق المالية في الدول النامية والسياسات غير المجدية لسعر الفائدة فإن إمكانية تمويل الإنفاق الحكومي من خلال الإيداع الخاص جد محدودة وبالتالي يبقى في يد هذه الدول التمويل النقدي أو التمويل الخارجي، ويمكن أن يتم

التمويل الخارجي بثلاثة طرق: المنح، القروض بشروط ميسرة، والإقتراض التجاري، وقد تتخذ المنح شكل نقد أو مساعدات سلعية أو معونة للمشاريع ورغم أن المنح الأجنبية لا تزيد من الدين الحكومي وعادة ما تضاف إلى الإيرادات الحكومية إلا أنها تُقدم عموماً بمبالغ محدودة وتعتمد إلى حد كبير على الأحوال الاقتصادية السائدة في البلد المدين، أما القروض الميسرة كذلك التي تمنحها المنظمات النقدية الدولية فهي تُمنح بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق مع إقترانها بفترات سماح طويلة، أما القروض التجارية فتتوقف على احتمال توفر البنوك على السيولة وتقييم هذه البنوك للمقدرة الإقتراضية لهذا البلد، وتؤثر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف على مدى جاذبية الإقتراض من الخارج وغالباً ما يؤدي انخفاض الأموال الأجنبية المتاحة أمام البلد إلى إجبار حكوماتها على الحد من إنفاقها والبحث عن مصادر تمويل بديلة من السوق المحلية.<sup>1</sup>

وعليه يتبين لنا أن اللجوء إلى الإقتراض الخارجي هو من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم عجز الموازنة العامة في الدول النامية، نتيجة لتراكم حجم الديون وفوائدها وتجاوز الحدود المعقولة وبقاء هذه الدول في حلقة مفرغة بين زيادة الإستدانة لسداد فوائد القروض السابقة.<sup>2</sup>

#### الفرع الرابع: التمويل عن طريق الإيرادات النفطية

تعتمد المالية العامة في العديد من الدول النفطية على النفط الذي يوجه المسار الإقتصادي ويتم إستعماله لتمويل الإنفاق الحكومي حيث أنه في حقبة الطفرة النفطية تكونت إحتياجات مالية تم إستثمار جزء منها في الدول المتقدمة، وعندما بدأ إنحسار هذه الطفرة بدأ التوجه إلى تلك الإحتياجات لتمويل العجز والمشكلة في هذا الصدد تكمن أن هناك عوامل خارجية هي التي تتحكم في حجم إنتاج النفط وأسعاره، وإذا كانت إيرادات النفط في حقبة الطفرة النفطية كبيرة فإن الإنفاق الحكومي تعاضم ولم يكن موجهاً في ظل إستراتيجية معينة إلى بناء قاعدة صناعية بقدر ما كان موجهاً للإنفاق الإستهلاكي وعندما إنحسرت الطفرة النفطية تقلص الإنفاق، وبعد مرور العديد من السنوات مازال الإعتماد على النفط كبيراً حيث لم يتم إتخاذ طريقة جادة لتخفيض هذا الإعتماد لعدم وجود توجه تنموي سليم، ولقد شهدت أسعار النفط بداية القرن الحالي إرتفاعاً كبيراً حيث في ظل هذا الزخم النفطي الذي شهدته الدول النفطية فإن التساؤل الذي يُطرح في هذا المجال يتمحور حول كيفية إدارة العوائد النفطية، إذ أدى إرتفاع سعر النفط إلى زيادة كبيرة في عوائده أدت إلى حدوث فوائض في الموازنات العامة لكن هذه الفوائض ما لبثت أن تحولت إلى عجز بسبب إرتفاع الإنفاق الحكومي، وعلى الرغم من إرتفاع حجم الإنفاق الحكومي بشكل واضح مع إرتفاع عائدات النفط خلال الطفرة النفطية فإن هناك شواهد على إتخاذ الدول المصدرة للنفط موقفاً متحفظاً فيما يخص الإنفاق الحكومي، وذلك نظراً لتعرض أسعار النفط إلى تقلبات شديدة تؤثر على النمو الاقتصادي والأداء المالي في الدول النفطية لذلك قامت معظم هذه الدول بإنشاء صناديق تثبيت للمساعدة على إدارة العوائد النفطية، حيث تعمل

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص: 133.

<sup>2</sup> كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014، ص: 189.

هذه الدول على الادخار في هذه الصناديق في أوقات الوفرة النفطية والإنفاق من هذه المدخرات في أوقات انخفاض العوائد النفطية ومن أمثلة هذه الصناديق الصندوق الكويتي للأجيال المستقبلية وصندوق ضبط الإيرادات العامة في الجزائر، ويجب على الحكومات النفطية أن توجه عوائد النفط لإقامة البنية التحتية اللازمة لتطوير مناخ الاستثمار الذي يوفر بيئة ملائمة لتطور القطاع الخاص بغية تحقيق إستدامة اقتصادية في الأجل الطويل.<sup>1</sup>

وباعتبار الجزائر إحدى الدول النامية التي يعتمد إقتصادها على الإيرادات النفطية إذ يعد عماد الموازنة العامة ومحرك النشاط والنمو الإقتصادي، ونتيجة عدم إستقرار أسعار النفط في السوق الدولية وإنعكاساته السلبية على الإيرادات العامة من جهة وزيادة حجم الإنفاق العام من جهة ثانية تنبه أصحاب القرار أن إعتقاد النفط كمورد إقتصادي ناضب تكتنفه مخاطر جمة على الدولة، وفي ظل تمتع الجزائر بمقومات تأهلها على تنويع إيراداتها لتبرز في الأفق سبل تنمية وتفعيل الإيرادات غير النفطية، وحتى توكب الموارد المالية التطور الحاصل في النفقات ومواجهة متطلبات التنمية، على الدولة العمل على تنويع إقتصادها بالنهوض بالقطاعات الواعدة وتفعيل دور القطاع الخاص وجذب الإستثمار الأجنبي، إضافة إلى تبني حوكمة القطاع العام لتنمية مصادر الإيرادات من جهة وترشيد الإنفاق العام لتفعيلها من جهة أخرى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص، ص: 134، 135.

<sup>2</sup>أوكيل حميدة، التنمية الاقتصادية بين تنمية الموارد المالية غير النفطية وترشيد الإنفاق الحكومي، معارف (مجلة علمية محكمة متعددة المجالات)

قسم: العلوم الاقتصادية، المجلد: 11، العدد: 20، جوان 2016، ص، ص: 251، 252.

## المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي

بعد الإلمام بالجوانب النظرية في المبحث الأول الخاصة بالإستثمارات العامة من خلال التطرق إلى المفاهيم والأهمية والأهداف والآثار وكذلك مختلف التقسيمات المنوطة بها، إلى غاية المطلب الثالث والأخير بتناول الطرق المختلفة في تمويل الإستثمارات العامة وأثرها على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي، ندرج المبحث الثاني الذي نتطرق فيه إلى الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي من خلال موقع سياسة الإنفاق الحكومي من السياسة المالية كمرحلة أولى، من ماهية وأركان وتصنيفات وآثار وكذلك ظاهرة تزايدها وأسبابها إلى غاية آلية عمل سياسة الإنفاق العام في تحقيق التوازن الاقتصادي كمرحلة أخيرة.

## المطلب الأول: موقع سياسة الإنفاق الحكومي من السياسة المالية

يشكل الإنفاق الحكومي عنصراً رئيسياً في الإنفاق الكلي للمجتمع فهو في الواقع يعكس حجم الدور الكبير للحكومة في النشاط الاقتصادي للمجتمع، ويختلف حجم النشاط باختلاف درجة التطور الاقتصادي والإجتماعي لكل بلد حيث يمكن معرفة هذا الحجم من خلال نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتمارس الحكومة قراراتها الإنفاقية والتأثير في الإنفاق العام من خلال ما يسمى بالسياسات المالية الحكومية حيث تقوم الحكومة باستخدام السياسات المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية ذات الأولوية بالنسبة للحكومة وبالتالي فإن السياسات المالية الحكومية هي المحدد الأساسي لحجم الإنفاق الحكومي، وعن طريق الإنفاق الحكومي والضرائب تستطيع الحكومة التأثير على الناتج المحلي والدخل القومي وكذلك التأثير على مسار الإستقرار الاقتصادي.<sup>1</sup>

## الفرع الأول: ماهية الإنفاق الحكومي

تعرف موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية النفقة كونها: ما تنفقه الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمشروعات العامة على السلع والخدمات بما فيها الإنفاق الرأسمالي والإعانات والمنح والمدفوعات المحولة مثل فوائد الدين العام ومعاشات التقاعد<sup>2</sup>، أي أن الإنفاق العام هو مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة<sup>3</sup>، وتعد سياسة الإنفاق الحكومي التي تنفذ عن طريق المؤسسات الحكومية للدولة القنوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية والإجتماعية والتي تسعى إلى رفع مستوى الرفاه الإجتماعي، إذ يعد القطاع الحكومي من أهم القطاعات التي تعمل في سياساتها على توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني وتوفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع ودعم الصناعات وحمايتها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد أحمد الأفندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الطبعة الثانية، صنعاء، اليمن، ص: 117.

<sup>2</sup> كعاسي محمد الأمين، دادن عبد الغني، تحليل النفقات في الميزانية العامة باستخدام أسلوب التحليل إلى مركبات أساسية حالة الجزائر للفترة الممتدة (1970-2000)، مجلة الباحث، عدد 1، 2002، ص: 71.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي - تحليل كلي ضمن سلسلة الدراسات الاقتصادية-، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002، ص: 55.

<sup>4</sup> عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، ص: 67، 68.

ومما تقدم نستخلص أن: «الإنفاق الحكومي يعتمد أساساً على وجود الدولة، فالدولة تقوم بالإنفاق من أجل إشباع الحاجات العامة فهي تنفق أولاً من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة وثانياً لشراء ما يلزمها من العتاد الإنتاجي للقيام بالمشروعات الإستثمارية التي تتولاها، كما تنفق أخيراً لمنح المساعدات والإعانات المختلفة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها».

وبعيداً عن الإختلاف في التعاريف المدرسية للإنفاق الحكومي فهو يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواءً من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية وهو أحد أوجه السياسة الإقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، ويمكن إستخدام الإنفاق الحكومي كأحد المعايير لقياس أوجه السياسة الإقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، ويتطلب دراسة الإنفاق الحكومي تحديد ماهيته وشكل الدولة من خلاله فالإنفاق الحكومي في الدولة الحارسة يختلف عن الإنفاق الحكومي في الدولة الحديثة المتدخلة، حيث يعتبر أنصار المدرسة الكينزية على خلاف أنصار المدرسة الكلاسيكية أن الإنفاق الحكومي وسيلة يجب على الدولة إستخدامها للتأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية، ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الإنفاق الحكومي له ثلاثة أركان وهي:<sup>1</sup>

- الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي.
- الإنفاق الحكومي يصدر من شخص عام.
- الإنفاق الحكومي يهدف إلى إشباع حاجة عامة.

**أولاً- الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي:** تنفق الدولة عادة مبالغ نقدية للحصول على كل ما يلزمها من سلع وخدمات ويعد إنفاق المبالغ النقدية الأسلوب الأمثل لحصول الدولة على إحتياجاتها على الرغم من إمكانية أن يكون الإنفاق العام بشكل عيني نتيجة لإعتبارات سياسية وإقتصادية وإجتماعية ومالية، ولكن تجنباً لمشاكل الإنفاق العيني وتحقيقاً لمبادئ العدالة والمساواة في الإفاداة من الإنفاق العام للدولة الأمر الذي دفع الحكومات إلى التحول من أسلوب الإنفاق العيني إلى الإنفاق النقدي.<sup>2</sup>

**ثانياً- الإنفاق الحكومي يصدر من شخص عام:** يعد إشتراط صدور الإنفاق الحكومي من جهة عامة ركناً أساسياً من أركان الإنفاق الحكومي حيث يدخل في إطار الإنفاق الحكومي كل النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة، كما يندرج تحتها أيضاً نفقات المشروعات العامة وفي هذه النقطة بالذات دار نقاش حول طبيعة هذه النفقات فالبعض يعتبرها نفقات خاصة مستتداً بذلك إلى المعيار القانوني للإنفاق فيما يرى البعض أنه إنفاق حكومي إستناداً إلى المعيار الوظيفي<sup>3</sup>، ونوضح ذلك كما يلي:

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص: 101.

<sup>2</sup> خليل عبد الكريم محسن الحديثي، تطور حجم الإنفاق العام وأثره على التضخم في العراق للمدة (199-2009)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، جمهورية العراق، 2011، ص: 6.

<sup>3</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص: 102.

أ- **المعيار القانوني:** ويعبر عن الإطار القانوني للنفقات العامة التي يقوم بها الأشخاص ذات الصفة المعنوية العامة أي أشخاص القانون العام (الدولة، الهيئات المحلية العامة، المؤسسات العامة) وهي تختلف عن النفقات الخاصة التي تقوم بها المؤسسات الخاصة المملوكة للأفراد مثل الشركات والجمعيات وغيرها وهذا الاختلاف يرجع إلى طبيعة أهداف هذه المؤسسات، فالمؤسسة العامة للدولة تهدف إلى تحقيق النفع العام للمجتمع على خلاف المؤسسات الخاصة التي تهدف إلى تحقيق مصالحها الخاصة.<sup>1</sup>

ب- **المعيار الوظيفي:** يعتمد كأساس للترقية بين النفقة العامة والنفقة الخاصة على طبيعة الوظيفة التي تدفع من أجلها النفقة وليس على أساس الطبيعة القانونية لمن يقوم بعملية الإنفاق، ووفقا لهذا المعيار لا تعد كل النفقات التي تصدر عن أشخاص القانون العام نفقات عامة بل تقتصر على تلك النفقات التي تقوم بها الدولة نتيجة لما تتمتع به من سيادة، أما النفقات التي يقوم بها شخص عام في نفس الظروف التي يعمل فيها القطاع الخاص فإنها تعد نفقات خاصة، على العكس من ذلك تعد نفقات عامة تلك التي يقوم بها الشخص الخاص أو المختلط التي منحها الدولة حق إستخدام سلطاتها الآمرة.<sup>2</sup>

ثالثا- **الإنفاق الحكومي يهدف إلى إشباع حاجة عامة:** لا يمكن أن يتحقق مفهوم النفقة العامة إلا إذا اكتمل العنصر الثالث ألا وهو ضرورة تحقيق الهدف الذي تنشده النفقة العامة وهو إشباع الحاجة العامة ومن ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، فلا تعتبر من قبيل النفقة العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، فالإنفاق العام قد يكون بهدف تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال تقديم بعض الإعانات النقدية للفقراء مثل إعانات الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية... الخ وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة بين أقاليم الدولة، فجميع هذه الأهداف وأخرى والتي يتقرر في نطاقها الإنفاق العام يتم تحقيق منفعة عامة لأفراد المجتمع وإذا انتفت المنفعة العامة من أشخاص القانون العام فإن إنفاقهم لا يعد إنفاقا عاما.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني: تصنيف الإنفاق الحكومي

يتم تحديد النفقات العامة للدولة وفقا لأسس ومبادئ محددة يجب عدم تجاوزها وهذا في سبيل تحقيق الهدف المرجو منها وهو إشباع الحاجات العامة وما يجب الإشارة إليه أن هذه القواعد الضابطة تتأثر بشكل كبير بالنهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، بمعنى آخر كلما تراجع دور الدولة في ما يخص التدخل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتمصت دور الدولة الحارسة فإن النفقات العامة تتحدد بالحجم

<sup>1</sup> سمير صلاح الدين حمدي، **المالية العامة**، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص: 51

<sup>2</sup> منصور ميلاد بونس، **مبادئ المالية العامة**، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، طرابلس، ليبيا، 2004، ص: 23، 24.

<sup>3</sup> زين عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف - دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990/2009-**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010/2009، ص: 15.

اللازم والضروري للقيام بدورها المتعلق بتسيير المرافق العمومية وبعض الأنشطة التي يعجز الأفراد على القيام بها، وهو ما أطلق عليه حياد المالية العامة أو حياد النفقة العامة حيث لم تعد النفقة تستخدم في تحقيق أي من الأغراض الإقتصادية والإجتماعية، ولقد تغير الوضع بعد تدخل الدولة بشكل كبير في الحياة الإقتصادية في بداية القرن العشرين مما أدى إلى زيادة وتنوع النفقات العامة على نحو إستلزم إستحداث قواعد ومبادئ لتسيير النفقات العامة في سبيل تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية.<sup>1</sup>

وتتخذ النفقات العامة صوراً عديدة ومتنوعة حيث يزداد هذا التنوع مع تزايد وظائف الدولة وتزايد مظاهر تدخلها في الحياة العامة، وترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات إلى كونها تخدم أغراضاً متعددة ومن أبرزها:<sup>2</sup>

- تسهيل صياغة وإعداد البرامج: حيث أن حسابات الدولة مرتبطة ببرامج معينة تتولى الأجهزة والهيئات العامة تسييرها، فيجب ترتيب تلك الحسابات بطريقة يسهل معها صياغة وإعداد هذه البرامج.
- تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية: حيث أن تنفيذ الخطة المالية للدولة (الميزانية) يتطلب ضرورة تقسيم الميزانية أين يمكن قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج.
- خدمة أهداف المحاسبة، المراجعة، المراقبة والإعتماد.
- تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة ومعرفة تطورها.
- تمكين البرلمان والرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الدور المالي للدولة، بجعل الحكومة أو أي مجلس تنفيذي يقوم بإنفاق المبالغ في السبل التي قررها وليس في أوجه أخرى.
- وقد جرت العادة على تقسيم النفقات العامة إلى قسمين أساسيين يتمثلان في: التقسيمات الإقتصادية (المعيار الإقتصادي) والتقسيمات الوضعية (المعيار الوضعي)، فالتقسيمات الوضعية لها أهداف محاسبية بالدرجة الأولى أما المعيار الإقتصادي يتم الإستناد إليه عند تحليل الآثار الإقتصادية للنفقات العامة ومعرفة نتائجها المالية<sup>3</sup>، وحسب طبيعة الموضوع فإننا سنهتم بدراسة تصنيف الإنفاق الحكومي حسب معايير إقتصادية وذلك حسب:

- معيار الجهة الموجه إليها الإنفاق الحكومي (الإنفاق الجاري والإنفاق الإستثماري).
- معيار التأثير في الدخل الوطني (الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي).
- معيار الغرض من النفقة العامة.

<sup>1</sup> محرزى محمود عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص: 81.

<sup>2</sup> مهدي نزيه، دراسة جدوى المشروعات العامة ودورها في ترشيد الإنفاق العام دراسة حالة: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غ منشورة، تخصص تسيير عمومي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006/2005، ص: 42.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص: 42.

أولاً: معيار الجهة الموجه إليها الإنفاق الحكومي (الإنفاق الجاري والإنفاق الإستثماري).

تهدف الدولة من خلال الإنفاق الجاري (نفقات التسيير) إلى ضمان السير الحسن للمرافق العامة وتشتمل على نفقات السلع والخدمات ومرتببات الموظفين بالإضافة إلى سداد فوائد الديون العامة على إختلاف أنواعها، وتتدخل في هذا الإطار الإعانات والمدفوعات التحويلية سواء كانت نقدية أو عينية وسواء كانت تهدف إلى تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للأفراد أو لسلع وخدمات معينة<sup>1</sup>، وهي نفقات لا يمكن بأي حال من الأحوال الإستغناء عنها لكونها الضامن الأساسي للمحافظة على كيان الدولة وركائزه إذ لا يمكن أن نتصور قيام دولة من دون ضمان نفقات تسيير تضمن تلبية إحتياجات مؤسساتها ومرافقها العمومية لتسيير مرتببات وأجور موظفيها وتوفير مستلزمات العمل التي تسمح بإنجاز المهام الموكلة لهم.<sup>2</sup>

إلى جانب هذه النفقات يوجد الإنفاق الإستثماري أو نفقات تكوين رأس المال ( نفقات التجهيز) وتتمثل في النفقات الموجهة للحصول على وسائل العمل أو ضمان حسن إستغلال الموجود منها، كإنجاز المؤسسات العمومية والتكفل بما تستحقه من تجهيزات كالتجهيزات المستشفيات بما تحتاجه من تجهيزات ومعدات طبية وتجهيز الجيش بالمنشآت القاعدية العسكرية وكذلك بما يلزمه من كل أنواع الأسلحة سواء كانت دفاعية أو هجومية، وتجهيز الجامعات ومخابر البحث العلمي بما تستحقه من تجهيزات علمية مساعدة على إنجاز البحوث والدراسات في المجالات المختلفة، وكذلك التهيئة العمرانية والتعمير سواء تعلق الأمر بالمدن أو الأرياف، وكذلك تهيئة الأراضي الفلاحية لتشجيع إستغلالها عن طريق ربطها بالشبكة الكهربائية، وحفر الآبار لتسهيل عملية التزود بمياه الري وكذلك تشييد السدود وإنجاز محطات توليد الطاقة الكهربائية، وشق الطرقات لربط مختلف المناطق ببعضها البعض، أضف إلى ذلك النفقات بالرأسمال والموجهة للأفراد والمؤسسات على شكل مساعدات أو مساهمات أو قروض مجانية لتشجيعها على الإستثمار في المجالات المراد تشجيع الإستثمار فيها من قبل الدولة.<sup>3</sup>

ثانياً: معيار التأثير في الدخل الوطني (الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي).

تتمثل النفقات الحقيقية في تلك المشتريات الحكومية من سلع وخدمات إنتاجية ( الأرض، العمل، رأس المال) الضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية من ( أمن، عدالة، مرافق عامة)، بالإضافة إلى القيام بالدور الحديث للدولة في النشاط الإقتصادي أي أنها إستخدام الدولة لجزء من القدرة الشرائية بهدف إشباع حاجات عامة، وهذا النوع من النفقات يؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين وكذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسيير عمل الإدارات وأجهزة الدولة، ويكمن أثرها على الدخل القومي في كون أن هذه النفقات تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة تؤثر على حجم الناتج كما ونوعاً، فهذه النفقات وصفت بالحقيقية لكونها تؤدي بالفعل إلى زيادة الدخل القومي فالدولة

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص: 107.

<sup>2</sup> الأسود الصادق، مساهمة المحاسبة العمومية في ترشيد النفقات العامة -حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص: تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر (3)، 2010/2011، ص: 83.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص، ص: 83، 84.

تحصل من خلال هذه النفقات على السلع أو الخدمات أو رؤوس الأموال اللازمة لسير المرافق العامة أو تحقيق وإشباع حاجات عامة<sup>1</sup>، وتنقسم النفقات الحقيقية إلى مجموعتين وتتمثلان في:<sup>2</sup>

أ- **النفقات الحكومية الرأسمالية:** والتي تمثل إضافة للمكون الرأسمالي للمجتمع ويدخل في نطاق هذه المجموعة كل ما يتم إنفاقه على الرأسمال الإجتماعي أو مشروعات البنية الأساسية من طرق وسدود وجسور .

ب- **النفقات الاستهلاكية:** وتمثل النفقات الحكومية الجارية التي يتم إنفاقها في سبيل تسيير الأعمال الحكومية مثل: المرتبات الجارية وأجور موظفي الدولة، مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل المرافق العامة، نفقات الصيانة العادية.. الخ.

ويتمثل الإنفاق التحويلي في تلك النفقات الحكومية التي تتم في إتجاه واحد فقط حيث تكون من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الإقتصاد القومي وذلك دون حصول الدولة على أي مقابل نقدي أو عيني، وبناء على ذلك فإنها لا تمثل عنصر من عناصر الدخل القومي بالرغم من أنها تمثل دخلاً إضافياً لمن يحصل عليها دون مطالبة مستلزمي تلك الدخول بتقديم أي نوع من الخدمات أو السلع في المقابل<sup>3</sup>، وإنما المراد من وراء ذلك هو إعادة توزيع هذه المبالغ على فئات معينة من المجتمع كالمجاهدين وذوي الحقوق والعجزة والمعوقين والمعوزين وذوي الدخل المحدود وغيرهم... الخ، بعد أن تكون هذه المبالغ قد جمعت من فئات أخرى ميسورة الحال من المجتمع (المكلفين بالضريبة) ويدخل ذلك ضمن أداء الدول لمهامها الأساسية والتي من بينها مهمة إعادة توزيع الثروة القومية.<sup>4</sup>

ويمكن تقسيم الإنفاق التحويلي إلى عدة أقسام وحسب الغرض الذي تنفق من أجله والتي نوردتها كما

يلي:

أ- **النفقات التحويلية الإجتماعية:** وهي النفقات التي تنفقها الدولة لتحقيق التوازن الإجتماعي عن طريق رفع المستوى المعيشي لبعض أفراد المجتمع وفئاته، مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المنخفض أو لأصحاب الأعباء العائلية الكبيرة.

ب- **النفقات التحويلية الإقتصادية:** وهي النفقات التي تنفق لتحقيق أهداف إقتصادية خدمة للمصلحة العامة مثل دعم بعض الصناعات الوطنية الناشئة أو دعم أسعار بعض السلع الضرورية للمواطنين.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> هاجر سلاطني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة: ( الجزائر - الإمارات العربية المتحدة)، مذكرة ماجستير مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غ منشورة، تخصص: إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، -، 2013/2014، ص: 25.

<sup>2</sup> مهدي نزيه، مرجع سابق، ص: 43.

<sup>3</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، دار الجامعية، بيروت، لبنان، 2008، ص: 472.

<sup>4</sup> الأسود الصادق، مرجع سابق، ص: 88.

<sup>5</sup> سعيد علي العبيدي، إقتصاديات المالية العامة، دار دجلة ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2011، ص: 64.

ت- النفقات التحويلية المالية: ويشمل ما تقوم به الدولة من إنفاق بمناسبة مباشرتها لنشاطها المالي وتتضمن أساسا فوائد الدين العام وأقساط إهلاكه السنوية، وقد زادت أهمية هذا الإنفاق نظرا لتضخم الدين العام في معظم الدول فإقراض الحكومة على نطاق واسع لتمويل عجز الموازنة يمكن أن يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة المحلية، مما يرفع تكاليف الإستثمار وتكاليف الإقتراض الحكومي وهذا يؤدي إلى إمكانية إبطاء نمو الإقتصاد مع مزاحمة القطاع الخاص على الأرصدة القابلة للإقراض، كما أن نفقات سداد الفوائد تخضع لقوى السوق وهو ما يمكن أن يؤثر بشدة على وضع ميزانية الحكومة.<sup>1</sup>

### ثالثا: معيار الغرض من النفقة العامة

إستنادا إلى هذا المعيار يمكن تصنيف النفقة العامة إلى ثلاث مجموعات كما يلي:<sup>2</sup>

أ- النفقة العامة الإدارية: والتي تتضمن كافة النفقات العامة اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق العمومية وتشمل هذه النفقات المرتبات والأجور ومصاريف التمثيل الدبلوماسي وكل ما يشمل تكاليف قيام الدولة بوظيفتها العادية.

ب- النفقة العامة الإقتصادية: وهي النفقات العامة التي تنفقها الدولة تحقيقا لبعض الأهداف الإقتصادية كتشجيع وحدات الإنتاج للقطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في إستخدام الموارد، وأيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي من خلال زيادة المتاح من إستثمارات البنية الأساسية وزيادة كفاءتها أو زيادة الإستثمارات في القطاع العام.

### ت- النفقة العامة الإجتماعية:

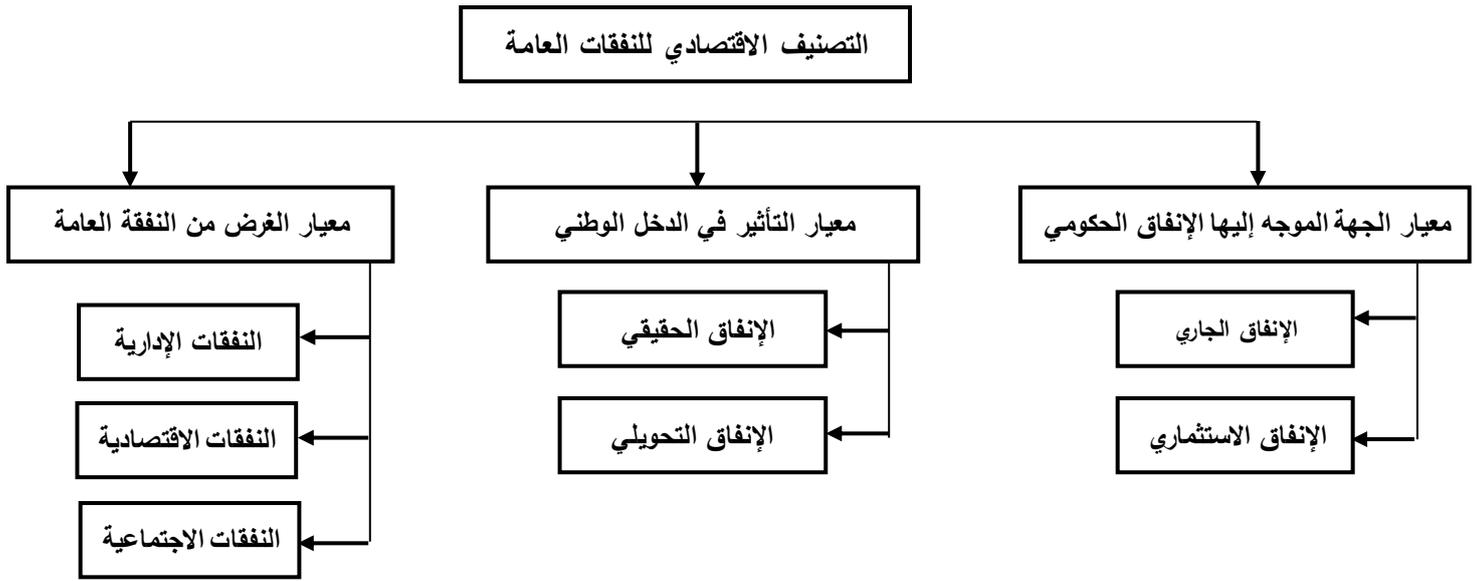
وجميع هذه النفقات يغلب عليها الطابع الاجتماعي حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة، وإستنادا إلى ذلك فإن غالبية نفقات الرفاهية تعد نفقات إجتماعية مثل إعانات الفقراء وإعانات الرعاية الصحية والإعانات الخاصة بالتعليم... الخ. ويمكننا توضيح التصنيف الإقتصادي للنفقات العامة حسب المعايير الثلاث من خلال الشكل البياني

رقم (1-2) كما يلي:

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص، ص: 110، 109.

<sup>2</sup> زين عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان-، 2015/2014، ص، ص: 23، 24.

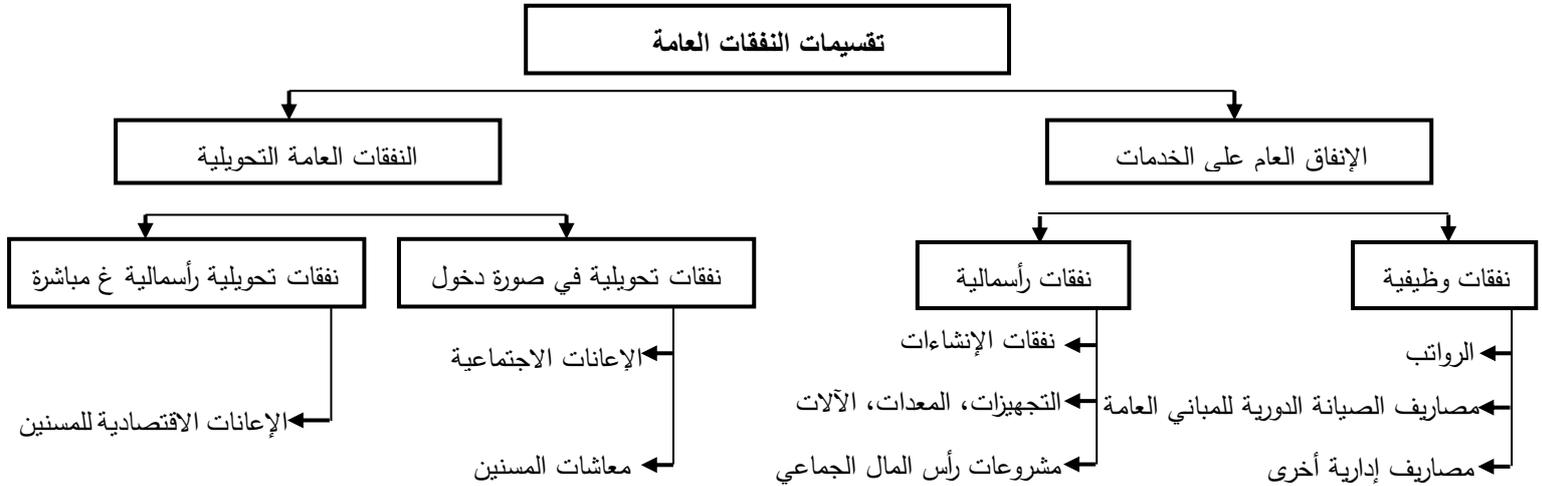
الشكل رقم (2-1): التصنيف الإقتصادي للنفقات العامة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التصنيفات المذكورة سابقا

ولقد إقتصرت دراستنا لتصنيف الإنفاق الحكومي على الجانب الإقتصادي للإنفاق مما يخدم هذه الرسالة، وإرتأينا إعطاء مخطط يبرز لنا مختلف تصنيفات الإنفاق الحكومي كما هو مبين في الشكل الموالي رقم (2-2) كما يلي:

الشكل رقم (2-2): التصنيفات المختلفة للإنفاق الحكومي



المصدر: دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه دولة، غ منشورة، قسم العلوم الإقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 168.

## المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة

من بين الظواهر الاقتصادية التي إستترعت إنتباه الإقتصاديين ظاهرة تزايد النفقات العامة إلا أن هذه الزيادة قد تكون حقيقية أي يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبئ التكاليف العامة بنسبة معينة، كما قد تكون هذه الزيادة ظاهرية فقط ناتجة عن زيادة رقم النفقات العامة دون زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة أو زيادة في عبئ التكاليف العامة.<sup>1</sup>

وتعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام أحد أبرز مميزات المالية العامة في العصر الحديث فهي ترتبط بكل القطاعات الاقتصادية ومتلازمة بتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، فكان لزاما رفع كفاءة هذا الإنفاق وذلك من خلال ترشيد النفقات العامة بتحقيق أكبر نفع للمجتمع والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

وهناك أسباب كثيرة لتفسير ظاهرة زيادة النفقات العامة عبر العصور منها أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية وقبل ذلك سوف نتطرق إلى التفسير النظري لهذه الظاهرة والتي نوردها كما يلي:

## الفرع الأول: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة

إن المتتبع لتطور إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وخاصة في نظامها المالي يلاحظ بروز ظاهرة زيادة النفقات العامة والتي أصبحت إحدى السمات المميزة للمالية العامة والجديرة بالدراسة خاصة في العصر الحديث، ولقد ظهرت عدة أطروحات حول تفسير حجم تدخل الدولة والمتمثلة أساسا في محاولة تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي على المدى الطويل، ولعل من أبرز هذه الأطروحات هو قانون "فاجنر" وتحليل "بيكوك-وايزمان" بالإضافة إلى دراسات أخرى تعاقبت بتحليلات مختلفة للظاهرة وفيما يلي شرح لهذه النظريات:

## أولا: قانون " فاجنر "

يعد الإقتصادي الألماني "Adolf Wagner" من أوائل الإقتصاديين الذين حاولوا تفسير ظاهرة زيادة النفقات العامة وذلك في عام 1893، حيث أطلق على تفسيره "بقانون فاجنر" والذي يؤكد على أن حجم القطاع العام في الإقتصاد ينمو مع نمو الدخل الوطني، وهذه العلاقة حسبه ناتجة ضمنا من أن النمو الإقتصادي يؤدي إلى تغيرات هيكلية في مختلف المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية وإلى النمو في الطلب الكلي الذي يلبي جزء منه القطاع العام بشكل يؤدي إلى تزايد النفقات العامة في الإقتصاد<sup>2</sup>، وإقتراح "فاجنر" أنه خلال التصنيع ستزداد حصة الأنشطة الحكومية في الإقتصاد بمعدل أكبر من الدخل القومي<sup>3</sup>، وبالتالي إنطلق في تحليله من محاولات لشرح التصنيع الناجح للدول الغربية وتعقيدها المتزايد الملخص في مصطلح

<sup>1</sup>إبراق عيسى، بركان أنيسة، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر: تطورها، أسبابها، ومتطلبات ترشيدها، مجلة الإيداع، المجلد: 7، العدد: 8، 2017، ص: 113.

<sup>2</sup>حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون واجنر - شواهد دولية-، مجلة جامعة الملك سعود، العدد: 14، السعودية، 2002، ص: 136.

<sup>3</sup> Mohammad Afzal, Qaisar Abbas, Wagner's law in Pakistan : Another look, journal of Economics and international finance, vol : 2, january 2010, p : 12.

التمية حيث إعتد على ملاحظة أنه في الدول الغربية الصناعية في القرن التاسع عشر نما الإنفاق العام بشكل أسرع من النشاط الإقتصادي العام<sup>1</sup>، حيث جاء في كتابه " أساس الإقتصاد السياسي" الذي وضعه سنة 1869 أنه كلما أصبح المجتمع أكثر تحضرا كلما زادت تكلفة الدولة، أي أن التقدم الإجتماعي على المدى الطويل يؤدي إلى نمو وظائف الدولة والتي بدورها تؤدي إلى نمو مطلق ونسبي في نشاطها الإقتصادي وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني وفي محاولة لتوضيح هذا الافتراض فقد ميز بين مجموعتين من وظائف الدولة:<sup>2</sup>

#### أ - المجموعة الأولى:

وتضم الوظائف المتعلقة بالأمن (الداخلي والخارجي والنظام والقضاء) والتي من شأنها تأمين سلامة الدولة بالنسبة للعالم الخارجي من جهة، وتحقيق أمن داخلي يوفر البيئة الضرورية للأداء المنتظم لجهاز السوق، وقد إفتراض فاجنر أن هذا النوع من النشاطات يزيد مع النمو الإقتصادي الذي يصاحبه بالضرورة نمو الإدارة العامة المركزية.

#### ب - المجموعة الثانية:

يقصد بها مجموعة الوظائف التي تنطوي عليها المساهمة الحكومية في الإنتاج المادي للسلع الإقتصادية بما في ذلك توفير منتجات عامة معينة مثل: المواصلات والتعليم والتنظيمات النقدية والمصرفية، وبخصوص هذا النوع من النشاطات إعتقد فاجنر أنه يتعين على الحكومة إنتاج سلع إقتصادية معينة والتي يتطلب إنتاجها إستثمارا ثابتا كبيرا ونتيجة لذلك تحجم المؤسسات الخاصة عن هذا النوع من الإستثمارات، لعدد من الأسباب كضخامة حجمها أو على أساس معيارية الربح، وبالتالي من الضروري أن تتكفل الدولة بهذه السلع لما لها من خصائص هامة من العمومية وتوليد للمصلحة العامة.

وبالتالي فإن التصنيع يقود إلى مضاعفة نفقات الإدارات العامة، الهياكل القاعدية، التريبة، التدخل الإجتماعي، وبالتالي إستنتاج العلاقة التبعية بين النمو الإقتصادي ونمو النشاط الحكومي حيث ينمو الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي، أي أن معدل نمو نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة يكون أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي<sup>3</sup>، والشكل الموالي رقم (2-3) يوضح ذلك كما يلي:

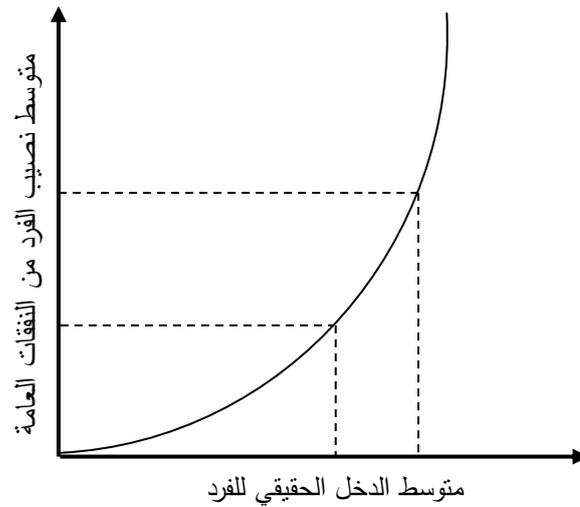
<sup>1</sup> Gervasio Semedo, L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité, l'actualité économique, volume : 83, numéro : 2, juin 2007, p : 126.

<sup>2</sup> إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)، أطروحة مقدمة

لنيل شهادة الدكتوراه LMD، غ منشورة، شعبة اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة-، 2015، ص: 49، 50.

<sup>3</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص: 56.

الشكل رقم (2-3): منحنى يوضح قانون فاجنر



المصدر: دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه دولة، غ منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 169.

نلاحظ من خلال الشكل أنه كلما إزدادت نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج الحقيقي ينتج عنه إزداد نصيب الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي، لكن من الشكل يتضح أن هذه الزيادة متناقصة وهذا ما جاء به "فاجنر" في دراساته القديمة حيث كانت نتيجته: زيادة نصيب الفرد من الإنفاق العام يكون أكبر من زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي.<sup>1</sup>

إن نهج الكلاسيكية في تفسير نمو الإنفاق الحكومي هو فرضية فاجنر الذي يستند على علاقة موجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي إذ يعد الإنفاق العام متغير داخلي ودالة في النمو الاقتصادي، وقد أدت طبيعة هذا القانون إلى تطوير خمسة نماذج مختلفة تم التحقيق فيها في ستينات القرن الماضي، ومع ذلك لا يوجد معيار حاسم لإتخاذ قرار حول أي واحدة من هذه الصيغ الأكثر قناعة وفعالية لإختبار قانون فاجنر وهي على النحو الآتي:<sup>2</sup>

- المعادلة الأولى:  $G = F(Y)$  ..... (Peacock- Wiseman 1969)
- المعادلة الثانية:  $G = F(Y/N)$  ..... (Goffman 1968)
- المعادلة الثالثة:  $G/N = F(Y/N)$  ..... (Gupta 1967, Michas 1975)
- المعادلة الرابعة:  $G/GDP = F(Y/N)$  ..... (Musgrave 1969)
- المعادلة الخامسة:  $G/GDP = F(Y)$  ..... (Modified p-w 1967)

حيث:

$G$ : الإنفاق الحكومي الحقيقي.

<sup>1</sup> عياد هشام، دراسة قانون فاجنر في حالة الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1970-2018، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد: 11، العدد: 1، 2020، ص: 122.

<sup>2</sup> كريم سالم حسين الغالبي، الإنفاق الحكومي إختبار قانون فاجنر (Wagner's law) في العراق للمدة (1975-2010): تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد: 8، العدد: 25، 2012، ص: 36، 37.

Y: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

N: عدد السكان.

G/N: حصة الفرد من الإنفاق الحكومي.

Y/N: حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

G/GDP: نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويكمن الاختلاف بين المعادلات الخمسة السابقة في القياس المتبع لكل من النشاط الحكومي (القطاع العام) والنشاط الإقتصادي (النمو الإقتصادي) للتعبير عن علاقة فاجنر التي تؤكد توسع النشاط الحكومي موازاة مع توسع النشاط الإقتصادي، وعلى هذا الأساس فإن النشاط الحكومي يعبر عنه بإجمالي الإنفاق الحكومي في المعادلة 1 و2 وبنصيب الفرد من إجمالي الإنفاق الحكومي الحقيقي في المعادلة 3، ونسبة الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المعادلة 4 و5، أما النشاط الإقتصادي فعبر عنه بإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المعادلة 1 و5، وبنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المعادلات 2 و3 و4، ولكن العلاقة الأكثر إستعمالا وانتشارا هي المعادلة 4 "موسجراف" والتي تربط بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونسبة الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.<sup>1</sup>

إن فإن قانون "فاجنر" يقرر أن الإنفاق الحكومي ينمو بإستمرار سواء في حجمه المطلق أو النسبي بفعل التطور المتحقق في المجتمع، فمن خلال هذا القانون نجد أن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، كما أنه يعبر عن علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في الدول التي هي في المراحل المبكرة للتنمية، وبالمقارنة مع الفرضية الكينزية نجد أنها إعتبرت أن المشكلة لا تكمن في جانب العرض الكلي التي إهتمت به النظريات والقوانين السابقة بل تكمن في جانب الطلب الكلي وبالتالي أعطت أهمية كبيرة للإنفاق الحكومي وكان الهدف الأساسي هو زيادة الطلب الفعال، حيث توصلوا إلى أن الإنفاق الحكومي هو الأداة الأساسية للسياسة الإقتصادية من أجل تحقيق معدلات نمو مثالية أي أنه وفقا لكينز السببية تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.<sup>2</sup>

### ثانيا: تفسير بيكوك-وايزمان

إذا كان "فاجنر" أول من إسترعى الإنتباه لظاهرة زيادة النفقات العامة فإن هنالك تفسيراً آخر لهذه الظاهرة والذي يتطلب الوقوف عنده وهو ما تقدم به الأستاذان في مدرسة لندن للإقتصاد وهما "بيكوك ووايزمان" في عام 1961، إذ قاما بدراسة الإنفاق العام في المملكة المتحدة خلال المدة (1890-1955) حيث إنطلقا في دراستهما من أن الزيادة في الإنفاق العام لا تتم عادة بأسلوب مستمر ومتدرج بل تتم بطريقة

<sup>1</sup> عياد هشام، مرجع سابق، ص: 121.

<sup>2</sup> نور الدين بوالكور، نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1969-2014) بين قانون فاجنر وفرضية كينز، مجلة دراسات العدد

الاقتصادي، المجلد: 7، العدد: 3، 2016، ص: 92.

متقطعة وعلى فترات، وأرجعا ذلك إلى ثلاثة تأثيرات هي: أثر الاستبدال وأثر التفتيش وأثر التركيز<sup>1</sup>، ونورد هذه التأثيرات كما يلي:<sup>2</sup>

- أ- **أثر الإزاحة (الإستبدال):** ويتمثل في إزاحة الإنفاق المرتفع والإيرادات المرتفعة للإنفاق المنخفض والإيرادات المنخفضة وذلك في فترات الحروب والإضطرابات الإجتماعية أين تضطر فيها الدولة إلى زيادة نفقاتها العامة، ففي فترات السلم والهدوء الإجتماعي تكون طاقة الحكومة الضريبية محدودة ولا تكون هناك حاجة لرفع نفقاتها العامة بشكل كبير، لكن خلال فترات الحروب والإضطرابات الإجتماعية فإن معدلات الضرائب غير المقبولة في الأوقات السابقة تصبح أكثر قبولا بشكل يسمح للحكومة من التوسع في نفقاتها العامة إلى المستوى المرغوب فيه، وعقب زوال تلك الظروف فإنه يصعب على الحكومة العودة بمستويات الإنفاق العام إلى المستويات المنخفضة كما في السابق.
- ب- **أثر التفتيش:** وينتج هذا الأثر نتيجة ظهور نشاطات وحاجات جديدة تدفع بالدولة إلى رفع نفقاتها العامة بحكم أنها تكون مجبرة على القبول بالحاجات الجماعية لأفراد المجتمع مهما تزايدت.
- ت- **أثر التركيز:** إن رغبة الدولة في تحقيق التنمية الإقتصادية وبالتالي المساهمة في النشاط الإقتصادي هي من الدوافع الرئيسية لتزايد النفقات العامة.

وبالتالي تعتبر فرضية (الإنفاق-الإيرادات) المعروفة بإسم فرضية Peacock-Wiseman صالحة عندما يجبر الإنفاق الزائد الناتج عن بعض الأحداث الخاصة مثل: (الأزمات الطبيعية أو الإقتصادية أو السياسية) الحكومة على زيادة الإيرادات عن طريق رفع الضرائب أو عن طريق الإقتراض أو من خلال السيطرة، ونظرا لأن الإنفاق الأعلى يميل الآن إلى أن يؤدي إلى زيادة الضرائب لاحقا، فإن هذه الفرضية تشير إلى أن تخفيضات الإنفاق هي الحل المطلوب للحد من عجز الميزانية<sup>3</sup>، وخلص كل من "بيكوك-وايزمان" من ذلك أن الضرائب تبقى بالعادة ثابتة أو مستقرة في فترات السلام وبما أن الطاقة الضريبية محدودة فإن الإنفاق العام لا يمكن أن ينمو بمعدلات كبيرة، وفي فترات السلام تظهر فجوة بين رغبات الحكومة في الإنفاق وقدرتها الفعلية على ذلك، ولكن في حالات الحروب والإضطرابات الإجتماعية تنقلص الفجوة وتتصاعد الطاقة الضريبية إلى مستويات أعلى إنطلاقا من أن المعدلات العالية للضريبة تصبح أكثر قبولا في هذه الحالات وتقر هذه الفرضية بوجود عوامل أخرى تأخذ صفة الديمومة قد يكون لها تأثير في معدلات نمو الإنفاق الحكومي ومن هذه العوامل التغييرات السكانية والأسعار والبطالة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> كمال عبد حامد آل زيارة، تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد: 15، كربلاء، العراق، 2014، ص: 9.

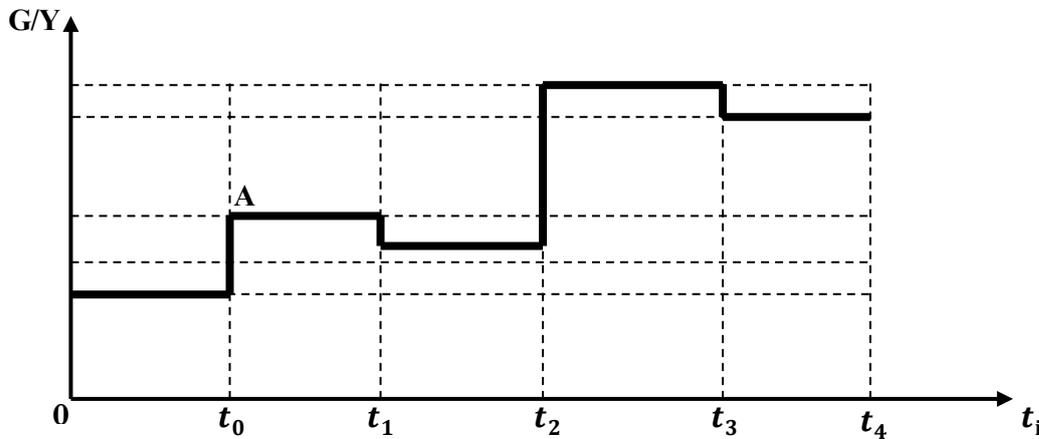
<sup>2</sup> بوجدوخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غ منشورة، تخصص: نفود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم - الجزائر، 2010/2009، ص: 59.

<sup>3</sup> Matthew Abiodun Dada, Joseph Ayowole Adesina, Empirical Investigation of the Validation of Peacock-Wiseman Hypothesis ; Implication for Fiscal Discipline in Nigeria, Public Policy and Administration Research, Vol : 3, No : 6, 2013, p : 44.

<sup>4</sup> دحماني محمد اديوش، ناصور عبد القادر، النمو الإقتصادي وإتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر بإستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL، مجلة الإقتصاد والمناجمنت، المجلد: 11، العدد: 1، 2012، ص: 19.

وأثر الإحلال (الإستبدال) يشمل من حيث المبدأ تحويل الإيرادات والنفقات العامة لمستويات جديدة حيث يصاحبها تغيرات في الأهمية النسبية للحكومات، حيث تتحمل مسؤوليات ووظائف جديدة وهو أثر التركيز وفي نفس الوقت فإن هذه التحولات سوف تحول إهتمام الحكومات والأفراد على المشاكل التي لم يكونوا مدركين لها بوعي كافي، والتي تضيف إلتزامات جديدة للدولة تستمر لما بعد فترة الأزمة وهذا هو أثر المتابعة أو التدقيق، ويمكن توضيح تحليل "بيكوك- وايزمان" لنمو الإنفاق العام من خلال الشكل رقم (2-4) والذي يبين أن الإنفاق العام يزداد زيادة متناسبة في الأوقات العادية وتكون الزيادة الكبيرة في الظروف الإستثنائية، وأن إتجاه الإنفاق العام الذي يمارس خلال فترة الأزمات سوف يستمر في فترة ما بعد الأزمات.<sup>1</sup>

الشكل رقم (2-4): أثر الاستبدال عند " بيكوك- وايزمان" وتطور النفقات العامة خلال الفترة الطويلة



المصدر: بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان-، 2014/2015، ص: 46.

حيث أن:

$t_i$ : يمثل الزمن.

$G/Y$ : حصة النفقات العامة  $G$  من الدخل الوطني  $Y$ .

$t_0$ : هي بداية الأزمة بإرتفاع  $G/Y$  إلى النقطة  $A$ .

$[t_0-0]$ : فترة عدم حدوث الأزمة.

$[t_0-t_1]$ : إستقرار قيمة  $G/Y$  مع إنخفاض طفيف عند  $t_1$ .

$[t_1-t_2]$ : أزمة جديدة عند  $t_2$  وتشهد ارتفاع آخر للقيمة  $G/Y$ .

$[t_2-t_3]$ : فترة إستقرار وثبات للقيمة  $G/Y$ .

يلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (2-3) أعلاه أن بداية الأزمة أو الهزات وحالات التوتر الإقتصادي التي تشهدها المجتمعات خلال فترات زمنية معينة ( $t_0, t_1, t_2, t_3$ ) تؤدي إلى إرتفاع مستوى الإنفاق العام بفعل أثر الإزاحة (أثر الإستبدال)، حيث في ظل هذه الظروف فإن المجتمع لديه إستعداد لتحمل

<sup>1</sup>لبنان راضية، مرجع سابق، ص: 38.

زيادة العبئ الضريبي وبالتالي يتم تمويل نفقات الحرب من خلال الموارد المالية الإضافية التي تم تجميعها، وبعد نهاية هذه الفترة لا يرجع مستوى الإنفاق العام إلى المستوى الأول له وذلك لبروز إحتياجات عامة جديدة لمواجهة آثار هذه الأزمات مثل: (نفقات إعادة البناء والتأهيل، الإعانات، التعويضات... الخ) وهذا نتيجة تدخل كل من أثر التركيز والتفتيش.<sup>1</sup>

### ثالثا: قانون باركنسون

يمثل قانون "باركنسون" المتعلق بإتجاه الإدارات الحكومية للتوسع والتشعب ظاهرة وثيقة الصلة بتطور الإنفاق العام في الأجلين الطويل والقصير، حيث نجد إفراط في إستخدام القوة البشرية من جانب الإدارات الحكومية المختلفة بشكل مرضي لا يتماشى مع متطلبات حاجة العمل، ويمكن تفسير هذه الظاهرة في وجود ميل لدى بعض المسؤولين في الإدارات الحكومية لزيادة عدد العاملين في الإدارات التابعة لهم دون وجود حاجة ماسة لذلك وربما يرجع ذلك إلى تقوية نفوذ هؤلاء المسؤولين وإضفاء مزيد من الأهمية على ما يشغلون من مراكز، والواقع أن هذه الظاهرة التي لا تعتبر حديثة بل أن المستقرى للجانب التاريخي لتطور النفقات العامة يعرف أنها قديمة، إذ أن إساءة إستخدام الموارد البشرية وتبديد جهود العاملين حيث عادة ما يشترك عدد كبير من العاملين أو الموظفين في أداء عمل يمكن أن ينجزه عدد أقل بكثير بل أنه في كثير من الأحيان ما يترتب على تلك الأعمال سوء سير الكثير من المصالح الحكومية<sup>2</sup>، وعليه يرى "باركنسون" أن زيادة عدد الموظفين في الإدارة العامة بغض النظر عن مدى إحتياجاتها لهم سبب مباشر في زيادة النفقات العامة للدولة.<sup>3</sup>

وخلاصة لما تقدم يمكن القول أن الفرضيات التي فسرت سلوك الإنفاق العام عبر الزمن مكتملة بعضها للبعض الآخر، فقانون "فاجنر" أعطى تفسيراً جيداً لزيادة الإنفاق في الظروف العادية في حين تم إستخدام فرضية "بيكوك- وايزمان" في تفسير التغيرات في الإنفاق العام أوقات الإضطرابات الإجتماعية وما بعدها مباشرة، وفي كل الأحوال علينا أن لا ننسى الدور الهام الذي تؤديه الإعتبارات السياسية في تحديد مستوى الإنفاق العام ومعدل نموه، وإذا كانت هذه التفسيرات قد وضحت الأسباب النظرية لظاهرة تزايد الإنفاق العام، فإن هنالك أسباباً واقعية ترتبط بكل بلد وظروفه ومستوى تقدمه ودور الدولة فيه وإذا كانت البلدان بصفة عامة تشترك وبمستويات مختلفة في تلك الظاهرة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الزيادة في النفقات العامة

<sup>1</sup> محمد ساحل، المالية العامة، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص: 39.

<sup>2</sup> بيداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص، إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013/2014، ص: 81، 80.

<sup>3</sup> وافي ناجم، جليلة عبد الجليل، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد:

8، العدد: 2، جوان 2020، ص: 116.

لا ترجع كلها لأسباب حقيقية بل ترجع في الكثير من الأحيان لأسباب ظاهرية<sup>1</sup>، ولكل من الزيادة الحقيقية والظاهرية أسباب معينة نلخصها فيما يأتي:

### الفرع الثاني: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة تلك الزيادة التي يترتب عنها زيادة المنفعة الناتجة عن هذه النفقات سواء كمياً أو نوعياً، كزيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة أو إضافة خدمات عامة جديدة أو التحسين النوعي في أداء الخدمات العامة، فالزيادة الحقيقية للنفقات العامة في شتى الدول في السنوات الماضية تشير إلى الزيادة المطردة في حجم هذه النفقات التي ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة من الدول والتي نوجزها كما يلي:

**أولاً- الأسباب الاقتصادية:** تعد الأسباب الاقتصادية من أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة الزيادة المستمرة في الإنفاق العام إذ تؤدي هذه العوامل دوراً مهماً في تقدير مستوى الإنفاق العام لأي دولة، ومن هذه الأسباب مستوى الناتج القومي فقد وجدت دراسات تجريبية عدة لنفقات الدولة في الولايات المتحدة بأن الدخل القومي هو محدد رئيسي للإنفاق العام، وقد أثبتت تلك الدراسات بأن إرتفاع مستوى الدخل القومي يترتب عليه زيادة في دخول الأفراد وإرتفاع في مستوى معيشتهم، وفي المعروف أنه كلما زادت دخول الأفراد إتسعت أوعية الضرائب وقلت مقاومة الأفراد لما تفرضه الحكومة من ضرائب ورسوم مما يسهل على الدولة إقتطاع مبالغ كبيرة من دخولهم تخصصها لتحويل الخدمات العامة وتحسين نوعيتها، كما لوحظ بأن طبيعة البنيان الإقتصادي أو الهيكل الإقتصادي تؤثر في حجم الإنفاق العام إذ يتزايد هذا الحجم في الدولة المتقدمة عنه في الدول النامية وذلك نظراً لإتساع نطاق الخدمات المتنوعة التي تقدمها الدولة وإرتفاع مستوى التحويلات لأغراض الضمان الإجتماعي والرفاهية كمثال على ذلك.<sup>2</sup>

**ثانياً- الأسباب الاجتماعية:** أدت رغبة السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن والمناطق الصناعية إلى زيادة الإنفاق العام المخصص للخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وكذا المتعلقة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء وغيرها.

**ثالثاً- الأسباب الإدارية:** أدت الأسباب الاقتصادية والإجتماعية إلى إتساع نشاط الدولة وتعدد وظائفها الأمر الذي أدى إلى ضرورة إستحداث إدارات عامة ووحدات وزارية، وكذا الزيادة في عدد الموظفين والمستخدمين وفي مرتباتهم للقيام بالخدمات والإشراف على الهيئات العامة للدولة ومؤسساتها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حسين ديكان درويش، كمال عبد حامد آل زيارة، دراسة وتحليل هيكل النفقات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2010)، ماي 2019، مقال متوفر على موقع: [https://www.researchgate.net/profile/Hussain\\_Darweesh](https://www.researchgate.net/profile/Hussain_Darweesh)، تاريخ الاطلاع: 2020/07/26.

<sup>2</sup> محمد حسين كاظم الجبوري، تحديد حجم الإنفاق العام الأمثل في الاقتصادات الربعية دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة (1988-2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، جمهورية العراق، 2012، ص: 91،90.

<sup>3</sup> بين داود براهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة بين الشريعة الإسلامية والتشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غ منشورة، فرع: الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص: 39،38.

رابعاً - الأسباب المالية: إن سهولة الإقتراض في الوقت الحاضر أدى بالدولة إلى كثرة الإلتجاء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزانة العامة مما يسهم للحكومة بزيادة الإنفاق وخاصة على الشؤون الحربية، وهذا فضلاً عما يترتب على خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده من الزيادة في النفقات العامة، وفي حالة وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لهدف معين فإن ذلك يؤدي إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية وبذلك تزداد النفقات العامة، وتبدو خطورة هذه السياسة في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها وذلك لما هو معروف من صعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق العام<sup>1</sup>، وتتركز أهم الأسباب المالية في عنصرين رئيسيين:<sup>2</sup>

أ- توفر فائض في الإيرادات العامة: إذ أنه من الأفضل كلما تمكنت الدولة من زيادة مواردها المالية كلما مكنها ذلك من زيادة الإنفاق العام، خصوصاً مع ظهور الفكر الكينزي الذي يقر بأنه كلما زادت النفقات العامة كلما أدى ذلك إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي، وهذا ما زاد من التوجه إلى وضع مزيد من الخطط التنموية الإتفاقية تزامناً مع الفوائض المالية المحققة في ميزانيتها الحكومية.

ب- سهولة الإقتراض داخلياً وخارجياً: فعلى المستوى الداخلي تلجأ الدولة إلى إصدار سندات للاكتتاب للأفراد والمؤسسات مقابل إمتيازات محددة مما يسمح لها بتجميع المدخرات وتوفير التمويل المناسب لتوسيع نفقاتها، أما عن المستوى الخارجي فمع وجود مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي يسمح للدولة بطلب قروض تكون في الغالب موجهة لتمويل خطط ومشاريع تنموية لصالح الإقتصاد المحلي.

خامساً: الأسباب السياسية: إن إنتشار المبادئ الديمقراطية ترتب عنها إهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل والقيام بكثير من الخدمات الضرورية لها، وكثيراً ما يدفع النظام الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الإجتماعية قصد إرضاء الناخبين وإلى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره وينجم عن هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات العامة.

سادساً: الأسباب الحربية: وهي لا تقل أهمية عن الأسباب السابقة الذكر إن لم تكن أهمها جميعاً في وقتنا الحاضر بالنظر إلى إتساع نطاق الحروب والإستعداد لها وما يترتب عن ذلك من تزايد في الإنفاق العسكري في الدولة، ولا يقتصر الأمر في أوقات الحروب فقط بل يزداد هذا الإنفاق حتى في أوقات السلم وهو ما تأكده الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي في دول العالم كافة، وتتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب بين مختلف الدول بحسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والإقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي، ومن جهة أخرى تزداد النفقات العامة على وجوه معينة بعد إنتهاء الحرب كدفع تعويضات وإعانات ومعاشات لضحايا الحرب من قداماء المحاربين وأسر الشهداء، فضلاً عن نفقات إعادة البناء وتعمير ما دمرته

<sup>1</sup>إلياس نجمة، علي سيف علي المزروعى، مرجع سابق، ص: 619.

<sup>2</sup>بوجدخ كريم، مرجع سابق، ص: 63.

الحرب في الجهاز الإنتاجي للإقتصاد القومي إلى جانب دفع أقساط وفوائد الديون التي عقدتها الدولة في أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

قد تعزى الزيادة في النفقات العامة كلها أو جزء منها إلى أسباب ظاهرة تؤدي إلى تعاضد الإنفاق العام دون أن يرافقها زيادة في المنفعة العامة، وبعبارة أخرى فإن الزيادة الظاهرية هي تلك التي لا يقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة، وبالتالي هي لا تعدو أن تكون مجرد زيادة رقمية فقط، ويمكن حصر تلك الأسباب الظاهرية فيما يلي:

#### أولاً: انخفاض قيمة النقود:

انتشرت هذه الظاهرة بعدما تخلت الدول على نظام التغطية الكامل فالقوة الشرائية لقيمة العملة تنخفض بشكل كبير عندما ترتفع نسب التضخم، وهو ما يستدعي من الدولة صرف مبالغ إضافية من أجل المحافظة على نفس القدر من السلع والخدمات التي كانت تقدمها للأفراد قبل انخفاض قيمة النقود، وعيه نلاحظ أن انخفاض القدرة الشرائية سببه هو ارتفاع الأسعار وذلك ما يجعل الدولة تزيد من إنفاقها على نفس حجم السلع والخدمات كلما إنخفضت القيمة الحقيقية للنقود، وهنا يتبين لنا أن الزيادة ليست زيادة حقيقية بل زيادة ظاهرة سببها هو انخفاض وتدهور القيمة الحقيقية للنقود، ومنه نلاحظ أن انخفاض القوة الشرائية للنقود نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات النقدية التي تدفعها الدولة للحصول على السلع والخدمات اللازمة لها حتى ولو إقتصرت على تأمين نفس الكميات من الخدمات والسلع التي كانت تشتريها سابقاً ومنه لا تعتبر الزيادة في الإنفاق العام زيادة حقيقية.<sup>2</sup>

#### ثانياً: تغيير القواعد الفنية المتبعة في إعداد حسابات الموازنة (إختلاف طرق المحاسبة)

قد يؤدي التغيير في أساليب الحسابات الحكومية إلى زيادة ظاهرة في النفقات العامة للدولة وهذا من خلال إلغاء قاعدة تخصيص الإيرادات العامة، إذ يتم إدراج كل النفقات العامة جميعها في الموازنة العامة للدولة وهذه الزيادة في النفقات العامة ناتجة عن تغيير القواعد المالية فهي زيادة ظاهرة، ومن أبرز الحالات كذلك الداعية إلى زيادة ظاهرة في النفقات العامة تمديد الفترة الزمنية للميزانية، وأيضاً يؤدي تعدد الموازنات العامة وتداخل عناصرها إلى تكرار حساب يؤمن هذه العناصر بصورة تؤدي إلى إحداث زيادة ظاهرة في أرقام النفقات العامة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> إلياس نجمة، علي سيف علي المزروعى، مرجع سابق، ص: 619.

<sup>2</sup> لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة (الجزائر-تونس)، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2013/2014، ص: 48.

<sup>3</sup> محمد طاقة، هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص: 44.

## ثالثاً: اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان:

قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة، إذ أن إسترجاع الدولة لسيادتها الحكومية على بعض المناطق يزيد من عدد السكان مما يتطلب من الدولة الرفع من نفقاتها العامة لتشمل سكان المساحة الإقليمية الجديدة لكن دون أي زيادة في متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، كما يعتبر الهيكل السكاني من العوامل المؤدية إلى زيادة النفقات العامة بشكل ظاهري إذ أن إرتفاع عدد الأطفال في سن التعليم يقود إلى زيادة نفقات التعليم كما أن إرتفاع عدد كبار السن في المجتمع يزيد من حصيلة نفقات الرعاية الصحية والاجتماعية، لهذا فإن زيادة عدد السكان وتنوع الهيكل السكاني يمتصان أي زيادة في النفقات العامة بشكل يجعل من زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية.

## رابعاً: أسباب إدارية:

وتعتبر من أهم أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بالخصوص في الدول النامية أين يتم التوسع في الأجهزة الإدارية وفي الإنفاق على الأبنية والأثاث والتكاليف الإدارية وغيرها دون الزيادة في المنافع العامة المترتبة عنها، وكذا التوسع في التشغيل في الإدارات والأجهزة الحكومية دون أي منفعة عامة وهو ما يترتب عنه تنامي ظاهرة البطالة المقنعة وضعف تأثير زيادة التشغيل على الإقتصاد المحلي، بحكم ضعف الجهاز الإنتاجي في الدول النامية وعدم مرونته بشكل يمكنه من الإستجابة للتوسع في النفقات العامة.<sup>1</sup>

## المطلب الثالث: آلية عمل سياسة الإنفاق العام في تحقيق التوازن الاقتصادي

طبقاً لنظرية كينز يتحقق عدم الإستقرار الإقتصادي نتيجة للتقلبات الشاذة في الطلب الكلي، ففي حالة قصور الطلب الكلي تحدث بطالة غير عادية ومن ناحية أخرى فإنه عندما يعمل الإقتصاد عند طاقته القصوى فإن حدوث فائض في الطلب الكلي يؤدي إلى التضخم، وإذا أمكن إدارة الطلب الكلي على نحو صحيح فإنه يمكن تحقيق التوظيف الكامل والإستقرار الإقتصادي، ولما كانت سياسات الضرائب والإنفاق الحكومي تمارس آثاراً على الطلب الكلي فإن الموازنة العامة تعتبر سلاحاً هاماً في مواجهة عدم الإستقرار الإقتصادي والبطالة والتضخم، وحيث أن الإنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي فإنه يؤثر بشكل مباشر على مستوى الطلب، وتؤدي الضرائب إلى تغيير الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين وربحية منشآت الأعمال وعلى هذا فإن سياسة الضرائب لها تأثير غير مباشر على كل من الإستهلاك والإستثمار كمكونات للطلب الكلي، والضرائب والإنفاق الحكومي هي أدوات السياسة المالية والسياسة المالية هي إستخدام الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية كوسيلة للتأثير في العوامل المحددة للإنتاج الكلي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>أبودخدخ كريم، مرجع سابق، ص: 61.

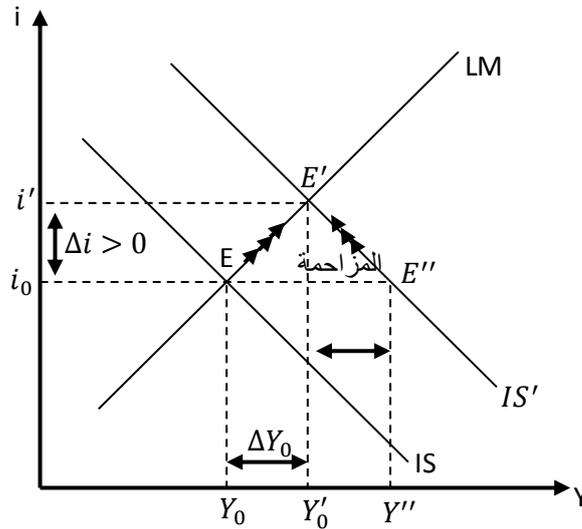
<sup>2</sup>جيمس جوارتيني، ريشارد ستروب، ترجمة وتعريب: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الإقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988، ص: 299.

ويحدد الإنفاق الحكومي الوزن النسبي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في الدولة ومن خلال تغيير الإنفاق الحكومي يتم التأثير في مستوى الطلب الكلي وبالتالي في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظيف والمستوى العام للأسعار.<sup>1</sup>

### الفرع الأول: الأثر الايجابي لسياسة الإنفاق الحكومي التوسعية

إن التغيرات التي تحدثها الحكومة في حجم الإنفاق الحكومي تؤدي إلى إحداث تغيرات في سوق السلع والخدمات، وبالتالي إنتقال منحنى IS إلى الأعلى أو الأسفل حسب زيادة أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي، فزيادة الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وهذا بدوره سيؤدي إلى الرفع من الإنتاج ذلك حسب مبادئ النظرية الكينزية التي تعتمد على الطلب الكلي الفعال، وحسب نظرية المضاعف فإن زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة ستؤدي إلى الرفع من الإنتاج بأكثر من وحدة واحدة<sup>2</sup>، ويمكن توضيح أثر زيادة الإنفاق الحكومي من خلال منحنى IS-LM كما هو مبين في الشكل رقم (2-5) كما يلي:

الشكل رقم (2-5): آثار الزيادة في الإنفاق الحكومي



المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009، ص: 203.  
يبين الشكل رقم (2-5) أعلاه أن التوسع المالي يزيد من الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني فعند أسعار الفائدة غير المتغيرة ( $i_0$ ) تزيد المستويات العالية للإنفاق الحكومي من مستوى الطلب الكلي AD ولتلبية الطلب الجديد على السلع والخدمات يجب أن يرتفع الإنتاج بواسطة تحرك منحنى (IS)، فإذا كان الإقتصاد مبدئياً عند نقطة التوازن E ثم إرتفع الإنفاق الحكومي بواسطة 100 وحدة نقدية سوف ننتقل إلى النقطة E'' (إذا بقي i ثابتاً) فعند النقطة E'' تكون السوق السلعية في توازن (أي الإنفاق المخطط يساوي الإنتاج)، لكن السوق النقدية تصبح في حالة إختلال لأن الدخل إرتفع وبالتالي يزداد الطلب على النقود

<sup>1</sup>أرورق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية للنشر، الطبعة الأولى، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2015، ص: 19.

<sup>2</sup>ضيف أحمد، مرجع سابق، ص: 132.

باعتبار أن هناك فائض في الطلب على الأرصدة الحقيقية مما يجعل سعر الفائدة يرتفع، وكنتيجة لذلك تقلل المؤسسات من إنفاقها الإستثماري عند المستويات العالية لسعر الفائدة لينخفض الطلب الكلي كمحصلة لذلك. ويبين الشكل ( 2-5) أعلاه كذلك بأن النقطة التوازنية  $E'$  هي فقط التي تحقق توازن السوقين في نفس الوقت أي عند هذه النقطة فقط يكون الإنفاق المخطط يساوي الدخل وفي نفس الوقت يكون الطلب على الأرصدة الحقيقية مساويا لمخزون النقود الحقيقي، وبمقارنة  $E'$  مع التوازن الأصلي  $E$  نلاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي أدت إلى إرتفاع كل من الدخل وسعر الفائدة، وبمقارنة بين  $E'$  و  $E''$  (التوازن في سوق السلع مع ثبات أسعار الفائدة) يظهر بوضوح أن تعديل سعر الفائدة وأثرها على الطلب الكلي يكبح الأثر التوسعي لزيادة الإنفاق الحكومي، فالدخل عوضا عن إرتفاعه إلى مستوى  $Y''$  يزداد إلى مستوى  $Y_0'$  فقط والسبب هو إرتفاع سعر الفائدة من  $i_0$  إلى  $i'$  الذي قلص من مستوى الإنفاق الإستثماري، ونقول أن زيادة الإنفاق الحكومي قد زاحمت (طردت) الإنفاق الإستثماري وتظهر مشكلة المزاحمة أو الطرد لما تتسبب السياسة المالية التوسعية في إرتفاع أسعار الفائدة فينخفض الإنفاق الخاص وبالتحديد الإنفاق الإستثماري الخاص<sup>1</sup>، ويشترط لنجاح الإنفاق الحكومي<sup>2</sup>:

- أن تكون هناك طاقة فائضة أو موارد عاطلة وهي الحالة التي تعكس الفجوة الركودية، حيث يؤدي وجود موارد عاطلة إلى إمكانية زيادة العرض الكلي (النتاج/ الدخل) من خلال تحفيز الطلب الكلي، وبمعنى آخر أن لا توجد قيود على العرض الكلي تمنع الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي.
- عدم التمسك بتوازن الموازنة أي أن لا يتم تمويل زيادة الإنفاق الحكومي من خلال زيادة الضرائب بنفس المقدار وهي حالة توازن الموازنة ( $\Delta G = \Delta T$ ) لأن زيادة الضرائب يلغي جزئيا أو كليا أثر زيادة الإنفاق الحكومي على تحفيز الطلب الكلي.

إن زيادة الضرائب تسبب إنخفاض الدخل المتاح الذي يؤدي إلى إنخفاض الإنفاق الإستهلاكي مسببا إنخفاض الطلب الكلي وهذا يلغي الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي على زيادة الدخل، أي ينبغي أن لا يكون الإنفاق الحكومي بديلا عن الإنفاق الإستهلاكي والإستثمار الخاص، أي أن فعالية زيادة الإنفاق الحكومي يتم من خلال خلق عجز في الموازنة العامة وليس من خلال توازن الموازنة، وبمعنى آخر فإنه لكي تنجح سياسة زيادة الإنفاق الحكومي في تحقيق الأثر التوسعي على الطلب الكلي وبالتالي زيادة الدخل، فلا بد من إيجاد عجز في الموازنة العامة يقوم على حجم أقل من الضرائب وتلك حالة الموازنة العامة المرغوبة التي تضمن أن لا يكون الإنفاق الحكومي بديلا عن الإنفاق الاستهلاكي والإستثمار الخاص، ولكن لو أصرت الحكومة على توازن الموازنة فالآثار الناجمة عن معالجة الفجوة الركودية من خلال سياسة الميزانية المتوازنة تؤدي إلى تحمل عبئ أكبر من أجل زيادة الدخل، والسبب في زيادة العبئ هو أن الإنفاق الحكومي أصبح بديلا عن

<sup>1</sup>تومي صالح، مرجع سابق، ص، ص: 203، 204.

<sup>2</sup>محمد أحمد الأفتدي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص: 178.

الإنفاق الإستهلاكي في مواجهة الفجوة الركودية بسبب زيادة الضرائب على القطاع العائلي، لأن زيادة الضرائب تؤدي إلى خفض الإستهلاك الخاص وخفض ميل رجال الأعمال نحو الإستثمار.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: سياسة الإنفاق الحكومي في إطار نموذج مندل-فلمنج

إن الشكل الأساسي لنموذج مندل-فلمنج يقوم على أساس نموذج لإقتصاد صغير مفتوح يواجه سعر فائدة محدد عالميا وواردات تنسم بالمرونة الكاملة عند سعر معين مقوم بالعملة الأجنبية، ويسعى هذا النموذج إلى تحديد التوازن الداخلي والخارجي من خلال إشتقاق ميزان المدفوعات وإضافته إلى تحليل منحنى IS-LM ويتضح لنا من خلال نموذج مندل-فلمنج أن هناك توازن داخلي وتوازن خارجي، وكما في حالة الإقتصاد المغلق تقوم الحكومة بإتخاذ سياسة إنفاق حكومي توسعية من أجل رفع مستوى النشاط الإقتصادي وإمتصاص البطالة لكن هذه السياسة ليس لها نفس الأثر إذا ما قورنت بالإقتصاد المفتوح، حيث أن هناك معيارين لتحديد فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في الإقتصاد المفتوح وهما حركة رأس المال الدولي ونظام الصرف المتبع، فعندما تكون رؤوس الأموال الدولية حرة الحركة فإن العملة تتدفق عبر الحدود إستجابة للفروق بين أسعار الفائدة والنمو الإقتصادي وعوامل أخرى كلها لها علاقة بالإنفاق الحكومي، كما نلاحظ أن السعي إلى تحقيق الإستقرار الداخلي قد يخرب الإستقرار الخارجي والعكس وهذا ما يطرح عدة صعوبات على صانعي السياسة الاقتصادية.<sup>2</sup>

### أولاً: سياسة الإنفاق الحكومي في ظل نظام سعر الصرف الثابت

يكون التوسع المالي في ظل سعر الصرف الثابت والحركة التامة لتنتقل رؤوس الأموال عالي الفعالية بالمقارنة مع التوسع النقدي، فمع عرض النقود ثابت يحرك التوسع المالي منحنى IS إلى أعلى ولليمين جاعلا كلا من سعر الفائدة ومستوى الإنتاج يرتفعان فأسعار الفائدة العالية تشجع على تدفق رؤوس الأموال من الخارج ومنه يتحسن الصرف، وللمحافظة على سعر الصرف عند مستواه الثابت يجب على البنك المركزي أن يوسع في عرض النقود وبالتالي يرتفع الدخل أكثر، ونصل إلى التوازن عندما يكون مخزون النقود قد إرتفع بشكل كاف ليجعل سعر الفائدة يعود من جديد إلى مستواه الأصلي  $I = I_f$  ومنه يظهر في هذه الحالة أن مخزون النقود أصبح متغيرا داخليا وليس خارجيا لأن سعر الفائدة أصبح مثبتا بفعالية.<sup>3</sup>

لنفترض الآن أننا عند النقطة A في الشكل رقم (2-6) أدناه حيث هناك توازن خارجي بإعتبار أن تقاطع منحنى IS و LM يتم عند نقطة على خط  $BP=0$ ، إلا أننا لسنا في حالة توازن داخلي فمستوى الدخل  $Y_0$  يقل عن مستوى الدخل المحقق للتوظيف  $\bar{Y}$ ، ولنفرض أن الحكومة رغبت في تحقيق التوازن الداخلي فقررت زيادة الإنفاق الحكومي G هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي سيترتب عليها إنتقال منحنى IS إلى اليمين من  $IS_0$  إلى  $IS_1$  فتصبح نقطة التوازن الجديدة B، حيث يتقاطع منحنى  $IS_1$  مع منحنى  $LM_0$  في هذه الحالة سيرتفع الدخل إلى  $Y_1$  كما سيرتفع معدل الفائدة إلى  $r_1$  والذي يزيد عن معدل الفائدة العالمي

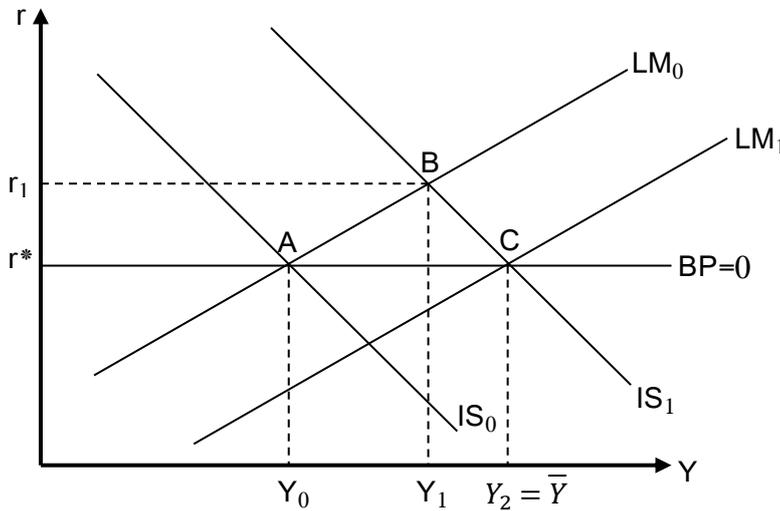
<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص، ص: 178، 179.

<sup>2</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص، ص: 192، 193.

<sup>3</sup> تومي صالح، مرجع سابق، ص: 224.

$r^*$ ، هذا الإرتفاع في العائد على الأصول المحلية وفي ظل وجود حركة تامة في رأس المال يعني تدفق هائل في رأس المال إلى الداخل والذي سيترتب عليه أيضا فائض كبير في الحساب المالي في ميزان المدفوعات ما يتسبب في ضغط كبير على سعر الصرف للإرتفاع، وللمحافظة على سعر الصرف ثابتا فإن البنك المركزي سيضطر إلى التدخل في سوق النقد الأجنبي من خلال بيع العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية والذي سيعني توسع في القاعدة النقدية وبالتالي زيادة في عرض النقود ما يدفع منحنى LM للزحف إلى اليمين من  $LM_0$  إلى  $LM_1$ ، هذا يعني أننا سننتقل إلى النقطة C حيث يتقاطع منحنى  $LM_1$  مع منحنى  $IS_1$  وهذا التقاطع يتم عند نقطة على خط توازن ميزان المدفوعات  $BP=0$  وعند مستوى الدخل  $Y_2$  الذي يمثل مستوى التوظيف الكامل  $\bar{Y}$  ما يعني أننا في حالة توازن خارجي وداخلي<sup>1</sup>، كل هذا مبين في الشكل الموالي رقم (2-6) كما يلي:

الشكل رقم (2-6): فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في ظل نظام سعر صرف ثابت



المصدر: عبد الرحمن محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، 2018، ص:

257.

ومن ثم ففتح الإقتصاد في ظل نظام سعر صرف ثابت وحركة تامة في رأس المال يجعل السياسة المالية في المدى القصير في غاية الفعالية بل وأكثر فاعلية مما كانت عليه في إقتصاد مغلق، فتدفق رأس المال إلى الداخل يمنع إرتفاع معدل الفائدة نتيجة إتباع سياسة مالية توسعية وبالتالي لا يكون هناك أي مزاحمة من قبل الإنفاق الحكومي للإنفاق الإستثماري، وهو ما ينعكس في إرتفاع إضافي في الدخل نتيجة ما يترتب على تدفق رأس المال إلى الداخل من نمو في عرض النقود والذي ينتج عنه زيادة الدخل من  $Y_1$  إلى  $Y_2$  كما هو مبين في الشكل أعلاه رقم (2-6).<sup>2</sup>

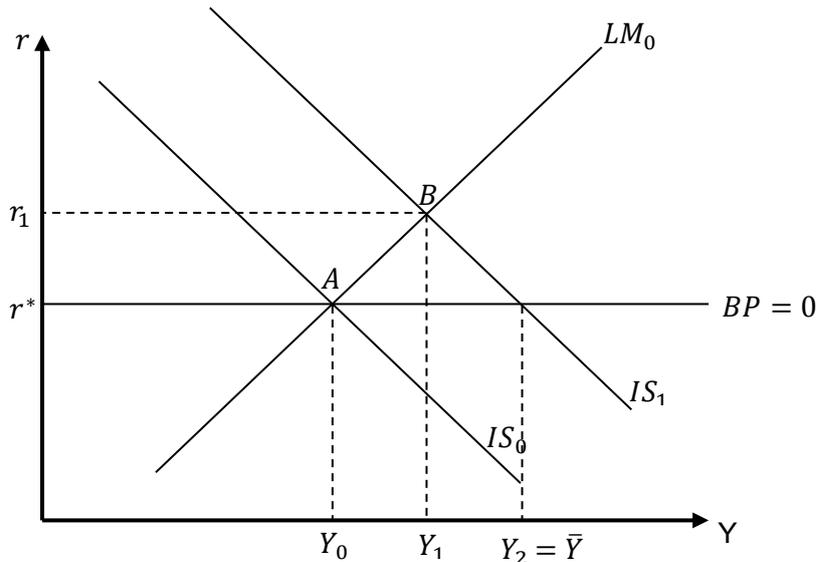
<sup>1</sup> عبد الرحمن محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، 2018، ص: 256.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص: 257.

ثانياً: سياسة الإنفاق الحكومي في ظل نظام سعر الصرف المرن

لنفرض الآن أننا وكما يظهر في الشكل رقم (2-7) أدناه عند النقطة A حيث هناك توازن خارجي باعتبار أن تقاطع منحنىي IS و LM يتم عند نقطة على خط توازن ميزان المدفوعات  $BP=0$  إلا أننا لسنا في حالة توازن داخلي فمستوى الدخل  $Y_0$  يقل عن مستوى الدخل المحقق للتوظيف الكامل  $\bar{Y}$ ، ولنفرض أن الحكومة رغبت في تحقيق التوازن الداخلي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي G، هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي يترتب عليها إنتقال منحنى IS إلى اليمين من  $IS_0$  إلى  $IS_1$  بحيث تصبح نقطة التوازن الجديدة B حيث يتقاطع منحنى  $IS_1$  مع منحنى  $LM_0$ ، في هذه الحالة سيرتفع الدخل إلى  $Y_1$  كما سيرتفع معدل الفائدة إلى  $r_1$  والذي يزيد عن معدل الفائدة العالمي  $r^*$ ، هذا الإرتفاع في العائد على الأصول المحلية وفي ظل وجود حركة تامة في رأس المال يترتب عليه تدفق هائل في رأس المال إلى الداخل يزيد من الطلب على العملة المحلية فيرتفع سعر الصرف والذي ينتج عنه تدهور في القدرة التنافسية للسلع المحلية فترتفع الواردات وتخفض الصادرات، هذا الإنخفاض في صافي الصادرات يترتب عليه إنتقال منحنى IS إلى اليسار، أي أن الإنتقال في الإتجاه المعاكس فينخفض الدخل وسيستمر سعر الصرف في الإرتفاع طالما بقي معدل الفائدة محلياً يزيد عن معدله العالمي، أي أن سعر الصرف سيستمر في الإرتفاع إلى أن نعود مرة أخرى إلى  $IS_0$  أي العودة إلى النقطة A حيث سيكون مستوى الدخل محققاً للتوازن الخارجي لكن دون أن يتحقق توازن داخلي، ومن ثم وفي ظل سعر صرف مرن وحركة تامة في رأس المال يترتب على تنفيذ سياسة مالية توسعية في المدى القصير مزاحمة كاملة تفقد السياسة المالية فاعليتها تماماً، وهذه المزاحمة ليست كما هي في الإقتصاد المغلق من خلال إنخفاض الإستثمارات نتيجة إرتفاع معدل الفائدة، وإنما هي من خلال ما يترتب على إرتفاع سعر الصرف من إنخفاض في صافي الصادرات.<sup>1</sup>

الشكل رقم (2-7): فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في ظل نظام سعر صرف المرن



المصدر: عبد الرحمن محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، 2018، ص: 264.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص: 263، 264.

وخلاصة لما ورد: ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت يترتب على إرتفاع الإنفاق الحكومي إنتقال منحني IS إلى اليمين ومع إرتفاع معدل الفائدة يتدفق رأس المال إلى الداخل، ما يضطر البنك المركزي للتدخل في سوق الصرف الأجنبي بشراء العملة الأجنبية مقابل المحلية فتتوسع القاعدة النقدية ويزيد عرض النقود فينتقل منحني LM إلى اليمين أيضا ما يجعل السياسة المالية فعالة جدا، و يترتب على سياسة مالية توسعية في ظل نظام سعر صرف مرن إنتقال منحني IS إلى اليمين فيرتفع سعر الصرف وينخفض صافي الصادرات، فيعكس منحني IS إتجاهه ويستمر ذلك إلى أن نعود من جديد إلى النقطة A أي أن السياسة المالية ستكون عديمة الفاعلية في ظل نظام سعر صرف مرن بسبب ما يترتب عليها من مزاحمة كاملة من قبل الإنفاق الحكومي للصادرات.

ويمكن تلخيص فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في نظام الصرف الثابت والمرن حسب درجة حرية إنتقال رأس المال في الجدول رقم (2-2) كما يلي:

الجدول رقم (2-2): فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في نظام الصرف الثابت والمرن حسب درجة حرية إنتقال رأس المال

فعالية سياسة الإنفاق الحكومي		حركة رؤوس الأموال	نظام الصرف
مزاحمة كبيرة	سياسة غير فعالة	حركة ضعيفة لرؤوس الأموال	نظام الصرف الثابت
مزاحمة صغيرة	سياسة فعالة	حركة قوية لرؤوس الأموال	
مزاحمة صغيرة	سياسة فعالة	حركة ضعيفة لرؤوس الأموال	نظام الصرف العائم
مزاحمة كبيرة	سياسة غير فعالة	حركة قوية لرؤوس الأموال	

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية -، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص: 197.

## المبحث الثالث: دراسة تحليلية لتطور الاستثمارات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

منذ بداية الأزمة المالية الدولية وضعت في منزلة ثانية الأسبقيات غير المواتية المندرجة في النماذج الإيديولوجية للسياسات الميزانية الظرفية والهيكلية للإنعاش على المدى الطويل، بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية وضرورة قيام الدول بأعمال مكافحة الركود الاقتصادي وعواقبه (بطالة، إنخفاض في المداخيل الحقيقية...)، حيث توصي المؤسسات المالية الدولية عندما لا يشكل التمويل قيدا كبيرا على الرغم من أنها كانت حذرة في الماضي ومنتقدة في هذا المجال برفع مستوى الاستثمارات العمومية قصد ترجيح التباطؤ أو ضعف النشاط الاقتصادي بما في ذلك في البلدان النامية لا سيما إفريقيا، ففي الجزائر ساهم ضعف الاستثمار العمومي لا سيما في البنية التحتية خلال سنوات 1990 في إعتراض النمو الاقتصادي في الوقت الذي كان فيه القطاع العمومي مهيمنا، ونتيجة لذلك ظهر كل من تحسين الخدمات العمومية وتكوين رأس المال البشري وتطوير البنى التحتية كأولويات، ولهذا فإن السلطات العمومية قد وضعت بفضل زيادة الإيرادات الضريبية من المحروقات إستراتيجية التحفيز الميزاني للنمو الاقتصادي مع تحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.

تتناول الدراسة في المبحث الثالث دراسة تحليلية لتطور الاستثمارات العامة في الجزائر، حيث سيتم التطرق إلى الإنفاق الحكومي في الجزائر من خلال إعطاء نظرة عن التبويب المعتمد في الجزائر بالإضافة إلى تحليل تطور هيكل الإنفاق الحكومي خلال الفترة (1990-2018) والذي يتضمن نفقات التجهيز التي تمثل الاستثمارات العامة التي هي موضوع بحثنا.

### المطلب الأول: التبويب الاقتصادي للإنفاق الحكومي في الجزائر

يرتكز النظام الموازني في الجزائر على ثلاث محاور أساسية شأنه شأن النظام الموازني الفرنسي والمتمثل في كل من الميزانية العامة للدولة والتي تعتبر أساس النفقات والموارد العامة بأنواعها ومحورين ثانويين يتعلقان بكل من الميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة بالخرينة، وهذا تحت إطار قانون المالية الذي يحدد أوجه ومجالات الإنفاق العمومي بالإضافة إلى الموارد والأعباء اللازمة لتغطية هذه النفقات في ظل توجهات السياسة الاقتصادية والمالية للدولة<sup>1</sup>، ويصنف المشرع الجزائري الإعتمادات على أساس إداري في أربعة أبواب من النفقات وهي ممثلة في جداول (ب، ج، د، هـ)، حيث يمثل الجدول (ب) نفقات التسيير ويمثل الجدول (ج) نفقات التجهيز ويمثل الجدول (د) نفقات استثمار المؤسسات والجدول (هـ) جدول خاص بتدعيم الأسعار، وتتمثل أهم فوائد هذا التقسيم في كونها تساعد في إتخاذ قرارات التمويل وذلك حسب النظرة

<sup>1</sup>الحول كمال، مرجع سابق، ص: 75.

الكلاسيكية للمالية العامة، التي ترى أن الإنفاق العام الجاري ينبغي أن يمول دائما من الإيرادات العادية أي الضرائب بالمقابل الإنفاق الرأسمالي فيمول من خلال الإيرادات غير العادية المتمثلة في القروض العامة.<sup>1</sup> وتخضع عملية تقسيم النفقات العامة وفق قانون المالية العامة الجزائري لجملة من المعايير حيث تقسم في بادئ الأمر حسب طبيعة النفقة، وسنكتفي بالمكونين الأساسيين للنفقات العامة في الجزائر والمتمثلان بالنفقات الجارية التي تسمى حسب قانون المالية الجزائري بنفقات التسيير، والنفقات الرأسمالية والتي تعرف في قانون المالية بنفقات التجهيز أو الإستثمار العام.

### الفرع الأول: نفقات التسيير (ميزانية التسيير)

يقصد بنفقات التسيير تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة<sup>2</sup>، وهي الإعتمادات المخصصة لمختلف مصالح الدولة التي بدورها تضمن إستمرارية سير هذه المصالح من الناحية الإدارية، وهذا النوع من النفقات موجه أساسا إلى إمداد هيكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دوايب المجتمع على مختلف أوجهه، إذ أن هذه النفقات هي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة ما دام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وكل ما تحدثه من آثار فهي غير مباشرة<sup>3</sup>، وتتضمن نفقات التسيير أربعة أبواب وهي:<sup>4</sup>

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

ويتم تبويب نفقات التسيير ضمن وحدات قابلة للدمج فيما بينها ونجد أن الأبواب بدورها تتكون من أقسام وهي:<sup>5</sup>

#### أ- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

يتكون هذا العنوان من الإعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي إضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات بحيث تتكون من خمسة أقسام وهي:

- دين قابل للإستهلاك.

<sup>1</sup> سعد أولاد علي، ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة حالة -الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص: اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص: 226.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 17/84 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل، المادة 5، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 24 محرم 1411.

<sup>3</sup> صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1988، ص: 32.

<sup>4</sup> المادة 24 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية.

<sup>5</sup> لعمارة جمال، منهجية الموازنة العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2004، ص: 53، 54.

- الدين الداخلي، الديون العمومية، فوائد سندات الخزينة.
  - دين خارجي.
  - ضمانات من أجل القروض والتسيبقات من قبل الجماعات والمؤسسات العمومية.
  - نفقات محسومة من الإيرادات والتعويض على منتوجات مختلفة.
- ب- **تخصيصات السلطات العمومية:** يحتوي هذا العنوان على نفقات تسيير المؤسسات العمومية والسياسية وغيرها مثل: المجلس الشعبي الوطني، مجلس المحاسبة.. الخ وتعتبر هذه النفقات المشتركة لكل الوزارات، وبالتالي فإن النفقات التي يتضمنها القسمين الأول والثاني تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة.
- ت- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** هذا الباب يبين مجموع الإعتمادات التي تتوفر بجميع مصالح ووسائل التسيير الخاصة بالموظفين والأدوات ويتكون من سبعة أقسام وهي:
- الموظفون: مرتبات العمل.
  - الموظفون: يخص المعاشات والمنح.
  - الموظفون: يخص التكاليف الإجتماعية.
  - يخص الأدوات وتسيير المصالح.
  - يخص أشغال الصيانة.
  - يخص إعانات التسيير.
  - يخص نفقات مختلفة.
- ث- **التدخلات العمومية:** وتخص هذه النفقات نفقات التحويل والتي توجه للعديد من الأنشطة المتنوعة وتقسم بدورها إلى سبعة أقسام وهي:
- التدخلات العمومية والإدارية أي الإعانات الموجهة للجماعات المحلية.
  - النشاط الدولي: مساهمات في الهيئات الدولية.
  - النشاط التربوي والثقافي (منح دراسية).
  - النشاط الإقتصادي، إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية وإعانات للمصالح العمومية الإقتصادية.
  - النشاط الإجتماعي: المساعدة والتضامن.
- وبالتالي فالنفقات المتعلقة بالباب الأول والثاني تكون مشتركة ولا تتبع وزارة معينة وتظهر في أسفل الجدول "ب" من قانون المالية للسنة في شكل تكاليف مشتركة، أما النفقات المتعلقة بالباب الثالث والرابع فتظهر في قانون المالية مقسمة حسب الوزارات بعدما يحدد قانون المالية المبالغ الإجمالية المخصصة لكل وزارة.
- والجدول الموالي رقم (2-3) يبين توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2018 حسب كل دائرة وزارية (الجدول 'ب') كما يلي:

الجدول رقم (2-3): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2018 حسب كل

دائرة وزارية

الوحدة: ألف دج

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
7.859.006.000	• رئاسة الجمهورية
4.458.622.000	• مصالح الوزير الأول
1.118.297.000.000	• الدفاع الوطني
35.216.850.000	• الشؤون الخارجية.
425.576.433.000	• الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
74.543.069.000	• العدل
86.823.922.000	• المالية
50.806.569.000	• الطاقة
225.169.592.000	• المجاهدين
25.244.314.000	• الشؤون الدينية والأوقاف.
709.558.540.000	• التربية الوطنية
313.336.878.000	• التعليم العالي والبحث العلمي
46.840.000.000	• التكوين والتعليم المهنيين
15.272.000.000	• الثقافة
2.344.644.000	• البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة
35.237.000.000	• الشباب والرياضة
67.379.794.000	• التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
4.612.355.000	• الصناعة والمناجم
211.814.118.000	• الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
16.624.426.000	• السكن والعمران والمدينة
19.979.062.000	• التجارة
20.702.804.000	• الاتصال
25.984.720.000	• الأشغال العمومية والنقل
14.099.310.000	• الموارد المائية
3.157.141.000	• السياحة والصناعة التقليدية
392.163.373.000	• الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
154.011.680.000	• العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
229.880.000	• العلاقات مع البرلمان
2.136.204.000	• البيئة والطاقات المتجددة
<b>4.109.479.306.000</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
474.982.927.000	• التكاليف المشتركة
<b>4.584.462.233.000</b>	<b>المجموع العام</b>

المصدر: قانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد: 76، الجدول (ب)، ص: 66.

المبالغ الظاهرة في الجدول تعتبر مبالغ إجمالية، الهدف منها تحديد نصيب كل وزارة بالإضافة إلى الأعباء المشتركة التي تسير من طرف وزارة المالية، ولا يتم توزيعها إلا بموجب مرسوم رئاسي.

### الفرع الثاني: نفقات التجهيز (ميزانية التجهيز)

تتكون نفقات التجهيز من الإستثمارات الهيكلية الإقتصادية والإجتماعية والإدارية وهي لا تعتبر مباشرة كإستثمارات منتجة، بحيث يضاف إلى هذه الإستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية وما يميز هذه النفقات أنها تستعمل من قبل قطاعات غير منتجة أو التي تكون قطاعات منتجة بصفة غير مباشرة، وبالتالي يمكن القول أن نفقات التجهيز هي تلك النفقات الموجهة للقطاعات الإقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بوسائل الإنتاج<sup>1</sup>، وإذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات فإن نفقات التجهيز أو الإستثمار توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الإقتصادي مثل: (الزراعة، الصناعة، الأشغال والبناء، النقل والسياحة)<sup>2</sup>.

ووفقا للمادة 35 من القانون 84-17 تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الإستثمار الواقعة على عاتق الدولة إلى ثلاثة أبواب هي:<sup>3</sup>

- الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة وتشمل النفقات التي تستند إلى أملاك الدولة أو إلى أملاك الهيئات العمومية وشبه العمومية.
- إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى بالرأس المال.

وتسجل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الإستثمارات والنفقات برأسمال في الميزانية العامة على شكل رخص وتنفذ بإعتمادات الدفع والتي تظهر في الجدول "ج"، ورخص البرامج تمثل الحد الأعلى للنفقات التي يسمح للأمرين بالصرف بإستعمالها في تنفيذ الإستثمارات المخططة وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها، أما إعتمادات الدفع فتمثل التخصيصات السنوية التي يمكن للأمر بالصرف صرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الإلتزامات المبرمة في إطار البرامج المطلقة، بحيث يتم تصنيف نفقات التجهيز وفق عشرة برامج قطاعية والمخططات البلدية للتنمية وهي:<sup>4</sup>

- القطاع 0: المحروقات.
- القطاع 1: الصناعة المعملية.
- القطاع 2: المناجم والطاقة.
- القطاع 3: الفلاحة والري.

<sup>1</sup>لحسن دردوري، مرجع سابق، ص: 175.

<sup>2</sup>مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الأساسي 84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الرابع، جوان 2016، ص: 326.

<sup>3</sup>المادة 35 من القانون 17/84 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية.

<sup>4</sup>لحسن دردوري، مرجع سابق، ص: 175، 176.

- القطاع 4: الخدمات المنتجة.
- القطاع 5: المنشآت القاعدية الإقتصادية والإدارية.
- القطاع 6: التربية والتكوين.
- القطاع 7: المنشآت القاعدية الإجتماعية والثقافية.
- القطاع 8: السكن.
- القطاع 9: مواضيع مختلفة.
- القطاع 10: المخططات البلدية للتنمية.

وتوزع نفقات التجهيز حسب مختلف القطاعات الإقتصادية وتسجل على شكل رخص برامج وتنفذ بإعتمادات دفع، والجدول رقم (2-4) يوضح ذلك كما يلي:

الجدول رقم (2-4): الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات

الوحدة: ألف دج

إعتمادات الدفع	رخص البرنامج	القطاعات
7.399.089	5.315.893	الصناعة
157.775.000	116.522.398	الزراعة والري
80.309.269	73.355.857	دعم الخدمات المنتجة
636.529.424	596.587.648	المنشآت القاعدية الإقتصادية والإدارية
118.725.739	101.779.882	التربية والتكوين
89.381.082	77.101.918	المنشآت القاعدية الإجتماعية والثقافية
384.892.820	69.843.340	دعم الحصول على سكن
600.000.000	800.000.000	مواضيع مختلفة
100.000.000	100.000.000	المخططات البلدية للتنمية
<b>2.175.012.423</b>	<b>1.940.506.936</b>	<b>المجموع الفرعي للاستثمار</b>
638.303.602	-	دعم النشاط الإقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)
330.000.000	330.000.000	إحتياطي لنفقات غير متوقعة
400.000.000	-	تسوية الديون المستحقة على الدولة
500.000.000	-	المساهمة الاستثنائية للميزانية لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية (ص.و.ت.هـ)
<b>1.868.303.602</b>	<b>330.000.000</b>	<b>المجموع الفرعي لعمليات برأس المال</b>
<b>4.043.316.025</b>	<b>2.270.506.936</b>	<b>مجموع ميزانية التجهيز</b>

المصدر: قانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد: 76، ص:

**المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)**

شهدت النفقات العامة في الجزائر إرتفاعا مستمرا ومتزايدا عبر مختلف المراحل التي مرت بها الدولة منذ الإستقلال، حيث إرتبطت في الأساس بعائدات البترول والتي كانت لها مكانة هامة في التأثير على المتغيرات الإقتصادية الأخرى، إذ أثرت الأزمة البترولية لسنة 1986 وإنخفاض أسعار المحروقات على الإقتصاد الجزائري وكشفت هشاشة النظام المالي بسبب إتماده على العوائد النفطية لتغطية النفقات العامة للدولة، حيث تجلت مظاهر الأزمة آنذاك في معاناتها من إختناقات في الإنتاج وتراجع شديد في كفاءة مؤسساتها العمومية وتضخم مرتفع وتكاليف عالية، فوجدت الجزائر أن أدائها الإقتصادي وإعتمادها على النفط والقروض الخارجية أسوء منه قبل الطفرة النفطية وإنسياب دولارات النفط، الأمر الذي أبان على مدى ضعف النظام الإقتصادي الجزائري فيما يتعلق بتعبئة الموارد المالية الموجهة لتمويل الإقتصاد، والمتتبع لتطور المالية العامة في الجزائر يجد أن هذه الأخيرة قد تحملت عبئ نفقات تعددت أوجهها والتي كانت تسعى من خلالها إلى وضع أساس بنية تحتية إقتصادية وإجتماعية، وهذا منذ الإستقلال كإنطلاقة لإصلاح الوضع الإقتصادي وذلك وفق سياسة تنمية إنتهجتها الدولة وترجمتها في شكل مخططات تنمية، ومع بداية تسعينات القرن الماضي تخلت الجزائر عن الإقتصاد المخطط وانتقلت إلى الإقتصاد الليبرالي مروراً إلى مرحلة الألفية الجديدة والتي إنتهجت فيها الحكومة سياسات جديدة من أجل زيادة المداخل لتلبية المتطلبات المالية للدولة.

ولتتبع تطور وتحليل الإنفاق الحكومي الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990، 2018) وربطها بالسياسة المتبعة من طرف الدولة، نقوم بتقسيم فترة الدراسة إلى ثلاثة مراحل وتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال كل فترة كما يلي:

**الفرع الأول: تطور النفقات العامة خلال الفترة (1990-1999)**

شرعت الجزائر ومنذ بداية التسعينات في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الإقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992 مع تقليل تدخل الدولة في الإقتصاد وفسح المجال للمبادرة الخاصة، غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو إرتفاع حجم الدين العام للدولة نتيجة إرتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة مما أسفر عن إختلال في المالية العامة للدولة<sup>1</sup>، والجدول الموالي رقم (2-5) يبين تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) كما يلي:

<sup>1</sup> سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بدون ذكر الطبعة، 2013، الجزائر، ص: 162.

الجدول رقم (2-5): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: مليار دينار جزائري

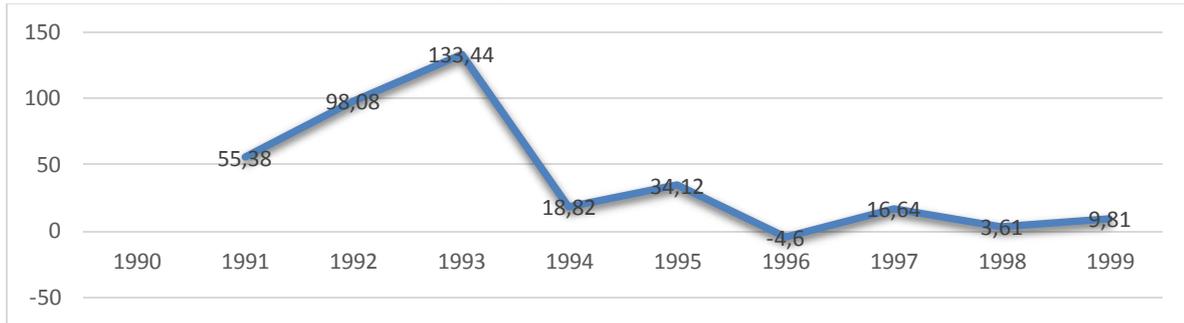
السنوات	إجمالي النفقات العامة	معدل نمو الإنفاق الحكومي %	الناتج الداخلي الخام	نسبة النفقات العامة من الناتج %
1990	136.500	-	555.8	24.56
1991	212.100	55.38	844.5	25.11
1992	420.131	98.08	1048.2	40.08
1993	476.627	13.44	1166	40.87
1994	566.329	18.82	1491.5	37.97
1995	759.617	34.12	1990.6	38.16
1996	724.609	-4.60	2570	28.19
1997	845.196	16.64	2780.2	30.40
1998	875.739	3.61	2830.5	30.93
1999	961.682	9.81	3238.2	29.67

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصاء ONS، حوصلة إحصائية (1962، 2011).

- نسب ومعدلات محسوبة من قبل الطالب.

الشكل (2-8): تطور معدل نمو النفقات العامة في الجزائر للفترة (1990-1999)



المصدر: مخرجات Excel بالاعتماد على الجدول رقم (2-5)

لم تمكن المؤشرات السلبية التي سادت الفترة (1990-1993) الإقتصاد الجزائري من إحداث نقلة في تحقيق الإستقرار في الإقتصاد الكلي، ذلك أن الإختلالات المالية والنقدية الداخلية والخارجية بسبب العجز في ميزان المدفوعات نتيجة إرتفاع نسبة خدمات الدين الخارجي وتراجع الصادرات وإرتفاع نسبة البطالة وإنكماش الأداء الإقتصادي للمؤسسات وإرتفاع التكلفة الإجتماعية للإصلاحات<sup>1</sup>، الأمر الذي وصل بالجزائر إلى حافة الإختناق المالي نتيجة إنهيار أسعار النفط وعدم جدوى الإصلاحات الذاتية، فقامت باللجوء إلى الصندوق النقدي الدولي للحصول على التمويل اللازم فأبرمت عدة إتفاقيات عرفت ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي وذلك خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 1998<sup>2</sup>، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم (2-5) إنخفاض نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام مقارنة بسنة 1988 من 34.42% إلى 25.11% من هذا الناتج سنة 1991 ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى تخلي الدولة عن النهج الإشتراكي والإنتقال إلى إقتصاد

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، إنعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، المجلة العلمية "بحوث اقتصادية عربية"، العدد: 31، مطبعة معهد التخطيط القومي، 2003، القاهرة، ص: 16.

<sup>2</sup> لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 223.

السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الإقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار، غير أن سنتي 1992 و 1993 عرفتا نوعا من الإرتفاع في نسب الإنفاق العام بحيث إرتفعت إلى حوالي 40% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط، ويرجع هذا الإرتفاع إلى رفع الأجور والرواتب وكذلك نفقات الشبكة الإجتماعية ابتداء من فبراير 1992 بحيث إنتقلت من 71 مليار دج سنة 1991 إلى 114.9 مليار دج سنة 1993 ضف إلى ذلك إرتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية، ونظرا للإصلاحات الجوهرية التي مست جميع قطاعات الإقتصاد الوطني على إثر توقيع إتفاقية "ستاند باي" وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي بالجزائر فقد عرفت السياسة الإنفاقية إنخفاضا ملحوظا بنسبة 6.1% من سنة 1993 إلى سنة 1998<sup>1</sup>، كما عرفت الفترة ( 1994، 1997) سياسة حذرة في إدارة المالية العامة في الوقت الذي كانت فيه الإيرادات العامة سائرة في طريق الإرتفاع كانت النفقات العامة تنخفض والنتيجة هي تسجيل 70 مليار دينار سنة 1996 و 66.1 مليار دينار سنة 1997، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة قررت العودة إلى التمويل بالعجز سنة 1998 وذلك بعد نهاية الإلتزام الذي يربطها مع الصندوق النقدي الدولي وهذا ما يفسر ظهور عجز الموازنة سنة 1998 بقيمة 100 مليار دينار.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000-2009)

بعد إستعادة الجزائر لتوازناتها الإقتصادية والمالية الكبرى وقبل سنة 2001 طرحت للنقاش الكيفية التي بموجبها يتم إنعاش الإقتصاد الوطني وإستعادة النمو الإقتصادي، وذلك إما بالعمل بجانب العرض ( أفكار الليبراليون الجدد) أو جانب الطلب (التوجه الكينزي) بمعنى أنه كانت هناك أطروحتان للنقاش لا بد من تبني إحداهما، وفي هذا السياق إقترح المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي إنعاش الإقتصاد عن طريق الإنطلاق في ورشات الأشغال الكبرى ( طرق، سدود...الخ) بمعنى إنعاش الإقتصاد الوطني بواسطة الطلب، وهو ما تم تبنيه ليكون الفصل في هذه القضية لصالح العمل بجانب الطلب ترجمه توجهات البرنامج الرباعي (2001- 2004) لدعم الإنعاش الإقتصادي<sup>3</sup>، وكانت عودة إرتفاع أسعار المحروقات إبتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة التي تم إستغلالها في بعث النشاط الإقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها إرتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي بحيث إرتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.31% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة 2003، فبلغ 155 مليار دولار الذي تم إعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في إنتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط

<sup>1</sup>سعد الله داود، مرجع سابق، ص: 179.

<sup>2</sup>لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 231.

<sup>3</sup>ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، غ منشورة، تخصص: علوم تجارية، قسم: العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة-، 2016/2017، ص: 158.

الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى<sup>1</sup>، والجدول الموالي رقم (2-6) يبين تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) كما يلي:

**الجدول رقم (2-6): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)**

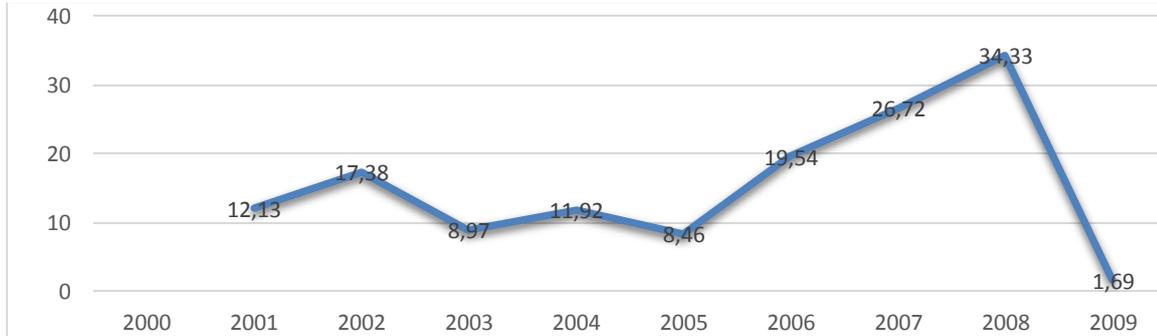
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	إجمالي النفقات العامة	معدل نمو الإنفاق الحكومي %	الناتج الداخلي الخام	نسبة النفقات العامة من الناتج %
2000	1178.122	-	4123.5	28.57
2001	1321.0	12.13	4260.5	31.006
2002	1550.6	17.38	4522.7	34.28
2003	1690.2	8.97	5255.8	32.15
2004	1891.8	11.92	6149.2	30.76
2005	2052.0	8.46	7561.8	27.13
2006	2453.0	19.54	8510.6	28.82
2007	3108.5	26.72	9352.8	33.23
2008	4175.7	34.33	11043.7	37.81
2009	4246.3	1.69	9968	42.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصاء ONS، حوصلة إحصائية (1962، 2011).
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الفصل الخامس: المالية العامة، ص: 113.
- Banque d'Algérie, rapport 2005 évolution économique et monétaire en Algérie, p : 82
- نسب ومعدلات محسوبة من قبل الطالب.

**الشكل (2-9): تطور معدل نمو النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2009)**



المصدر: مخرجات Excel بالاعتماد على الجدول رقم (2-6)

يتضح من خلال الجدول رقم (2-6) أن الإنفاق العام قد عرف نموا معتبرا خلال الفترة (2000-2007) وذلك في إطار مختلف البرامج ذات الصبغة الإنفاقية (برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو) التي تهدف إلى دعم التنمية المحلية، ويلاحظ أن حجم الإنفاق قد تضاعف خلال هذه الفترة بـ 3.21 مرة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>سعد الله داود، مرجع سابق، ص: 182.

<sup>2</sup>لحللو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 239.

بعد التزاخي المسجل في سنة 2007 ليصل إلى 456.8 مليار دينار جدد فائض الرصيد الإجمالي للخزينة في 2008 العهد مع الزيادات التي عرفتها سنتا 2005 و2006 ليبلغ 835.9 مليار دينار أي 7.6% من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 4.9% في 2007<sup>1</sup>، حيث بلغت نفقات الميزانية الكلية مستوى 4175.7 مليار دينار في 2008 مقابل 3108.5 مليار دينار في 2007 أي بزيادة تساوي 34.3% مقابل 26.7% في 2007، ومقارنة مع سنة 2004 بلغ نمو نفقات الميزانية 120.7% ( 4175.7 مليار دينار في 2008 مقابل 1891.8 مليار دينار في 2004)، وفي 2008 ساهم الإرتفاع في النفقات الجارية في زيادة نفقات الميزانية بنسبة 51.9% بينما ساهمت نفقات رأس المال في ذلك بنسبة 48.1%، بالمقابل نتج الإرتفاع في النفقات الكلية خلال الفترة (2008-2004) عن الإرتفاع في النفقات الجارية بنسبة 42.7% وعن الإرتفاع في نفقات الإستثمار بنسبة 57.3%<sup>2</sup>.

كما ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية ظاهريا لعل من أهمها إنخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007 وإرتفاع نسب النمو الإقتصادي إلى مستويات مقبولة إذ بلغت نسبة 6.8% سنة 2003، نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين إنخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8% أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و1.64% سنة 2005<sup>3</sup>، ويمكن ملاحظة هذا التحسن وذلك من خلال الجدول الموالي رقم (2-7) كما يلي:

الجدول رقم (2-7): بعض مؤشرات أداء الإقتصاد الجزائري للفترة (2007-2000)

السنوات	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
معدل النمو%	4.6	1.8	5.1	5.2	6.8	4.1	2.1	2.2
معدل البطالة%	11.8	12.3	15.26	17.7	23.71	25.9	27.3	29.5
معدل التضخم%	4.6	1.8	1.64	3.56	2.58	1.41	4.22	0.33
المديونية الخارجية (مليار \$)	4.88	5.583	16.839	22.158	23.353	22.642	22.571	25.261

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد:

- سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بدون ذكر الطبعة، 2013، الجزائر،

ص: 183.

Évolution de la dette extérieure de l'Algérie 1994-2004 -

### الفرع الثالث: تطور النفقات العامة خلال الفترة (2010-2018)

شهدت هذه المرحلة برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) حيث يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي أول ما إنطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي

<sup>1</sup>بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الفصل الخامس: المالية العامة، ص: 103.

<sup>2</sup>نفس المرجع السابق، ص: 107

<sup>3</sup>سعد الله داود، مرجع سابق ص: 182.

الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصلت الديناميكية ببرنامج فترة (2004-2009) الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا ولايات الجنوب، وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلية التي ما تزال قيد الإنجاز، ويستلزم برنامج الإستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين إثنين هما:<sup>1</sup>

- إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

- وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).

إن القدرة على حشد هذا المبلغ الضخم من الموارد العمومية من دون اللجوء إلى الإقتراض الخارجي كما أشارت إلى ذلك الرئاسة الجزائرية شيء إيجابي في حد ذاته، فالرقم 286 مليار دولار على خمس سنوات يعني أن حجم النفقات الإستثمارية العمومية سوف تناهز ثلث الناتج الداخلي للجزائر سنويا خلال السنوات الخمس المقبلة، ويعد هذا الرقم إستثنائيا خاصة في وقت تعاني فيه كثير من الدول من عجز في ميزانيتها وتراكم في ديونها السيادية وتضطر إلى الإنخراط في سياسات التقشف، إلا أن هذا الحكم الإيجابي والمقتائل لا يلبث أن يترك المكان أمام تساؤلات متعدّدة ترتبط بظروف إعداد هذا البرنامج ومدى إنسجامه مع متطلبات النمو الإقتصادي والإجتماعي للجزائر، ويتعزز هذا الشعور بالإرتياب بسبب طبيعة التدبير التي إتسمت بها البرامج الخماسية السابقة والتي إرتبطت عند الرأي العام الجزائري بالتبذير وسوء إستعمال المال العام.<sup>2</sup>

بعد ذلك إستعدت الجزائر سنة 2015 لإطلاق برنامج إستثمار جديد يمتد على خمس سنوات بقيمة 21000 مليار دج أي ما يعادل 262.5 مليار دولار موجهة لتطوير إقتصاد تنافسي ومتنوع، وخلال مجلس الوزراء كلف رئيس الجمهورية سابقا السيد عبد العزيز بوتفليقة الحكومة بإستكمال مشروع البرنامج الخماسي للإستثمارات العمومية 2015 إلى 2019 الذي حددت مسودته المالية في حدود 21000 مليار دج قصد عرضه على مجلس الوزراء قبل نهاية السنة حسبما أوضح بيان لمجلس الوزراء آنذاك، وإذا كان المخطط الجديد سيندرج في إطار مواصلة برامج التنمية والإستثمارات السابقة فإنه سيسجل قطيعة مع الأنماط السابقة حيث أكد رئيس الدولة سابقا خلال مجلس وزراء أن إعداد هذا البرنامج سيتم بالتشاور مع جميع الأطراف الإقتصادية على المستوى الوطني والمحلي مع مراعاة تجارب الماضي قصد تحسين تنفيذه وفعاليتها، ولن يكون هذا البرنامج إذن الثمرة الوحيدة لعمل الحكومة ولكنه نتيجة مشاورات وطنية ومحلية تدمج كل المبادرات والإقتراحات النابعة عن كل الأطراف الفاعلة الوطنية، وأكد رئيس الدولة حينها أن إعداد هذا البرنامج يجب أن يدمج خلال تحضيره المشاورات الوطنية والمحلية اللازمة وإستخلاص الدروس من تجارب الماضي

<sup>1</sup>برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، بيان إجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010.

<sup>2</sup>الحسن عاشي، البرنامج الخماسي الجزائري: فرصة للإقلاع الاقتصادي أم استمرار لنهج التبذير؟، مقال متوفر على موقع:

<https://carnegie-mec.org/2010/08/05/ar-pub-41344>، تاريخ الاطلاع: 2020/09/30.

وتحسين تأثيره على التنمية المحلية والتنمية البشرية وأيضاً على تنمية اقتصاد منتج وتنافسي في جميع القطاعات، وبالتالي فإن الحكومة مدعوة في هذا الإطار إلى مراعاة تجارب تنفيذ المخططات السابقة لإستخلاص العبر التي تمكن من تجنب أي فشل محتمل، وعلى الرغم من النقائص التي لوحظت في إنجاز مشاريع المنشآت القاعدية العمومية مثل التكاليف الباهظة والتأخرات المسجلة في تسليمها فقد مكنت المخططات الثلاثة التي إنطلقت منذ سنة 2001 من تحقيق نمو إقتصادي أفضل وبالتالي من دفع التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلد، وسيتم إنجاز المخطط الجديد 2015-2019 في إطار معطيات جيدة: إحتياجات صرف مقدرة بحوالي 200 مليار دولار وأصول صندوق تنظيم المداخل مقدرة بأزيد من 5600 مليار دج ومديونية خارجية منعدمة تقريبا، ويمنح إحتياطي الجزائر من العملة الصعبة وأصولها المجتمعة في صندوق تنظيم المداخل فرصة تمويل بروز إقتصاد تنافسي ومنتج في سياق أزمة مالية دولية مستمرة.<sup>1</sup> والجدول الموالي رقم (2-8) يبين تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) كما يلي:

**الجدول رقم (2-8): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)**

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	إجمالي النفقات العامة	معدل نمو الإنفاق الحكومي %	الناتج الداخلي الخام	نسبة النفقات العامة من الناتج %
2010	4512.8	-	11991.6	37.63
2011	5853.6	29.71	14526.2	40.29
2012	7169.9	22.5	16115.5	44.5
2013	6092.1	-15.03	16569.2	36.76
2014	6995.7	14.17	17228.6	40.60
2015	7656.3	9.44	16712.7	45.81
2016	7383.6	-3.56	17514.6	43.4
2017	7282.7	-1.36	18594.1	39.16
2018	4079.0	-43.99	20189.6	20.20

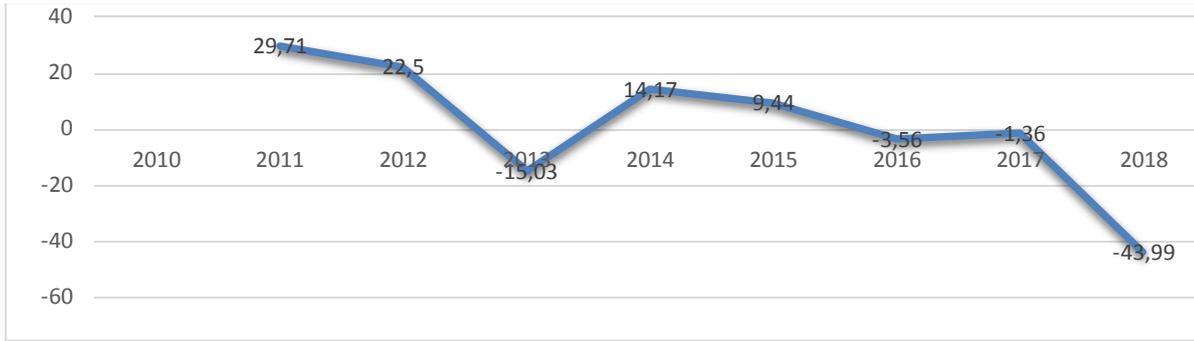
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- BANQUE D'ALGERIE, Rapport 2010, évolution économique et monétaire en Algérie, p :66-
- BANQUE D'ALGERIE, Rapport annuel 2015, évolution économique et monétaire en Algérie, p :120-
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص: 146
- بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الإحصائية، رقم: 29، مارس 2014، ص: 26.
- بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الإحصائية، رقم: 45، مارس 2019، ص: 26.
- <https://www.bank-of-algeria.dz>, indicateurs des finances publiques 2018. -
- نسب ومعدلات محسوبة من قبل الطالب.

<sup>1</sup>الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر تستعد لإطلاق مخطط استثمار جديد لفترة خمس سنوات بقيمة 262 مليار دولار، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة، المجلة الصحفية، على موقع:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/1087-262>، تاريخ الاطلاع: 2020/09/30.

الشكل (2-10): تطور معدل نمو النفقات العامة في الجزائر للفترة (2010-2018)



المصدر: مخرجات Excel بالاعتماد على الجدول رقم (2-8)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في سنة 2010 بلغت نفقات الميزانية الكلية مستوى 4512.8 مليار دينار مقابل 4246.3 مليار دينار في 2009 أي بزيادة تساوي 6.3% بعد شبه إستقرار في 2009، وقد إزدادت بين 2005 و 2010 بنسبة 119.9% منتقلة من 2052 مليار دينار إلى 4512.8 مليار دينار على مدار نفس الفترة، ونجم الإرتفاع في النفقات الكلية عن الإرتفاع في النفقات الجارية بنسبة 58.5% وعن الإرتفاع في نفقات الإستثمار بنسبة 41.5% بالمقابل بالنسبة لسنوات 2009 و 2010 تعتبر نفقات رأس المال في إنخفاض بنسبة 1.4% و 6% على التوالي<sup>1</sup>، وبلغت نفقات الميزانية الكلية في 2011 مستوى 5853.6 مليار دينار مقابل 4466.9 مليار دينار في 2010 أي بزيادة تساوي 28.3% مقابل 5.2% في 2010 وشبه إستقرار في 2009، بالفعل تعادل زيادتها المسجلة في 2011 أكثر من أربعة أضعاف ونصف من زيادتها المتركمة في السنتين السابقتين<sup>2</sup>، وبعد العجز الكبير الذي شهدته سنة 2009 والناجم عن إنخفاض إيرادات الضريبة البترولية (-41%) المرتبط بالصدمة الخارجية الحادة لم يمثل عجز سنتي 2010 و 2011 إلا 0.6% و 0.4% من إجمالي الناتج الداخلي على التوالي، وإزداد العجز الميزاني في 2012 من جديد (4.8%) وذلك بسبب الإرتفاع الكبير للنفقات الإجمالية (22.5%) وخاصة الإرتفاع الكبير للنفقات الجارية (27.2%) بعد الإرتفاعات التي لا تقل حدة التي سجلت في 2011 (31% و 45.9% على التوالي<sup>3</sup>، وبلغت نفقات الميزانية الكلية في 2012 مستوى 7169.9 مليار دينار مقابل 5853.6 مليار دينار في 2011 أي بزيادة تساوي 22.5% مقابل 31% في 2011 و 5.2% في 2010 وشبه إستقرار في 2009 وبالتالي إزدادت بنسبة 60.5% خلال السنتين الأخيرتين، ورغم تزايد نفقات التجهيز بنسبة 13.1% بقيت النفقات الجارية في 2012 المساهم الأكبر في زيادة النفقات الكلية (80.3%)<sup>4</sup>.

أدى التعزيز الميزاني المباشر فيه في 2013 المترجم بإنخفاض معتبر في النفقات العمومية إلى تقلص هام في عجز الميزانية الإجمالي وعجز الخزينة العمومية الإجمالي، وذلك رغم الأثر السلبي للإتجاه التنزلي منذ سنة 2006 لصادرات المحروقات على المالية العامة والعائد الضعيف للضريبة العادية خصوصا

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الفصل الخامس: المالية العامة، ص: 81.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الفصل الخامس: المالية العامة، ص: 93.

<sup>3</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الفصل الخامس: المالية العامة، ص: 95.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص: 101.

الضريبة غير المباشرة، إضافة تبقى قدرة التمويل للخزينة العمومية معتبرة في سنة 2013 بالنظر إلى المستوى المعتبر للإدخارات المالية المتراكمة والمستوى الضعيف للدين الخارجي<sup>1</sup>، وبلغت نفقات الميزانية الكلية في 2013 مستوى 6092.1 مليار دينار مقابل 7169.9 مليار دينار في 2012 أي بانخفاض يساوي 14.6% وخص هذا الإنخفاض في النفقات الكلية بعد الإرتفاعات التي عرفتتها بنسبة 22.5% و 31% على التوالي في 2011 و 2012<sup>2</sup>، ونتج الإرتفاع الكبير للعجز بـ 103% في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 على حد سواء عن الإنخفاض في إيرادات الميزانية (-11.1%) المرتبطة بالإنخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات (-30%) وعن الإرتفاع في نفقات الميزانية (9.4%)<sup>3</sup>، وفي سنة 2015 بلغت نفقات الميزانية الكلية 7656.3 مليار دينار مقابل 6995.7 مليار دينار في 2014 أي بإرتفاع قدره 9.4% بعد الإرتفاع الأقوى المسجل في سنة 2014 (16.1%) مقابل إنخفاض بـ 14.6% في 2013، ونسبةً إلى إجمالي الناتج الداخلي إرتفعت نفقات الميزانية الكلية في سنة 2015 إلى 46.1% مقابل 40.6% في سنة 2014 و 36.2% في سنة 2013 في وضع إتسم بإنخفاض في القيمة لإجمالي الناتج الداخلي، كذلك وإلى حد أقل إرتفعت نفقات الميزانية الكلية إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات لتبلغ 56.9% مقابل 55.6% في سنة 2014.<sup>4</sup>

أدى الإنخفاض المستمر في سعر البترول بـ 15.2% في 2016 إلى تواصل إنخفاض إيرادات المحروقات بحوالي 25%، في حين وبفضل إنخفاض ملموس في النفقات العمومية خاصة نفقات التجهيز وإرتفاع في الإيرادات خارج المحروقات تراجع العجز الميزاني نوعاً ما في سنة 2016 إلى 13.5% من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 15.3% في 2015<sup>5</sup>، وفي 2016 بلغت نفقات الميزانية الكلية 7383.6 مليار دينار مقابل 7656.3 مليار دينار في 2015 أي في إنخفاض قدره 3.6%، وعقب الزيادات المتتالية في 2014 و 2015 المقدرة بـ 16.1% و 9.4% على التوالي تسببت نفقات رأس المال بأكثر من 90% في هذا الإنخفاض للنفقات الكلية، أما نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي إنخفضت نفقات الميزانية الكلية في سنة 2016 إلى 43.4% مقابل 45.8% في سنة 2015، بالمثل إنخفضت نفقات الميزانية الكلية نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات لتبلغ 51.3% مقابل 56.4% في سنة 2015.<sup>6</sup>

وفي 2017 إستقرت النفقات الكلية للميزانية نسبياً إذ لم ترتفع سوى بـ 1.3% مقابل تراجع بـ 4.7% في 2016، ومن حيث المبلغ إستقرت هذه النفقات عند 7389.3 مليار دينار مقابل 7297.5 مليار دينار في 2016، نتج هذا الإرتفاع الطفيف بصفة كاملة عن الزيادة في النفقات الجارية (3.8%) على الرغم من إنخفاض نفقات رأس المال بـ 3.0%، من جهة أخرى نجد أن نسبةً إلى إجمالي الناتج الداخلي إنخفضت

<sup>1</sup>بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الفصل الخامس: المالية العامة، ص: 85.

<sup>2</sup>نفس المرجع السابق، ص: 90.

<sup>3</sup>بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الفصل الخامس: المالية العامة، ص: 77.

<sup>4</sup>نفس المرجع السابق، ص، ص: 81، 82.

<sup>5</sup>بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الفصل الخامس: المالية العامة، ص: 69.

<sup>6</sup>نفس المرجع السابق، ص: 74.

النفقات الكلية في سنة 2017 إلى 39.1% مقابل 41.9% في سنة 2016، بالمثل عرفت النفقات الكلية نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات إنخفاضا لتبلغ 48.3% مقابل 50.7% في 2016.<sup>1</sup> في ظرف يتميز بإنخفاض طفيف في حجم صادرات المحروقات أدى إرتفاع متوسط سعر البترول خلال الثمانية أشهر الأولى من 2018 إلى إرتفاع إيرادات المحروقات بواقع 1840.3 مليار دينار، وهذا الإرتفاع في الضريبة البترولية المترافق مع إرتفاع الإيرادات غير الضريبية (الأرباح المدفوعة من طرف بنك الجزائر) التي إنتقلت من 919 مليار دينار في 2017 إلى 1000 مليار دينار في 2018، أدى إلى رفع إيرادات الميزانية إلى 4889.6 مليار دينار، وعلى الرغم من إرتفاع إجمالي النفقات بـ 4.5% بين الثمانية أشهر الأولى من 2018 ونفس الفترة من 2017، إلا أن الإرتفاع الأكبر في إجمالي الإيرادات أدى إلى تقلص العجز الميزاني إلى 470.1 مليار دينار في أوت 2018 مقابل 745.7 مليار دينار في أوت 2017، ويرتبط الإرتفاع في نفقات الميزانية كليا بالإرتفاع في النفقات بموجب عمليات رأس المال (إعتمادات في حسابات التخصيص الخاص، دعم أسعار الفائدة، تسديد المستحقات على الدولة ومساهمة ميزانية الدولة لصالح صندوق الضمان الإجتماعي)، بينما إنخفضت نفقات الإستثمار الفعلية بحوالي 180 مليار دينار.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: تقييم واقع تمويل الإستثمارات العامة في ظل مخططات الإنعاش وتوالي الصدمات

لقد أدت برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي إعتمدها الدولة إلى تحقيق التوازنات الإقتصادية الكبرى ولكنها بالمقابل خلفت آثار إجتماعية وخيمة واختلالات عميقة أدت إلى إنخفاض المستوى المعيشي للسكان، وبالنظر إلى المعطيات المالية المحفزة التي شهدتها الإقتصاد الجزائري بسبب الإرتفاع المحسوس الذي عرفته أسعار البترول التي بلغت 20 دولار للبرميل سنة 2000 لتصل إلى 40 دولار سنة 2004 ثم 50 دولار سنة 2005، وجدت الدولة نفسها مجبرة على إتخاذ التدابير الضرورية من أجل التخفيف من حدة المشاكل الإجتماعية والدفع بعجلة النمو الإقتصادي وذلك من خلال الزيادة في الإنفاق العام عن طريق برامج دعم النمو التي يتم تمويلها من ميزانية الدولة ودعم جميع قطاعات النشاط وتخصيص المبالغ المالية الكافية لإنعاش الإقتصاد الوطني، ونجد الأساس النظري لهذا التوجه الإقتصادي في فكر إقتصاديين نادوا بضرورة تدخل الدولة وأهمية دورها وعلى رأسهم "كينز"، بهدف المحافظة على الإستقرار الإقتصادي وإعادته إلى نصابه إنطلاقا من مبدأ أن التوازن الإقتصادي لا يمكن أن يحدث تلقائيا وإنما يقع على عاتق الدولة مهمة التدخل بتنفيذ السياسات الملائمة والكفيلة بتحقيقه، وعليه فإن التنامي التدريجي في حجم النفقات العامة في الجزائر يقودنا إلى دراسة تطور النفقات العامة حسب طبيعتها، وذلك لمعرفة توجهات الدولة في كيفية تخصيص وتوزيع نفقاتها بين التسيير والتجهيز، ولذلك سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى هيكل نفقات الميزانية في الجزائر للفترة (1990-2018).

<sup>1</sup>بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الفصل الخامس: المالية العامة، ص: 63.

<sup>2</sup>بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني،

ديسمبر 2018، ص: 12، 13.

## الفرع الأول: تحليل هيكل نفقات الميزانية في الجزائر للفترة (1990-1999)

من أجل التعرف على تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال هذه الفترة نعتد على الجدول

الآتي كما يلي:

## الجدول رقم (2-9): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز للفترة (1990-1999)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	نفقات التسيير	معدل نمو نفقات التسيير %	نفقات التجهيز	معدل نمو نفقات التجهيز %
1990	888.00	-	477.00	-
1991	153.800	73.19	583.00	22.22
1992	236.100	53.51	726.00	24.52
1993	291.417	23.42	185.210	155.11
1994	330.403	13.37	235.926	27.38
1995	473.694	43.36	285.923	21.91
1996	550.596	16.23	174.013	-39.13
1997	643.555	16.88	201.641	15.87
1998	663.855	3.15	211.884	5.08
1999	774.695	16.69	186.987	-11.75

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصاء ONS، حوصلة إحصائية (1962، 2011).

- نسب ومعدلات محسوبة من قبل الطالب.

بالنظر إلى نفقات التسيير خلال فترة التسعينات نجدها عرفت إرتفاعا كبيرا حيث إستحوذت على ما نسبته 58.34% كحد أدنى سنة 1994 و 80.56% كحد أقصى سنة 1999 ويرجع ذلك إلى إعتبرات سياسية وإجتماعية بالإضافة إلى إعتبرات إقتصادية، كما يعود الإرتفاع لهذا النوع من النفقات إلى سيطرة الحكومة من خلال تحملها للمهام المنوطة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية والإقليمية، حيث أنه خلال سنة 1997 إرتفعت نفقات الميزانية بصفة إجمالية بمعدل 16.7% من سنة 1996 إلى سنة 1997 حيث إرتفعت نفقات التسيير بمعدل 17% وبسرعة أكبر من نفقات التجهيز التي إرتفعت بمعدل 15% ونتج عن ذلك إنخفاض نسبي لحصة نفقات التجهيز من 24% إلى 23.70% مقارنة بالنفقات الإجمالية، ويرجع سبب إرتفاع نفقات التسيير إلى رفع الأجور وتنظيم الإنتخابات وإلى المساعدة المخصصة للصندوق الوطني للتقاعد بالإضافة إلى تسديد جزء من المديونية بمبلغ 56.5 مليار دينار وهو رقم دون الرقم المحدد في قانون المالية التكميلي والمقدر بـ 97 مليار دج إضافة إلى إرتفاع التحويلات الإجتماعية، أما سنة 1998 فقد شهدت إنخفاضات كبيرة لأسعار البترول حيث بلغ 12.5 دولار للبرميل خلال هذه السنة بعدما كان يتراوح عند قيمة 19.5 دولار للبرميل سنة 1997 إلا أن هذا لم يمنع من زيادة نفقات الميزانية والتي كان سببها إلى حد كبير في زيادة نفقات التسيير والتي بلغت خلال هذه السنة ما يعادل 663.85 مليار دج، وفيما تميزت

سنة 1998 بتدهور سوق النفط إلا أنه وفي السداسي الأول من سنة 1999 إرتفع سعر البترول إلى ما يعادل 18 دولار للبرميل، الأمر الذي أدى إلى تطور نفقات الميزانية التي بلغت 774.69 مليار دج ساهمت فيها نفقات التسيير بـ 80.56% أمام نفقات التجهيز التي ساهمت بنسبة 19.44% من إجمالي النفقات، أما فيما يخص نفقات التجهيز (الإنفاق الإستثماري) فقد بلغت ما قيمته 47700 مليار دينار جزائري سنة 1990 وهي تمثل 34.95% من إجمالي النفقات إذ أخذت قيمة نفقات التجهيز في الإرتفاع إلى غاية سنة 1995 لتبلغ 285923 مليار دج، ويرجع ذلك إلى تنشيط النمو الإقتصادي وتشجيع الإستثمار الذي يتطلب توفير التجهيزات والبنية التحتية مع إعطاء الأولوية إلى إتمام البرامج الجارية والمقدرة في نهاية سنة 1994 بـ 330 مليار دينار جزائري، أما الفترة 1996 إلى غاية 1999 نلاحظ أن نفقات التجهيز بدأت في الإنخفاض إلى أن بلغت سنة 1999 إلى ما يعادل 186987 مليار دج نتيجة التدابير السياسية التي تم إتخاذها لخفض الإنفاق وترشيده، حيث بلغت نسبة مساهمة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات 19.44% سنة 1999 وذلك لصالح نفقات التسيير.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: تحليل هيكل نفقات الميزانية في الجزائر للفترة (2000-2018)

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة بسياسة إنفاقية توسعية وذلك بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام سواء من خلال نفقات التسيير أو التجهيز، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته إرتباطا وثيقا بالتطورات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة، وبالتالي تبنت الجزائر سياسة توسعية قائمة على مجموعة كبيرة من المشاريع العامة ضمن خطة التنمية والتي بدأت بالتحديد من سنة 2001 لتتواصل حتى 2014 من خلال مجموعة من البرامج، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة حيث رصدت مبالغ مالية معتبرة من خلال إستثمار الأموال العامة في الجوانب الإجتماعية والبنى الأساسية والهياكل القاعدية ودعم الإنفاق الزراعي وكذا النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد إعتقد الكثير من أصحاب القرار ورسمي السياسات الإقتصادية في الجزائر خاصة مع بداية الألفية الثالثة، حيث شهد الإقتصاد الجزائري وفرة مالية كبيرة لم تحدث منذ الإستقلال أن سياسة الميزانية السياسية المالية تعد أكثر فعالية في الجزائر، مقارنة بوسائل السياسة الإقتصادية الأخرى ولا سيما السياسة النقدية التي طبقت خلال مرحلة الإختلالات الإقتصادية الكبرى التي عاشها الإقتصاد الجزائري، ذلك أن عدم مرونة الإقتصاد الجزائري غير الحقيقي والذي أساسه الربوع النفطية يجعل من السياسة النقدية غير مجدية بل غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، في حين أن أدوات سياسة الميزانية أكثر إرتباطا وتأثيرا في الحياة الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع ما يجعل منها أكثر تأثيرا في مستوى الإنفاق العام والخاص والإستثمار والإنتاج وبالتالي في تحريك عجلة الإقتصاد وإنعاشه ودعم نموه، ومن أجل التعرف على تطور نفقات التسيير والنفقات الإستثمارية نعلم على الجدول الموالي رقم (2-10) كما يلي:

<sup>1</sup>ين نقل كمال، اتجاهات السياسة الإنفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر -دراسة تقييمية وتحليلية-، مجلة الدراسات الاقتصادية

المعاصرة، المجلد: 2، العدد: 3، 2017، ص: 123.

## الجدول رقم (2-10): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز للفترة (2000-2018)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	نفقات التسيير	معدل نمو نفقات التسيير %	نفقات التجهيز	معدل نمو نفقات التجهيز %
2000	856.19	-	321.92	-
2001	963.63	12.54	357.39	11.01
2002	1097.7	13.91	452.93	26.73
2003	1122.76	2.28	567.41	25.27
2004	1251.05	11.42	640.71	12.91
2005	1245.13	0.47-	806.9	25.93
2006	1437.87	15.47	1015.14	25.80
2007	1673.93	16.41	1434.63	41.32
2008	2217.77	32.48	1973.27	37.54
2009	2300.02	3.70	1946.31	1.36-
2010	2659.07	15.61	1807.86	7.11-
2011	3879.20	45.88	1974.36	9.20
2012	4782.63	23.2	2275.53	15.25
2013	4131.53	13.61-	1892.59	16.82-
2014	4494.32	8.78	2501.44	32.17
2015	4617.00	2.72	3039.32	21.50
2016	4585.56	0.68-	2711.93	10.77-
2017	4677.18	2	2605.44	3.92-
2018	4813.68	2.91	2918.38	12.01

Source : Situation Résumée des opérations du trésor (SROT) 2000-2018, <http://www.dgpp-mf.gov.dz>.

## أولاً: تطور نفقات التسيير

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نفقات التسيير في تزايد مستمر وذلك من سنة 2000 إلى غاية 2018 فلقد إرتفعت من 856.19 مليار دينار سنة 2000 حتى وصلت إلى 4677.18 مليار دينار سنة 2017 و 4813.68 مليار دينار سنة 2018 وهي زيادة كبيرة جدا فلقد مثلت النسبة الأكبر من الإنفاق طيلة هذه الفترة، ويرجع سبب إرتفاعها إلى العديد من العوامل أبرزها هو إرتفاع أعباء الأجور والتحويلات الإجتماعية إضافة إلى ذلك القيام بتسديد الدين العمومي، بحيث يظهر هذا الإرتفاع الهائل خصوصا بعد سنة 2008 والتغيرات الحاصلة على الأجور بحيث إنتقلت النفقات الجارية من 3879.2 مليار دينار في 2011 إلى 4782.63 مليار دينار في 2012، أي بزيادة قدرها 27.2% بعد الإرتفاع القوي في 2011 (45.88%) أكثر مما كان عليه الحال في سنة 2011 وترجع هذه الزيادة تقريبا كليا إلى إرتفاع التحويلات، وبموجب سنة 2013 كادت نفقات التسيير تعادل المبالغ المدرجة في الميزانية (97%)، حيث إنتقلت النفقات الجارية من 4782.6 مليار دينار في 2012 إلى 4131.53 مليار دينار في 2013 أي إنخفاض قدره 13.6% مقابل 23.2% في 2012 و بـ 45.88% في 2011، ونتج أساسا هذا الإنخفاض عن الإنخفاض في التحويلات

الجارية وبقدر أقل إلى انخفاض نفقات المستخدمين، ويفسر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات إحتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادات في الأجور.

بعد أن إنخفضت نفقات التسيير في 2013 بنسبة 13.6% عادت للإرتفاع من جديد في سنة 2014 بنسبة 8.78% وواصلت نموها في سنة 2015 ولكن بنسبة متواضعة 2.7% لتبلغ 4617 مليار دينار عكس سنة 2014، ونتج هذا الإرتفاع في النفقات الجارية كليا عن الإرتفاع في نفقات المستخدمين في وضع إسم بتراجع طفيف للتحويلات الجارية بما في ذلك الخدمات الإدارية، وبعد أن إرتفعت نفقات التسيير في 2014 و2015 بـ 8.8% و2.7% على التوالي عرفت النفقات الجارية شبه إستقرار في 2016 لتبلغ 4585.56 مليار دينار مقابل 4617.0 مليار دينار في 2015 في حين إرتفعت نفقات المستخدمين بـ 5% لتبلغ 2279.5 مليار دينار، بينما سجلت البنود الأخرى الهامة من النفقات الجارية إنخفاضا خصوصا التحويلات الجارية التي تراجعت شيئا ما لتصل 1929.3 مليار دينار مقابل 2000.8 مليار دينار في 2015 (-3.6%)، وبالمقارنة في سنة 2016 حيث إنخفضت النفقات الجارية بـ 0.7% والتي عادت إلى الإرتفاع في 2017 بـ 2% لتبلغ 4677.18 مليار دينار مقابل 4585.6 مليار دينار في 2016، يرجع هذا الإرتفاع كليا إلى إرتفاع كل من التحويلات الجارية والفوائد على الدين العمومي التي إنتقلت من 46.8 مليار دينار في 2016 إلى 154.0 مليار دينار في 2017، بالمقابل إنخفضت نفقات المعدات واللوازم ونفقات المستخدمين بـ 35.4% و1.2% على التوالي، ويتواصل إرتفاع نفقات التسيير خلال سنة 2018 لتبلغ 4813.68 مليار دينار ويفسر هذا الإرتفاع بالإرتفاع في نفقات المستخدمين والتحويلات الجارية وبالخصوص نفقات خدمات الإدارات (المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري).<sup>1</sup>

يمكن الإشارة إلى توزيع إتمادات التسيير خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2016، 2017، 2018) حسب الدوائر الوزارية وتطورها بعد إنخفاض أسعار البترول، إذ تستحوذ وزارة الدفاع على أعلى نسبة في إتمادات التسيير، وقد عرفت ثباتا في مبلغها خلال السنوات الأخيرة بـ 1118 مليار دينار، تليها وزارة التربية الوطنية التي عرفت إتماداتها إنخفاضا نسبيا من 764 مليار دينار سنة 2016 إلى حوالي 709 مليار دينار حسب تقديرات سنة 2018، أما في المرتبة الثالثة فيأتي حساب التكاليف المشتركة الذي سجل إرتقاعا متتاليا خلال السنوات الثلاث.

وبلغت إتمادات التكاليف المشتركة حسب تقديرات 2018 حوالي 475 مليار دينار، ويدخل ضمن التكاليف المشتركة كل من الباب الأول للنفقات وهو أعباء الدين العمومي وكذا الباب الثاني وهو تخصيصات السلطات العمومية، وتأتي في المرتبة الرابعة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية التي عرفت إرتقاعا في تقديرات 2018 إلى حوالي 425 مليار دينار نظرا لإلحاق مصالح التهيئة العمرانية إلى وزارة الداخلية بعد أن كانت تابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية التي سجلت بدورها إنخفاضا في إتمادات التسيير لسنة 2018 بحوالي 465 مليار دينار مقارنة بسنة 2017، وتوالي فكل من وزارة الصحة وإصلاح

<sup>1</sup>التقرير السنوي (2006، 2008، 2010، 2015، 2017)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، المالية العامة (تطور نفقات التسيير).

المستشفيات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة المجاهدين، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، فمن الملاحظ أن أغلب الدوائر الوزارية سجلت إنخفاضا تدريجيا من سنة 2016 إلى 2018 كما أن توزيع الإعتمادات تأثر بالتغيرات الهيكلية التي مست بعض الدوائر الوزارية، إذ أنه تم دمج بعض المصالح الوزارية ضمن وزارات أخرى كسبيل لتخفيض التكاليف مثل دمج وزارة النقل ضمن وزارة الأشغال العمومية سنة 2017، والتهيئة العمرانية ضمن وزارة الداخلية، وكذلك دمج البيئة ضمن وزارة جديدة هي وزارة البيئة والطاقات المتجددة بعد أن كانت تابعة لوزارة الموارد المائية.<sup>1</sup>

### ثانيا: تطور نفقات التجهيز (الاستثمار العام)

تشكل نفقات التجهيز أهمية خاصة وخاصة في ظروف الدول النامية ومنها الجزائر التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، والتي تعتبر المقومات الأساسية لإحداث تنمية اقتصادية جادة وهو ما يكسب خطط التنمية الاقتصادية أهمية خاصة في توسيع الطاقة الإنتاجية للإقتصاد، وعلى هذا الأساس وضعت الحكومة الجزائرية على عاتقها مسؤولية تحقيق التوازن الإقتصادي والاجتماعي عن طريق السياسة المالية والنقدية التي تلعب دورا هاما في مجال التكوين الرأسمالي. ففي الفترة (2000-2004) مع بداية الألفية الثالثة نلاحظ تزايد نفقات التجهيز من سنة لأخرى حيث بلغت سنة 2000 مبلغ 32129 مليار دج لتنتقل إلى 64071 مليار دينار سنة 2004 كما سجلت نفقات التجهيز معدل نمو أسرع بالمقارنة مع نفقات التسيير، طبقا لبرنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرتها في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي تبنته الحكومة ابتداء من سنة 2001 ضمن أفق حماية المكتسبات المحققة في مجال التوازنات الإقتصادية المالية الكلية، حيث خصصت الموارد للإبقاء على الأولويات القطاعية التي حددتها الحكومة كقطاع الفلاحة والري والسكن والتعليم والكهرباء الريفية.<sup>2</sup>

وبالتالي فإنه ابتداء من سنة 2000 إلى 2014 عرفت نفقات التجهيز في الجزائر إرتفاعا غير مسبوق ابتداء من سنة 2001 وذلك بسبب مباشرة الحكومة تطبيق عدة برامج تنمية بأغلفة مالية معتبرة والذي إنعكس في تطبيق مجموعة من البرامج التالية:<sup>3</sup>

- برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) بمبلغ نهائي قدر بـ 1261 مليار دينار أي ما يعادل 16 مليار دولار.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بمبلغ نهائي قدره 8705 دينار.
- برنامج دعم النمو الإقتصادي (2010-2014) بمبلغ 21214 مليار دينار.

<sup>1</sup> شليحي الطاهر، غربي يسين سي لاخضر، ظاهرة تزايد النفقات الجارية واسبابها في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد: 10، العدد: 01، 2019، ص: 64

<sup>2</sup> دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص: 360.

<sup>3</sup> يوسف جيلالي، الإطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد: 11، العدد: 02، 2019، ص: 18.

أ- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004):

يعتبر هذا البرنامج كأول إنطلاقة للبرامج التنموية التي تبنتها الدولة في إطار سياستها التوسعية ويهدف هذا البرنامج إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني ويعتمد على رفع الطلب الداخلي وعادة تحريكه عن طريق الإنفاق الحكومي<sup>1</sup>، ووجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والموارد البشرية، إضافة إلى مجموعة من الإصلاحات إنتهجتها الدولة تزامنا مع هذا البرنامج، كما قسم هذا البرنامج إلى أربع قطاعات رئيسية كبرى وكل قطاع يتكون من مجموعة من القطاعات الفرعية<sup>2</sup> والجدول الموالي (2-11) يبين ذلك كما يلي:

الجدول رقم (2-11): المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي حسب القطاعات (2001-2004)

الوحدة: مليار دينار

المجموع	دعم الإصلاحات	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	تنمية محلية وبشرية	أشغال كبرى وهياكل قاعدية	القطاعات السنوات
205.4	30.0	10.6	71.8	100.7	2001
185.9	15.0	20.5	72.8	70.2	2002
113.9	/	22.5	53.1	37.6	2003
20.5	/	12.0	6.5	2.0	2004
525.0	45.0	65.4	204.2	210.5	المجموع (المبالغ)
100%	8.6%	12.4%	38.8%	40%	المجموع (النسب)

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة

2001، ص: 87.

يتضح من خلال هذا الجدول أن قطاع الأشغال العمومية حاز على أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث خصص له غلafa ماليا قدره 210 مليار دج أي ما يعادل نسبة 40.1% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وهذا راجع لكون الدولة تسعى من خلاله للنهوض بالإقتصاد الوطني وتوسيع نشاط المؤسسات الإنتاجية بهدف خلق فرص عمل جديدة وتقليل حجم البطالة، أما قطاع التنمية المحلية والبشرية فقد إستفاد من مبلغ قدره 204.2 مليار دج أي ما يعادل نسبة 38.8% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وتسعى الدولة من خلال هذا القطاع إلى تحسين المستوى المعيشي خاصة في المناطق الريفية المعزولة، أما بالنسبة لقطاعي دعم الفلاحة والإصلاحات فقد حازا على نسبة 12.4% و 8.6% على التوالي والهدف منهما ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بلعاش ميادة، زير ريان، تطور السياسة المالية في الجزائر ودورها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (2000-2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد: 3، 2017، ص: 99.

<sup>2</sup> زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014، مجلة المالية والأسواق، المجلد: 2، العدد: 1، 2015، ص: 16.

<sup>3</sup> أحمد ضيف، نسيم بن يحي، تقييم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، المجلد: 02، العدد: 07، 2017، ص: 169.

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة، وأعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في المسار التنموي للجزائر وذلك من حيث قيمته المرتفعة والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 114 مليار دولار، وقد كان يهدف بالأساس إلى:<sup>1</sup>

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي والتعليمي والأمني.
  - تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الإقتصادي والإجتماعي.
  - تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية إعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الإقتصادي.
  - رفع معدلات النمو الإقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج.
- ويبرز الجدول الموالي توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) كما يلي:

الجدول رقم (2-12): توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

الوحدة: مليار دينار

المجموع	تطوير تكنولوجيا الاتصال	تطوير الخدمة العمومية	دعم التنمية الاقتصادية	تطوير المنشآت الأساسية	تحسين ظروف معيشة السكان	القطاعات
4202.7	50.0	203.9	337.2	1703.1	1908.5	القيمة المخصصة (مليار دج)
% 100	% 1.2	% 4.9	% 8.0	% 40.5	% 45.4	النسبة (%)

المصدر: بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو، ص: 2، على موقع: <http://www.premier-ministre.gov.dz>

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن الدولة تسعى من خلال هذا البرنامج إلى التركيز بشكل كبير على تحسين ظروف الإسكان والمستوى المعيشي، حيث خصص له غلafa مالي قدره 969 مليار دينار أي ما يعادل نسبة 25.5% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الإقتصادي من خلال إنعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم حركية النشاط الإقتصادي، يليه قطاع الهياكل القاعدية الذي خصص له غلاف مالي قدره 862.6 مليار دينار نظرا للأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية لدفع عجلة التنمية الإقتصادية، أما بالنسبة لقطاع الخدمات العمومية فقد خصص له غلafa مالي قدره 790.4 مليار دينار وترمي الدولة من خلال هذا القطاع إلى تحسين الخدمة العمومية ومواكبة التطورات والمستجدات في جميع القطاعات (البريد والمواصلات، العدالة، الخ...) ناهيك عن قطاع التنمية البشرية والقطاع الإقتصادي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عمري عمار، محمادي وليد، آثار الإستثمارات العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، مارس 2013، ص: 8.

<sup>2</sup> أحمد ضيف، نسيم بن يحي، مرجع سابق، ص: 170، 171.

## ت-برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014):

جاء هذا البرنامج مكتملا للسياسة التنموية التوسعية التي تبنتها الجزائر والتي شرعت في تطبيقها منذ سنة 2001، حيث يسعى هذا البرنامج إلى تكملة المشاريع السابقة التي هي في طور الإنجاز من البرنامج السابق من جهة حيث خصص له غلاف مالي قدر بـ 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار وذلك خلال الفترة (2010-2014)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق المقدر بـ 9680 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار، ومن جهة أخرى الإنطلاق في مشاريع جديدة خصص لها غلاف مالي يقدر بـ 156 مليار دولار والسعي من أجل خلق حركة تنموية متوازنة بين مختلف مناطق البلاد وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف التالية:<sup>1</sup>

- تحسين المستوى المعيشي للسكان والتنمية البشرية عن طريق تحسين معدلات التمدرس والرعاية الصحية.
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية والبنى التحتية وتحسين الخدمات العمومية.
- دعم تنمية الإقتصاد الوطني عن طريق تحقيق التنمية الصناعية وتوسيع وتنويع النسيج الإقتصادي خارج قطاع المحروقات.

ويخصص البرنامج نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية حيث قدرت حصة تنمية الموارد البشرية بأكثر من 40% من إجمالي المبلغ المخصص، وعلاوة على ذلك يخصص البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الإقتصاد الوطني من خلال التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعية، ومواصلة تطوير البنى التحتية وفك العزلة، كما خصص البرنامج للإستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية بالإضافة إلى تحديث أجهزة الدولة<sup>2</sup>، والجدول الموالي يبين الإعتمادات المالية في ستة محاور رئيسية موضحة كما يلي:

## الجدول رقم (2-13): التخصيص القطاعي لمخصصات برنامج توطيد النمو الإقتصادي

النسبة (%)	المبلغ (مليار دينار)	القطاعات
49.6%	10122	تحسين التنمية البشرية
31.6%	6448	تطوير المنشآت الأساسية
8.1%	1666	تحسين الخدمة العمومية وتحديثها
7.7%	1566	دعم التنمية الاقتصادية
1.8%	360	مكافحة والحد من البطالة
1.2%	250	تطوير البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال
100%	20412	المجموع

المصدر: فريد بن عبيد، طلال زغبة، أثر برامج الإستثمارات العمومية على ترقية ودعم الإستثمار بمناطق التنمية الجهوية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد: 16، العدد: 2، 2016، ص: 389.

<sup>1</sup>قادي محمد، أثر الإستثمارات العمومية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد: 02، العدد: 03، 2017، ص: 124.

<sup>2</sup>رئاسة الجمهورية الجزائرية، بيان مجلس الوزراء، المنعقد يوم السبت 14 يناير 2006 على موقع: [www.el-mouradia.dz](http://www.el-mouradia.dz).

وتعكس قيمة الإستثمارات العمومية للبرنامج الخماسي 2010-2014 (21.214 مليار دج) إرادة السلطات العمومية في المحافظة على هذه الدينامية الخاصة التي تشمل جميع قطاعات النشاط سيما بالنسبة لمنشآت الطرق والنقل بالسكك الحديدية والصحة وإدخال الكهرباء الريفية أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب حتى في المناطق الريفية الأكثر عزلة وبعدا، ويرى الخبراء أن الإلتزامات المالية التي أقرها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة آنذاك خلال البرنامج الخماسي يترجم إرادة السلطات العمومية في الإستفادة من الصحة المالية للخرينة الوطنية من أجل تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

### ث- البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي (2015/2019)

عرفت سنة 2015 تسجيل البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي (2015/2019) والذي خصص له غلاف مالي إجمالي قدره 22100 مليار دج موجه لتغطية البرنامج قيد التنفيذ بمبلغ قدره 15100 مليار دج والبرنامج الجديد بـ 7000 مليار دج، وبلغت رخص البرامج المحددة بموجب قانون المالية الأولي لعام 2015 مبلغ 4079.672 مليار دج بما في ذلك 3615.072 مليار دج (88.61%) لتمويل عمليات الإستثمار و464.60 مليار دج (11.39%) للعمليات برأس المال، ويغطي الغلاف المخصص لنفقات الإستثمار تمويل إعادة تقييم المشاريع البالغة 760.69 مليار دج (21.04%) وتمويل البرنامج الجديد بمبلغ 2854.38 مليار دج (78.96%)، وقد خفض القانون رقم 15-01 المؤرخ في 23 يوليو 2015 المتضمن قانون المالية التكميلي لعام 2015 رخص البرامج هذه إلى 3447.232 مليار دج، منها 3035.325 مليار دج لنفقات الإستثمار (88.05%) و411.907 مليار دج للعمليات برأس المال (11.95%)، بإنخفاض إجمالي قدره 15.50% مقارنة بالمخصصات الأولية وهو ما يفسر بالتدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية لترشيد نفقات الميزانية.<sup>1</sup>

بلغت إعتمادات الدفع المفتوحة برسم قانون المالية لعام 2015 مبلغ قدره 3885.785 مليار دج موزعة على نفقات الإستثمار بمبلغ 2802.094 مليار دج أي 72.11% والعمليات برأس مال بمبلغ 1083.691 مليار دج أي 27.89% ويظهر توزيعها تركيزا حول القطاعات الرئيسية التالية:<sup>2</sup>

- البنية التحتية الإقتصادية والإدارية: 27.76%.
- دعم النشاط الإقتصادي: 19.09%.
- نفقات مختلفة: 12.87%.

حسب فئة الإستثمارات بلغت النفقات الموجهة للإستثمار 2657.619 مليار دج أي ما يفوق 82% من مجموع نفقات ميزانية التجهيز و561.217 مليار دج فيما يخص العمليات برأس المال. إن توزيع الإعتمادات وكذا الإستهلاكات حسب القطاعات يبين نسبة إستهلاكات حسب كل قطاع تفوق 60% بالنسبة للإعتمادات المراجعة و90% مقارنة بإجمالي الإعتمادات المرصودة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التقرير السنوي 2018 (المصادقة على التقرير السنوي 2018)، مجلس المحاسبة، ص: 57، 58.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص: 58.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص: 60، 61.

- تابعت ميزانية التجهيز للدولة منحي تصاعديا في سنة 2015 حيث بلغت 3039.3 مليار دج (21.5%) حيث إنخفضت للسنة الثانية على التوالي لتبلغ 2605.44 مليار دج في 2017 مقابل 2711.9 مليار دينار في 2016 كما يبينه الجدول السابق رقم (2-10)، ومس هذا الإنخفاض في نفقات التجهيز كل القطاعات بإستثناء قطاع السكن وبند نفقات أخرى، وتوزعت النفقات حسب القطاعات كالآتي:<sup>1</sup>
- **الطاقة والمناجم:** إنخفاض بـ 5.4% لتبلغ 25.5 مليار دينار، مقابل 27 مليار دج في 2016 و114.7 مليار دج في 2015.
  - **الزراعة والموارد المائية:** تراجع بـ 12.2% من 236.9 مليار دينار في 2016 إلى 208 مليار دج في 2017.
  - **البنى التحتية الاقتصادية والإدارية:** إنخفاض بـ 17% من 1126.4 مليار دينار في 2016 إلى 934.6 مليار دج في 2017.
  - **التربية والتكوين:** إنخفاض بـ 32.3% منتقلة من 193.3 مليار دينار في 2016 إلى 130.9 مليار دينار في 2017.
  - **البنى التحتية الإجتماعية والثقافية:** إنخفاض بـ 28.7% لتبلغ 110.6 مليار دينار.
  - **السكن:** إرتفاع بـ 19.7% لتبلغ 535.7 مليار دينار وتمثل 20.4% من نفقات التجهيز.
  - **نفقات أخرى:** إرتفاع معتبر بـ 51.3% لتبلغ 527.1 مليار دينار.
- والجدول الموالي رقم (2-14) يبين توزيع وتطور نفقات التجهيز العمومية الأساسية خلال الفترة 2013-2017 كما يلي:

الجدول رقم (2-14): هيكل نفقات التجهيز (الإستثمارات العمومية) بالنسب المئوية (2013-2017)

السنوات القطاعات	2017	2016	2015	2014	2013
المناجم والطاقات	0.97%	0.99%	3.8%	4.5%	0.15%
كهربية وتوزيع الغاز	0.97%	0.99%	3.8%	4.5%	0.15%
البنى التحتية الاقتصادية والإدارية	9.7%	8.7%	10.0%	11.6%	14.4%
التربية والتكوين	35.5%	41.5%	34.0%	32.7%	37.2%
البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	5.0%	7.1%	7.5%	7.7%	10.8%
السكن	20.4%	16.5%	20.3%	17.1%	13.5%
نفقات اخرى	20.0%	12.9%	13.1%	16.3%	10.9%

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، المالية العامة، جويلية 2018، ص: 65.

إن الشيء الذي يؤكد إهتمام الجزائر بترقية وتطوير الإستثمارات هو الإرتفاع في عدد المشاريع المصرح بها مقارنة بما كان عليه، وذلك منذ صدور الأمر رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الإستثمار، كما ساوى هذا القانون بين القطاعين العام والخاص مما أدى إلى زيادة عدد المشاريع المصرح بها في القطاع

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، المالية العامة، جويلية 2018، ص: 64.

الخاص إلى 61926 مشروع إستثماري بتكلفة 8570379 مليون دج و 1050246 منصب شغل، والجدول المالي يبين المشاريع الإستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2017 كما يلي:

**الجدول رقم (2-15): عدد المشاريع الإستثمارية المصرحة خلال الفترة 2002-2017**

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بـمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	61926	%98.8	8570379	%88.2	1050246	%94.5
العمومي	1197	%1.1	4518781	%10.7	131914	%4.9
المختلط	112	%0.1	1211505	%1.0	49434	%0.7
المجموع	63235	%100	14300664	%100	1231594	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على موقع:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018>

وكشفت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار عن بلوغ إجمالي الإستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الإستثمار المقدر بـ 4125 مشروعا مبلغ 1676 مليار دينار خلال سنة 2018 مؤكدة أنه من المنتظر أن تسمح هذه المشاريع بخلق 143 ألف منصب شغل، فنجد تسجيل الإستثمارات حسب القطاعات ما يلي:<sup>1</sup>

➤ سجلت حصة قطاع الصناعة مقارنة بسنة 2017 إرتفاعا نسبيا حيث بلغت نسبتها 56 % من مجموع عدد المشاريع المسجلة سنة 2018 مقابل 51 % سنة 2017 و 62 % من حيث القيمة مقابل 58 % و 64 % من حيث عدد مناصب الشغل مقابل 62 %، وحسب المدير العام للوكالة السيد عبدالكريم منصوري فإنه تم تسجيل 2293 مشروعا صناعيا بمبلغ 1039 مليار دينار و 92211 منصب شغل مرتقب، ومن بين إجمالي هذه المشاريع الصناعية، ينتظر خلق 1619 وحدة صناعية في فروع مختلفة، وتتمثل هذه الفروع على الخصوص في الصناعات الفولاذية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية بـ 420 مشروع بمبلغ 296 مليار دينار والصناعات الغذائية بـ 575 مشروع بقيمة 241 مليار دينار وفرع الكيمياء-مطاط-بلاستيك بـ 577 مشروع بمبلغ 233 مليار دينار والخشب-الورق بـ 316 مشروع بقيمة 118 مليار دينار ومواد البناء بـ 209 مشروع بقيمة 109 مليار دينار، وحسب نفس المسؤول 299 مشروع سياحي ينتظر أن ينتج عنه خلق 17407 منصب.

➤ وبخصوص قطاع السياحة، بلغ مبلغ الإستثمارات 310 مليار دينار أي بنسبة 19% من المبلغ الإجمالي للإستثمارات وهو يخص 299 مشروعا ينتظر أن ينتج عنه خلق 17407 منصب عمل أي 12% من إجمالي مناصب الشغل، ومن بين هذه المشاريع السياحية الـ 299 ينتظر خلق 247 مشروعا جديدا في مختلف النشاطات ولاسيما الفنادق وينتظر أن تسمح هذه المشاريع بخلق 124

<sup>1</sup> <http://elmiwar.com/ar/115001/الاقتصاد.html> , vue le : 28/12/2020.

مؤسسة فندقية من مختلف التصانيف تضم في مجموعها 36000 سريرا اضافة الى 24 مركبا سياحيا.

➤ أما فيما يخص القطاع الفلاحي، فسجل 226 مشروعا بإرتفاع يقدر بـ 21 بالمئة مقارنة بسنة 2017 بمبلغ 83 مليار دينار بزيادة قدرها 84 بالمئة مع توقع خلق 9292 منصب عمل بإرتفاع قدره 104 بالمئة، وأشار المسؤول إلى الديناميكية المقاولات التي شهدتها القطاع الفلاحي والتي تظهر نتائجها بوضوح من خلال عدد المشاريع الجديدة المسجلة خلال سنة 2018 التي بلغ عددها 173 مشروعا من بين 266 مشروع، وتخص معظم هذه المشاريع نشاطات التفريخ وتسمين الدجاج والمعالجة الصحية للنباتات وتربية المائيات والصيد البحري وكذا التسمين الصناعي للخرفان والبقر إنشاء مزارع للتسمين أو انتاج الحليب أو الذبح.

➤ وفيما يتعلق بقطاع الصحة، سجلت الوكالة 122 مشروعا بمبلغ 55 مليار دينار ينتظر أن تخلق 4601 منصب عمل، ومن بين هذه المشاريع الـ 122 ينتظر إنشاء 75 مشروع جديد في مجالات متعددة كعيادات ومراكز علاج متخصصة ومؤسسات صحية موجهة للإسعاف والعلاج بالمنزل.

➤ وفيما يخص باقي القطاعات، سجل قطاع البناء والأشغال العمومية والري 927 مشروعا بمبلغ 122 مليار دينار و12300 منصب عمل منتظر، أما قطاع الخدمات فقد سجل 255 مشروع بمبلغ 66 مليار دينار و7.377 منصب عمل مرتقب.

والجدول الموالي رقم (2-16) يلخص عدد المشاريع المصرح بها حسب قطاع النشاط لسنة 2018

كما يلي:

الجدول رقم (2-16): عدد المشاريع المصرح بها حسب قطاع النشاط لسنة 2018

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	226	5.48%	82833	4.94%	9292	6.48%
البناء	927	22.47%	121535	7.25%	12300	8.58%
الصناعة	2293	55.59%	1038684	61.97%	92211	64.34%
الصحة	122	2.96%	55478	3.31%	4601	3.21%
النقل	3	0.07%	1617	0.10%	132	0.09%
السياحة	299	7.25%	310079	18.50%	17407	12.15%
الخدمات	255	6.18%	65923	3.93%	7377	5.15%
المجموع	4125	100%	1676149	100%	143320	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على موقع:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018>

## خلاصة الفصل الثاني:

تحتل المشاريع الإستثمارية العامة بأهمية كبيرة حيث تمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق التنمية الإقتصادية، وإذا أخذنا بعين الإعتبار أن أي زيادة أولية في الإستثمار سوف تؤدي إلى زيادات في الدخل من خلال مضاعف الإستثمار، كما أن أي زيادة في الدخل لا بد وأن يذهب جزء منها لزيادة الإستثمار من خلال ما يسمى بالمعجل ومن ناحية أخرى يمكن القول أن كل مشروع إستثماري لا بد وأن يرافقه مستوى معين من المخاطرة ولا بد أيضا أن يحقق مستوى معين من العائد، وبعد إستعراضنا لمختلف جوانب الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعد سياسة الإنفاق الحكومي أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية ومعالجة الإختلالات الناتجة عن الدورة الإقتصادية والمساهمة في التأثير على الطلب الكلي والتي تساهم أيضا على حجم التشغيل وحجم الدخل، إلا أن هذه الفعالية مرتبطة بمجموعة من العوامل والمتمثلة في المقدرة المالية للدولة وطرق تمويل الإنفاق الحكومي.
- إن أهم مشكل يقف في وجه المشروعات الإستثمارية هو مشكل التمويل الذي يقوم على فكرة تكوين رأس المال الذي يتطلب تجميع الموارد وإستخدامها إستخداما أمثلا، والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد على التمويل المصرفي لتمويل المشروعات الإستثمارية العمومية، أي أنها تعتمد فقط على التمويل غير مباشر بسبب غياب السوق المالية لذا يسمى الإقتصاد الجزائري بإقتصاد الإستدانة.
- تسمح زيادة الإنفاق الحكومي في مجالات البنية التحتية للمستثمرين بزيادة مشاريعهم الإنتاجية، كما يؤدي الإنفاق الحكومي دورا مهما في الحفاظ على إستمرارية النشاط الإقتصادي للمستثمرين في المدى الطويل، سواء كان ذلك الإنفاق متجها للأفراد في شكل إعانات إجتماعية تساهم في زيادة الطلب الكلي أو كان في شكل إعانات إنتاجية تسمح برفع مستوى التشغيل.
- يؤدي توزيع الإستثمار العمومي وفق رؤية توازن بين تأهيل التراب الوطني من خلال مشاريع البنية التحتية، إلى مواصلة تطوير القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقادرة أساسا على التصدير وخلق فرص الشغل.
- يشكل تعزيز جهود الإستثمار العمومي بإعتباره خيارا إستراتيجيا وإراديا للدولة رافعة حقيقية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد، حيث لا بد للحكومة أن تبدي أهمية خاصة لتسريع وتيرة إنجاز الإستثمارات العمومية مع حرصها على ضمان توزيع جهوي عادل يتوخى تحقيق تنمية مندمجة ومتوازنة لجميع جهات الوطن.
- تمارس الضغوط التضخمية تأثيرا كبيرا على القرارات التي يتخذها المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال وكذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط والبرامج التي تستهدف تحديد المشركات الإستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث تؤدي الإرتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإستثمارية.

# الفصل الثالث:

قياس أثر الصدمات النقدية على تمويل  
الإستثمارات العامة في الجزائر

## تمهيد:

يتميز الإقتصاد الجزائري بأنه ذو طابع ريعي بإمتياز حيث تعتبر الإيرادات الربعية لقطاع المحروقات المصدر الأول لتمويل التنمية في الجزائر إذ يساهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الخام وتمويل الموازنة العامة، هذا الإعتماد الكبير على قطاع المحروقات جعل الإقتصاد الجزائري عرضة للصدمات المتأتية من تذبذبات الأسعار في الأسواق العالمية، والمتلازمة التي يتميز بها الإقتصاد الجزائري هي الآثار السلبية لصدمات أسعار النفط سواء عند إنخفاضها بتطبيق سياسة تقشفية مستعجلة غير مخطط لها تتمثل في توقيف المشاريع الكبرى نتيجة توقف التمويل، أو عند إرتفاع الأسعار بحيث ترتفع المداخل الحقيقية لدى الأفراد التي توجه إلى القطاع غير التبادلي والإنفاق الإستهلاكي، وبالتالي الإرتكاز على هذا القطاع يؤدي مع مرور الوقت إلى ظهور إختلالات حادة في جانبي العرض والطلب الأمر الذي جعل الجهاز الإنتاجي غير مرن ودون مردودية إنتاجية مقبولة، وكذلك الإنفاق الهائل الممول من طرف هذا القطاع الريعي، وهنا نكون أمام وفرة في الموارد وتخلف تنموي تعرف بظاهرة المرض الهولندي.

لهذا فإننا، من أجل تحديد أثر الصدمات النقدية على تمويل الإستثمارات العامة سنحاول بناء نموذج قياسي قابل للتنبؤ بدلالة مختلف الصدمات النقدية لمعرفة مدى تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع، ولما يكتنف تلك العلاقة من غموض وضبابية سعت الدراسة إلى التبحر في أسرار تلك العلاقة التي تطرقت إلى أحد أبرز المشاكل النقدية، فالإهتمام بموضوع الصدمات النقدية وما يرتبط بها من أثر في متغيرات الإقتصاد الكلي المحددة للإستقرار الإقتصادي يستمد أساسا من فعالية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية والتقلبات الإقتصادية، ونظرا لتعدد المتغيرات النقدية المفسرة وبناء على دراسات سابقة قمنا بإختيار متغيرات التي رأينا أنها تؤثر على تمويل الإستثمارات العمومية في الجزائر، وتم الإتفاق على نموذج يتكون من أربعة متغيرات مفسرة للتغيرات الحاصلة على الإستثمارات العامة، وذلك من خلال المباحث الثلاث التالية:

**المبحث الأول: تحديد العلاقة بين الصدمات النقدية والاستثمار العام.**

**المبحث الثاني: البناء النظري للدراسة القياسية.**

**المبحث الثالث: قياس أثر الصدمات النقدية على تمويل الاستثمارات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).**

**المبحث الأول: تحديد العلاقة بين الصدمات النقدية والإستثمار العام**

تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات التي تستطيع الدولة بواسطتها التأثير على مختلف التوازنات الإقتصادية الكلية وتوجيهها وفق الأهداف المراد تحقيقها، ومن بين هذه الأهداف زيادة الإستثمارات وهذا من خلال الدور الهام والفعال الذي تؤديه الإستثمارات في تحقيق التنمية الإقتصادية، ويبرز تأثير السياسة النقدية في تحفيز الإستثمار العام من خلال العرض النقدي الذي يمثل ترجمة للصلة بين الجهة النقدية وأجهزة التمويل في المجتمع، فأهمية مراقبة تطور العرض النقدي يتيح للسلطات النقدية في البلد الموازنة بين حجمه ومتطلبات النشاط الإقتصادي من ذلك، فتبني سياسة إستثمارية توسعية هامة وبناءات إقتصادية من مشاريع وبنى تحتية يتطلب مزيدا من عرض النقود وهذا من أجل تمويل إنجاز هذه الإستثمارات فالإستقرار النقدي يعتبر أحد أهم أركان البيئة المحفزة والجاذبة للإستثمارات.

**المطلب الأول: العلاقة السببية بين السياسة النقدية وسياسة الإنفاق الحكومي**

إن المتأمل في الظروف التي تمر بها جميع الدول سواء المتقدمة منها أو المتخلفة هو تعرضها للقلبات الإقتصادية الدورية، أحيانا تنسم هذه التقلبات بالإنعاش والرواج وأحيانا أخرى تكون مناقضة للأولى فتتسم بالركود والكساد لفترات قد تكون طويلة وقد تكون قصيرة، وهذه التقلبات تعتبر من السمات المميزة للنشاط الإقتصادي في النظم الرأسمالية، ومن طبيعة الأزمات الإقتصادية أن تتولد عنها ظروف صعبة مثل التضخم والبطالة وانخفاض في الإنتاج وما تمثله من معانات لفئات عريضة من أفراد المجتمع، ولمواجهة هذه الأزمات تسعى الدول إلى التحكم والتقليل من آثارها السلبية عن طريق أدوات السياسة الإقتصادية وفي مقدمتها السياستين النقدية والمالية، وبما أن التوازن والإستقرار الإقتصادي يعتبر هدف من هذه السياسات نجده قديما وحديثا مجال إهتمام مخططي السياسة الإقتصادية في معظم الدول وخاصة الرأسمالية منها.<sup>1</sup>

أصبح من المعتاد تمييز السياسة النقدية عن السياسة المالية بشمول الأولى على الأدوات التي تصمم للتأثير على عرض النقود سواء تعلق الأمر بتكلفة وتوفير النقود للقيام بدوره في النشاط الإقتصادي وشمول الثانية على الإيرادات التي تضم الضرائب والرسوم وإدارة الدين العام والنفقات العامة، فالسياسة النقدية تتكون من كل الإجراءات التي لها علاقة مباشرة بالصفقات الحكومية الأخرى في سوق الإنتمان أما السياسة المالية فهي تضم كل الإجراءات التي ترتبط بكل الصفقات الحكومية الأخرى، فالجهاز الذي يوضع السياسة النقدية والتي تتمثل في السلطات النقدية ليس هو نفس الجهاز بالنسبة للسياسة المالية ويقف البرلمان كعامل محدد في النهاية فهو الذي يحدد ميزانية الدولة وإتجاه نشاط الدولة الإقتصادي والإجتماعي، وبصفة عامة يمكن التمييز بين السياستين نظرا لإختلاف طبيعة كل منها في النقاط التالية:<sup>2</sup>

<sup>1</sup>عبدات عبد الوهاب، فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، مجلة الاقتصاد والإحصاءات التطبيقية، المجلد

12، العدد 1، 2015، ص: 4.

<sup>2</sup>صالح مفتاح، مرجع سابق، ص، ص: 106، 107.

- تتحصر العمليات النقدية في القطاع المصرفي والمالي، بينما تكون العمليات المالية واسعة النطاق من حيث حجمها ومداهها.

- إن الإجراءات النقدية سريعة ومرنة نسبيا ويمكن تعديلها في وقت قصير جدا مثل التغيرات في أسعار الفائدة أو الخصم أو نسبة الإحتياطي القانوني، أما التدابير المالية فتكون بطيئة ومقيدة لأسباب دستورية وقانونية عموما.

- تكون التدابير المالية ذات تأثير فعال في تشجيع التوسع الإقتصادي ولكنها تكون أقل من ذلك في كبح التضخم، أما الإجراءات النقدية فهي تحد بشكل فعال من التيارات التضخمية عندما تتخذ إجراءات إنكماشية بواسطة أدوات السياسة النقدية في حين تكون ذات أثر أقل في تشجيع التوسع.

يشكل الإنفاق الحكومي عنصر رئيسي في الإنفاق الكلي للمجتمع وفي الواقع فإن الإنفاق الحكومي يعكس حجم الدور الكبير للحكومة في النشاط الإقتصادي للمجتمع، حيث يختلف حجم النشاط باختلاف درجة التطور الإقتصادي والإجتماعي لكل بلد ويمكن معرفة هذا الحجم من خلال نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تمارس الحكومة قراراتها الإنفاقية والتأثير على الإنفاق العام من خلال ما يسمى بالسياسات المالية للحكومة حيث تقوم الحكومة بإستخدام السياسات المالية لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية ذات الأولوية بالنسبة للحكومة<sup>1</sup>، وتقوم الدولة بنوع من الإنفاق الحكومي يهدف إلى تغيير هيكل الإقتصاد الوطني عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية الأمر الذي ينعكس بعد فترة طويلة على الدخل الوطني نحو الزيادة، ويترتب على هذا النوع من الإنفاق توجيهها مباشرة للموارد الإنتاجية إلى جانب هذا قد يكون توجيه الدولة للموارد الإنتاجية غير مباشر عن طريق التأثير على كيفية إستخدام الأفراد لهذه الموارد، أما فيما يتعلق بالتوجيه المباشر ف يتم ذلك عن طريق الإستثمار العام إما عن طريق إستغلال بعض الموارد الطبيعية أو الإنفاق على البنية التحتية، وفيما يتعلق بالتوجيه غير المباشر للموارد الإنتاجية فيتم عن طريق التأثير على معدل الريح في نوع من الإنفاق أو في مكان معين ويؤدي هذا النوع من الإنفاق إما:<sup>2</sup>

- إلى إنتقال الموارد الإنتاجية إلى نوع معين من فروع النشاط الإقتصادي.

- أو إلى توجيه الموارد التي تحت تصرف الأفراد إلى بعض المناطق على حساب مناطق أخرى.

دعنا نفترض الآن أن مستوى الدخل الفعلي هو (Y) وأن هدف الحكومة هو الوصول إلى الدخل الكامن  $(Y_f)^3$  فما هو إتجاه السياسات المالية والنقدية المرغوب لإنجاز هذا الهدف؟، إن إختيار أي من السياستين المالية والنقدية ينطوي على جدل تختلف فيه خيارات الإقتصاد السياسي والمتعلقة بحجم الدور المناسب لكل من القطاع الخاص والقطاع العام في النشاط الإقتصادي كما يوضحه الشكل رقم (1-16) أدناه.

<sup>1</sup>محمد أحمد الأندني، مقدمة في الإقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2013، ص: 87.

<sup>2</sup>وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص: 146.

<sup>3</sup>الدخل الكامن: هو الدخل الذي يحقق التشغيل الكامل للموارد  $(Y_f)$ .

فلاحظ أن الدخل الكامن ( $Y_f$ ) يمكن تحقيقه عند نقطة التوازن (2) أو عند نقطة التوازن (3) فتحقيق التوازن عند النقطة (2) يتطلب استخدام السياسة المالية التوسعية حيث ينتقل IS جهة اليمين إلى  $IS_2$ ، ولكن تكلفة هذا الخيار من وجهة نظر الإقتصاد السياسي تكمن في إرتفاع سعر الفائدة إلى ( $r_2$ ) وهو الأمر الذي يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص وإحلال القطاع العام بدلا عنه، وأن تفضيل استخدام السياسة المالية ينطوي على خيار تفضيل دور أكبر للقطاع العام على حساب القطاع الخاص.

من ناحية أخرى يمكن تحقيق الدخل ( $Y_f$ ) عند نقطة التوازن (3) بإستخدام السياسة النقدية التوسعية حيث ينتقل Lm جهة اليمين إلى  $Lm_3$ ، في هذه الحالة ينخفض سعر الفائدة إلى ( $r_3$ ) مما يشجع القطاع الخاص على زيادة حجم الإستثمار ومن ثم زيادة نصيبه في النشاط الإقتصادي على حساب القطاع العام، وهكذا نرى أن زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي يتطلب استخدام سياسة نقدية توسعية ينجم عنها تخفيض كلفة الإستثمار عند مستويات محفزة، لكن خيارات الإقتصاد السياسي ليست محصورة فقط في تفضيل قطاع على حساب قطاع آخر أي في إختيار نقطة التوازن (2) أو نقطة التوازن (3) فهناك خيار توفيقى ينطوي على تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية تكفل إنجاز هدف الدخل الكامن ومن خلال تكامل دور القطاعين العام والخاص، حيث يتحقق سعر الفائدة عند مستوى بين  $r_2$  و  $r_3$  كما يبين الشكل (3-1) عند نقطة التوازن (4) وسعر الفائدة ( $r_4$ ) وهي النقطة التي يتقاطع عندها  $IS_4$  مع  $Lm_4$ .<sup>1</sup>

ومن أجل تحقيق دور مناسب للقطاع العام في النشاط الإقتصادي فإنه يمكن إختيار السياسات

الآتية:<sup>2</sup>

- تخفيض الضرائب وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي والإستثمار الخاص ومن ثم زيادة الطلب الكلي.

- زيادة الإنفاق الحكومي بالقدر المناسب غير أن هذه السياسات تسبب زيادة عجز الموازنة العامة.

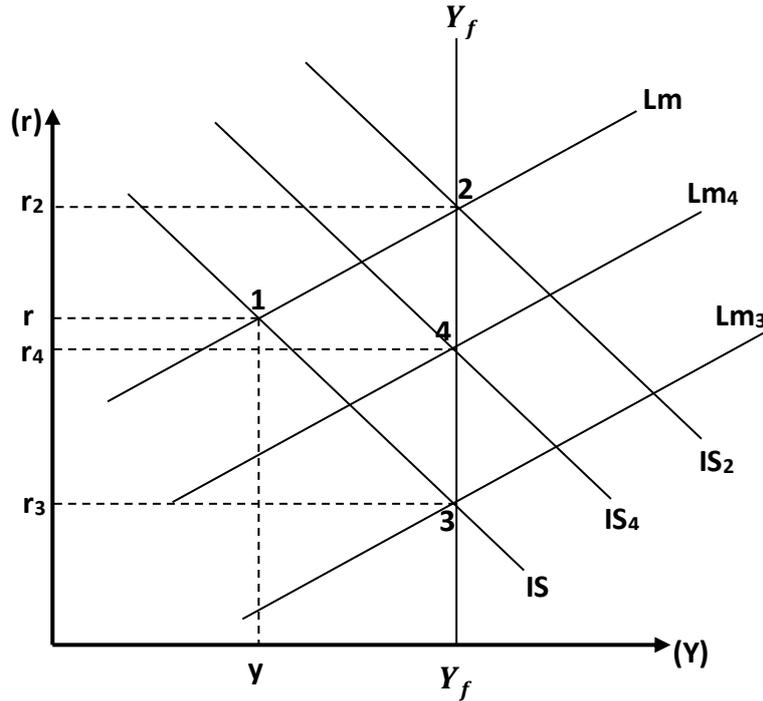
والشكل رقم (3-1) الذي يمثل إتجاه السياسات المالية والنقدية المرغوب لإنجاز هدف الحكومة

للوصول إلى الدخل الكامن كما يلي:

<sup>1</sup> محمد أحمد الأندلي، النظرية الاقتصادية الكلية - السياسة والممارسة-، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة 2، صنعاء، اليمن، 2014، ص: 147.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص: 147.

الشكل (3-1): تحقيق الدخل الكامن في ظل اتجاه السياسات المالية والنقدية



المصدر: محمد أحمد الأفتندي، النظرية الاقتصادية الكلية - السياسة والممارسة - الأمين للنشر والتوزيع، ط: 2، اليمن، 2014، ص: 146.

وبالتالي هل يجب أن تمارس السياستين تأثيرات واحدة لتحقيق نفس الهدف أم ينبغي أن تكون إحداهما موازنة والأخرى علاجية؟، فالتوازن الإقتصادي (عدم وجود إنكماش أو تضخم) يمكن أن يتم بسياسة نقدية مضادة أو محايدة للسياسة المالية، فيمكن للحكومة إذا رغبت في التوسع في الائتمان أن يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل إعادة الخصم وبالعكس إذا أرادت تقييد الائتمان فيمكن أن يرفع معدل إعادة الخصم، إلا أن سياسة الميزانية بطيئة وثقيلة فهي تنتظر التصويت عليها لمدة طويلة ومن الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس اتجاه السياسة المالية وتكملها وتدعمها ولا تعوقها والأسباب التي تدعو لذلك هي:<sup>1</sup>

- يوجه الانتقاد إلى البنوك عندما تبالغ في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الإقتراض من الجهاز المصرفي، كما يوجه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي وهو ما يتطلب عدم التركيز على سياسة دون أخرى.

- يجب إستخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة ولكنها غير كافية لتحقيق ذلك إذ لا بد أن يتم إستخدام السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار والدخل، طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للإستثمارات عن طريق الإقتراض وأن يكون الأفراد على إستعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الإستثمار الخاص، ونفس الملاحظة عندما تستخدم السياسة المالية وحدها لتنشيط الإستثمار الخاص بتخفيض الإنفاق الحكومي، ويمكن أن يؤدي هذا إلى إنخفاض هذا النوع من الإستثمار عوضا من محاولة زيادته خاصة في الدول النامية التي تعاني

<sup>1</sup>صالح مفتاح، مرجع سابق، ص، ص: 107، 108.

من تبعية لإقتصاديات الدول الصناعية، وهذا يعني وجوب الإعتماد على السياسة النقدية لتشجيع الإستثمار والتحكم في معدل الصرف وتحقيق الإستقرار الإقتصادي.

- عندما لا يكون العمل للسياسيتين واحدا وفي نفس الإتجاه فإن النتيجة هي حدوث إنقسامات واضطرابات إقتصادية إذا ما قامت السياسة المالية على حدى وسلكت السياسة النقدية طريقا مخالفا ومستقلا، وهذا ما يحدث عندما تتعاقب حكومات متعددة في دولة واحدة وتتضاد كل حكومة سياسة مخالفة لحكومة أخرى.

- لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها أن تتحمل الأضرار والصدمات في مكافحة التضخم ولا بد من تكامل وتكافل السياسة المالية في هذه الأمور إذ يتطلب الأمر إستخدام أدوات للتأثير على جانب الطلب ويصلح لهذه المهمة السياسة المالية.

- بينت التجارب العلمية أنه عندما سادت حالة الكساد في فترة السبعينات في الدول الصناعية الكبرى لجأت السلطات الإقتصادية في هذه الدول إلى إستخدام كل من السياسيتين معا للخروج من هذه الأزمة، فالتنسيق بين السياسيتين من حيث الإتجاه والتوقيت يصبح من الأمور الضرورية ولا يمكن للدولة أن تهمل ذلك لأن التعاضدي عن ذلك يعني تفويت الفرصة على تلك الدولة لتحقيق ما تنشده من أهداف.

#### المطلب الثاني: العلاقة السببية بين الصدمات النقدية والإستثمارات العامة

تعد الحالة الإقتصادية السائدة من بين أهم العوامل التي تساهم في تحديد فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، ففي حالة الكساد الإقتصادي حيث تكون هناك مرونة عالية في الجهاز الإنتاجي وتكون هناك طاقات إنتاجية غير مستغلة فإن زيادة حجم الإنفاق الحكومي سوف تزيد من مستوى الطلب الكلي في هذه الحالة فإن الإنفاق الحكومي أدى إلى زيادة القوة الشرائية وبالتالي يزداد الطلب الكلي، أما في حالة الإقتصادات المتخلفة فهي تتميز بجمود في حركة الإنتاج وعدم الكفاءة في إستغلال الموارد الإقتصادية ونقص في التكوين الرأسمالي وضعف البنية الأساسية، وحتى يؤدي الإنفاق الحكومي وظيفته في الإقتصادات المتخلفة ويسمح بتوسيع الطاقة الإنتاجية فلا بد أن يتوجه هذا الإنفاق إلى زيادة التكوين الرأسمالي، وذلك من خلال زيادة المدخرات والإستثمارات في القطاع الخاص وزيادة الإستثمارات العامة كما يجب تدعيم البنية التحتية<sup>1</sup>، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإستخدام الآليات المناسبة والتي تعد السياسة النقدية من أهمها ويبرز تأثير السياسة النقدية في تحفيز الإستثمارات من خلال العرض النقدي الذي له علاقة عكسية مع سعر الفائدة وعلاقة طردية مع الإستثمار، فعند زيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة ومن ثم ترتفع معدلات نمو الإستثمار ولكن عندما يكون الإرتفاع في العرض النقدي كبير قد يسبب ضغوط تضخمية تؤثر سلبا في الإدخار والإستثمار، وفي هذه الحالة تؤدي أدوات السياسة النقدية أهمية بالغة في إمتصاص هذه السيولة الفائضة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص: 131.

<sup>2</sup>عبد القادر مطاي وآخرون، دور أدوات السياسة النقدية في تحفيز الاستثمارات المحلية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد:

25، العدد: 110، 2019، ص: 293.

ولتبين العلاقة السببية بين الصدمات النقدية والاستثمارات العامة وجب علينا دراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة للصدمات النقدية على الإنفاق، فالصدمات النقدية لا تستطيع أن تغير مستوى ونمو الدخل دون التأثير على مستوى ومعدل نمو الطلب الكلي ومن المعلوم أن الطلب الكلي يتكون من نفقات القطاع العائلي وقطاع الأعمال والحكومة، وعلى هذا فإن التأثير على الإنفاق الكلي على السلع النهائية والخدمات يتطلب بالضرورة أن تعمل الصدمات النقدية على تغيير جملة الإنفاق في واحد أو أكثر من هذه القطاعات الاقتصادية المختلفة.<sup>1</sup>

ويمكن توضيح قناتين تمارس الصدمات النقدية من خلالهما آثارها على المنفقين:<sup>2</sup>

تتمثل القناة الأولى والتي يمكن تسميتها بالآثار المباشرة حيث تمثل النقود أحد الأصول ومن ثم تأخذ مكانها إلى جانب الأسهم والسندات والأصول المادية ويتعلق الأثر المباشر للصدمة النقدية بإحلال النقود محل الأصول المادية، فالزيادة غير المتوقعة في الأرصدة النقدية الناتجة عن صدمة نقدية إيجابية على سبيل المثال تزيد من نسبة النقود إلى الأصول المادية لدى الوحدات الاقتصادية (قطاع عائلي/قطاع الأعمال)، فإذا قيمت الوحدات الاقتصادية السيولة الإضافية بأقل من قيمة خدمات الأصول الأخرى فإنها تقوم بتخفيض ما لديها من أرصدة نقدية للحصول على سلع أكثر، بناء على ذلك ستقوم الأسر بشراء أجهزة وملابس وسيارات وغير ذلك من الأشياء الجديدة، كما تقوم المنشآت بزيادة المخزون وقد تشتري أصولاً رأسمالية معمرة إضافية وعلى هذا فإن الصدمة النقدية تترجم مباشرة إلى زيادة النفقات.

أما القناة الثانية فتتمثل في الآثار غير المباشرة وهي تعمل من خلال أسعار الفائدة وما تدره الأصول المالية والمادية من إيرادات، فأحدى أبرز الوسائل التي يضحخ البنك المركزي من خلالها النقود إلى الاقتصاد هو شراء السندات من السوق المفتوحة، إذ تعمل هذه المشتريات على رفع أسعار الأوراق المالية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية وتضيف بشكل مباشر إلى ما لديهم من أرصدة نقدية، إضافة إلى ذلك أنها تعمل على زيادة الإحتياطات الفائضة لدى الجهاز المصرفي والتي توفر له الدافع لزيادة القروض والإستثمار في الأوراق المالية وعلى هذا فإن الصدمة النقدية الإيجابية التي قد يبادر بها البنك المركزي توفر قوة شديدة تعمل على خفض أسعار الفائدة في كل أسواق الإئتمان ويعمل إنخفاض أسعار الفائدة بدوره على زيادة مشتريات الناس من السلع المعمرة ونمو طلبهم على المساكن وزيادة إستثمار المنشآت في المخزون وفي الأصول الرأسمالية الثابتة الجديدة.

كما يتوافر الحافز للحكومات المحلية لزيادة الإقتراض لإنشاء الطرق وإقامة مشروعات رأسمالية.<sup>3</sup>

من خلال ما سبق فإن السياسة المالية تميل بصفة خاصة إلى تشجيع التوسع الإقتصادي ومعالجة الإختلالات الإقتصادية الكلية، بصفتها تتمثل في مجمل السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بالإنفاق الحكومي والضرائب والتي تمثل أدوات الموازنة العامة للدولة بهدف التأثير على الطلب الكلي أي

<sup>1</sup>باري سيجل، مرجع سابق، ص: 496.

<sup>2</sup>احمد عبد الزهرة حمدان، مرجع سابق، ص، ص: 30، 31.

<sup>3</sup>باري سيجل، مرجع سابق، ص: 497.

التأثير على عناصر الإنفاق الكلي (الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الإستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي) وتحقيق التوازن المرغوب للدخل بغية تحقيق أهداف إقتصادية واجتماعية للمجتمع، وبالتالي فإن الهدف الوسيط للسياسات المالية هو تحفيز الطلب الكلي في حالة قصوره وتحجيمه عندما يكون هناك فائض طلب كلي في حين قد تكون أقل قدرة على مواجهة موجات التضخم.

أما السياسة النقدية فهي تؤدي دور فعال فيما يخص الإتجاهات التضخمية من خلال التأثير على الإئتمان المصرفي، فمتخذو القرار النقدي يستطيعون التدخل من خلال التحكم بالعديد من المتغيرات النقدية لتحقيق التوازن النقدي، ولكن الإخفاق في تحقيق التوازن يتسبب في حدوث الصدمات النقدية والتي تولد آثار على العديد من المتغيرات ومنها الإستثمارات العامة، وتعتمد هذه الأخيرة على عدد من المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر عليها سلبا أو إيجابا ولذلك فإن تقلبات الإستثمار لها دور مؤثر وكبير على تقلبات الناتج والدخل القومي، وللتحكم في العناصر المسببة لتقلبات الإستثمار يتطلب تحديد هذه العوامل والعمل على إستقرارها.

إن التوسع في إقامة المشاريع الإقتصادية العامة يتجلى في دور الدولة الإقتصادي بزيادة الإنفاق الحكومي بصورة حقيقية وعلاج إختلال الإستقرار الإقتصادي الكلي، وتهدف الدولة من وراء إنشاء المشاريع العامة إما إلى الحصول على موارد مالية لخزانة الدولة أو الإسراع في زيادة معدل النمو، ومن جانب آخر فإن وجود تقلبات إقتصادية وخصوصا في حالة الركود الإقتصادي الذي له إنعكاساته السلبية تفرض على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق من أجل زيادة معدلات الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق الإستخدام الكامل ضمن إطار الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني<sup>1</sup>، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي سيكون حافزا لزيادة الإستثمار الخاص كما يمكن أن يكون عاملا لسد الفجوة في الإستثمارات الكلية عن طريق زيادة الإنفاق الإستثماري العام<sup>2</sup>، وتفترض النظرية الكينزية من خلال فرضية المضاعف أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تولد تغيرات مضاعفة في الإنفاق الكلي وهذا التحليل يعطي القليل من الإهتمام إلى الطريقة التي يتم من خلالها تمويل هذا الإنفاق لذلك أقر بعض الإقتصاديين بأن الإنفاق الحكومي الممول بطريق غير خلق النقود قد يؤدي إلى إنخفاض الإنفاق الخاص وهذا يشار إليه في الأدبيات الإقتصادية بأثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للإنفاق الخاص، وهذه الفرضية تقول بأن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب أو الإقتراض العام هو عبارة عن تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام وأن هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي ستكون لها حافز فقط إذا تم تمويله عن طريق خلق النقود<sup>3</sup>، وبالتالي تؤدي طريقة التمويل دورا هاما في تحديد فعالية سياسة الإنفاق الحكومي فالتمويل عن طريق الإصدار النقدي يؤدي إلى نتائج على النمو والتشغيل أحسن عن طريق الضرائب والدين العام إذا ما توفرت بعض الشروط كمرونة الجهاز الإنتاجي ومرور الإقتصاد بحالة كساد، أما في جانب الطلب

<sup>1</sup> محمد حسين الوادي، المالية العامة، دار الميسرة للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص: 126.

<sup>2</sup> توليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص: 166.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص: 167.

الكلي فإن حساسية الإستثمار بالنسبة إلى سعر الفائدة تعتبر المحدد الرئيسي لفعالية سياسة الإنفاق الحكومي فإذا ما زادت هذه الحساسية إرتفع أثر المزاحمة وإنخفضت فعالية السياسة، وإذا كان تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الإصدار النقدي يؤدي إلى نتائج حسنة على النمو والتشغيل فإن هذه الطريقة لا تخلو من السلبيات خاصة على معدلات التضخم حيث أن إستعمال الإصدار النقدي يمكن أن يولد ضغوط تضخمية<sup>1</sup>.

والجزائر من بين الدول النامية التي إرتبط إقتصادها من بداية السبعينات إلى يومنا هذا بظاهرة التضخم فقد عانت من الآثار والإنعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة، فبعد الإستقلال مباشرة وأثر الركود الإقتصادي الذي ساد البلاد في مختلف الهياكل القاعدية سعت الجزائر إلى إنعاش إقتصادها بغية الإلتحاق بركب الدول المتقدمة، حيث إتبع إستراتيجية تنموية مكثفة إعتمدت فيها على الإقتراض الخارجي والإصدار النقدي بسبب زيادة الإنفاق العام وإرتفاع الطلب الكلي والإقتطاع الضريبي في تمويل مشاريعها، إلا أن هذه الإجراءات أدت إلى ظهور آثار تضخمية بسبب الفارق بين الإصدار النقدي والمعروض من السلع والخدمات كما تمثلت هذه الآثار في صورة إرتفاع الأسعار التي صاحبت الأسواق الوطنية خاصة في بداية التسعينات من القرن الماضي، ولقد أدى هذا الإرتفاع في الأسعار إلى التأثير سلبا على المستوى المعيشي للأفراد خاصة ذوي الدخل المحدودة.<sup>2</sup>

ومن هنا يأتي دور وأهمية السياسة النقدية في التحكم في عرض النقود كهدف وسيط وتكمن هذه الأهمية في أن عرض النقود له تأثير على سعر الفائدة والأخير له تأثير على الإستثمار وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم على الدخل القومي وفقا لتحليل المدرسة الكينزية، وبالتالي فإن فعالية ونجاح السياسة النقدية يعتمد على شروط ينبغي أن تتحقق وهي:<sup>3</sup>

- عند معالجة الفجوة الركودية فإن عرض النقود ينبغي أن لا يؤدي إلى زيادة معدل التضخم، أي أنه يشترط ثبات أو جمود المستوى العام للأسعار.

- إضافة إلى ذلك فإن العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الإستثمار ينبغي أن تكون علاقة عكسية قوية، أما إذا كانت ضعيفة فإن هذا يعني أن إنخفاض سعر الفائدة لن يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمار وبالتالي لن يحدث الأثر التوسعي المرغوب للسياسة النقدية.

ومن الواضح أن عدم توفر تلك الشروط يضعف من فعالية ونجاح السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية وعندئذ فلا بد من تطبيق مترامن أو متكامل للسياسات النقدية والمالية في آن واحد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص: 177.

<sup>2</sup> سنوسي علي، بن البار أمحمد، إثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986، 2014) دراسة تحليلية قياسية، مجلة كلية

العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 16، 2016، ص: 303.

<sup>3</sup> محمد احمد الأفتندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص: 222.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص: 222.



• دراسة نصر حمود مزنان العززي، هبه سعد عبد الجبار (2019):<sup>1</sup> "أثر السياسة النقدية في الإستثمار في العراق للمدة (1990-2016)"، ويتمثل هدف البحث من خلال تتبع تطور مؤشرات السياسة النقدية في العراق وتحليلها خلال المدة (1990-2016)، وقد تم إستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وهو أسلوب قياسي متقدم يعتمد على إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى وعند الفرق الأول، ويعطي هذا النموذج نتائج عن طبيعة العلاقة في الأجلين القصير (نموذج تصحيح الخطأ) وكذلك نتائج للأجل الطويل، وقد توصل البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات من أهمها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فضلا عن العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات السياسة النقدية والإستثمار.

• دراسة غسان إبراهيم أحمد آل طعوس (2018):<sup>2</sup> "أثر الصدمات الإقتصادية والنقدية في النمو الإقتصادي لدول الإتحاد النقدي الأوربي للمدة (1995-2014)" ويهدف البحث إلى دراسة مجموعة من العوامل الداخلية التي تحدث صدمات وتذبذبات في معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي لدول اليورو ومعرفة أيهما أكثر تأثيرا، وقد أختيرت مجموعة من المؤشرات الداخلية (سعر الفائدة، العجز في الميزانية الحكومية، المديونية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة)، وقد تم إستخدام دوال إستجابة النبضة (IRFs) ومكونات تحليل التباين (VDCs) المقدر من نموذج الإنحدار الذاتي لمدة الإبطاء الموزعة (ARDL) الذي يعتمد على تقدير نموذج تصحيح الأخطاء غير المقيد (UECM)، وتوصلت الدراسة إلى أن معدل التضخم الأكثر تأثيرا في GDP الأوربي يليه كل من العجز في الميزانية ونسبة الدين إلى GDP.

• دراسة بوصافي كمال، بوسيكى حليلة (2018):<sup>3</sup> "قياس وتحليل آثار صدمات السياسة النقدية على النمو الإقتصادي بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي (VAR) للفترة من (2000-2016)"، وتطرقت هذه الدراسة إلى التعرف على آثار صدمات السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام أسلوب أشعة الإنحدار الذاتي (VAR) وبيانات فصلية تغطي الفترة الممتدة من الثلاثي الأول لعام 2000 إلى الثلاثي الرابع لعام 2016، والتي تخص المتغيرات التالية: (الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية، سعر الفائدة الإسمي، سعر الصرف وحجم القروض الموجهة للإقتصاد)، ولقد أشارت نتائج تحليل دوال الإستجابة لردود الفعل إلى أن حدوث صدمة عشوائية في كل من الكتلة النقدية والقروض الموجهة للإقتصاد بمقدار إنحراف معياري واحد سيكون لها أثر موجب دائما على الناتج الداخلي الإجمالي، كما أن حدوث صدمة غير متوقعة في سعر الفائدة الإسمي بمقدار إنحراف معياري واحد لها أثر سالب على الناتج الداخلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل، في المقابل يؤدي حدوث صدمة عشوائية في سعر

<sup>1</sup> نصر حمود مزنان العززي، هبه سعد عبد الجبار، أثر السياسة النقدية في الإستثمار في العراق للمدة (1990-2016)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد: 11، العدد: 7، 2019.

<sup>2</sup> غسان إبراهيم أحمد آل طعوس، أثر الصدمات الاقتصادية والنقدية في النمو الاقتصادي لدول الاتحاد النقدي الأوربي للمدة (1995-2014)، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد: 7، العدد: 1، 2018.

<sup>3</sup> بوصافي كمال، بوسيكى حليلة، قياس وتحليل آثار صدمات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي VAR للفترة (2000-2016)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جوان 2018.

الصرف بمقدار إنحراف معياري واحد إلى أثر موجب على الناتج الداخلي الإجمالي في الأجل القصير ليتلاشى بعد ذلك أثر الصدمة في الأجل المتوسط ثم يتحول إلى سالب في الأجل الطويل.

➤ **دراسة محمد هاني، ياسين مراح (2018):**<sup>1</sup> "صدمة السيولة النقدية وإشكالية المرض الهولندي بالجزائر" يتمثل هدف الدراسة في محاولة تسليط الضوء على ظاهرة المرض الهولندي باعتباره حالة إقتصادية تصيب الإقتصاديات التي تتوفر على ثروات طبيعية كبيرة، وتتناول الدراسة ظاهرة المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري من خلال دراسة تحليلية تهدف إلى إثبات وجود المرض الهولندي من عدمه ودور صدمات السيولة النقدية على وجه الخصوص المسببة في تغلغل هذا المرض، وخلصت الدراسة إلى أن الإقتصاد الجزائري يعاني من ظاهرة المرض الهولندي المتأتمية من الصدمات النقدية باختلاف أنواعها (صدمة عرض والطلب على النقود، أسعار الصرف، أسعار الفائدة)، وكذلك نتاج الصدمات النقدية المتعمدة من قبل السلطات النقدية والتي هدفت الى معالجة التضخم والبطالة.

➤ **دراسة مناضل عباس الجوارى وآخرون (2017):**<sup>2</sup> "أثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في اليابان" تعرضت الدراسة إلى أبرز المشاكل النقدية في الإقتصاد الياباني والتي تتمثل في الصدمات النقدية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي قام بقياس وتحليل أثر الصدمات النقدية في بعض متغيرات الإستقرار الإقتصادي في اليابان للفترة (1991-2014) وذلك بإعتماد بعض الإختبارات والنماذج القياسية الحديثة ذات الصلة بتحليل السلاسل الزمنية وذلك للوقوف على أثر الصدمات النقدية في جانبي العرض والطلب في متغيرات الاستقرار الاقتصادي، حيث قام بالإستعانة بحزمة من الإختبارات المعتمدة في الإقتصاد القياسي الحديث الذي يبني على إختبار خواص السلاسل الزمنية وإستخدم نموذج الإنحدار الذاتي (VAR) ودوال إستجابة النبضة (IRFS) وتجزئة التباين (VDCS)، وتوصلت الدراسة إلى أن صدمات عرض النقد وسعر الفائدة وسعر الصرف تحدث تقلبات في الناتج المحلي الإجمالي.

➤ **دراسة علي أياد حسن، حسين ديكان درويش (2017):**<sup>3</sup> "أثر الصدمة النقدية على سوق الأسهم في (العراق، الأردن) دراسة مقارنة"، حيث إستعرضت الدراسة محاولة إيجاد مدى تأثير الصدمة النقدية المتمثلة بعرض النقد (M1) وأثرها على سوق الأسهم للمدة (2009-2015) بيانات فصلية، وإنطلاقاً من فرضية مفادها أن الصدمة النقدية لها تأثير قوي وفعال على سوق الأسهم في المدى الطويل، وقام بإستخدام الأساليب القياسية الحديثة منها إختبار وتحليل النموذج المقدر بأسلوب (VAR) وتحليل مكونات التباين ودوال إستجابة النبضة، وتوصل البحث إلى أن الصدمة النقدية لها تأثير فعال في المدى

<sup>1</sup> محمد هاني، ياسين مراح، صدمة السيولة النقدية وإشكالية المرض الهولندي بالجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد: 2، العدد: 2، سبتمبر 2018.

<sup>2</sup> مناضل عباس الجوارى وآخرون، أثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في اليابان، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، العدد 20، السنة الحادية عشر، العراق، 2017.

<sup>3</sup> علي أياد حسن، حسين ديكان درويش، أثر الصدمة النقدية على سوق الأسهم في (العراق، الأردن) دراسة مقارنة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد: 9، العدد: 4، 2017.

الطويل على مؤشر السوق الذي يعكس أداء وكفاءة السوق المالية بشكل عام، حيث تضاعف دور الصدمة النقدية على مؤشرات الأداء في السوق المالية الأردنية بسبب سياسات الضبط النقدية والكبح المالي.

• **دراسة أحمد عبد الزهرة حمدان (2017):**<sup>1</sup> قياس تأثير الصدمة النقدية في العراق للمدة (1990-2015) باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)، ويحاول البحث أن يقدر تأثير الصدمة النقدية على متغيرات مختارة للإقتصاد العراقي (الناجح المحلي، سعر الصرف، مستوى الأسعار، وسعر الفائدة)، مع الأخذ بعين الاعتبار دراسة الإقتصاد المفتوح عند التطرق للجوانب النظرية وهذا إنعكاس لأهمية أسعار النفط في نشاط الإقتصاد العراقي مع إستخدام منهجية متجه الانحدار الهيكلي، وتوصل الباحث إلى أن مصدر الصدمات النقدية في العراق هي تقلبات الإيرادات النفطية التي تكون مصدر زيادة موجودات البنك المركزي وزيادة عرض النقود والتي تجد ترجمتها في سوق الصرف الأجنبي.

• **دراسة صباح صابر محمد خوشناو (2017):**<sup>2</sup> قياس وتحليل الصدمات النقدية في الإقتصاد العراقي للمدة (1988-2015)، وتكمن فرضية البحث في أن الإقتصاد العراقي تعرض إلى صدمات نقدية مستمرة ومتواصلة وعنيفة بسبب الظروف السياسية والإقتصادية غير المستقرة، حيث يعود سببها الرئيسي إلى تغيرات في عرض النقد المحلي أو في سعر صرف العملة المحلية وأن محاولة تثبيت سعر الصرف سواء من خلال إتباع سياسة سعر الصرف الثابت في مدة الثمانينات وسياسة الرافعة المالية في مدة التسعينات أو سياسة سعر الصرف المدار من قبل البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 لم يساعد على إمتصاص الصدمات النقدية، وإعتمد في تحليله القياسي في قياس الصدمات النقدية من خلال صياغة نموذج قياس دالة الطلب الحقيقي على النقود (M1/P)d حيث تتأثر هذه الدالة بمتغيرات عدة أهمها الدخل الحقيقي وسعر الصرف في السوق الموازية لكونه أكثر تأثيرا في الإقتصاد العراقي من سعر الصرف الإسمي كما قام الباحث بإهمال سعر الفائدة لعدم فعاليته في الإقتصاد العراقي خلال مدة البحث، وخلصت النتائج إلى أن هناك علاقة عكسية بين الطلب الحقيقي على النقود وبين سعر الصرف بمعامل 99% ووجود علاقة طردية بين الطلب على النقود وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبمعامل مرونة 65%.

• **دراسة هاشم مرزوك الشمري، مناضل عباس الجواري (2016):**<sup>3</sup> أثر صدمة عرض النقد في النمو الإقتصادي في كوريا الجنوبية، وينطلق البحث من فرضية مفادها أن صدمات عرض النقد لها آثار سلبية وإيجابية على النمو الإقتصادي تتفاوت حسب طبيعتها والوقت الذي تنشأ فيه، حيث إعتد الباحث أسلوب الجمع بين الأسلوبين الوصفي في دراسة الأفكار والأطر النظرية فيما يتعلق بالصدمات النقدية

<sup>1</sup> أحمد عبد الزهرة حمدان، قياس تأثير الصدمة النقدية في العراق للمدة (1990-2015) باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الخامسة عشر، العدد الثاني والخمسون، 2017.

<sup>2</sup> صباح صابر محمد خوشناو، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الإقتصاد العراقي للمدة (1988-2015)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد:9، العدد:17، 2017.

<sup>3</sup> هاشم مرزوك الشمري، مناضل عباس الجواري، أثر صدمة عرض النقد في النمو الإقتصادي في كوريا الجنوبية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد العشرون، 2016.

وأثرها على المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة، والأسلوب القياسي بالإستعانة بحزمة من الإختبارات المعتمدة في الإقتصاد القياسي الحديث وإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي (VAR) من خلال دراسة أثر صدمات عرض النقد في النمو الإقتصادي في كوريا الجنوبية، وتوصل الباحث إلى أن العرض النقدي يمارس سلوكا حركيا متزايدا في تأثيره في النمو الإقتصادي على المدى الطويل.

• **دراسة عدالة العجال، سحنون مريم (2015):**<sup>1</sup> "تأثير الصدمات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري"، وتطرق البحث إلى دراسة تأثير الصدمات النقدية وبالخصوص الداخلية على سعر صرف الدينار الجزائري بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة الممتدة من سنة 1994 إلى غاية سنة 2010 مع الأخذ بعين الإعتبار تحليل التباين وتحليل دوال الإستجابة، وبالتالي القيام بإختبار تأثير الصدمات النقدية (الكتلة النقدية، المتوسط العام للإستهلاك وسعر الفائدة) على تقلبات أسعار الصرف في البلد أصل الصدمة، وخلصت الدراسة إلى أنه وخلال الفترة المأخوذة للدراسة إتبعَت الجزائر نظام سعر الصرف المعموم المدار والمعروف على هذا النظام أنه يسمح للسلطات النقدية التدخل بإستخدام ما تملكه من إحتياطات من أجل تحقيق أهدافها الإقتصادية ولهذا السبب كانت تأثيرات متغيرات السياسة النقدية ضئيلة إلى حد ما.

• **دراسة عبد الحسين جليل الغالبي، ليلي بديوي مطوق (2013):**<sup>2</sup> "العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق" حيث تعرضت دراستهما إلى أحد أبرز المشاكل النقدية والتي تتمثل في الصدمات النقدية وأثرها على سعر الصرف الموازي في العراق، حيث تم تحديد إتجاه إنتقال التأثير بين المتغيرين للكشف عن أيهما يكون سببا في تغير الآخر، ولمعرفة إتجاه العلاقة تم اللجوء الى إختبار العلاقة السببية متجنباً نموذج الإنحدار كون أن إختبار العلاقة بين المتغيرات بهذه الطريقة يأتي لتلافي عدم الدقة والذي قد يقود إلى حدوث ظاهرة الإنحدار الزائف حيث النتائج تكون مظلمة، وتتأثر أسعار الصرف بالصدمات النقدية وفقا لأنظمة الصرف المتبعة لذا إنطلقت دراستهما من فرضية مفادها أن الصدمات النقدية تتباين في قوة تأثيرها على أسعار الصرف وفقا للنظام المتبع، إلا أن الإتجاه العام للعلاقة يذهب من الصدمات النقدية بإتجاه أسعار الصرف، وتوصلت الدراسة إلى إنعدام العلاقة بين الصدمات النقدية وسعر الصرف الموازي في العراق خلال المدة (1980-2012) والمدة (1980-2003) والمدة (2003-2012).

<sup>1</sup> عدالة العجال، سحنون مريم، تأثير الصدمات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد:7، المجلد:11، 2015.

<sup>2</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، ليلي بديوي مطوق، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد: 9، العدد: 28، جامعة الكوفة، العراق، 2013.

## الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

هناك العديد من الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع الصدمات النقدية ومن هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر نذكر منها ما يلي:

➤ دراسة (Olga Arratibel, Henrike Michaelis (2014)<sup>1</sup>: تقوم هذه الدراسة على استخدام نموذج الإنحدار الذاتي (VAR) وذلك لتحليل ما إذا كان رد فعل الإنتاج والأسعار على صدمات أسعار الفائدة وأسعار الصرف قد تتغير عبر الزمن (1996-2012) في الإقتصاد البولندي، ووجد الباحث أنه ومنذ عام 2000 أصبح إستيعاب هذه الصدمة أقل تكلفة من حيث الإنتاج على الرغم من بعض الإنتكاس منذ بداية الأزمة المالية العالمية، كما أن لصدمة سعر الصرف تأثير متغير بمرور الوقت على الإنتاج من عام 1996 إلى عام 2000، ويخلص الباحث أيضا إلى أن الإنتاج يتراجع بينما كان له تأثير إيجابي في الفترات (2000 و 2008)، وأيضا أن أسعار المستهلك أكثر إستجابة لصدمة أسعار الفائدة خلال النصف الأول من العينة وهذا عندما شهدت بولندا إرتفاعا في الأداء، ويؤكد أن تأثير صدمة أسعار الصرف على الأسعار يتناقص قليلا بمرور الوقت.

➤ دراسة (Marina Delmondes de carvalho, José Luiz Rossi Junior (2009)<sup>2</sup>: يقوم هذا البحث على تطبيق منهجية الإنحدار الذاتي للناقل المعزز (FAVAR) لتحليل تأثير صدمات السياسة النقدية على الإقتصاد البرازيلي، حيث تم استخدام 125 سلسلة شهرية للفترة بين يناير 1995 وسبتمبر 2009 بشكل عام، وكانت النتائج التي تم الحصول عليها متوافقة مع النظرية الإقتصادية، كما تمت أيضا مقارنة (FAVAR) مع منهجيات VAR وخلصت إلى أن النتائج كانت متشابهة جدا في كلتا المنهجيتين وأن مكاسب استخدام منهجية (FAVAR) محدودة للغاية عند استخدام البيانات البرازيلية لدراسة تأثيرات الصدمات النقدية.

➤ دراسة (Michel Normandin (2006)<sup>3</sup>: تقيم هذه الدراسة معقولية النماذج الشائعة لآلية تحويل النقد لدول مجموعة السبع (G7)، ولهذا الغرض يتم استخدام الإنحدار الذاتي الهيكلي المرن لتخفيف القيود التي تقف وراء مخططات التحديد التقليدية لصدمة السياسة النقدية وتأثيراتها على متغيرات الإقتصاد الكلي وعلى وجه الخصوص الأجور الحقيقية، حيث تكشف التقديرات أن صدمات السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى إنخفاض الأجور الحقيقية في كندا وفرنسا والمملكة المتحدة، ويتمشى هذا من نماذج الأجور الثابتة ويشير إلى أن إحتكاكات سوق العمل تشكل السمات الرئيسية لهذه الإقتصادات وفي المقابل تؤدي الصدمات الإيجابية في السياسة النقدية الى زيادات في الأجور الحقيقية لألمانيا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة، وبالتالي يتمشى هذا مع نماذج الأسعار الثابتة ونماذج المشاركة المحدودة

<sup>1</sup> Olga Arratibel, Henrike Michaelis, The Impact of Monetary Policy And Exchange Rate Shocks in Poland Evidence From A Time- Varying VAR, Working Paper Series, European Central Bank, N°1636, February 2014.

<sup>2</sup> Marina Delmondes de carvalho, José Luiz Rossi Junior, Identification of Monetary Policy Shocks and Their Effects : FAVAR Methodology for the Brazilian Economy, Brazilian Review of Econometric, V : 29, N°2, pp : 285, 313, November 2009.

<sup>3</sup> Michel Normandin, The Effects of Monetary-Policy Shocks on Real Wages : A Multi-Country Investigation, Institute of Applied Economics, Marche 2006.

بحيث تبدو إحتكاكات سوق السلع و/ أو إحتكاكات السوق المالية خصائص مهمة لهذه الإقتصادات، ويخلص الباحث أنه غالبا ما يتم رفض قيود التعريف القياسية من الناحية الإحصائية وتؤدي إلى تشوهات شديدة في إستجابات الأجر الحقيقية.

➤ **دراسة (2004) Christina D. Romer, David H. Romer**:<sup>1</sup> تقوم هذه الدراسة على تطوير مقياس لصدمة السياسة النقدية الأمريكية للفترة (1969 - 1996) وهو مقياس خالي نسبيا من الحركات الداخلية والمتوقعة، حيث تستخدم السجلات الكمية والسردية لإستنتاج نوايا مجلس الإحتياطي الفدرالي بشأن معدل الأموال الفيدرالية حول إجتماعات اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، تتراجع هذه السلسلة في التوقعات الداخلية للإحتياطي الفيدرالي لإشتقاق مقياس خال من النظام، وتشير نتائج الدراسة إلى أن التقديرات بإستخدام المقياس الجديد أن السياسة لها تأثيرات كبيرة وسريعة نسبيا وذات دلالة إحصائية على كل من الناتج والتضخم، والتأثيرات أقوى بكثير وأسرع من تلك التي تم الحصول عليها بإستخدام المؤشرات التقليدية.

➤ **دراسة (2002) Tor Jacobson and others**:<sup>2</sup> تقدم هذه الدراسة تقديرات لتأثيرات صدمات السياسة النقدية على الإقتصاد السويدي حيث يتم إستخدام نموذج نظري للإقتصاد المفتوح لتحديد نموذج VAR الهيكلي، وتمت مقارنة النتائج التجريبية من نموذج Var المحدد مع نهجين أقل هيكلية لتحديد صدمات السياسة النقدية حيث يفترض النهج الأول أنه يمكن قياس الصدمات على أنها إنحرافات عن قاعدة أسعار الفائدة التطلعية المقدره بإستخدام توقعات البنك المركزي السويدي، ويرتكز النهج الثاني على آثار صدمات السياسة النقدية كما تظهر من خلال تخفيضات قيمة العملة السويدية، وبالتالي الغرض من هذا البحث هو فحص الفجوة بين التحليلات النظرية للسياسة النقدية في الإقتصادات المفتوحة والنتائج التجريبية من نماذج VAR، حيث يعد نموذج VAR هيكليا بمعنى أنه يخضع (المجموعة صغيرة نسبيا) من القيود التي ستمكن من تحديد مختلف الصدمات وآثارهم الفردية على الإقتصاد السويدي.

➤ **دراسة (1998) Paul Beaudry, Makoto Saito**:<sup>3</sup> تستعرض هذه الدراسة مقارنة عدة طرق لتقدير تأثيرات الإبتكارات النقدية على متغيرات الإقتصاد الكلي الرئيسية وبالتالي توضح القضايا المتعلقة بإستخدام المتغيرات الآلية في تحديد إستجابات الإندفاع الهيكلي حيث يعد تحديد تأثيرات الصدمات النقدية أحد أهم الأسئلة في علم الإقتصاد النقدي التجريبي، من ناحية أخرى هناك مخططات تستند إلى تحليل choleski لبقايا VAR وضمن هذا النهج تتعلق القضية الرئيسية التي تمت مناقشتها فيما إذا كان هناك مؤشر للسياسة النقدية يمكن تبرير وضعه ضمن ترتيب سببي عالمي، وبالتالي أراد الباحث توضيح

<sup>1</sup> Christina D. Romer, David H. Romer, A New Measure of Monetary Shocks: Derivation and Implication, The American Economic Review, Department of Economics, University of California, Vol : 94, N°4, September 2004.

<sup>2</sup> Tor Jacobson and others, Identifying the Effects of Monetary Policy Shocks in an Open Economy, Sveriges Riksbank Working Paper Series, central bank of sweden, N°134, May 2002.

<sup>3</sup> Paul Beaudry, Makoto Saito, Estimating the effects of monetary shocks: An evaluation of different approaches, Journal of monetary economics volume : 42, issue : 2, pp : (241-260), 28 July 1998.

الخاصية التي يجب أن يفى بها مقياس السياسة النقدية من أجل تحديد تأثيرات الصدمات النقدية، ووجد أنه لا تدعم البيانات أيا من الطرق الشائعة حاليا لتحديد آثار الصدمات النقدية.

➤ **دراسة (1997) Frank Smets**<sup>1</sup>: تقوم دراسة الباحث بتحليل دور سعر الصرف في قياس تغيرات السياسة النقدية في كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا لكون هذه الدول يعتبر أن إقتصاداتها مفتوحة نسبيا شاركت في آلية إدارة المخاطر المؤسسية منذ إنشائها في عام 1979، ويرى أنه من المفيد إستهداف سعر الصرف بالنسبة للعديد من الإقتصادات المفتوحة لكون أن إبتكارات سعر الصرف سوف تلتقط بشكل أفضل صدمات السياسة النقدية المحلية، وبإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي (VAR) يقوم أولا بتقدير الوزن على سعر الصرف في كل من هذه الدول الثلاث بموجب نظام إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)، ثم بعد ذلك يتم إستخدام هذه الأوزان لتحديد صدمة السياسة النقدية النموذجية في هذه البلدان وتحليل آثارها على الناتج والتضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف، وخلصت الدراسة إلى أن تحليل التأثيرات النوعية المقدر لصدمة السياسة النقدية المحلية على الإنتاج والأسعار وسعر الفائدة قصير الأجل وسعر الصرف تتوافق مع نموذج الإقتصاد القياسي المفتوح، وبالتالي الأخذ بعين الإعتبار الدور المختلف لسعر الصرف في صياغة السياسة النقدية لهذه البلدان يسمح بحل ما يسمى لغة سعر الصرف.

✚ من خلال الدراسات المقدمة التي تناولت الصدمات النقدية ومختلف التأثيرات ومختلف النتائج المتوصل إليها من طرف الباحثين، وتبعاً لها يمكن تحديد المتغيرات المفسرة للإستثمارات العامة من خلال مختلف الصدمات النقدية والتي تتعدد بمختلف أنواعها والتي نذكر منها صدمات: (عرض النقود، أسعار الصرف، أسعار الفائدة، الإئتمان المصرفي، الإيرادات النفطية) وغيرها والتي رأينا أنها تؤثر على هذا المتغير الرئيسي في دراستنا والمهم في الإقتصاد الجزائري، وأيضاً ما يميز هذه الدراسات توسيع فترة الدراسة لا سيما فترة دراستنا (1990-2018) حيث عرفت هذه الفترة عدة تحولات في الإقتصاد الجزائري.

<sup>1</sup> Frank Smets, **Measuring monetary policy shocks in France, Germany and Italy : the role of the exchange rate**, workink papers No : 42, Bank for international settlements, monetary and economic department, ch-4002 Basle, Switzerland, june 1997.

## المبحث الثاني: البناء النظري للدراسة القياسية

يتجلى الإطار الزمني للدراسة خلال الفترة التي حددت من 1990 إلى 2018 كونها تزامنت مع برامج الإصلاحات الاقتصادية إضافة إلى أنها تضمنت صدور قانون النقد والعرض 90-10 وكذا العديد من التطورات الاقتصادية، وقد تم تجميع البيانات الخاصة بهذه الدراسة من مصادر مختلفة التي هي مبينة في الملحق رقم 01.

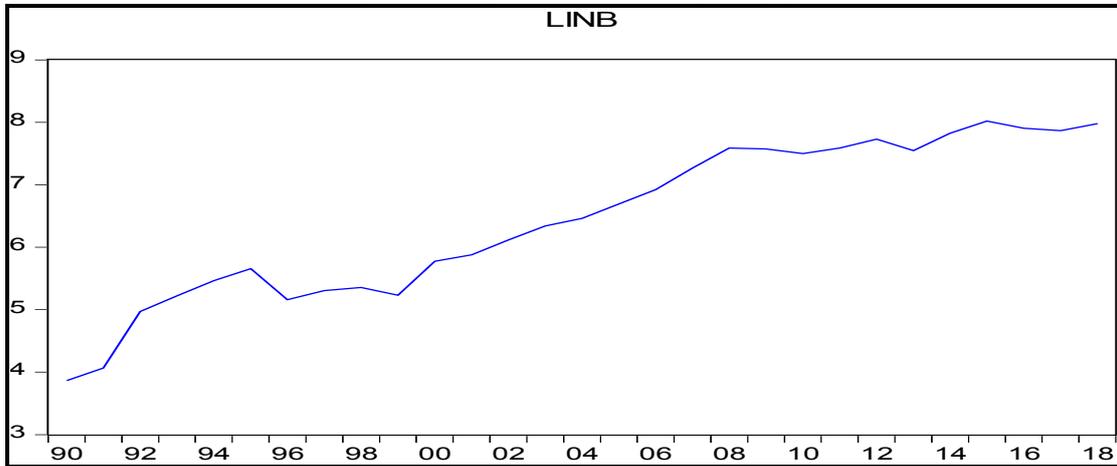
## المطلب الأول: الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

يتناول هذا المطلب مقدمة عن الوصف الإحصائي لكل متغير من متغيرات الدراسة، وهذا الفحص الإحصائي يكون عن طريق إستعراض الرسومات البيانية ومقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت وأيضا إختبار التوزيع الطبيعي، كل هذه العمليات تعتبر ضمن فحص البيانات حيث يهدف وصف البيانات إلى تلخيص خصائص هذه البيانات أي جعل البيانات المدروسة أكثر فهما ودلالة، ومن الأنسب أن نحول هذه السلاسل الزمنية الاصلية إلى اللوغاريتم لكي نقضي على عدم ثبات التباين وبالتالي سوف نقدر المرونات، وهذا بالإعتماد على البيانات المبينة في الملحق رقم 02 للسلاسل الزمنية باللوغاريتم من مخرجات EViews9.

## الفرع الأول: لوغاريتم الإستثمارات العامة (LINB)

بدراسة السلسلة الزمنية لوغاريتم (LINB) نجد:

## الشكل رقم (3-2): التسلسل الزمني للوغاريتم الإستثمارات العامة



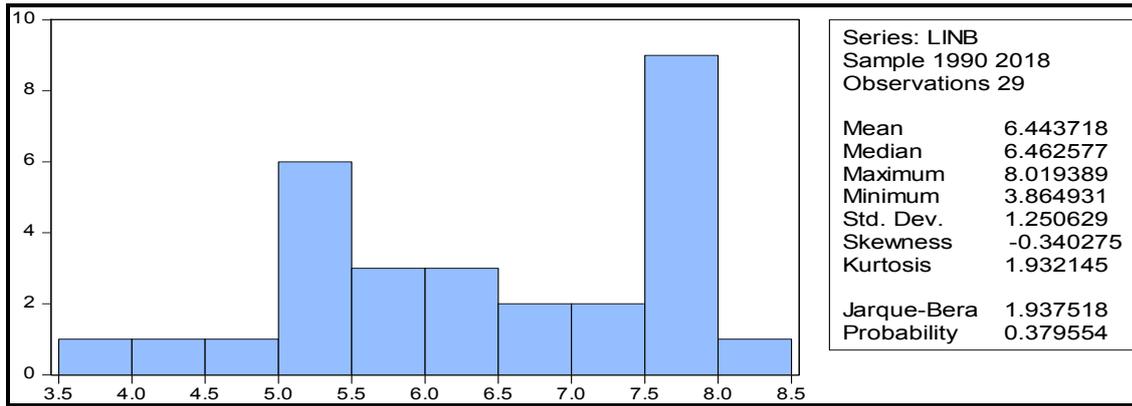
المصدر مخرجات برنامج Eviews9 بالإعتماد على معطيات الملحق رقم (2)

**الفرض العدمي:** السلسلة الزمنية للوغاريتم (LINB) تتبع التوزيع الطبيعي.

**الفرض البديل:** السلسلة الزمنية للوغاريتم (LINB) لا تتبع التوزيع الطبيعي

يتضح من الرسم البياني السابق أن البيانات المتعلقة بـ لوغاريتم الإستثمارات العامة (LINB) تأخذ إتجاها عاما تصاعديا وهذا مؤشر على أن البيانات غير ساكنة، وسيتم إختبار ذلك من خلال إختبار جذر الوحدة وبدراسة المقاييس الوصفية للسلسلة الزمنية للمتغير وذلك من خلال الشكل رقم (3-3) كما يلي:

الشكل رقم (3-3): إختبار التوزيع الطبيعي للوغاريتم الإستثمارات العامة



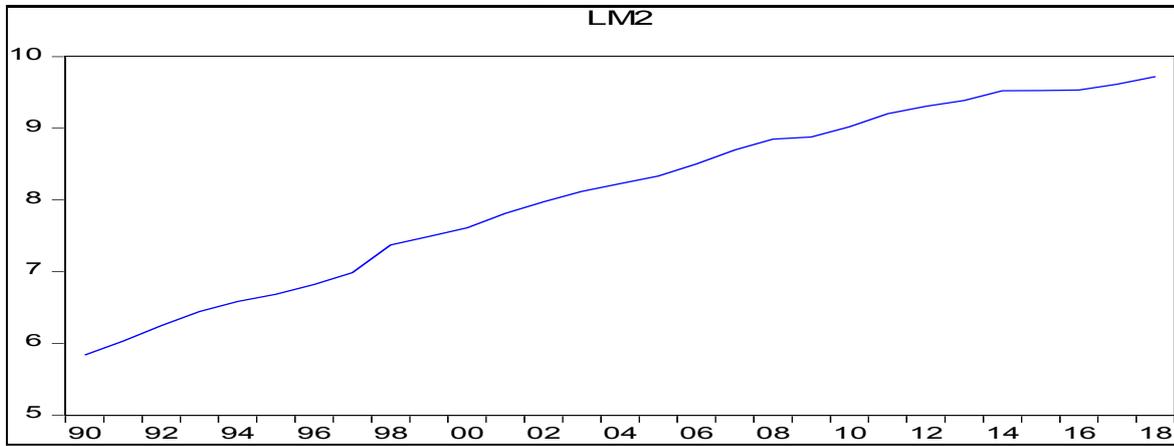
المصدر: مخرجات برنامج Eviews9 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (2)

بدراسة المقاييس الوصفية للسلسلة الزمنية للمتغير LINB من خلال الشكل المبين أعلاه نجد أن قيمة المتوسط تساوي 6.44 وقيمة الوسيط تساوي 6.46 وهما قيمتان تكادان تتساويان مما يعطي دلالة على إعتدالية البيانات، وقد أكد على ذلك إختبار (Jarque-Bera) حيث بلغت إحتمالية التوزيع 0.37 وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ومن ثم فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وهذا شرط يجب توافره في البيانات (شرط الاعتدالية).

الفرع الثاني: لوغاريتم العرض النقدي (LM2):

بدراسة السلسلة الزمنية لوغاريتم (LM2) نجد:

الشكل رقم (3-4): التسلسل الزمني للوغاريتم العرض النقدي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews9 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (2)

الفرض العدمي: السلسلة الزمنية للوغاريتم (LM2) تتبع التوزيع الطبيعي.

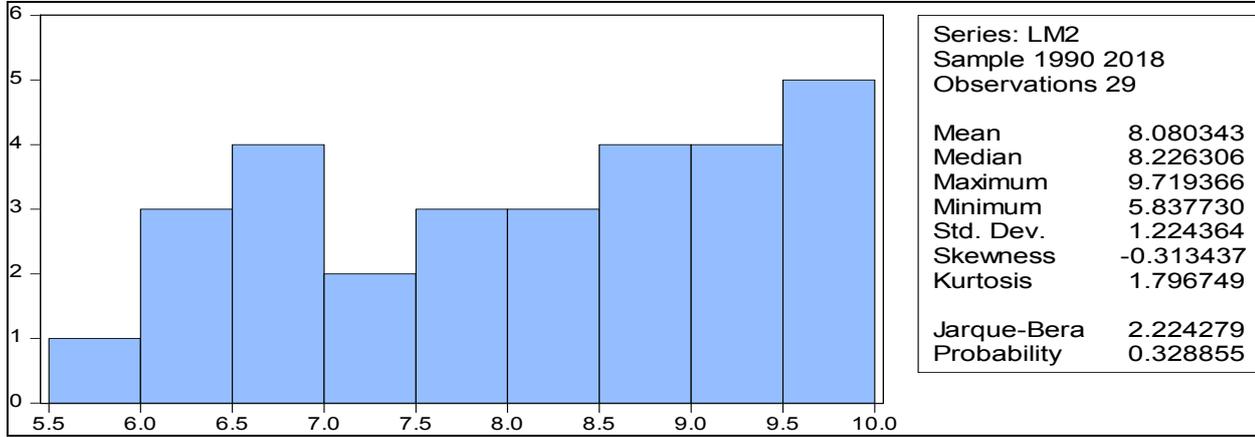
الفرض البديل: السلسلة الزمنية للوغاريتم (LM2) لا تتبع التوزيع الطبيعي.

من الشكل رقم (3-4) يتضح أن البيانات تأخذ إتجاها عاما نحو التزايد بالنسبة للزمن وبالتالي

فإن هذه السلسلة تبدو أيضا غير ساكنة.

وبدراسة الوصف الإحصائي لبيانات السلسلة وجد أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن إختبار (Jarque-Bera) يوضح أن المعنوية تساوي 0.32 وهي أكبر من مستوى الخطأ ومن ثم نقبل الفرض العدم القائل بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، كما هو مبين من خلال الشكل رقم (3-5) أدناه.

**الشكل رقم (3-5): إختبار التوزيع الطبيعي للوغاريتم العرض النقدي**

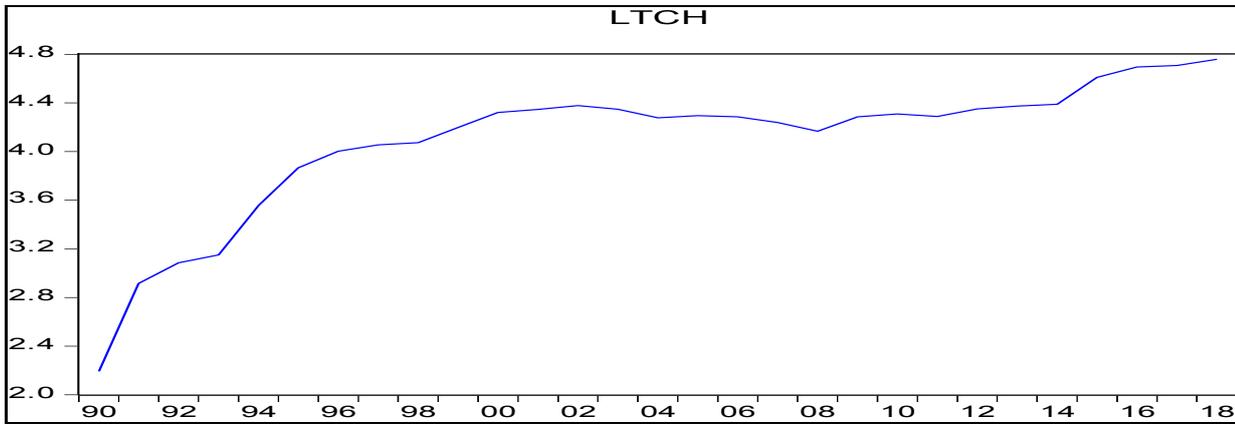


المصدر: مخرجات برنامج Eviews9 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (2)

**الفرع الثالث: لوغاريتم معدل سعر الصرف (LTCH)**

بدراسة السلسلة الزمنية لوغاريتم (LTCH) نجد:

**الشكل رقم (3-6): التسلسل الزمني للوغاريتم معدل سعر الصرف**



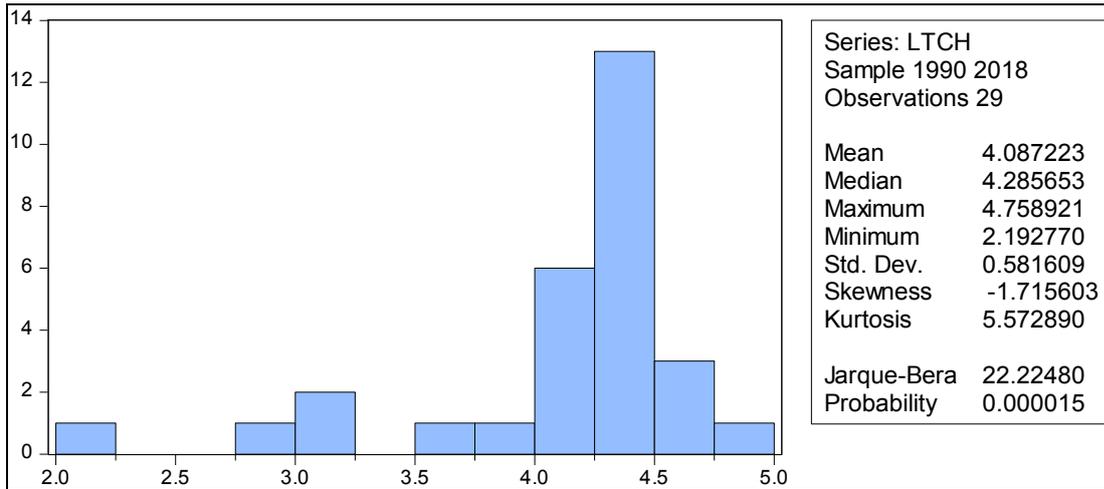
المصدر: مخرجات برنامج Eviews9 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (2)

**الفرض العدمي:** السلسلة الزمنية للوغاريتم (LTCH) تتبع التوزيع الطبيعي.

**الفرض البديل:** السلسلة الزمنية للوغاريتم (LTCH) لا تتبع التوزيع الطبيعي.

من خلال الشكل تبين أن السلسلة تأخذ إتجاها عاما نحو التزايد بالنسبة للزمن ومن ثم فهذه البيانات غير ساكنة، أيضا نجد أن هناك إلتواء كبير للبيانات (-1.71) مما يعني أن السلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن احتمالية (Jarque-Bera) أوضحت أنها تساوي (0.000015) وهي قيمة صغيرة جدا وأقل من مستوى الخطأ وبالتالي نقبل الفرض البديل القائل بأن السلسلة الزمنية للوغاريتم (LTCH) لا تتبع التوزيع الطبيعي، كما هو مبين في الشكل رقم (3-7) أدناه.

الشكل رقم (3-7): إختبار التوزيع الطبيعي للوغاريتم معدل سعر الصرف

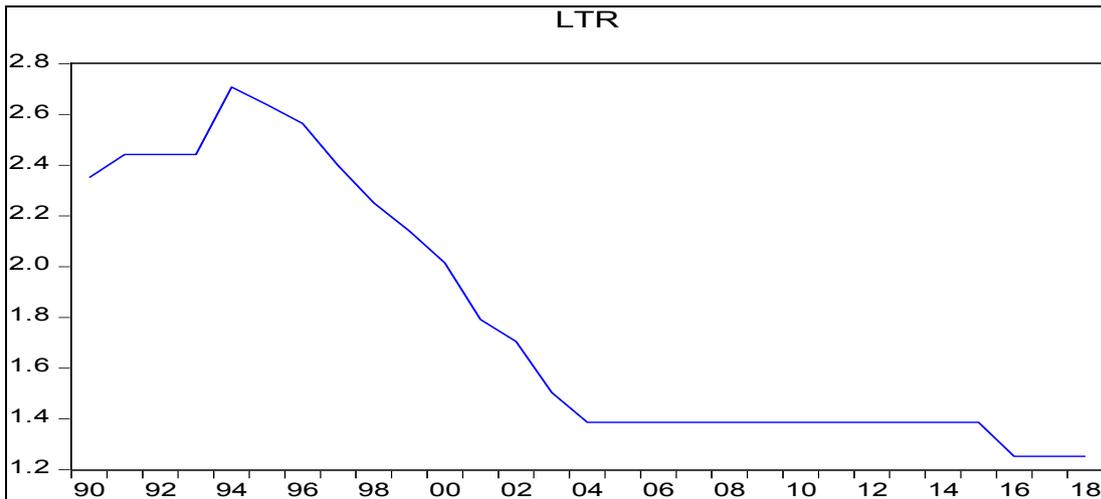


المصدر: مخرجات برنامج Eviews9 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (2)

الفرع الرابع: لوغاريتم معدل إعادة الخصم (LTR)

بدراسة السلسلة الزمنية لوغاريتم (LTR) نجد:

الشكل رقم (3-8): التسلسل الزمني للوغاريتم معدل سعر إعادة الخصم



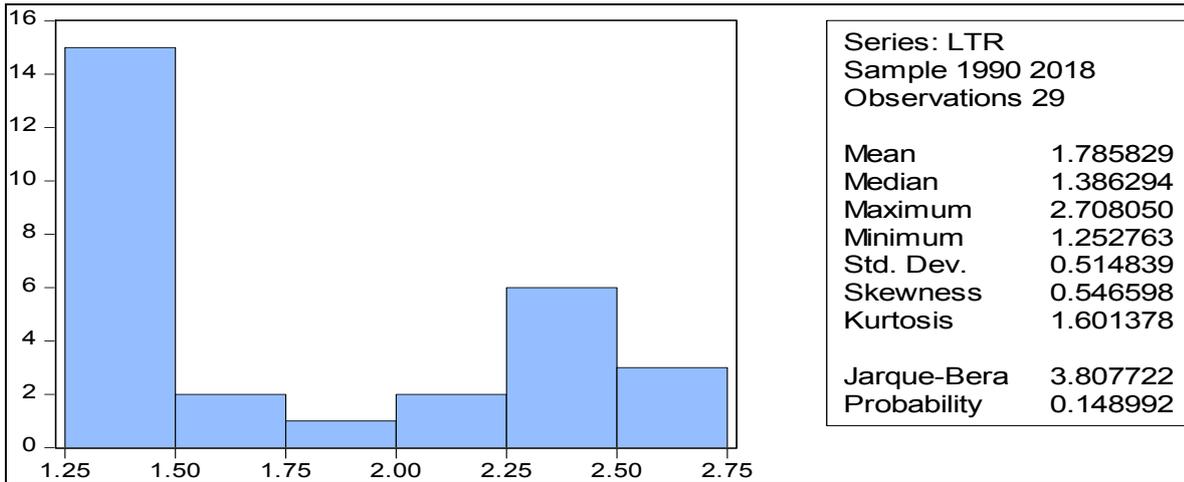
المصدر: مخرجات برنامج Eviews9 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (2)

الفرض العدمي: السلسلة الزمنية للوغاريتم (LTR) تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرض البديل: السلسلة الزمنية للوغاريتم (LTR) لا تتبع التوزيع الطبيعي.

من خلال الشكل يتبين أن السلسلة الزمنية تأخذ إتجاها عاما نحو التناقص حتى عام 2004 ثم بدأت بالثبات حتى سنة 2016 وعاودت الإنخفاض ثم الثبات إلى غاية سنة 2018 مما يعني أن هذه البيانات غير ساكنة، أيضا نجد ان السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن إحصائية إختبار (Jarque-Bera) أوضحت أنها تساوي (0.14) وهي أكبر من مستوى الخطأ، ومن ثم نقبل الفرض العدمي القائل بأن السلسلة للوغاريتم تتبع التوزيع الطبيعي، كما هو مبين في الشكل رقم (3-9) كما يلي:

الشكل رقم (3-9): إختبار التوزيع الطبيعي للوغاريتم معدل إعادة الخصم

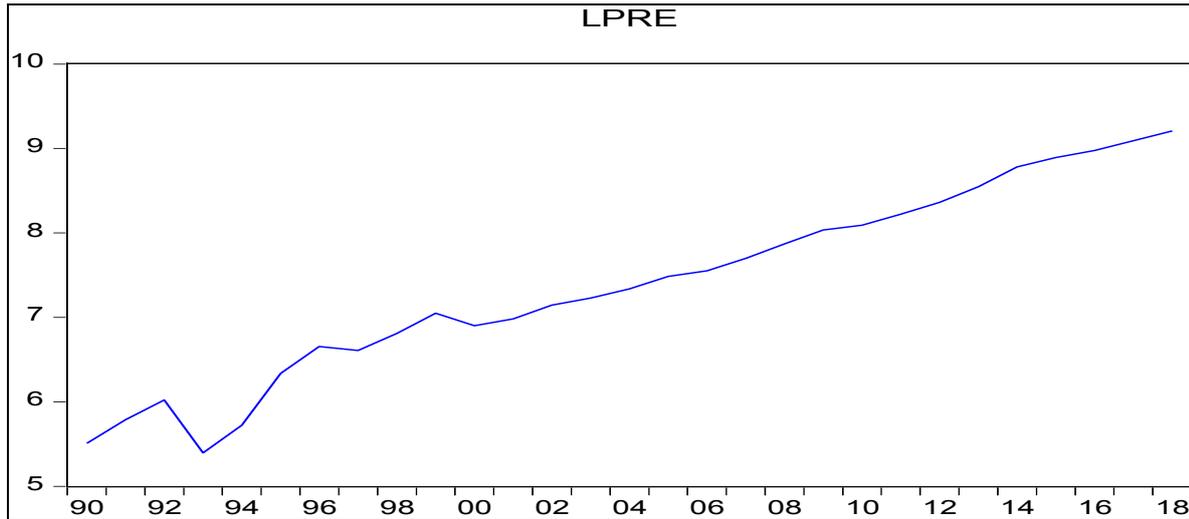


المصدر: مخرجات برنامج Eviews9 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (2)

الفرع الخامس: لوغاريتم الائتمان المصرفي (قروض للاقتصاد) (LPRE)

بدراسة السلسلة الزمنية لوغاريتم (LPRE) نجد:

الشكل رقم (3-10): التسلسل الزمني للوغاريتم الائتمان المصرفي (قروض للاقتصاد)



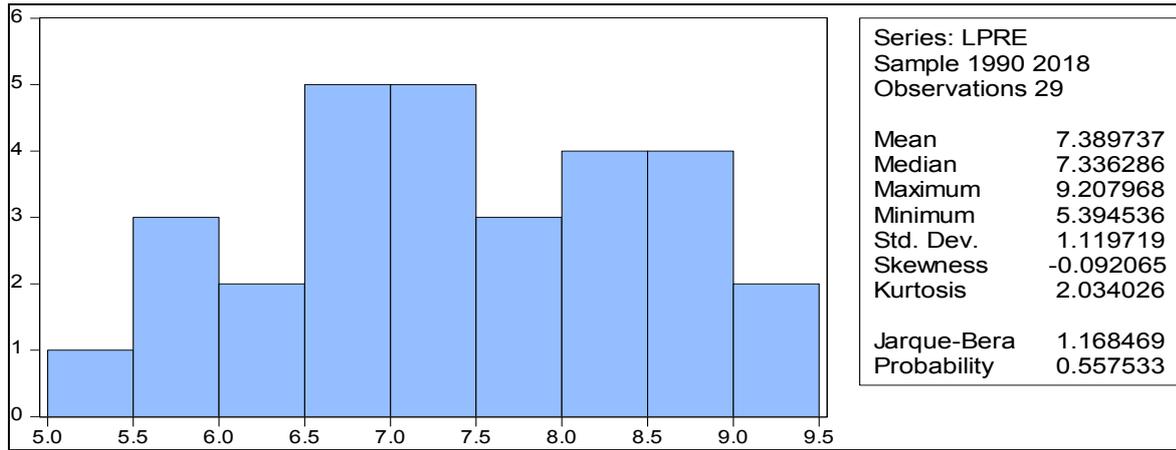
المصدر: مخرجات برنامج Eviews9 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (2)

الفرض العدمي: السلسلة الزمنية للوغاريتم (LPRE) تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرض البديل: السلسلة الزمنية للوغاريتم (LPRE) لا تتبع التوزيع الطبيعي.

يتبين من خلال الشكل أن السلسلة الزمنية تأخذ إتجاها عاما نحو التزايد بالنسبة للزمن ومن ثم فهذه البيانات غير ساكنة، وبدراسة المقاييس الوصفية للسلسلة الزمنية للمتغير نجد أن قيمة المتوسط تكاد تتساوى مع قيمة الوسيط مما يعطي دلالة على إعتدالية البيانات، وقد أكد ذلك إختبار (Jarque-Bera) حيث بلغت إحصائية التوزيع (0.55) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ومن ثم فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وهذا شرط يجب توافره في البيانات (شرط الاعتدالية).

الشكل رقم (3-11): إختبار التوزيع الطبيعي للوغاريتم الائتمان المصرفي (قروض للاقتصاد)

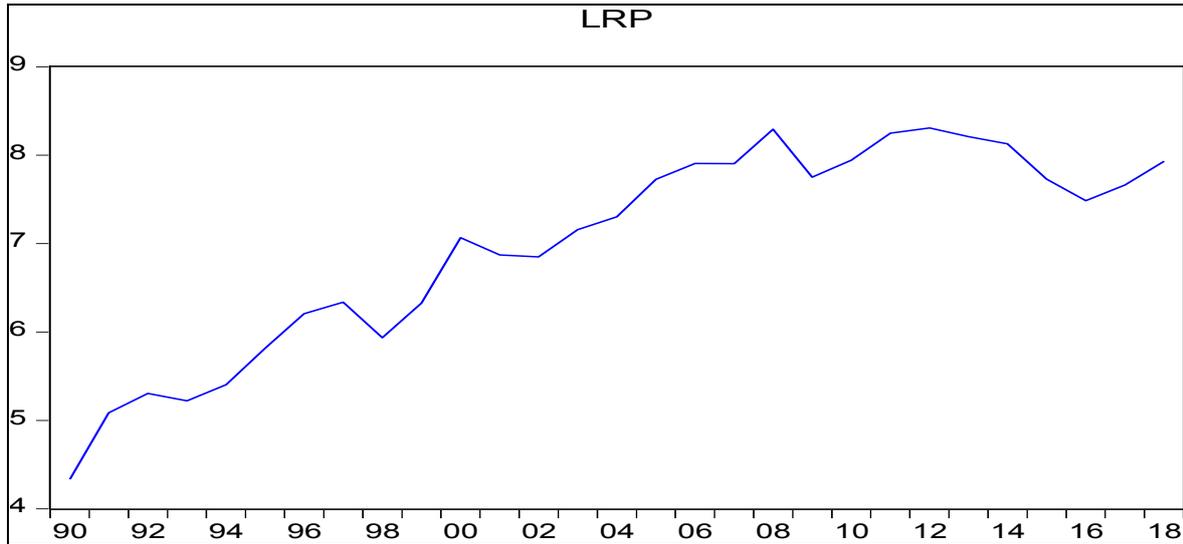


المصدر: مخرجات برنامج Eviews9 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (2)

### الفرع السادس: لوغاريتم الإيرادات النفطية (LRP)

بدراسة السلسلة الزمنية لوغاريتم (LRP) نجد:

الشكل رقم (3-12): التسلسل الزمني للوغاريتم الإيرادات النفطية



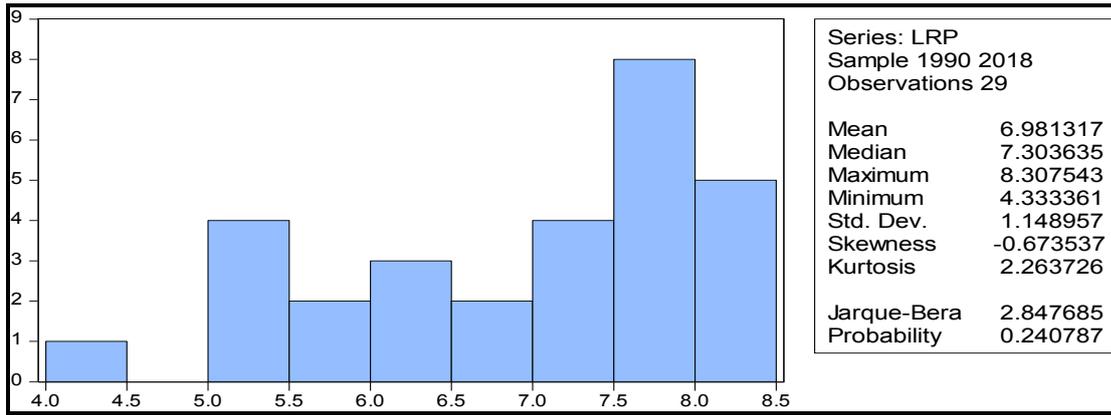
المصدر: مخرجات برنامج Eviews9 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (2)

الفرض العدمي: السلسلة الزمنية للوغاريتم (LRP) تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرض البديل: السلسلة الزمنية للوغاريتم (LRP) لا تتبع التوزيع الطبيعي.

من الشكل يتضح أن البيانات تأخذ إتجاها عاما نحو التزايد بالنسبة للزمن وبالتالي فإن هذه السلسلة تبدو أيضا غير ساكنة، وبدراسة الوصف الإحصائي لبيانات السلسلة وجد أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن إختبار (Jarque-Bera) يوضح أن المعنوية تساوي (0.24) وهي أكبر من مستوى الخطأ ومن ثم فإننا نقبل الفرض العدم القائل بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، كما هو مبين في الشكل رقم (3-13) أدناه.

الشكل رقم (3-13): إختبار التوزيع الطبيعي للوغاريتم للإيرادات النفطية



المصدر: مخرجات برنامج Eviews9 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (2)

### المطلب الثاني: تعيين النموذج وإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

سوف يتم في هذا المطلب محاولة بناء نموذج إقتصادي قياسي لأثر الصدمات النقدية على تمويل الإستثمارات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، من أجل معرفة أهم المتغيرات (المؤشرات) التي تؤثر على تمويل الإستثمارات العامة في الجزائر خلال نفس الفترة، وهذا بالإعتماد على تقنيات القياس الإقتصادي المتعارف عليها.

#### الفرع الأول: تعيين النموذج

لتعيين النموذج لابد من تحديد متغيرات النموذج وشكله الرياضي والتوقعات القبلية (أي تعيين توقعات مسبقاً عن إشارة وحجم معلمة العلاقة الإقتصادية محل القياس، ويتم تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، مع توضيح إن كانت هذه العلاقة طردية أو عكسية).

#### أولاً: تحديد متغيرات النموذج

لصياغة النموذج لابد من تحديد متغيراته ولعل أهم المصادر هي النظرية الإقتصادية والمعلومات المتاحة من دراسات قياسية سابقة في نفس المجال، ونظراً للصعوبة التي تواجه الباحث في تحديد المتغيرات، فإنه لا يمكن إدراج جميع المتغيرات التفسيرية التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة لهذا يتم الإكتفاء بالمتغيرات الأكثر أهمية.

أ- المتغير التابع: ويتمثل في الإستثمار العمومي في الجزائر ورمزنا له بالرمز INB معبر عنه بالمليار دينار جزائري، والتي تتمثل أيضاً في نفقات التجهيز وهي نفقات تخص طابع الإستثمار أي على شكل مشاريع إقتصادية، وكذا الإعانات التحويلية التي تخص المؤسسات المنتجة التي يتولد عنها زياد الناتج المحلي الإجمالي وثروة البلاد.

ب- المتغيرات المستقلة: إن الصدمة النقدية هي التغيرات المفاجئة في عرض النقود أو المتغيرات النقدية، وبناء على ما أشرنا إليه سابقاً فإن المتغيرات المستقلة والتي تعبر عن الصدمات النقدية والتي إعتدناها في دراستنا تتمثل في:

**1- العرض النقدي:** وقد إعتدنا على عرض النقد بمعناه الواسع M2 معبر عنه بالمليار دينار جزائري ويعرف هذا المجمع بالسيولة المحلية الخاصة أو مجموع وسائل الإحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية، ويشمل بالإضافة إلى مكونات المفهوم الضيق على أشباه النقود مضاف إليه الودائع لأجل بمختلف أنواعها، ويعتبر العرض النقدي أحد المتغيرات النقدية ذات الحجم المتأثر بإجراءات السلطة النقدية، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة تدير سياساتها الانفاقية والضريبية في نطاق السياسة المالية البحتة لتجنب إحداث تغيرات في عرض النقود (صدمات عرض النقود)، وإستنادا لدراسة كل من 'بوصافي كمال' و'بوسيكى حليلة' المتمثلة في " قياس وتحليل صدمات السياسة النقدية على النمو الإقتصادي' إعتد الباحثان في دراستهما على متغير عرض النقود كمتغير يعبر عن صدمات عرض النقد، والذي إعتدناه في دراستنا كمتغير مفسر.

**2- معدل سعر الصرف:** والذي رمزنا له بالرمز: TCH والذي يعبر عن صدمات سعر الصرف، وبالتالي فإن التآرجحات الكبيرة وغير العشوائية في سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية تؤثر على العديد من المتغيرات الإقتصادية والتي من ضمنها الإستثمار العام، ويتمتع سعر الصرف بأهمية كبيرة في السياسة النقدية حيث أنه يفسر التقلبات في أغلب المتغيرات الإقتصادية وهو يستوعب الصدمات النقدية، وهذا إستنادا إلى دراسة الباحث 'أحمد عبد الزهرة حمدان' المتمثلة في 'قياس تأثير الصدمة النقدية في العراق' من خلال النتائج التي توصل لها، وبالتالي تم إعتدناه في دراستنا كمتغير مفسر.

**3- معدل إعادة الخصم:** والذي رمزنا له بالرمز: TR حيث تعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة، حيث تؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع، ولهذا يلجأ البنك المركزي عند إرادته تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى إرتفاع معدلات الفائدة<sup>1</sup>، وتنص النظرية الكلاسيكية على وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الاستثمائي وسعر الفائدة لأن مفهوم الإستثمار الحقيقي هو عبارة عن عملية يتكون من خلالها رأس المال بتراكم السلع الإنتاجية كالأبنية والماكينات والمعدات وجميع ما تتكون منه الهياكل التحتية<sup>2</sup>، وعليه فإن الحكومات من خلال التأثير على سعر الفائدة في السوق توجه الإقتصاد الوطني وفق السياسة المرسومة له، فإذا كان الإقتصاد الوطني يعاني من الركود أو الكساد تستطيع الحكومات أن تستخدم أدواتها السياسية للضغط على أسعار الفائدة وتنشيط الإنفاق الإستثمائي أو الإنفاق على السلع الاستهلاكية، ولهذا إستخدمنا معدل إعادة الخصم كأداة تتحكم بها السلطة النقدية لإحداث صدمة إيجابية أو سلبية تؤثر في السيولة النقدية حسب حالة الإقتصاد وبالتالي تؤثر في حجم الإستثمارات.

<sup>1</sup> اعمار بوزعرور، مرجع سابق، ص:331.

<sup>2</sup> عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص: 304.

4- الإئتمان المصرفي (قروض للإقتصاد): والذي رمزنا له بالرمز: PRE وهي عبارة عن القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الأعوان الإقتصاديين غير الماليين وذلك من أجل مواجهة إحتياجاتهم، وبالتالي فإن حدوث صدمة غير متوقعة في الائتمان الموجه إلى الإقتصاد يؤدي الى زيادة حجم القروض الموجهة للإقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمارات، وهذا حسب النتيجة التي توصل إليها الباحثان 'بوصافي كمال' و'بوسيكى حليلة' في دراستهما المتمثلة في 'قياس وتحليل صدمات السياسة النقدية على النمو الإقتصادي'، وعليه فإننا إعتدناه في دراستنا كمتغير مفسر.

5- الإيرادات النفطية: والذي رمزنا له بالرمز: RP، تعتبر الإيرادات النفطية مصدر زيادة موجودات البنك المركزي وزيادة عرض النقود والتي تجد ترجمتها في سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي فإن مصدر الصدمات النقدية هي تقلبات الإيرادات النفطية وهذا حسب الباحث "أحمد عبد الزهرة" في دراسته المتمثلة "قياس تأثير الصدمة النقدية في العراق" من خلال إعتداده على الإيرادات النفطية وبإستنتاجه أنها مصدر للصدمات النقدية كون الإقتصاد العراقي إقتصاد ريعي، كذلك الإقتصاد الجزائري يعتمد على الإيرادات النفطية وعليه إستخدمنا هذه الأداة التي تعبر عن الصدمات النقدية.

بعد تحديد المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة ومجموع المتغيرات المستقلة، بالتالي يمكن التعبير عليها بالصيغة الرياضية التالية:

$$INB = f(M2, TCH, TR, PRE, RP) \dots (1)$$

ثانيا: تحديد الشكل الرياضي للنموذج

من أجل معرفة الصيغة الرياضية المناسبة لتقدير النموذج للظاهرة محل الدراسة، سنقوم بعرض نوعين من الصيغ الرياضية لمعادلات النموذج وهي الخطية واللوغاريتمية الخطية، حيث تعطي الصيغة الرياضية لكل نموذج على النحو التالي:<sup>1</sup>

أ- النموذج الخطي:

تكون الصيغة الرياضية وفقا للنموذج الخطي في صيغة المعادلة التالية:

$$INB_t = \beta_0 + \beta_1 M2_t + \beta_2 TCH_t + \beta_3 TR_t + \beta_4 PRE_t + \beta_5 RP_t + \mu_t \dots (2)$$

•  $\mu_t$ : يمثل حد الخطأ الذي يجب إضافته إلى النموذج لينوب عن باقي المتغيرات التي تؤثر على النموذج ولم تدرج لأسباب معينة.

•  $(\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5)$ : تمثل معاملات النموذج.

•  $t$ : يعبر عن عدد المشاهدات.

ب- النموذج اللوغاريتمي:

وفقا لهذه الصيغة الرياضية (اللوغاريتمية الخطية) يتم تحويل قيم المشاهدات (المتغيرات الداخلة في النموذج) إلى قيم لوغاريتمية، ومنه يكون الشكل العام للنموذج اللوغاريتمي كما يلي:

<sup>1</sup>من إعداد الطالب بالإعتماد على: هارون العشي، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية: دراسة حالة، مرجع سابق، ص: 199.

$$INB_t = \beta_0 \times M2_t^{\beta_1} \times TCH_t^{\beta_2} \times TR_t^{\beta_3} \times PRE_t^{\beta_4} \times RP_t^{\beta_5} \times \mu_t \dots (3)$$

$$\Rightarrow LINB_t = L\beta_0 + \beta_1 LM2_t + \beta_2 LTCH_t + \beta_3 LTR_t + \beta_4 LPRE_t + \beta_5 LRP_t + L\mu_t \dots (4)$$

•  $(\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5)$ : هي معاملات النموذج وتمثل مرونة تغير الإستثمار العمومي بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة، حيث تعرف المرونة  $n_i$ : بأنها النسبة المئوية للتغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل بنسبة 1%، وتعطى بالصيغة التالية:

$$n_i = \frac{dy_i}{dx_{ij}} \cdot \frac{x_j}{y_{ij}} \dots (5)$$

حيث:

•  $y_i$ : يمثل المتغير التابع.

•  $x_j$ : يمثل المتغير المستقل.

ثالثا: التوقعات القبلية

يتوقع أن تكون العلاقة بين المتغير التابع (الاستثمار العمومي) والمتغيرات المستقلة كما يلي:

- يتوقع أن تكون العلاقة بين الإستثمار العمومي والعرض النقدي علاقة طردية، أي كلما زاد المعروض النقدي زادت الإستثمارات العامة والعكس صحيح.
- يتوقع أن تكون العلاقة بين الإستثمار العام ومعدل سعر الصرف علاقة طردية فإرتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة العرض النقدي الذي يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار والذي يؤدي إلى خفض القوة الشرائية للعملة، مما يتطلب زيادة عرض النقود للحفاظ على القوة الشرائية الحقيقية للأفراد والمؤسسات للحصول على السلع والخدمات، وبالتالي يدفع السلطات النقدية لزيادة المعروض النقدي للإيفاء بمهمة النقود في تسهيل إنجاز المعاملات الإقتصادية المختلفة والتي من بينها إنجاز البرامج الإستثمارية.
- يتوقع أن تكون العلاقة بين الإستثمار العام ومعدل إعادة الخصم علاقة عكسية، أي زيادة معدل إعادة الخصم تؤدي إلى زيادة معدلات الفائدة وبالتالي خفض حجم النقود الأمر الذي يؤدي إلى نقص الإستثمارات العامة.
- يتوقع أن تكون العلاقة بين الإستثمار العام والإئتمان الموجه للإقتصاد علاقة طردية، أي أن زيادة حجم القروض الممنوحة للإقتصاد تؤدي إلى زيادة حجم الإستثمارات العامة والعكس صحيح.
- يتوقع أن تكون العلاقة بين الإستثمار العام والإيرادات النفطية علاقة طردية، أي أنه كلما زادت الإيرادات النفطية زادت موجودات البنك المركزي وبالتالي زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الإستثمارات العامة.

الفرع الثاني: إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة إقتصادية لا بد من التأكد من وجود إتجاه في السلسلة الزمنية، حيث تعاني أغلب السلاسل الزمنية من عدم الإستقرار أي أنها تحتوي على جذر الوحدة الذي

يتجلى بأن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن، مما يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والإستدلال القياسي لذا يتم اللجوء إلى إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية، وتعرف حالة الإستقرار للسلسلة الزمنية بأنها حالة عدم وجود نمو أو هبوط في البيانات أي أن البيانات تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن، ولمعرفة إستقرارية بيانات السلسلة الزمنية من عدمه يستخدم إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) ولتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية المعادلة التالية تعبر عنه كما يلي<sup>1</sup>:

$$Y_t = PY_{t-1} + \sum t \dots \dots (6)$$

حيث:

- عندما تكون السلسلة الزمنية مستقرة أي لا تحتوي على جذر الوحدة تكون متكاملة من الدرجة الصفرية  $I(0)$  وقيمة  $P$  سالبة.
- أما إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة وتعاني من وجود جذر الوحدة وهي الحالة التي تكون فيها قيمة  $P$  معنوية ومقبولة إحصائياً، الأمر الذي يتطلب معالجة السلسلة الزمنية لتكون مستقرة وذلك بأخذ الفروق والتي تكون درجته  $(1,2,3,\dots,d)$  وتقرأ  $Y_t \sim I(d)$  أي أن السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة  $(d)$ .

تم إختبار السلاسل الزمنية لكل المتغيرات بإستعمال إختبار فيليبس بيرون (pp) لكونه يقوم على إفتراض أكثر عمومية من إختبار (ADF) حيث أنه يعالج الإرتباط التسلسلي بعملية تصحيح لا معلمية، وسوف نستخدم السلاسل الزمنية المحولة إلى اللوغاريتم والمبينة في الملحق رقم (2). ويعتمد هذا الإختبار على إختبار الفرضيتين التاليتين وهذا بالإعتماد على مستوى معنوية 5% كما يلي:

- **الفرض العدمي:** السلسلة الزمنية غير مستقرة، أي وجود جذر الوحدة.
  - **الفرض البديل:** السلسلة الزمنية مستقرة، أي عدم وجود جذر الوحدة
- إن الفائدة من إختبار جذر الوحدة هو أن البيانات الموجودة لدينا إذا كانت تحتوي على جذر الوحدة فالتقدير الذي سوف نقوم به يكون مزيفاً، وبعد القيام بإختبار الإستقرارية علماً أنه تم أخذ القيم بالقيمة المطلقة كانت النتائج المبينة في الجدول الموالي رقم (2-3) كالتالي:

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، ليلي بديوي مطوق، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق، مرجع سابق، ص، ص:

الجدول رقم (3-2): نتائج إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية بإستخدام إختبار فيليبس بيرون (pp)

القرار (الرتبة)	الفرق الأول			المستوى			السلسلة الزمنية
	بدون ثابت ومتجه	ثابت ومتجه	ثابت فقط	بدون ثابت ومتجه	ثابت ومتجه	ثابت فقط	
	1.95	3.59	2.98	1.95	3.58	2.97	القيم الحرجة عند 5%
I(1)	10.69 (0.00)	11.73 (0.00)	11.23 (0.00)	2.26 (0.99)	2.51 (0.31)	1.97 (0.29)	LINB
I(1)	12.34 (0.00)	14.33 (0.00)	15.17 (0.00)	5.72 (1.00)	0.81 (0.99)	5.05 (0.00)	LM2
I(1)	14.34 (0.00)	17.62 (0.00)	15.14 (0.00)	1.48 (0.96)	5.39 (0.00)	6.29 (0.00)	LTCH
I(1)	9.00 (0.00)	9.28 (0.00)	8.82 (0.00)	1.66 (0.08)	1.70 (0.72)	0.74 (0.81)	LTR
I(1)	14.47 (0.00)	13.67 (0.00)	14.05 (0.00)	9.29 (1.00)	3.21 (0.10)	0.44 (0.88)	LPRE
I(1)	13.63 (0.00)	12.74 (0.00)	13.41 (0.00)	1.64 (0.97)	1.77 (0.69)	3.83 (0.007)	LRP

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

إذن يمكننا الحكم على جذر الوحدة من خلال خيارين، فالخيار الأول يتمثل في الإحتمالية أو (Prob) فإذا كانت أكبر من 5% نقول أنه يوجد جذر وحدة والعكس، لكن الطريقة الأفضل وهو الخيار الثاني وهو الحكم من خلال مقارنة (t) المحسوبة (t-statistic) مع (t) الجدولية (القيم الحرجة) وذلك عند 5%، وبغض النظر عن الإشارة بأخذ القيم بالقيمة المطلقة فإذا كانت:

- المحسوبة  $t < t_{\text{الجدولية}}$  نقول أنه لا يوجد جذر وحدة.

- المحسوبة  $t > t_{\text{الجدولية}}$  نقول أنه يوجد جذر وحدة.

ومن خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (3-2) أعلاه تبين لنا أن السلاسل الزمنية جميعها غير مستقرة في المستوى الأمر الذي إستلزم أن ننتقل إلى الفرق الأول طبعا بعد تحويل السلاسل الزمنية باللوغاريتم إلى الفرق مع اللوغاريتم وهذا التحويل من أجل علاج عدم ثبات التباين، وعليه كانت جميع متغيرات الدراسة ساكنة عند الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

المطلب الثالث: تحليل نموذج الإنحدار الخطي المتعدد للإستثمارات العمومية

نقوم بدراسة الإحدار العام وذلك من خلال إدماج جميع المحددات أو العوامل المؤثرة في الظاهرة لكي تكون الدراسة أكثر شمولية، وذلك بإقتراح طريقة لتقدير معالم النموذج ودراسة الخصائص الإحصائية للمقدرات ثم إختبار الفرضيات.

الفرع الأول: الصيغة الرياضية للنموذج الخطي العام

يستند النموذج الخطي العام على إفتراض وجود علاقة خطية ما بين متغير معتمد  $Y_i$  وعدد من المتغيرات المستقلة:<sup>1</sup>

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \dots + \beta_k X_{ik} + \varepsilon_{i..} \quad (7), \quad i = 1, \dots, n$$

إن بناء نموذج الإنحدار الخطي يجب أن يكون مستوفيا لعدد من الفرضيات التي يمكن إجمالها كما يلي:<sup>2</sup>

• الفرضية الأولى: المتغيرات المفسرة المهملة في النموذج لها أثر متوسط معدوم أي:  $E(\varepsilon) = 0$ .

$$\begin{cases} \text{var}(\varepsilon_i) = \sigma^2, \quad \forall i = 1 \dots n \\ \text{cov}(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0, \quad \forall i \neq j \end{cases} \quad \bullet \text{ الفرضية الثانية:}$$

حيث أن:  $\text{var}(\varepsilon_i) = \sigma^2, \quad \forall i = 1 \dots n$  هي فرضية تجانس التباين لمختلف الحدود العشوائية وهذا كفيل بإبعاد الحالة التي تكون فيها الأخطاء تتبع تغيرات قيم المتغيرات المفسرة، و  $\text{cov}(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0, \forall i \neq j$  أي أن الأخطاء ليست مرتبطة ببعضها وأن نتيجة التجربة لا تؤثر على بقية النتائج.

• الفرضية الثالثة:

المصفوفة  $X$  غير عشوائية وثابتة وهذا يعني بأن قيم المتغيرات المستقلة يمكن مراقبتها، وبالإضافة إلى ذلك نفترض  $X$  ثابتة لضمان بأن قيم المتغيرات المستقلة لا تتغير من حين لآخر أي:

$$\text{cov}(X, \varepsilon) = E(X' \varepsilon) = 0 \dots (8)$$

• الفرضية الرابعة:

عدد المشاهدات  $n$  هو أكبر من عدد المتغيرات المفسرة  $k$ ، وهي الحالة التي تلغي الارتباط الخطي بين المتغيرات.

الفرع الثاني: تقييم معاملات النموذج الخطي المتعدد

بعد أن تعرفنا على متغيرات البحث وإستنادا لما إفترضناه في الدراسة النظرية وما تقدم النظرية الاقتصادية، يمكننا صياغة النموذج المراد تقديره بصيغته الموسعة على النحو التالي:

$$LINB_t = L\beta_0 + \beta_1 LM2_t + \beta_2 LTCH_t + \beta_3 LTR_t + \beta_4 LPRE_t + \beta_5 RP_t + L\mu_{t..} \quad (9)$$

بعد إدخال البيانات السابقة (الملحق رقم 2) في برنامج Eviews9 لغرض تقدير نتائج النموذج من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية، كانت النتائج كما يلي:

<sup>1</sup>شخي محمد، مرجع سابق، ص، ص: 57.

<sup>2</sup>نفس المرجع السابق، ص، ص: 58، 59.

الجدول رقم (3-3): نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي للإستثمار العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.945309	1.524196	-3.244537	0.0036
LM2	1.630230	0.340650	4.785641	0.0001
LTCH	-0.289178	0.186249	-1.552645	0.1342
LTR	0.747465	0.313871	2.381436	0.0259
LPRE	-0.418630	0.252687	-1.656713	0.1112
LRP	0.165708	0.158201	1.047458	0.3058
R-squared	0.961886	Mean dependent var	6.443718	
Adjusted R-squared	0.953601	S.D. dependent var	1.250629	
S.E. of regression	0.269391	Akaike info criterion	0.396688	
Sum squared resid	1.669148	Schwarz criterion	0.679577	
Log likelihood	0.248027	Hannan-Quinn criter.	0.485285	
F-statistic	116.0919	Durbin-Watson stat	0.968569	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول رقم (3-3) فإن النتائج تشير إلى أن قيمة معامل التحديد (R-squared) عالية جدا بمعنى أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 96.18% من التغيرات التي تحدث في الإستثمار العام ويعني ذلك ملائمة جيدة جدا للنموذج، وبالرغم من هذه النتائج لا يعني بالضرورة أن النموذج جيد أو مفيد، فالتساؤل المطروح هو هل هذه النتائج حقيقية؟ بمعنى هل هذه النتائج يدخل فيها إتجاه زمني بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع؟ أو أن هذه المتغيرات المفسرة تتنبأ أو تؤثر في المتغير التابع؟ وعليه سوف نقوم بإدراج إتجاهها زمنيا ونرى ما إذا كان أي شئ يتغير، لأن أغلب السلاسل الزمنية الإقتصادية تزيد عبر الزمن كما هو مبين في الملحق رقم (3) حيث نجد أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات تنمو معا بمرور الزمن، مما يدل على أن بينهم إتجاه زمني، ولو أننا تجاهلنا هذا السبب فهذا يقودنا إلى الحكم الخاطئ على أن التغيرات الحاصلة في متغير يحدث تغيرات على المتغير التابع، وبالتالي فإن العثور على علاقة بين متغيرين أو أكثر من متغيرات الإتجاه وبمجرد أنها تنمو بمرور الوقت هو مثال على مشكلة الإنحدار الزائفة، وعليه فإن إضافة إتجاه زمني (@trend) على الإنحدار الخطي المتعدد لدينا فإننا نزيل هذا المشكل<sup>1</sup>، وعليه نقوم بإعادة التقدير والمبين في الجدول رقم (3-4) كما يلي:

المزيد حول هذا أنظر:

<https://www.eviews.com/Learning/timeseries.html>:

Eviews training, **Basic estimation : Time series models**, Trend and Seasonality, p, p : 29,30.

الجدول رقم (3-4): نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي للاستثمار العمومي بإضافة اتجاه زمني

Dependent Variable: LINB Method: Least Squares Date: 01/11/21 Time: 10:49 Sample: 1990 2018 Included observations: 29				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.427348	3.687028	0.929569	0.3627
LM2	0.454570	0.570728	0.796474	0.4343
LTCH	-0.121811	0.182112	-0.668879	0.5105
LTR	0.594317	0.291267	2.040455	0.0535
LPRE	-0.867482	0.293318	-2.957482	0.0073
LRP	0.375117	0.166941	2.247011	0.0350
@TREND	0.183676	0.074992	2.449258	0.0227
R-squared	0.970052	Mean dependent var	6.443718	
Adjusted R-squared	0.961885	S.D. dependent var	1.250629	
S.E. of regression	0.244162	Akaike info criterion	0.224532	
Sum squared resid	1.311527	Schwarz criterion	0.554569	
Log likelihood	3.744289	Hannan-Quinn criter.	0.327895	
F-statistic	118.7694	Durbin-Watson stat	1.487495	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

- من خلال الجدول رقم (3-4) نلاحظ أن نتائج التقدير للنموذج اللوغاريتمي بعد إضافة @trend مختلفة عن نتائج التقدير في الجدول رقم (3-3) وبالمقارنة نلاحظ ما يلي:
- إختلاف قيم معاملات المتغيرات مع عدم تغير الإشارة لديهم ما عدا تغير إشارة الثابت.
  - معامل الاتجاه الزمني موجب وذو دلالة إحصائية حيث أن (Prob = 0.02) وهي قيمة أكبر من 5%.
  - ومعامل التحديد مرتفع عن السابق ويساوي 97%.
- وهذا يعني أن حذف Trend يمكن أن يؤدي إلى إنحدار زائف ينتج عنه تقديرات متحيزة لتأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع، وبالتالي سوف نستعين بنتائج التقدير بإضافة Trend، ووفقا للجدول رقم (3-4) كانت نتائج التقدير كما يلي:

$$\text{LINB} = 3.42 + 0.45 \cdot \text{LM2} - 0.12 \cdot \text{LTCH} + 0.59 \cdot \text{LTR} - 0.86 \cdot \text{LPRE} + 0.37 \cdot \text{LRP} + 0.18 \cdot \text{@TREND}$$

$$T_c: (0.92) (0.79) (0.66) (2.04) (2.95) (2.24) (2.44)$$

$$R^2 = 0.97, (F = 118.76, \text{Prob} = 0.000), n = 29, DW = 1.48$$

- من خلال نتائج التقدير سيتم إختبار معاملات النموذج اللوغاريتمي من الناحية الإقتصادية لتحديد مدى تطابقها للتوقعات السابقة، ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية.
- أولا: إختبار المعلمات من الناحية الإقتصادية: يتم إختبار معاملات النموذج من الناحية الإقتصادية من خلال مقارنة إشارة هذه المقدرات مع التوقعات السابقة.

- بالنسبة لمعامل لوغاريتم العرض النقدي ( $\beta_1$ ): الإشارة موجبة تدل على العلاقة الطردية بين المتغير التابع (الإستثمار العام) والمتغير المفسر (العرض النقدي)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الإقتصادية، فكلما زاد المعروض النقدي بوحدة واحدة زاد الإستثمار العام بـ 0.45، إذن المعامل ( $\beta_1$ ) له معنوية إقتصادية.
- بالنسبة لمعامل لوغاريتم سعر الصرف ( $\beta_2$ ): نلاحظ أن إشارته سالبة أي أن العلاقة عكسية بين الإستثمار العام وسعر الصرف، ولا تتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الإقتصادية، فكلما زاد سعر الصرف بوحدة واحدة نقص الإستثمار العام بـ 0.12، إذن المعامل ( $\beta_2$ ) ليس له معنوية إقتصادية.
- بالنسبة لمعامل لوغاريتم إعادة الخصم ( $\beta_3$ ): نلاحظ أن إشارته موجبة أي أن العلاقة طردية بين الإستثمار العمومي ومعدل إعادة الخصم، ولا تتفق هذه التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الإقتصادية، فكلما زاد معدل إعادة الخصم بوحدة واحدة زاد الإستثمار العام بـ 0.59، وبالتالي فإن المعامل ( $\beta_3$ ) ليس له معنوية إقتصادية.
- بالنسبة لمعامل لوغاريتم الإئتمان المصرفي (القروض الموجهة للإقتصاد) ( $\beta_4$ ): نلاحظ أن إشارته سالبة أي أن العلاقة عكسية بين الإستثمار العام والقروض الموجهة للإقتصاد، ولا تتفق هذه التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الإقتصادية، فكلما زادت القروض الموجهة للإقتصاد نقص الإستثمار العام بـ 0.86، وبالتالي فإن المعامل ( $\beta_4$ ) ليس له معنوية إحصائية.
- بالنسبة لمعامل لوغاريتم الإيرادات النفطية ( $\beta_5$ ): نلاحظ أن إشارته موجبة أي أن العلاقة طردية بين الإستثمار العام والإيرادات النفطية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الإقتصادية، فكلما زادت الإيرادات النفطية بوحدة واحدة زاد الإستثمار العام بـ 0.37، وبالتالي فإن المعامل ( $\beta_5$ ) له معنوية إقتصادية.

#### ثانيا: إختبار المعلمات من الناحية الإحصائية

سنقوم بتوضيح نتائج إختبار ستودنت للنموذج اللوغاريتمي، ثم بعد ذلك إختبار المعنوية الكلية للنموذج كما يلي:

#### 1- إختبار معنوية المعلمات

يمكن توضيح نتائج إختبار ستودنت للنموذج اللوغاريتمي، حيث القيم المحسوبة ( $t_{cal}$ ) للمعلمات المقدره والقيم الجدولية ( $t_{tab}$ ) وأدنى مستوى معنوية (Prob) وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث قدرت القيمة الجدولية المستخرجة من جدول ستودنت عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (29-6=23) بـ:  $t_{N-k}^{\alpha} = t_{23}^{0.05} = 2.069$  ويمكن تلخيص ذلك في الجدول الموالي رقم (2-5) كما يلي:

الجدول رقم (3-5): نتائج إختبارات ستيودنت للنموذج اللوغاريتمي المقدر

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة $ T_{cal} $	القيم الجدولية $T_{tab}$	أدنى مستوى معنوية (Prob)
الثابت	$\beta_0$	0.9295	2.069	0.3627
LM2	$\beta_1$	0.7964	2.069	0.4343
LTCH	$\beta_2$	0.6688	2.069	0.5105
LTR	$\beta_3$	2.0404	2.069	0.0535
LPRE	$\beta_4$	2.9574	2.069	0.0073
LRP	$\beta_5$	2.2470	2.069	0.0350

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-4)

من خلال الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

- بالنسبة لمعامل الثابت: نلاحظ أن  $t_{cal} < t_{tab}$  ولدينا أدنى مستوى معنوية — ( $\beta_0$ ) يساوي (0.3627) وهي أكبر من 5%، وعليه نقبل فرضية العدم  $H_0$ ، أي أن: ( $\beta_0$ ) غير معنوي، أي أن ( $\beta_0$ ) ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% وبالتالي فهو لا يؤثر على الإستثمار العام.
- بالنسبة لمعامل العرض النقدي: نلاحظ أن  $t_{cal} < t_{tab}$  ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ ( $\beta_1$ ) يساوي (0.4343) وهي أكبر من 5%، وعليه نقبل فرضية العدم  $H_0$ ، أي أن: ( $\beta_1$ ) غير معنوي، أي أن ( $\beta_1$ ) ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، ويمكن القول أن العرض النقدي ليس له معنوية إحصائية عند مستوى 5% في تفسير الإستثمار العام.
- بالنسبة لمعامل سعر الصرف: نلاحظ أن  $t_{cal} < t_{tab}$  ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ ( $\beta_2$ ) يساوي (0.5105) وهي أكبر من 5%، وعليه نقبل فرضية العدم  $H_0$ ، أي أن: ( $\beta_2$ ) غير معنوي، أي أن ( $\beta_2$ ) ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، ويمكن القول أن سعر الصرف ليس له معنوية إحصائية عند مستوى 5% في تفسير الإستثمار العام.
- بالنسبة لمعامل معدل إعادة الخصم: نلاحظ أن  $t_{cal} < t_{tab}$  ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ ( $\beta_3$ ) يساوي (0.0535) وهي أكبر من 5%، وعليه نقبل فرضية العدم  $H_0$ ، أي أن: ( $\beta_3$ ) غير معنوي، أي أن ( $\beta_3$ ) ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، ويمكن القول أن معدل إعادة الخصم ليس له معنوية إحصائية عند مستوى 5% في تفسير الإستثمار العام.
- بالنسبة لمعامل القروض الموجهة للإقتصاد: نلاحظ أن  $t_{cal} > t_{tab}$  ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ ( $\beta_4$ ) يساوي (0.0073) وهي أقل من 5%، وعليه نقبل الفرضية البديلة  $H_1$ ، أي أن: ( $\beta_4$ ) معنوي، أي أن ( $\beta_4$ ) له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير الإستثمار العام خلال فترة الدراسة، وبالتالي يمكن القول أن القروض الموجهة للإقتصاد تؤثر في الإستثمار العام.
- بالنسبة لمعامل الإيرادات النفطية: نلاحظ أن  $t_{cal} > t_{tab}$  ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ ( $\beta_5$ ) يساوي (0.0350) وهي أقل من 5%، وعليه نقبل الفرضية البديلة  $H_1$ ، أي أن: ( $\beta_5$ ) معنوي، أي أن

( $\beta_5$ ) له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير الإستثمار العام خلال فترة الدراسة، وبالتالي يمكن القول أن الإيرادات النفطية تؤثر في الإستثمار العام.

2- إختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستعمل معامل التحديد  $R^2$  وإختبار فيشر F لإختبار المعنوية الكلية للنموذج إنطلاقاً من الجدول رقم (3-4) كما يلي:

• معامل التحديد  $R^2$ : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد  $R^2 = 0.97$  حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 97% من التغيرات التي تحدث في الإستثمار العمومي، مما يدل أن هناك إرتباط قوي بين الإستثمار العمومي والمتغيرات المفسرة، أما النسبة المتبقية والتي تقدر بي 03% فنفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

• إختبار فيشر F: تتم مقارنة  $F_{cal}$  والمقدرة بـ 118.76 مع  $F_{tab}$  التي يتم إستخراجها من جدول فيشر عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية البسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$F_{n-k}^{k-1} = F_{29-6}^{6-1} = F_{23}^5 = 2.64$$

ومنه نلاحظ أن  $F_{cal} < F_{tab}$ ، وعليه سنرفض فرضية العدم التي تنص أن كل معاملات المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل معامل متغير واحد لا يساوي الصفر، هذا ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل معنوي.

• إختبار داربين واتسون (DW): نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-4) أن قيمة داربين واتسون تساوي (1.48) وهي قيمة قريبة من (2) وهي دلالة على أن هذه القيمة تقع في منطقة الشك، بمعنى هل يوجد إختبار ذاتي للأخطاء أم لا يوجد؟ ونتأكد من ذلك بواسطة إختبار Breush- Godfrey كما هو مبين في الجدول رقم (3-6) أدناه:

الجدول رقم (3-6): نتائج إختبار (Breusch- Godfrey) للارتباط الذاتي

### Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.883082	Prob. F(2,20)	0.4290
Obs*R-squared	2.353137	Prob. Chi-Square(2)	0.3083

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9 بالإعتماد على الجدول (3-4)

من خلال الجدول أعلاه نجد أن الإحتمالية لـ: ( Prob. Chi- Square =0.3083 ) وهي قيمة أكبر من 5% مما يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي.

## المبحث الثالث: قياس أثر الصدمات النقدية على تمويل الاستثمارات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

أصبحت النماذج القياسية تستخدم في تحليل الظواهر الاقتصادية الواقعية المختلفة، إذ تستخدم في تحليل المشاكل الاقتصادية المختلفة والدورات الاقتصادية والتصدي للأزمات الاقتصادية ومعالجتها أو التخفيف من حدتها، وأيضا في تحليل ودراسة الصدمات الاقتصادية التي تحدث في مختلف المتغيرات الاقتصادية وللقضاء على مشاكل الإنحدار الزائف، وفي هذا المبحث تم الإستعانة بحزمة من الإختبارات المعتمدة في الإقتصاد القياسي الحديث، والذي يبنى على إختبار خواص السلاسل الزمنية (Time series) من حيث خاصية السكون (Stationary)، ثم إيجاد التكامل المشترك (co-integrated) بين المتغيرات (العلاقة طويلة الأجل) بإستخدام إختبار جوهانسن - جيسليس (Johansen- Juselius Test)، وإذا وجدنا علاقة بين المتغيرات نتحقق من إتجاه العلاقة السببية (Causality) في الأجل الطويل عن طريق إختبار غرانجر (Granger Test)، ومدى وجود العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ المقيد (VECM) (Vector Error Correction Model)، ثم نقوم بتقدير معادلة التكامل المشترك وتحديد سرعة وفترة التعديل بين الأجلين القصير والطويل، ثم نحلل التباين والإستجابة الفورية بين متغيرات البحث، وأخيرا نناقش النتائج التي سنتوصل إليها.

### المطلب الأول: التأطير النظري للأساليب القياسية المستخدمة

على ضوء إختبار جذر الوحدة السابق إتضح أن كل متغير على حدى متكامل من الدرجة الأولى أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق الأول، ولغرض قياس أثر الصدمات النقدية على تمويل الإستثمارات العمومية في الجزائر إستخدمنا بيانات سنوية وذلك عن الفترة (1990-2018)، وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، ويمكن بيان منهجية الدراسة في الخطوات التالية:

### الفرع الأول: تحديد درجات التأخير في نموذج VAR

قبل إجراء تحليل لمتغيرات النموذج يجب معرفة عدد مدد الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات وذلك بالإستعانة بمجموعة من المعايير، ويعد معيار المعلومات أكايك (AIC) مقياسا للجودة النسبية للنماذج الإحصائية لمجموعة معينة من البيانات، ويقدر AIC نوعية كل نموذج نسبة إلى كل من النماذج الأخرى وبالتالي فإنه يوفر وسيلة لإختيار النموذج أي أنه يتناول المفاضلة بين حسن تناسب النموذج وتعقيده، ولكن AIC لا يوفر إختبارا لنموذج بمعنى إختبار فرضية العدم لذلك لا يمكن أن يقدم شيئا عن نوعية النموذج بالمعنى المطلق إذا كانت جميع النماذج المرشحة غير مناسبة، أي أن AIC سوف لا يعطي أي تنبؤ عن ذلك.

بالإضافة إلى أن معيار المعلومات شوارترز (SC) هو مقياس للمساعدة في الإختيار بين النماذج المرشحة، وبإستخدام هذا المعيار فإن أفضل نموذج هو النموذج الذي يكون لديه أدنى قيمة لـ SC، ويأخذ هذا المعيار في الإعتبار كلا من مدى ملائمة النقاط للنموذج وعدد المعلمات المستخدمة في النموذج.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: إختبار التكامل المشترك (co-integration Test)

إختبار التكامل المشترك الذي تم تقديمه من قبل 'أنجل جرانجر' يقدم دعماً للنظرية الإقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية في إطار إحصائي، ومن منظور إقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بإنتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد من إحدى الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية على المدى الطويل، فضلاً عن ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالإستقرار، بمعنى آخر أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حده ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعد مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع (الإستجابة) بدلالة مجموعة من المتغيرات التوضيحية<sup>2</sup>، ومن أهم إختبارات التكامل المشترك هو إختبار 'جوهانسون-جيسليس'، فالإعتماد على إختبار التكامل المشترك وفق منهجية هذا الإختبار في إطار نموذج VAR تعتبر حالة خاصة من نموذج متجه الإنحدار الذاتي حيث يتفوق هذا الإختبار على إختبار 'أنجل وجرانجر' نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الإختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة إنحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تطرح مجالاً للشك والتساؤل، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك يقترح 'جوهانسون-جيسليس' إختبار إحصائيتين وهما:<sup>3</sup>

### أولاً- إختبار الأثر (Trace test):

حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل (q=r)، ويحسب بالصيغة التالية:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i) \dots (10)$$

<sup>1</sup> نادر إسكندر حموي، إستخدام معياري المعلومات أكايك (AIC) وشوارترز (SC) في المفاضلة بين نماذج النمو غير الخطية لأنواع السمكية المختلفة، مجلة جامعة البعث، المجلد: 40، العدد: 3، 2018، ص: 62.

<sup>2</sup> علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بإستعمال إختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد: 9، العدد: 34، 2013، ص: 186.

<sup>3</sup> عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مصر، المجلد: 11، العدد: 32، 2007، ص: 78.

حيث:

-  $\lambda_i$ : القيمة الذاتية رقم  $i$  لمصفوفة التباين التي تسمح بحساب القيم الذاتية.

-  $K$ : عدد المتغيرات، و  $r$ : رتبة المصفوفة.

-  $(\lambda_{r+1}, \dots, \lambda_n)$ : تمثل أصغر قيم المتجهات الذاتية  $(p-r)$ ، وتنص فرضية العدم على وجود عدد

من متجهات التكامل المشترك يساوي على الأكثر  $r$ ، أي أن عدد هذه المتجهات يقل أو يساوي  $r$ .

ثانياً- إختبار القيمة الذاتية العظمى  $(\lambda_{max})$ :

وتحسب إحصائية هذا الإختبار من خلال المعادلة التالية:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -T \ln(1 - \lambda_{r+1}) \dots \dots (11)$$

ويجرى إختبار فرضية العدم التي تنص على وجود  $r$  من متجهات التكامل المشترك مقابل

الفرضية البديلة التي تنص على وجود  $(r+1)$  من متجهات التكامل المشترك، فإذا زادت القيمة المحسوبة

لنسبة الإمكانية  $(LR)$  عن القيمة الحرجة بمستوى معنوية معين فإننا سوف نرفض فرضية العدم التي

تشير إلى عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وإذا كانت أقل فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم أي

وجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك.

الفرع الثالث: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي

يمكن أن تنقسم طريقة متجه الانحدار الذاتي إلى نوعين: الأول ويطلق عليه غير المقيد  $(VAR)$

والثاني هو المقيد  $(VECM)$  ويعتمد الإختيار بينهما على إختبار إستقرارية المتغيرات، فإذا كانت جميع

المتغيرات مستقرة يستخدم النوع الأول أما إذا كانت جميع أو بعض المتغيرات غير مستقرة فإن هذا يتطلب

إجراء إختبار التكامل المشترك وإستخدام النوع الثاني أي المقيد.<sup>1</sup>

أولاً: متجه الانحدار الذاتي  $(VAR)$

يعتبر نموذج الانحدار الذاتي  $(VAR)$  أكثر النماذج مرونة في تحليل السلاسل الزمنية متعدد

المتغيرات فهو نموذج طبيعي من نماذج الانحدار الذاتي أحادي المتغير منه إلى السلاسل الزمنية متعددة

المتغيرات، إذ إستفاد من هذا النموذج لوصف وتحليل السلوك الحركي للمتغيرات الإقتصادية وبالإضافة

من كون متجه حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي أحادية المتغير فإنه يعد من نماذج القياس الإقتصادي

التي تقيس العلاقات المتداخلة بين السلاسل الزمنية، كما أنه يعمل على معالجة جميع متغيرات الدراسة

بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث تفسر ذلك المتغير من خلال إرتداداته

الزمنية والإرتدادات الزمنية للمتغيرات الأخرى في النموذج، وتكون طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية

$(OLS)$  هي الطريقة الملائمة للتقدير والتي تعطي تقديرات كفاءة وغير متحيزة، أي بمعنى آخر تمثل

صيغة مختزلة لنموذج هيكل يوضح العلاقات بين المتغيرات عبر الزمن، وفي هذا النموذج يتم معاملة

<sup>1</sup> سعيد طراونة، التأثيرات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية في الأردن: تقديرها وتحليلها باستخدام متجه الانحدار الذاتي  $(VAR)$ ، دراسات،

العلوم الإدارية، الأردن، المجلد: 35، العدد: 1، 2008، ص: 163.

المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة أي إستبعادها أو إعتبارها خارجية وإدخالها في المعادلات بعدد الإبطاء الزمني نفسها، ويمكن كتابة نموذج الإنحدار الذاتي VAR بالشكل التالي:<sup>1</sup>

$$\phi(B)Y_t = \varepsilon_t \dots (12)$$

حيث:

-  $Y_t$ : سياق عشوائي ذو بعد  $(n)$  مستقرة من الرتبة الثانية.

-  $\phi(B)$ : مصفوفة كثير الحدود من الرتبة  $p$  بمعامل الإبطاء الزمني  $B$  ويكتب كما يلي:

$$\phi(B) = \phi_0 - B\phi_1 - B^2\phi_2 - \dots - B^p\phi_p \dots \dots (13)$$

حيث:

-  $\phi$ : مصفوفة أحادية من الرتبة  $n$ .

-  $\varepsilon_t$ : سياق الضجة البيضاء ذو البعد  $n$ .

ثانيا: نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM)

بعد القيام بإختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات البحث بإستخدام إختبار جوهانسن- جيسلس للتكامل المشترك، لابد من تقدير معادلة التكامل المشترك بين متغيرات البحث ويتم ذلك بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM)، وتأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ بعين الإعتبار العلاقة طويلة الأجل والقصيرة الأجل، فإذا إفترضنا أنه لدينا متغيران فقط  $X_t$  متغير مستقل و  $Y_t$  متغير تابع وقدرنا العلاقة بينهما فنجد:<sup>2</sup>

$$Y_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 X_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (14)$$

$$\Rightarrow \varepsilon_t = ECT_{t-1} = Y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 X_t \dots \dots \dots (15)$$

تسمى المعادلة رقم (15) حد تصحيح الخطأ، وبعد إضافة القيم السابقة للمتغير التابع كمتغيرات تفسيرية (أي أن المتغير يتأثر بقيمه السابقة وبقيم المتغير الآخر)، تصبح معادلتنا تصحيح الخطأ الموجه VECM على النحو التالي:

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \lambda_1 ECT_{t-1}^1 + Z_t^1 \dots \dots \dots (16)$$

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j \Delta Y_{t-j} + \lambda_2 ECT_{t-1}^2 + Z_t^2 \dots \dots \dots (17)$$

حيث:

-  $(n, m)$ : عدد الفجوات الزمنية،  $(j, i)$ : رقم الفجوة.

<sup>1</sup> إيمان عبد الرحيم كاظم، أثر الصدمات النقدية في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء، 2016، ص، ص: 127، 128.

<sup>2</sup> قصي أحمد الشيخة، دور صناديق الاستثمار الاسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة مقارنة مع صناديق الاستثمار التقليدية-، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، غ منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2015، ص، ص: 80، 81.

-  $(\Delta)$ : الفرق،  $(Z_t)$ : الضجة البيضاء (White noise).

-  $(\sum_{j=1}^{n,m} \alpha, \beta_j \Delta X, Y_{t-1})$ : التغير القصير الأجل.

-  $(\lambda(Y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 X_t)_{t-1})$ : التغير الطويل الأجل.

-  $\lambda$ : معامل سرعة التعديل (معامل حد تصحيح الخطأ) وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لإنحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالبا، ونرصد هذا المعامل ومعنويته الإحصائية للتحقق من العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات حيث نكون أمام الحالات التالية:

- إذا كان  $\lambda_1$  فقط سالب ومعنوي، فإن العلاقة السببية الطويلة الأجل تحديدا أحادية الإتجاه من  $Y$  إلى  $X$ ، مما يعني أن المتغير  $Y$  يؤثر في المتغير  $X$  ولكن ليس العكس، أما إذا كانت قيمة هذا المعامل موجبة فإن ذلك يجعل هذا المعامل غير قابل للتفسير أي أنه بدون أي معنى إحصائي.
- أما إذا كان  $\lambda_2$  فقط سالب ومعنوي، فإن العلاقة السببية الطويلة الأجل تحديدا أحادية الإتجاه من  $X$  إلى  $Y$ ، مما يعني أن المتغير  $X$  يؤثر في المتغير  $Y$  ولكن ليس العكس، أما إذا كانت قيمة هذا المعامل موجبة فإن ذلك يجعل هذا المعامل غير قابل للتفسير أي أنه بدون أي معنى إحصائي.
- أما إذا كان كل من معاملات حد تصحيح الخطأ  $(\lambda_1, \lambda_2)$  في كلتا المعادلتين سالبة ومعنوية فالعلاقة السببية الطويلة الأجل تحديدا ثنائية الإتجاه (تبادلية).

ويشترط لتقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه أن يكون بين المتغيرات تكامل مشترك وفقا لإختبار جوهانسون.

#### الفرع الرابع: إختبار السببية لجرانجر (Granger Causality Test)

يستخدم إختبار جرانجر من أجل تحديد إتجاه السببية بين متغيرات البحث إذ يظهر هذا الإختبار إتجاه السببية فيما إذا كان بإتجاه واحد أو بإتجاهين متبادلين أو أن كلا المتغيرين مستقلين عن بعضهما، ويمكن إختبار سببية جرانجر من خلال تقدير نموذج الإنحدار الذاتي كما يلي:<sup>1</sup>

$$X_t = \sum_{i=1}^m \alpha_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n b_j Y_{t-j} + \mu_t \dots \dots \dots (18)$$

$$Y_t = \sum_{i=1}^r c_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^s d_j X_{t-j} + v_t \dots \dots \dots (19)$$

ويتم تقدير المعادلتين باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ثم يتم إختبار السببية من خلال إجراء إختبار ( $F$ ) للتعرف على معنوية معاملات القيم الحالية والسابقة، فإذا كانت:<sup>2</sup>

- المحسوبة  $F > F$  الحرجة يتم قبول فرضية العدم أي بعدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

<sup>1</sup>مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثاني، العدد السابع، 2012، ص:32.

<sup>2</sup>نفس المرجع السابق، ص: 32.

- المحسوبة  $F < F$  الحرجة يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل بوجود علاقة سببية بين المتغيرين.

في ظل إختبار جرانجر للسببية يمكن أن تكون هناك أربعة حالات يمكن حدوثها تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

- أن المتغير X يسبب في Y والمتغير Y يسبب في X.
- المتغير X يسبب في Y والمتغير Y لا يسبب في X.
- المتغير X لا يسبب في Y والمتغير Y يسبب في X.
- المتغير X لا يسبب في Y والمتغير Y لا يسبب في X.

### الفرع الخامس: تحليل التباين (Variance Decomposition) والإستجابة النبضية (الفورية) (Impulse Response)

يقيس تحليل مكونات التباين الأهمية النسبية للمتغير في تفسير مقدار التباين عن خطأ التنبؤ بالنسبة لكل متغير في نموذج VAR، أي يعكس الأهمية النسبية لأثر كل تغير مفاجئ (صدمة) في كل متغير من متغيرات النموذج على جميع متغيرات النموذج، وبما أن الافتراض الأساسي في هذا النموذج هو أنه لا يوجد ارتباط متسلسل بين الأخطاء العشوائية، إلا أن هذا لا يمنع من وجود تأثير متزامن للأخطاء في المتغيرات المختلفة للنموذج، ولحل هذه المشكلة يتم اللجوء إلى توزيع تشولاسكي (Cholaski Decomposition) والذي يتأثر بشكل كبير بترتيب المتغيرات في النموذج المراد إختباره وذلك لتلافي مشكلة التأثير المتزامن للأخطاء في متغيرات النموذج الذي تصبغ الأخطاء من خلاله متعامدة، مما يعني أن الأخطاء لا تؤثر على بعضها البعض ومصفوفة التباين المشترك لنتائج الأخطاء تكون قطرية.<sup>2</sup>

أما الإستجابة النبضية (الفورية) فهي طريقة أخرى للتعرف على السلوك الحركي للنموذج إذ ترصد تأثير الصدمات التي تتعرض لها المتغيرات عبر الزمن، ويتم قياس أثر الصدمة بطريقتين، الأولى تتمثل في قياس الصدمة بمقدار إنحراف معياري واحد، والثانية قياس أثر الصدمة بمقدار وحدة واحدة، ونشير إلى أنه عندما تكون المتغيرات مستقرة ومتكاملة فإنها تكون في حالة توازن في فترة زمنية معينة وأن أي صدمة تحدث لأحد المتغيرات ستعمل على التأثير على وضعية التوازن ثم لا تلبث أن يتلاشى تأثير هذه الصدمة وتعود المتغيرات لحالة التوازن شريطة عدم حدوث أي صدمة أخرى في نفس الوقت.<sup>3</sup>

ويمكن الحصول على مكونات التباين ودوال إستجابة النبضة بواسطة النموذج الآتي:<sup>4</sup>

$$Y_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} M_i v_{t-i} \dots \dots \dots (20)$$

<sup>1</sup> Samuel Cameron, *Econometrics*, McGarw Hill, New York, 2005, p : 385.

<sup>2</sup>دعاء ممدوح محمد سليمان، أثر الاستثمار على نمو القطاع الزراعي المصري، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، الجيزة، المجلد: 95، العدد: 1، 2017، ص: 423.

<sup>3</sup>قضي أحمد الشبخة، مرجع سابق، ص: 83.

<sup>4</sup>شخي محمد، مرجع سابق، ص: 283.

حيث:

$M_i$  - تمثل مصفوفة معاملات النموذج  $(n \times n)$ .

$v$  - يمثل متجه الصدمات الهيكلية أو متجه حد الخطأ العشوائي  $(n \times 1)$ .

وختاماً نشير أننا سنعتمد على البرنامج الإحصائي Eviews9 في إجراء الإختبارات السابقة حيث قمنا بعرض هذه الإختبارات كمنهجية نظرية لإجراء هذه الإختبارات على أن برنامج Eviews9 يقدمها في شكل قوالب جاهزة.

### المطلب الثاني: تحديد النموذج النهائي للدراسة القياسية

بعد أن تعرفنا على متغيرات البحث وإستناداً لما إفترضناه في الدراسة النظرية وما تقدمه النظرية الإقتصادية، تمكنا من صياغة النموذج المراد تقديره في هذا البحث بصيغته الموسعة على النحو التالي:

$$LINB_t = L\beta_0 + \beta_1 LM2_t + \beta_2 LTCH_t + \beta_3 LTR_t + \beta_4 LPRE_t + \beta_5 RPT_t + L\mu_t \dots (21)$$

إلا أننا سوف نقوم بإختبار المتغيرات الثانوية في البحث وذلك بإستخدام أساليب إحصائية بغرض تحديد المتغيرات التي سيشملها النموذج والمتغيرات التي سيتم إستبعادها، ثم نقوم بتقدير النموذج الأمثل الذي يحقق الهدف المرجو من هذه البحث، وذلك من خلال تحديد مصفوفة معاملات الارتباط (Correlation Matrix) من خلال الجدول الموالي رقم (3-7) كآلاتي:

الجدول رقم (3-7): مصفوفة معاملات الارتباط

LRP	LPRE	LTR	LTCH	LM2	LINB	
0.92	0.93	-0.88	0.80	0.97	1	LINB
0.94	0.97	-0.93	0.84	1	0.97	LM2
0.84	0.83	--0.71	1	0.84	0.80	LTCH
-0.90	-0.88	1	-0.71	-0.93	-0.88	LTR
0.89	1	-0.88	0.83	0.97	0.93	LPRE
1	0.89	-0.90	0.84	0.94	0.92	LRP

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews9

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي:

1- من خلال معاملات إرتباط الإستثمار العام (السطر أو العمود): نلاحظ وجود علاقة إرتباط إيجابية (طردية) قوية نسبياً بين الإستثمار العام وكلا من العرض النقدي ومعدل سعر الصرف والإئتمان المصرفي والإيرادات النفطية، وكذلك وجود علاقة إرتباط سلبية (عكسية) قوية بين الإستثمار العام ومعدل إعادة الخصم.

2- من خلال معاملات إرتباط جميع المتغيرات (السطر أو العمود) نلاحظ أن جميع المتغيرات لها علاقة إرتباط إيجابية (طردية) قوية نسبياً مع بعضها البعض ماعدا معامل إرتباط معدل إعادة الخصم فله علاقة إرتباط سلبية (عكسية) مع جميع المتغيرات، بمعنى لا توجد علاقة إرتباط بين معدل إعادة الخصم وأي متغير آخر.

وعليه من خلال سلبية العلاقة بالنسبة لمعدل إعادة الخصم مع باقي المتغيرات فهذا يقدم مؤشرا أوليا على ضرورة إستبعاده من الدراسة، وما يبرر ذلك إقتصاديا هو نتيجة لتعدد مصادر الأرصدة النقدية لدى المصارف قد جعل قروض المصارف من البنك المركزي تمثل نسبة ضئيلة في الدول خاصة منها الدول المتقدمة، لذلك فإن سياسة معدل إعادة الخصم أصبحت تلعب دورا ثانويا، بينما تتحمل سياسة السوق المفتوحة العبئ الأساسي في تنفيذ السياسة النقدية في هذه الدول.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج النموذج القياسي

بعد أن قمنا بدراسة متغيرات البحث وبعد التحقق من إستقرارية السلاسل الزمنية ووجدنا أنها مستقرة في الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى، الأمر الذي يمكننا من المرور للمرحلة التالية من مراحل تطبيق نموذج VECM لأن من شروط تطبيق هذا النموذج أن تكون السلاسل لها نفس درجة التكامل وهي 1، وبالإستعانة بنموذج Eviews9 كانت نتائج الإختبارات كما يلي:

### الفرع الأول: تحديد درجات التأخير في نموذج VAR

نظرا لحساسية إختبار التكامل المشترك بإستخدام إختبار جوهانسون لعدد أو طول فترة الإبطاء كان لا بد قبل الشروع بإجراء إختبار التكامل المشترك تحديد فترة الإبطاء الأمثل للنموذج، ويعتمد ذلك على نموذج الإرتباط الذاتي غير المقيد (UVAR) وبالتالي نفترض أن عدد فترات الإبطاء الأقصى ثلاث فترات إبطاء، علما أننا سوف نقوم بتقدير نموذج VAR في المستوى أي نستخدم السلاسل الأصلية وبالتالي نختار فترة الإبطاء P الملائمة وبعد تحديد تلك الفترة ننقص منها القيمة 1، والجدول رقم (3-8) يبين النتائج الإحصائية لفترات الإبطاء المختلفة كما يلي:

الجدول رقم (3-8): تحديد درجات التأخير في نموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-933.2102	NA	1.52e+25	72.17001	72.41195	72.23968
1	-782.2301	232.2770	9.78e+20	62.47924	63.93089	62.89726
2	-741.1592	47.38953*	3.62e+20	61.24301	63.90437*	62.00939
3	-703.0724	29.29754	2.76e+20*	60.23634*	64.10740	61.35106*

(\*) تشير إلى ترتيب التأخر المحدد بواسطة المعيار.  
 LR: إحصائية إختبار LR معدلة متسلسلة (كل إختبار يكون عند مستوى 5%).  
 FPE: خطأ التنبؤ النهائي.  
 AIC: معيار المعلومات Akaike.  
 SC: معيار المعلومات Schwarz.  
 HQ: معيار المعلومات Hannan-quinn.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews9 (أنظر الملحق رقم 04).

<sup>1</sup> أعمار بوزعور، مرجع سابق، ص:122.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه وبالإستعانة بمعيار المعلومات أكايك (AIC) وهذا لكونه يستخدم للعينات الصغيرة والذي يناسب بحثنا، فيتبين أنه قد حقق أدنى قيمة له عند فترة الإبطاء الثالثة كما توافقت معه نتائج إختبارات كل من (HQ, FPE)، وبما أننا إستخدمنا السلاسل الزمنية الأصلية في المستوى لفترة الإبطاء تصبح (1-P) وتساوي (1-3) وعليه فإن عدد فترات الإبطاء يساوي فترتين (2)، ومنه نمر إلى المرحلة الموالية وهي إختبار التكامل المشترك لجوهانسون.

درجة التأخير  $2 = P$

الفرع الثاني: نتائج إختبار التكامل المشترك لجوهانسون

بعد التأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ووجدنا أنها متكاملة من الدرجة الأولى وتحديد درجة التأخير، يمكننا الآن إختبار إمكانية وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق إختبار التكامل المشترك، حيث يستطيع هذا الإختبار أن يحدد وبدرجة معنوية معينة عدد علاقات التكامل المشترك (r) التي تمثل رتبة المصفوفة بين المتغيرات من خلال إختباري الأثر والقيم الكامنة العظمى، وبإفتراض أن المتغيرات في المستوى تملك إتجاه عام خطي ولكن معادلة التكامل المشترك تملك قاطع فقط وعدم وجود إتجاه عام أي (الإفتراض الثالث) نجري إختبار جوهانسون للتكامل المشترك بوجود فترتي إبطاء، والجدول رقم (3-9) يبين نتائج إختبار جوهانسون للتكامل المشترك كما يلي:

الجدول رقم (3-9): نتائج إختبار التكامل المشترك لجوهانسون

إختبار الأثر (Trace Test)					القرار
Hypothesized No. Of CE(s) (وجود قاطع وعدم وجود اتجاه عام)	Eigenvalue (القيم الذاتية للمصفوفة p)	Trace Statistic (إحصائية الأثر)	Critical Value 0.05% (القيم الحرجة عند 0.05%)	Prob ** (الاحتمال)	
None*	0.872376	114.0667	69.81889	0.0000	يوجد ثلاث متجهات (علاقات) تكامل مشترك
At most 1*	0.644096	60.54140	47.85613	0.0021	
At most 2*	0.518840	33.68097	29.79707	0.0170	
At most 3	0.401775	14.66055	15.49471	0.0665	
At most 4	0.048847	1.302077	3.841466	0.2538	
إختبار القيم الذاتية العظمى (Test Maximum Eigenvalue)					القرار
Hypothesized No. Of CE(s)	Eigenvalue	Max- Eigen Statistic	Critical Value 0.05%	Prob **	
None*	0.872376	53.52529	33.87687	0.0001	يوجد متجه واحد (علاقة) تكامل مشترك
At most 1	0.644096	26.86043	27.58434	0.0617	
At most 2	0.518840	19.02042	21.13162	0.0962	
At most 3	0.401775	13.35848	14.26460	0.0691	
At most 4	0.048847	1.302077	3.841466	0.2538	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews9 (أنظر الملحق رقم 05).

- (\*) : يدل على رفض الفرضية عند المستوى 0.05%.

- (\*\*): القيم النظرية ومستوى الدلالة المعتمد للمقارنة (0.05%).

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين نتائج إختبار التكامل المشترك لجوهانسون حيث أنه إقتراح إختبارين من أجل معرفة عدد علاقات التكامل المشترك الموجودة بين المتغيرات، وينقسم الجدول أعلاه إلى جدولين فأما الجدول الأول يتعلق بإختبار الأثر وهو الإختبار الأقوى إحصائياً حسب ما أثبتته جوهانسون والذي سوف نعتمد عليه، والجدول الثاني يتعلق بإختبار القيمة الذاتية العظمى، وكانت النتائج كما يلي:

أولاً- بالنسبة لإختبار الأثر: والذي يعتمد أربع فرضيات كما يلي:

• عند الفرضية (Non) والتي تدل على عدم وجود علاقة تكامل مشترك والتي تختبر الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0: r = 0 \\ H_1: r > 0 \end{cases}$$

حيث نجد أن:  $T_{\text{المحسوبة}} = 114.0667 < T_{\text{الجدولية}} = 69.81889$  ومنه فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود أكثر من علاقة تكامل مشترك وهذا ما تأكده قيمة ( $P\text{-Value} = 0.0001$ ) وهي أصغر من 0.05.

• عند الفرضية الأولى (\*At most 1): والتي تختبر الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: r = 1 \\ H_1: r > 1 \end{cases}$$

حيث نجد أن:  $T_{\text{المحسوبة}} = 60.54140 < T_{\text{الجدولية}} = 47.85613$ ، ومنه فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود أكثر من علاقة تكامل مشترك، وهذا ما تأكده قيمة ( $P\text{-Value} = 47.85613$ ) وهي أصغر من 0.05.

• عند الفرضية الثانية (\*At most 2): والتي تختبر الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: r = 2 \\ H_1: r > 2 \end{cases}$$

حيث نجد أن:  $T_{\text{المحسوبة}} = 33.68097 < T_{\text{الجدولية}} = 29.79707$ ، ومنه فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود علاقتي تكامل مشترك، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود أكثر من علاقتي تكامل مشترك، وهذا ما تأكده قيمة ( $P\text{-Value} = 0.0170$ ) وهي أصغر من 0.05.

• عند الفرضية الثالثة (\*At most 3): والتي تختبر الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: r = 3 \\ H_1: r > 3 \end{cases}$$

حيث نجد أن:  $T_{\text{المحسوبة}} = 14.66055 > T_{\text{الجدولية}} = 15.49471$ ، ومنه فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بوجود ثلاث علاقات تكامل مشترك، ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أكثر من ثلاث علاقات تكامل مشترك، وهذا ما تأكده قيمة ( $P\text{-Value} = 0.0665$ ) وهي أكبر من 0.05.

• عند الفرضية الرابعة (At most 4): والتي تختبر الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: r < 4$$

$$H_1: r > 4$$

حيث نجد أن:  $T_{\text{المحسوبة}} = 1.302077 > T_{\text{الجدولية}} = 3.841466$ ، ومنه فإننا نقبل الفرضية الصفرية

القائلة بوجود أربع علاقات تكامل مشترك على الأقل، ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أكثر من أربع علاقات تكامل مشترك، وهذا ما تأكده قيمة ( $P\text{-Value} = 0.2538$ ) وهي أكبر من  $0.05$ .

وعليه فإننا نلاحظ من خلال نتيجة إختبار الأثر يبين وجود ثلاث علاقات تكامل مشترك بين

المتغيرات، ننقل بعد ذلك إلى إختبار القيم الذاتية العظمى.

ثانياً- إختبار القيم الذاتية العظمى: والذي يعتمد أربع فرضيات كما يلي:

• عند الفرضية (Non): والتي تختبر الفرضيتين الآتيتين:

$$H_0: r = 0$$

$$H_1: r > 0$$

حيث نجد أن:  $T_{\text{المحسوبة}} = 53.52529 < T_{\text{الجدولية}} = 33.87687$ ، ومنه فإننا نرفض الفرضية الصفرية

القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود أكثر من علاقة تكامل مشترك، وهذا ما تأكده قيمة ( $P\text{-Value} = 0.0001$ ) وهي أصغر من  $0.05$ .

• بالنسبة للفرضيات الثلاث الأخيرة (At most 1,2,3): فنجد أن  $T_{\text{المحسوبة}}$  لها أقل من  $T_{\text{الجدولية}}$  وهو ما تأكده قيمة  $P\text{-Value}$  التي هي أكبر من  $0.05$ .

وعليه فإننا نلاحظ من خلال نتيجة إختبار القيم الذاتية العظمى تبين وجود علاقة تكامل مشترك واحدة فقط، حيث أن هذه النتيجة تعارض نتيجة إختبار الأثر وعليه في هذه الحالة سوف نعتد على إحصائية الأثر لكونها الأقوى إحصائياً حسب جوهانسون، ومنه فإن النتيجة النهائية لإختبار التكامل المشترك لجوهانسون وفقاً لإختبار الأثر هي:

وجود ثلاث (3) علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات.

وعليه:

يمكننا الآن تقدير نموذج VECM الذي يقدر أثر الصدمات النقدية على تمويل الإستثمارات العامة في المديين القريب والبعيد بثلاث علاقات توازنية وتأخيرين

الفرع الثالث: نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM

من خلال إختبار التكامل المشترك لجوهانسون بوجود ثلاثة متجهات تكامل مشترك بين المتغيرات الأمر الذي يمكننا من تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه، حيث سنحكم على طبيعة العلاقة في الأجل الطويل من خلال الإشارة السالبة والمعنوية لمعامل تصحيح الخطأ ECM، وبوجود فترتي إبطاء كانت نتائج نموذج تصحيح الخطأ الموجه وإختباراته الإحصائية كما يلي:

الجدول رقم (3-10): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM

نموذج VECM المقدر				
المتغير التابع D(LINB)	المعامل Coefficient	الخطأ المعياري Std.Error	t- الاحصائية t-Statistic	القيمة الاحتمالية P-value
ECT	-0.149	0.114	-1.310	0.212
D(LINB(-1))	-0.662	0.262	-2.526	0.025
D(LINB(-2))	-0.314	0.265	-1.182	0.258
D(LM2(-1))	0.578	0.999	0.578	0.572
D(LM2(-2))	1.818	0.824	2.206	0.046
D(LTCH(-1))	-0.018	0.826	-0.022	0.982
D(LTCH(-2))	0.596	0.569	1.047	0.314
D(LPRE(-1))	-0.723	0.324	-2.230	0.043
D(LPRE(-2))	-0.725	0.277	-2.615	0.021
D(LRP(-1))	-0.038	0.209	-0.181	0.858
D(LRP(-2))	-0.082	0.199	-0.414	0.685
C	-0.015	0.050	-0.308	0.762
الاختبارات الإحصائية لنموذج VECM				
معامل التحديد	R-squared	0.699		
إختبار دارين واتسون	DW	1.671		
معنوية النموذج المقدر	F-statistic	2.755		
	P-value	0.042		
الكشف عن وجود علاقة في المدى القصير بين المتغيرات باستخدام: Wald Test Equation	Chi-square	10.53		
	P-Value	0.032		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews9 (أنظر الملحق 06،07،08).

من خلال الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

- أن معامل تصحيح الخطأ ECT (معامل سرعة التعديل) سالب ومعنوي وبالتالي فإنه يحقق الشرط الكافي واللازم فهو سالب لكونه يمثل أثر التكيف أي قوة الجذب نحو التوازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، فالقوة العكسية لمعامل تصحيح الخطأ تعمل على تصحيح المسار وترجعه من وضعه المنحرف إلى مساره وذلك من المدى القصير إلى المدى الطويل، ومعنوي أي (غير معدوم)، وبالتالي هي دلالة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وأن أي تغير قصير الأجل في أحد المتغيرات التفسيرية لا بد وأن يؤثر بالنموذج ويدفعه نحو التوازن في الأجل الطويل بسرعة تعديل تبلغ 14.9%.
- تعرف الإستثمارات العامة من خلال معادلة VECM في المدى الطويل والقصير، حيث تعرف في المدى الطويل بثابت وتأخير واحد وبالسلاسل الأصلية لكل من (الإستثمارات العامة، العرض النقدي، ومعدل سعر الصرف، والإئتمان المصرفي، والإيرادات النفطية)، أما في المدى القصير فتعرف بثابت وتأخيرين وبالفروق الأولى لجميع المتغيرات.

- نجد أن قيمة معامل التحديد عالية حيث  $R^2 = 70\%$  هذا ما يدل على أن النموذج ذو جودة إحصائية عالية وقدرته على تفسير التغيرات التي تطرأ على الإستثمارات العامة، حيث أن التغيرات في المتغيرات المستقرة نفس لنا ما يزيد عن  $70\%$  من التقلبات في الإستثمارات العامة.

- تبين النتائج أن النموذج لا يعاني من الإرتباط الذاتي للأخطاء حيث أن قيمة  $DW = 1.67$ .

- نلاحظ أن إحصائية F تساوي (0.042) وهي أقل من  $5\%$  وبالتالي فإن النموذج معنوي أي له دلالة إحصائية.

- لغرض قياس التأثير المشترك قصير الأمد نقوم بتحديد معاملات المتغيرات التي سنقوم بقياس تأثيرها عن طريق إختبار WALT حيث كانت النتائج المدونة في الجدول أعلاه حيث تشير إلى أن احتمال إحصائية Chi-square تساوي (0.032) وهي قيمة أقل من  $5\%$  وهي دلالة على وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات.

بالرجوع إلى نتائج إختبار جذر الوحدة والتي تفيد أن متغيرات الدراسة جميعها مستقرة عند الفرق الأول، وكذلك إختبار التكامل المشترك لجوهانسون والذي أوضح بوجود ثلاثة متجهات للتكامل المشترك بين المتغيرات، بالتالي تحقق شروط تطبيق نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM في تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (العرض النقدي، سعر الصرف، الإئتمان المصرفي، الإيرادات النفطية) والمتغير التابع (الإستثمارات العامة)، والتي جاءت على النحو التالي:

$$\begin{aligned} D(DLINB) = & C(1) * (DLINB(-1) + 5.79 * DLM2(-1) + 1.03 * DLTCH(-1) - \\ & 3.56 * DLPRE(-1) - 2.58 * DLRP(-1) - 0.28) + C(2) * D(DLINB(-1)) + \\ & C(3) * D(DLINB(-2)) + C(4) * D(DLM2(-1)) + C(5) * D(DLM2(-2)) + \\ & C(6) * D(DLTCH(-1)) + C(7) * D(DLTCH(-2)) + C(8) * D(DLPRE(-1)) + \\ & C(9) * D(DLPRE(-2)) + C(10) * D(DLRP(-1)) + C(11) * D(DLRP(-2)) + C(12) \end{aligned}$$

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviws9 (أنظر الملحق رقم 07)

حيث:

- C(1): حد تصحيح الخطأ (ECT).

- C(2): معامل الفرق الأول للاستثمارات العامة عند فترة الإبطاء تساوي 1.

- C(3): معامل الفرق الأول للاستثمارات العامة عند فترة الإبطاء تساوي 2.

- C(4): معامل الفرق الأول للعرض النقدي عند فترة الإبطاء تساوي 1.

- C(5): معامل الفرق الأول للعرض النقدي عند فترة الإبطاء تساوي 2.

- C(6): معامل الفرق الأول لمعدل سعر الصرف عند فترة الإبطاء تساوي 1.

- C(7): معامل الفرق الأول لمعدل سعر الصرف عند فترة الإبطاء تساوي 2.

- C(8): معامل الفرق الأول للإئتمان المصرفي عند فترة الإبطاء تساوي 1.

- C(9): معامل الفرق الأول للالتئمان المصرفي عند فترة الإبطاء تساوي 2.
- C(10): معامل الفرق الأول للإيرادات النفطية عند فترة الإبطاء تساوي 1.
- C(11): معامل الفرق الأول للإيرادات النفطية عند فترة الإبطاء تساوي 2.
- C(12): الحد الثابت.

❖ **الدراسة الاقتصادية للنموذج:** من خلال معادلة الإنحدار السابقة نلاحظ ما يلي:

- يشير معامل الإنحدار للعرض النقدي إلى أنه إذا إرتفع العرض النقدي M2 (صدمة نقدية موجبة) بوحدة واحدة فإنه يتوقع أن تزيد الاستثمارات العامة بـ 5.79 وحدة، وتفسير ذلك هو أنه عند زيادة كمية النقود المتداولة في الإقتصاد تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق وبالتالي زيادة الإنفاق الإستثماري (الإستثمارات العامة) وهذا يتوافق مع النظرية الإقتصادية.

- بالنسبة لمعامل الإنحدار لمعدل سعر الصرف فقد بلغت 1.03 وهو ما يعني أنه إذا إرتفع سعر الصرف (إنخفاض قيمة الدينار) بـ 1% فإنه يتوقع أن ترتفع الاستثمارات العامة بـ 1.03 %، وتفسير ذلك هو أنه عند حدوث إرتفاع سعر الصرف فإنه سوف يتطلب زيادة عدد الوحدات النقدية التي يتم دفعها من العملة المحلية (الدينار) للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية (الدولار)، لذلك فكلما إرتفع سعر الصرف (صدمة نقدية موجبة) تطلب بالمقابل مواكبة العرض النقدي لهذه الزيادة، كما أن تخفيض قيمة العملة تؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وهذا ما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي، وهذا الأخير يساهم في زيادة الإستثمارات العامة وهو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية.

- يشير معامل الإنحدار للالتئمان المصرفي (القروض للإقتصاد) إلى أنه إذا إنخفضت القروض للإقتصاد (صدمة نقدية سالبة) بوحدة واحدة تنخفض الاستثمارات العامة بـ 3.56 وحدة، وهو يتوافق مع النظرية الإقتصادية في الحالة العكسية حيث قلنا أن زيادة القروض للإقتصاد تؤدي إلى زيادة الاستثمارات العامة، وتفسير هذا الإنخفاض مفاده أن هناك عراقيل في التمويل سببه الأثر الإنكماشى الذي تمارسه القروض للإقتصاد في عدم توفير سيولة الإقتصاد التي تنعكس على التوسع في منح القروض للإقتصاد حيث سجلت معدلات سلبية لأسباب إقتصادية، حيث أن القروض للإقتصاد تمثل نظير للعرض النقدي فزيادتها تؤدي إلى زيادة نمو العرض النقدي الذي يساهم في إرتفاع الإستثمارات العامة التي تتطلب توفير تمويل كبير للقيام بمشاريع هذه البرامج.

- بالنسبة لمعامل الإنحدار للإيرادات النفطية يشير إلى أنه إذا إنخفضت الإيرادات النفطية (صدمة نقدية سالبة) بوحدة واحدة تنخفض الاستثمارات العامة بـ 2.58 وحدة وهو يتوافق مع النظرية الإقتصادية، وتفسير ذلك يتمثل كون العلاقة المعرفة بين أسعار النفط وأسعار صرف الدولار حيث تعتبر علاقة عكسية، أي أن إرتفاع سعر صرف الدولار يؤدي إلى إنخفاض أسعار النفط وهو ما تأكده معادلة الإنحدار من خلال المعامل الموجب لسعر الصرف، وبالتالي تأثر أسعار النفط مما جعلها تسجل أسعار متدنية وبالتالي إنخفاض الصادرات مما يعني إنخفاض في الإيرادات النفطية أي حدوث صدمة نقدية سالبة تؤثر

على موجودات البنك المركزي، وبالتالي حدوث صدمة في العرض النقدي التي تؤثر على الإستثمارات العامة وخاصة أن الجزائر بلد ريعي يعتمد إقتصاده على المحروقات.

الفرع الرابع: إختبار صلاحية النموذج:

لإختبار صلاحية النموذج نقوم بالإختبارات التالية:

أولاً: إختبار الارتباط الذاتي للبواقي: وكانت نتائج الإختبار ممثلة في الجدول رقم (3-11) كما يلي:

الجدول رقم (3-11): نتائج إختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VEC Residual Serial Correlation LM Test		
Null Hypothesis: no serial correlation at		
Date: 01/20/21 Time: 13:06		
Sample: 1990 2018		
Included observations: 25		
Lags	LM-Stat	Prob
1	24.26860	0.5039
2	20.51496	0.7193
3	17.28432	0.8712
4	27.35296	0.3385
5	21.46185	0.6666
6	16.30692	0.9054
7	16.80949	0.8886
8	23.87632	0.5265
9	27.06149	0.3528
10	21.59752	0.6589
11	22.46464	0.6088
12	34.71372	0.0935

Probs from chi-square with 25 df.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن اغلب الإحتمالات غير معنوية وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية

بعدم وجود إرتباط ذاتي للبواقي كما هو مبين في نتيجة الإختبار.

ثانياً: إختبار عدم التجانس: وكانت نتائج الإختبار ممثلة في الجدول الموالي رقم (3-12) كما يلي:

الجدول رقم (3-12): نتائج إختبار عدم التجانس

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)		
Date: 01/20/21 Time: 13:09		
Sample: 1990 2018		
Included observations: 25		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
344.3624	330	0.2820

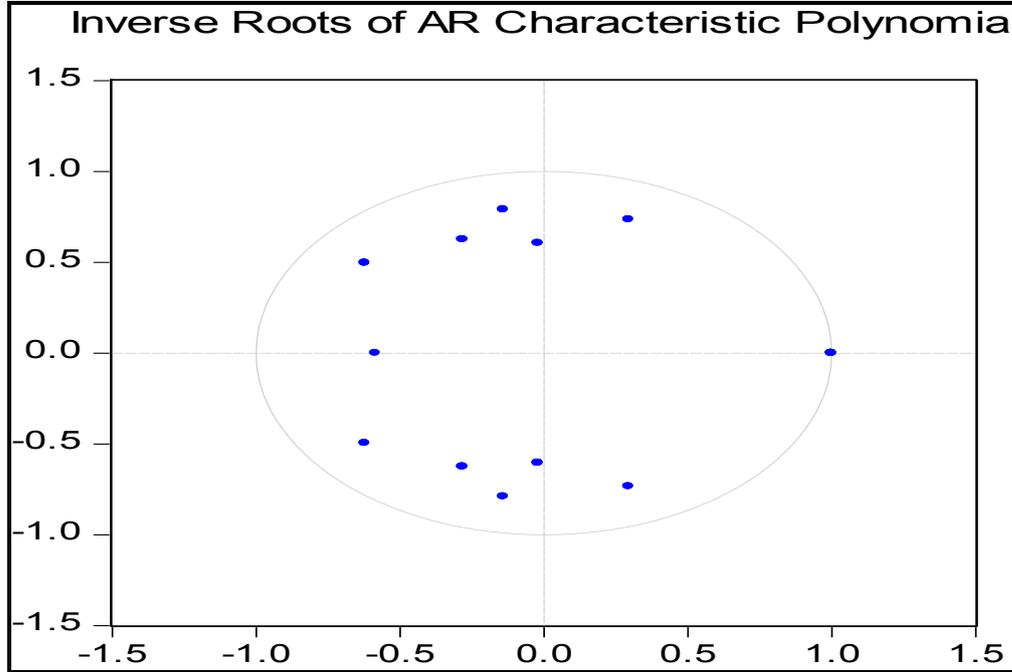
المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن إحتتمالية  $Ch-sq$  تساوي 0.282 وهي أكبر من 5% وبالتالي

نقبل الفرض الصفري القائل بأن سلسلة البواقي لها تباين متجانس.

ثالثاً: إختبار مقلوب الجذور الأحادية لصلاحية النموذج: يقدم هذا الإختبار الإستقرارية الكلية للنموذج وكانت النتائج أن جميع النقاط الزرقاء تقع داخل الدائرة وهذا يبين ان نموذج VECM مستقر كما هو مبين في الشكل الموالي رقم (03-14) كما يلي:

الشكل رقم (03-14): نتائج إختبار الجذور الأحادية لصلاحية النموذج



المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

وعليه نستخلص من الإختبارات المتعلقة بصلاحية النموذج السابقة أن:

**النموذج المقدر لا يعاني لا من مشكلة عدم التجانس ولا من مشكلة الإرتباط الذاتي وهو مستقر مما يعني أن نموذج VECM صالح للتنبؤ**

#### الفرع الخامس: إختبار السببية لجرانجر

تعني العلاقة السببية في الإقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ في متغير آخر حيث يركز هذا الإختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات وإتجاهها، ويتطلب إختبار السببية لجرانجر تقدير نموذج متجه إنحدار ذاتي VAR ثنائي الإتجاه الذي يصف سلوك المتغيرات، كما يتطلب كذلك إستخدام المتغيرات بصيغتها المستقرة لأن غياب صفة الإستقرار قد يجعل الإنحدار المقدر زائفاً، وبالتالي أخذنا بعين الإعتبار المتغيرات (DLINB، DLM2، DLTCH، DLPRE، DLRP)، ونقبل وجود سببية إلا إذا كانت القيمة الإحتمالية المقابلة لها أقل من 5%، وفي وجود درجة التأخير  $P=2$  كانت النتائج مبينة في الجدول الموالي رقم (3-8) كما يلي:

الجدول رقم (3-13): نتائج إختبار السببية لجرانجر

اتجاه السببية	احتمالية فيشر	قيمة فيشر	نتيجة اختبار السببية لجرانجر
لا توجد سببية	0.352	1.097	الفرق الأول للعرض النقدي لا يسبب الفرق الأول للاستثمار العام
	0.305	1.255	الفرق الأول للاستثمار العام لا يسبب الفرق الأول للعرض النقدي
لا توجد سببية	0.315	1.217	الفرق الأول لسعر الصرف لا يسبب الفرق الأول للاستثمار العام
	0.208	1.692	الفرق الأول للاستثمار العام لا يسبب الفرق الأول لسعر الصرف
لا توجد سببية	0.258	1.444	الفرق الأول للإنتمان المصرفي لا يسبب الفرق الأول للاستثمار العام
	0.091	2.692	الفرق الأول للاستثمار العام لا يسبب الفرق الأول للإنتمان المصرفي
لا توجد سببية	0.684	0.385	الفرق الأول للإيرادات النفطية لا يسبب الفرق الأول للاستثمار العام
	0.179	1.866	الفرق الأول للاستثمار العام لا يسبب الفرق الأول للإيرادات النفطية
لا توجد سببية	0.475	0.770	الفرق الأول لسعر الصرف لا يسبب الفرق الأول للعرض النقدي
	0.226	1.597	الفرق الأول للعرض النقدي لا يسبب الفرق الأول لسعر الصرف
لا توجد سببية	0.290	1.310	الفرق الأول للإنتمان المصرفي لا يسبب الفرق الأول للعرض النقدي
	0.570	0.569	الفرق الأول للعرض النقدي لا يسبب الفرق الأول للإنتمان المصرفي
لا توجد سببية	0.108	2.471	الفرق الأول للإيرادات النفطية لا يسبب الفرق الأول للعرض النقدي
	0.255	1.457	الفرق الأول للعرض النقدي لا يسبب الفرق الأول للإيرادات النفطية
توجد سببية أحادية الاتجاه	0.071	2.977	الفرق الأول للإنتمان المصرفي لا يسبب الفرق الأول لسعر الصرف
	0.043	3.662	الفرق الأول لسعر الصرف لا يسبب الفرق الأول للإنتمان المصرفي
لا توجد سببية	0.860	0.151	الفرق الأول للإيرادات النفطية لا يسبب الفرق الأول لسعر الصرف
	0.667	0.411	الفرق الأول لسعر الصرف لا يسبب الفرق الأول للإيرادات النفطية
لا توجد سببية	0.648	0.441	الفرق الأول للإيرادات النفطية لا يسبب الفرق الأول للإنتمان المصرفي
	0.431	0.875	الفرق الأول للإنتمان المصرفي لا يسبب الفرق الأول للإيرادات النفطية

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews9 (انظر الملحق رقم 09)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ عدم وجود علاقة سببية قصيرة الأجل (تبادلية) مع جميع المتغيرات مع بعضها البعض وهذا راجع لكون جميع قيم الإحتمالات لها أقل من 5% ، بإستثناء وجود علاقة أحادية الإتجاه بين سعر الصرف والإئتمان المصرفي حيث وجدنا أن الفرق الأول لسعر الصرف يسبب الفرق الأول للإئتمان المصرفي.

#### الفرع السادس: تحليل التباين والإستجابة النبضية (الفورية)

بعد أن تعرفنا على العلاقة القصيرة والطويلة الأجل كان لابد من تحليل التباين بين المتغيرات ومعرفة مدى الإستجابة الفورية بينها وذلك لشرح السلوك الحركي للنموذج، ويكون ذلك كالاتي:

#### أولاً: تحليل التباين:

يوضح تحليل التباين أي المتغيرات لها قدرة تفسيرية أكبر في تفسير التباين في المتغير التابع، كما أنه يبين الصدمات التي تعود للقيم السابقة للمتغير نفسه (الإستثمار العام) والصدمات التي تعود للمتغيرات الأخرى، والجدول الموالي رقم (03-11) يبين تحليل التباين كما يلي:

الجدول رقم (3-14): التحليل الهيكلي التبادلي لصددمات المتغيرات التفسيرية على الإستثمارات العامة

Variance Decomposition						
Variance Decomposition of LINB:						
Period	S.E.	LINB	LM2	LTCH	LPRE	LRP
1	0.201129	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.315615	78.70310	0.751175	17.19621	1.707800	1.641714
3	0.405692	70.29248	3.310100	22.57775	1.967961	1.851712
4	0.484187	65.44473	5.523795	24.39108	1.508492	3.131909
5	0.547935	59.95380	9.242536	23.82575	1.325568	5.652352
6	0.610664	55.61043	13.64951	22.08203	1.206448	7.451590
7	0.669849	52.36201	16.70599	21.04463	1.230763	8.656606
8	0.721955	50.28104	18.46707	20.37705	1.406795	9.468047
9	0.768573	48.93048	19.78104	19.68414	1.492496	10.11184
10	0.811145	47.70509	21.13105	18.86160	1.532295	10.76996

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- تشير نتائج تحليل مكونات التباين الأخطاء إلى وجود تقلبات وتغيرات ظرفية وهيكلية في الإستثمارات العامة، حيث أن حدوث صدمة بمقدار وحدة معيارية واحدة في الإستثمارات العامة تؤدي إلى إحداث تغيرات في المتغير نفسه بنسبة 100% في السنة الأولى.
- تشير نتائج الصدمة في المدى القصير إلى حدوث صدمات في الإستثمارات العامة حيث نلاحظ أن متغير INB يفسر نسبة 65.44% من مكونات التباين في INB في السنة الرابعة عند حدوث صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد في المتغير نفسه ثم يأخذ بالتراجع ليصل إلى 47.70% بعد مرور 10 سنوات وذلك في الأجل الطويل.
- أما متغير العرض النقدي M2 فإنه لا يفسر شيئاً من مكونات التباين لمتغير INB في السنة الأولى، أما في السنة الثانية فإنه يفسر 0.75% من مكونات التباين ويستمر بالزيادة ليصل في السنة العاشرة إلى 21.13% من مكونات التباين على المدى الطويل.

- أيضا حدوث صدمة في سعر الصرف فإن إستجابة الإستثمارات العامة في السنة الأولى يكون معدوما لكن إستجابة INB لهذه الصدمة سيزداد تدريجيا في السنة الثانية والثالثة والرابعة، ليبدأ بالتناقص تدريجيا على المدى الطويل إبتداء من السنة الخامسة ليصل في السنة العاشرة إلى 18.80%.

- كذلك حدوث صدمة في السنة الأولى بمقدار وحدة معيارية واحدة في الإئتمان المصرفي لم تؤدي إلى إحداث تقلبات في INB بمعنى إستجابة معدومة، لكن إستجابة هذه الأخيرة لهذه الصدمة سيزداد تدريجيا على المدى القصير فقط وذلك في السنة الثانية والثالثة بنسبة 1.70% و 1.90% على التوالي، لينخفض تدريجيا خلال الأجل الطويل ليصل إلى 1.53% في السنة العاشرة وهذا يعكس الأثر الضعيف لهذا المتغير على الإستثمارات العامة.

- حدوث صدمة بمقدار وحدة معيارية واحدة في الإيرادات النفطية في السنة الأولى تؤدي إلى حدوث إستجابة منعدمة للإستثمارات العامة، لكن إستجابة INB لهذه الصدمة سيزداد تدريجيا خلال الفترة القصيرة والطويلة إلى أن يصل إلى 10.76% في السنة العاشرة الأمر الذي يعكس الأثر القوي لهذا المتغير على الإستثمارات العامة.

#### ثانيا: الإستجابة النبضية (الفورية):

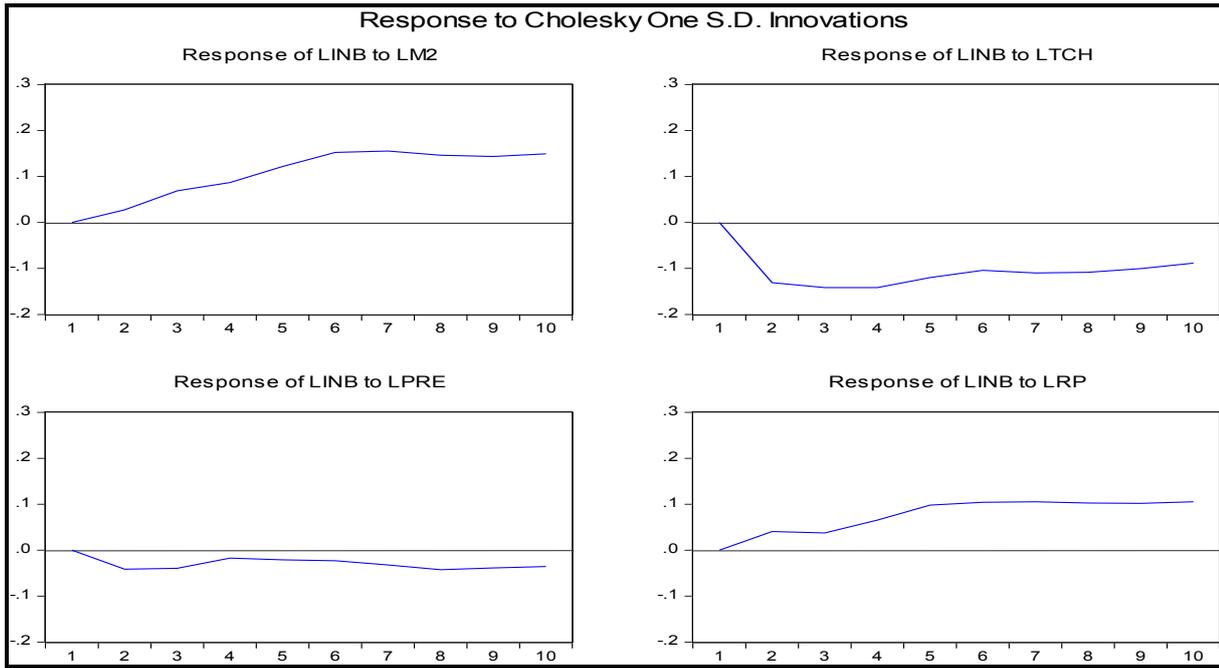
تتمثل الطريقة الثانية في توضيح السلوك الحركي للنموذج في الإستجابة الفورية، حيث تعكس مدى إستجابة المتغير التابع التي تحدث للمتغيرات التفسيرية في الأجل القصير، والشكل رقم (03-15) يوضح ذلك كما يلي:

#### الجدول رقم (03-15): إستجابة INB لحدوث صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد

Impulse Response to Cholesky (d.f. adjusted) One S.D. Innovations					
Response of LINB:					
Period	LINB	LM2	LTCH	LPRE	LRP
1	0.201129	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.194796	0.027354	-0.130880	-0.041245	0.040440
3	0.193114	0.068554	-0.141528	-0.039215	0.037580
4	0.194256	0.086613	-0.141499	-0.017248	0.065534
5	0.163016	0.121652	-0.119795	-0.021055	0.098122
6	0.165458	0.152156	-0.103988	-0.022786	0.104007
7	0.166043	0.155110	-0.109912	-0.031991	0.105139
8	0.164704	0.145926	-0.108546	-0.042545	0.102505
9	0.164194	0.143504	-0.100329	-0.038519	0.101891
10	0.157620	0.148948	-0.088465	-0.035575	0.105501

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

الشكل رقم (03-15): إستجابة INB لحدوث صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد



المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

- إن حدوث صدمة عشوائية في العرض النقدي بمقدار إنحراف معياري واحد سيكون لها أثر موجب دائما في الإستثمارات العامة وتتزايد إلى غاية نهاية الفترة، حيث أن زيادة كمية النقود المتداولة في الإقتصاد تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق وخاصة زيادة الإنفاق الإستثماري (الإستثمارات العامة)، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج ورفع معدلات النمو، وبالتالي فإن أثر العرض النقدي على الإستثمارات العامة يتطابق مع التوقعات النظرية.

- إن حدوث صدمة عشوائية في معدل سعر الصرف بمقدار إنحراف واحد سيكون لها أثر سالب دائما في الإستثمارات العامة، وكما يؤكد الجدول رقم (03-16) أعلاه من خلال الإشارة السالبة وذلك في الأجل القصير والطويل، حيث أن الأثر السالب يترجم إستمرار تراجع قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الأجنبية جراء الأزمة الإقتصادية حيث وصل إلى 50% منذ 2014 رغم الإجراءات الحكومية، ومن خلال تتبع قيمة الدينار في السنوات الأربع الأخيرة يتضح أن قيمة الدينار الجزائري تسير بمؤشر سلبي حيث بدأ أول إنخفاض لقيمة العملة الجزائرية أمام العملات الأجنبية في 8 أوت 2014، حيث تراوح سعر صرف الدولار الأمريكي بـ 79.82 دينار جزائري مقابل 106.9 دينار جزائري أمام اليورو، وهي السنة التي تزامنت مع بداية إنهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية ليواصل الدينار تراجعها أمام بقية العملات، ورغم تحسن أسعار النفط في 2018 مقارنة بالسنوات الماضية فإن قيمة الدينار الجزائري واصلت تراجعها أمام العملات الرئيسية، ولم تسهم الإجراءات الحكومية الأخيرة في وقفه بحسب الخبراء الإقتصاديين، خاصة فيما تعلق منها بقرار بنك الجزائر المركزي جويلية 2017 تخفيض قيمة صرف الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي بنحو 20%، وبالتالي فإن أثر سعر الصرف على الإستثمارات العامة يتطابق

مع التوقعات النظرية من خلال زيادة عرض النقود وذلك من أجل إيفاء مهمة النقود في تسهيل إنجاز المعاملات الإقتصادية المختلفة والتي من ضمنها إنجاز المشاريع الإستثمارية العامة.

- إن حدوث صدمة عشوائية في الإئتمان المصرفي (القروض الموجهة للإقتصاد) بمقدار إنحراف واحد سيكون لها أثر سالب دائما في الإستثمارات العامة، وكما يؤكد الجدول رقم (03-16) أعلاه من خلال الإشارة السالبة ولكن بنسب طفيفة وذلك في الأجل القصير والطويل، حيث أن أهم مشكل يقف في وجه المشروعات الإستثمارية هو مشكل التمويل الذي يقوم على فكرة تكوين رأس المال الذي يتطلب تجميع الموارد وإستخدامها إستخداما أمثلا، والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد على التمويل المصرفي لتمويل المشروعات الإستثمارية العمومية، أي أنها تعتمد فقط على التمويل غير مباشر بسبب غياب السوق المالية لذا يسمى الإقتصاد الجزائري بإقتصاد المديونية، فالنظام المصرفي وعلى الرغم من صدور الكثير من القوانين التي أعادت النظر في ترتيب العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية وإستعادة بنك الجزائر لصلاحيته النقدية، إلا أن هناك جوانب تقنية وبشرية لم تسمح له ليتحرر، لكي يؤدي دوره كوسيط مالي نقدي لجلب الإدخار لتمويل المشروعات الإستثمارية مساهما بذلك في دفع عجلة التنمية الإقتصادية، وعليه فإن أثر الإئتمان المصرفي على الإستثمارات العامة يتطابق مع التوقعات النظرية حيث زيادة حجم القروض الممنوحة للإقتصاد تؤدي إلى زيادة حجم الإستثمارات العامة، لكن الإشارة السالبة مفادها تراجع أثر تلك القروض في زيادة حجم الإستثمارات العامة.

- إن حدوث صدمة عشوائية في الإيرادات النفطية بمقدار إنحراف معياري واحد سيكون له أثر موجب دائما في الإستثمارات العامة وتتزايد إلى غاية نهاية الفترة، حيث إزداد إعتقاد الإقتصاد الجزائري على النفط وتكريس الإقتصاد الربعي الذي يعتمد بشكل كامل على عائدات البترول في تغطية النفقات العمومية، وبالتالي زيادة كمية النقود المتداولة في الإقتصاد التي تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق وخاصة زيادة الإنفاق الإستثماري، وبالتالي فإن أثر الإيرادات النفطية على الإستثمارات العامة يتطابق مع التوقعات النظرية.

من خلال ما تقدم تبين أن أثر الصدمات النقدية الخارجية المتمثلة في معدل سعر الصرف والإيرادات النفطية المرتبطة بزيادة أسعار النفط في الإستثمارات العامة يكون أكبر من أثر الصدمات النقدية الداخلية المتمثلة بصدمات السياسة النقدية.

## خلاصة الفصل الثالث:

إن معرفة دوافع الإحتفاظ بالنقود تساعد في تكوين فكرة حول كيفية إستجابة الوحدات الإقتصادية عندما تحدث تغيرات في كمية النقود، فأحدى الطروحات النظرية الهامة في تطبيقات الإقتصاد الكلي هو وجود ترابط ما بين الصدمة النقدية وتحفيز الطلب الكلي في الإقتصاد إيجابيا أو سلبيا حسب نوع الصدمة وعن كيفية إرتباط الصدمة النقدية بالطلب الكلي (الإنفاق)، وتضمن هذا الفصل إجراء دراسة قياسية لأثر الصدمات النقدية على تمويل الاستثمارات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، وبإستخدام أساليب وطرق القياس الإقتصادي المختلفة تم التوصل إلى الإستنتاجات التالية:

- تم تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية حيث تم إنتقاء أفضل نموذج الذي تم إختباره قياسيا بواسطة نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM وذلك لمعرفة إن كان يتوافق والفرضيات الموضوعة.

- أسفرت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود ثلاث علاقات توازنية للتكامل المشترك من خلال إختبار جوهانسون وذلك بالإعتماد على درجتي تأخير من خلال تقدير نموذج VAR، مما سمح لنا بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM حيث وجدنا أن هناك علاقة طويل الأجل من خلال معامل تصحيح الخطأ ECT (معامل سرعة التعديل) الذي كان سالب ومعنوي وبالتالي يحقق الشرط، وكذلك وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات من خلال معنوية إحصائية Chi-square.

- كانت علاقة عرض النقود مع الاستثمارات العامة تتوافق مع المنطق الإقتصادي التي تنص على وجود علاقة طردية بين العرض النقدي والإستثمارات العامة والمعلمة المعنوية تؤكد ذلك.

- إرتبط سعر الصرف بعلاقة طردية مع الاستثمارات العامة وهذا يتفق مع المنطق الإقتصادي حيث أن إرتفاع سعر الصرف يسبب في إرتفاع المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى خفض القوة الشرائية للعملة مما يتطلب زيادة عرض النقود للحفاظ على القوة الشرائية الحقيقية والذي يعود أثره بالإيجاب على زيادة الإستثمارات العامة.

- ضرورة تنويع مصادر تنويع المشروعات الإستثمارية العمومية وعدم الإعتماد على مصدر تمويلي واحد (الإيرادات النفطية)، مما يعرض الإقتصاد الوطني لمخاطر وصدمة نقدية.

- الإسراع في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتقديم خدمات مصرفية جديدة والتوسع فيها، مع مواصلة الإصلاحات التي شرع في تطبيقها منذ التسعينات وعدم ربطها بالوضع المالي للدولة.

الختامة

## 1. تمهيد:

للإستثمارات العمومية دورا هاما في التنمية الإقتصادية في الجزائر منذ الإستقلال حيث مثلت ركيزة سياسة التخطيط المركزي لإستكمال متطلبات الإستقلال الوطني، ويعتبر القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض حجر الزاوية للإصلاحات الإقتصادية والمالية بهدف تعبئة المدخرات لتمويل المشروعات الإستثمارية، حيث نجد أن قدرة النظام المصرفي على تعبئة المدخرات وتمويل المشروعات الإستثمارية العمومية تبقى محدودة، ومن جهة أخرى كان التمويل المقدم للإستثمارات العمومية يعتمد على الجباية البترولية والإصدار النقدي والديون الخارجية، مما ساهم في إبراز إختلالات نقدية داخلية وخارجية أثرت على الإستقرار الإقتصادي والنقدي، غير أنه مع بداية سنة 2000 وبالنظر إلى الإمكانيات المالية المتاحة الناتجة عن إرتفاع أسعار البترول وتحسن التوازنات الإقتصادية الكلية، من تسديد للمديونية الخارجية وإنخفاض لمعدل التضخم نتيجة السياسات المالية والنقدية التي فرضها صندوق النقد الدولي على البنك المركزي، كذلك إنخفاض معدل البطالة، بالإضافة إلى فشل السياسات المتبعة سابقا في تحقيق الأهداف المرجوة منها، إختارت السلطات العمومية سياسة الإنفاق العمومي كوسيلة لإعادة بعث التنمية تجسدت في برامج لدعم التنمية الإقتصادية وإنعاش النشاط الإقتصادي.

ونظرا للتحويلات الإقتصادية الكبيرة التي شهدتها العالم في أواخر القرن الماضي والمتمثلة أساسا في تنامي وتيرة العولمة، تميز النشاط الإقتصادي بحتمية تعرضه للتقلبات والصدمات في حالات الإنتعاش والرواج من جهة وحالات الإنكماش والركود من جهة أخرى، ومن شأن هذه التقلبات أن تجلب معها أزمات، فعدم نجاح كل السياسات الإقتصادية المعتمدة منذ الإستقلال في تقليص درجة إرتباط الإقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وبقاء هذا الأخير خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية المختلفة بما فيها العوامل غير الإقتصادية يبين هشاشة هذا الإقتصاد، لأنه من الواضح أن أي صدمة خارجية في القطاع أو في الإقتصاد العالمي عموما سيكون لها إنعكاسات مباشرة وسريعة على قطاع المحروقات في الجزائر وبالتالي على الإقتصاد الوطني بكل قطاعاته بما فيه القطاع النقدي الذي يعد من أهم القطاعات المتأثرة.

فكان لابد من التناسق بين السياسة النقدية والسياسة الإقتصادية الكلية من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي، كما أن الإهتمام بموضوع الصدمات النقدية وما يرتبط بها من أثر في متغيرات الإقتصاد الكلي المحددة للإستقرار الإقتصادي يستند إلى فعالية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية والتقلبات الإقتصادية، أخذا بعين الإعتبار علاقة النقود بالنشاط الإقتصادي الكلي من جهة وما يشكله الإستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الإقتصادي من جهة أخرى.

## II. نتائج إختبار الفرضيات:

لأجل الدراسة تم وضع مجموعة من الفرضيات تحت الإختبار فكانت الإجابة كالتالي:

## ﴿ تتمحور الفرضية الأولى:

﴿ كون أن الصدمات النقدية تمارس تأثيرا سلبيا وإيجابيا على تمويل الإستثمارات العمومية وتتفاوت درجة تأثيرها من وقت إلى آخر حسب طبيعة الصدمات النقدية والوقت الذي تنشأ فيه ﴾

إن أهم مشكل يقف في وجه المشروعات الإستثمارية العمومية هو مشكل التمويل الذي يقوم على فكرة تكوين رأس المال الذي يتطلب تجميع الموارد وإستخدامها إستخداما أمثلا وذلك بهدف تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية، وترجع هذه المشكلة إلى إنخفاض المدخرات الفعلية عن المستوى المطلوب لتمويل المستوى الملائم من الإستثمارات اللازمة، بمعنى وجود فروق بين الأرصدة النقدية الفعلية والأرصدة النقدية المرغوبة للتمويل، وبالتالي فإن الأحداث غير العشوائية التي تؤدي إلى زيادة أو نقص الحيازات النقدية سببها الصدمات النقدية التي تخل بخطط الإنفاق، إذ تمارس الصدمات النقدية السلبية آثارا تأخذ الإتجاه العكسي وفضلا عن ذلك فإنها تخفض الإحتياطيات المصرفية وتقلل القروض والإستثمارات التي يقوم بها الجهاز المصرفي، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الإنفاق وبالتالي تؤثر سلبا على تمويل الإستثمارات العمومية، أما الصدمات النقدية الموجبة أو التوسعية تؤدي إلى إرتفاع في نسبة الأرصدة النقدية الإضافية والتي تفوق النسبة المخطط لها والتي تنجم عن العديد من العوامل وبالتالي زيادة الإنفاق الذي يساهم في تمويل الإستثمارات العمومية، وعليه فإن السلوك الحركي للصدمات النقدية أثبت صحة الفرضية.

## ﴿ أما بالنسبة للفرضية الثانية:

﴿ تتوقف فعالية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية من خلال التحكم بالعديد من المتغيرات

## ﴿ النقدية لتحقيق التوازن النقدي ﴾

أثبتت الدراسة على صحة الفرضية الثانية، إذ تتمثل أهمية السياسة النقدية بإعتبارها وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهداف إقتصادية، من خلال ما تؤديه النقود من دور مركزي في أداء الإقتصاد وتنشيطه حيث التحكم في كمية النقود المتداولة يعتبر من الأدوات الضرورية لنجاح السياسة النقدية، وفي ظل التحولات الهامة التي يعيشها الإقتصاد فإن الإهتمام بموضوع الصدمات النقدية وما يرتبط بها من أثر في متغيرات الإقتصاد الكلي المحددة للإستقرار الإقتصادي، يستمد أساسا من فعالية السياسة النقدية في

معالجة الصدمات النقدية والتقلبات الإقتصادية، وأن الإخفاق في تحقيق التوازن النقدي يتسبب في حدوث الصدمات النقدية التي تعد مؤشر خلل في الإدارة النقدية.

✍ بالنسبة للفرضية الثالثة:

✪ تتوقف فعالية سياسة الإنفاق الحكومي على المقدرة المالية للدولة وطرق تمويل الإنفاق الحكومي ✪

أثبتت الدراسة على صحة الفرضية الثالثة، حيث تعد سياسة الإنفاق الحكومي أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية ومعالجة الإختلالات الناتجة عن الدورة الإقتصادية والمساهمة في التأثير على الطلب الكلي، إلا أن هذه الفعالية مرتبطة بمجموعة من العوامل والمتمثلة في المقدرة المالية للدولة التي تمثل عامل حاسم في رسم حدود الإنفاق الحكومي، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة التي في ضوئها يتقرر إلى أي مدى يمكن للدولة إقرار التخصيصات المالية للإنفاق الحكومي، وبالتالي يعد الإنفاق الحكومي محركا للنمو الإقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للإقتصاد المحلي وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الإقتصاد المهمة.

✍ بالنسبة للفرضية الرابعة:

✪ مصدر الصدمات النقدية في الجزائر هي تقلبات الإيرادات النفطية ✪

أثبتت الدراسة على صحة الفرضية الرابعة، إذ أن إعتقاد الإقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات أدى مع مرور الوقت إلى ظهور إختلالات حادة في جانبي العرض والطلب مما جعل الجهاز الإنتاجي غير مرن ودون مردودية إنتاجية مقبولة، فخلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي التي عرفت جنوبا هائلا في إستخدام العوائد الربعية للمحروقات في تمويل المشاريع التي كانت في أغلبها مشاريع بنى تحتية وخدمات جعلتنا أمام فرضية تعرض الإقتصاد الجزائري للصدمات النقدية، خاصة وأن أسعار المحروقات التي تعتبر المنتج التصديري الوحيد تعرضت إلى العديد من الصدمات المواتية وغير المواتية المتأتية بالدرجة الأولى من تذبذبات أسعار المحروقات، والتي تصنف على أنها صدمات حقيقية في جانب العرض أو صدمات سيولة نقدية من خلال إستعمال هذا الربح كمقابل للكتلة النقدية، وبالتالي فإن مصدر الصدمات النقدية في الجزائر هي تقلبات الإيرادات النفطية التي تكون مصدر زيادة موجودات البنك المركزي وزيادة عرض النقود وبالتالي زيادة الإنفاق في تمويل المشاريع الإستثمارية العمومية.

## III. نتائج الدراسة:

من خلال الأفكار التي إستعرضتها الدراسة لموضوع أثر الصدمات النقدية على تمويل الإستثمارات العمومية في الجزائر، ومن خلال كل المحطات التي توقفنا عندها تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي نوجزها على النحو التالي:

1- ترتبط المتغيرات الإقتصادية الكلية فيما بينها بمجموعة من العلاقات التي تكون لها إنعكاسات إيجابية متمثلة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي لأي بلد، لذا يتوجب على صانعي السياسة النقدية الأخذ بنظر الإعتبار الترابط بين المتغيرات الإقتصادية الكلية عند رسم السياسة النقدية، من أجل تقليل هذه الآثار السلبية عند تلافي حدوث الصدمات النقدية والإستفادة من الدراسات الإستراتيجية النقدية الهامة والفاعلة للمشاكل النقدية داخل هذه الإقتصادات الوطنية.

2- تعتبر السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي السلطة الوحيدة القادرة على التحكم بعرض النقد ضمن الحدود التي تحقق الإستقرار النقدي من خلال إستخدامه لأدواته المباشرة وغير المباشرة، فقيام البنك المركزي بالتحكم بعرض النقد قد يصحبه بعض الإخفاقات الناتجة عن عدم تحديد الكميات النقدية المناسبة والتي يتطلبها النشاط الإقتصادي، الأمر الذي ينعكس بشكل إختلال التوازن النقدي ويعرض الإقتصاد إلى الصدمات النقدية النابعة عن تغيرات في السياسة النقدية سواء كانت صدمات متوقعة بهدف معالجة التضخم أو البطالة أو غير متوقعة ناتجة عن سياسات خاطئة.

3- الإقتصادات المفتوحة سوف تجعل من السياسة النقدية تفاضل بين الأهداف المحلية، على سبيل المثال الإنتاج والتضخم مقابل الأهداف الخارجية المتمثلة بإستقرار المتغيرات الخارجية مثل التبادل التجاري أو تقليص فجوة الطلب، مما يجعلها تحول إهتمامها لمعالجة إختلال الطلب أو تصحيح الأسعار النسبية الدولية على حساب التضخم وهذا الأمر سوف يصعب عمل السياسة النقدية مما يجعلها عرضة للصدمات.

4- إفتقار السلطات النقدية إلى مؤشر دقيق لتحديد عرض النقد في الإقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى تعرض الإقتصاد إلى صدمات نقدية كبيرة ومنتالية.

5- ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية الكمية خاصة سياسة السوق المفتوحة لغرض التحكم في عرض النقود وإستقرار الأسعار، بما يتوافق والحالة الإقتصادية للبلاد.

- 6- إن دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية الإقتصادية يظهر من خلال مساهمة السياسة النقدية في جذب الإذخارات وتشجيع الإستثمارات، والعمل على تطوير الأسواق النقدية والمالية وعلى مدى كفاية السياسة النقدية لتحقيق التنمية الإقتصادية في هذه الدول.
- 7- تسمح زيادة الإنفاق الحكومي في مجالات البنية التحتية للمستثمرين بزيادة مشاريعهم الإنتاجية كما يؤدي الإنفاق الحكومي دورا مهما في الحفاظ على إستمرارية النشاط الإقتصادي للمستثمرين في المدى الطويل، سواء كان ذلك الإنفاق متجها للأفراد في شكل إعانات إجتماعية تساهم في زيادة الطلب الكلي أو كان في شكل إعانات إنتاجية تسمح برفع مستوى التشغيل.
- 8- يشكل تعزيز مجهود الإستثمار العمومي بإعتباره خيارا إستراتيجيا وإراديا للدولة رافعة حقيقية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد، حيث لابد للحكومة أن تبدي أهمية خاصة لتسريع وتيرة إنجاز الإستثمارات العمومية مع حرصها على ضمان توزيع جهوي عادل يتوخى تحقيق تنمية مندمجة ومتوازنة لجميع جهات الوطن.
- 9- يؤدي توزيع الإستثمار العمومي وفق رؤية توازن بين تأهيل التراب الوطني من خلال مشاريع البنية التحتية، إلى مواصلة تطوير القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقادرة أساسا على التصدير وخلق فرص الشغل.
- 10- إن أهم مشكل يقف في وجه إقامة الإستثمارات العمومية هو مشكل التمويل الذي يقوم على فكرة تكوين رأس المال الذي يتطلب تجميع الموارد وإستخدامها إستخداما أمثلا، والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد على التمويل المصرفي لتمويل المشروعات الإستثمارية العمومية، أي أنها تعتمد فقط على التمويل غير مباشر بسبب غياب السوق المالية لذا يسمى الإقتصاد الجزائري بإقتصاد الإستدانة.
- 11- تمارس الضغوط التضخمية تأثيرا كبيرا على القرارات التي يتخذها المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال وكذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط والبرامج التي تستهدف تحديد المشروعات الإستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث تؤدي الإرتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإستثمارية.
- 12- يتعين على البلدان التي يتزايد فيها الإستثمار العام معالجة بعض المفاضلات المهمة بين الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية وأشكال الإنفاق العام الأخرى (مثل الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم) وذلك على أساس كل حالة على حدة، وينبغي تحديد مدى ملائمة دمج المؤسسات العامة في مؤشرات المالية العامة حسب المخاطر التي تشكلها على المالية العامة وليس على أساس مدى الحاجة لزيادة الإستثمار العام.

13- ركزت السلطات الجزائرية خلال الفترة (2001-2014) على تبني ثلاثة برامج تنموية مهمة من حيث الإجراءات والتمويل والإهتمام بالقطاعات الأساسية والتنمية الإجتماعية، نظرا للنقص والعجز والتخلف في عدة مجالات الذي شهدته الجزائر في الفترات السابقة على جميع المستويات الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية وحتى الثقافية، وكان لهذه البرامج تأثيرا إيجابيا على التنمية الإقتصادية والإجتماعية وعلى الرغم من ذلك فإن هذا لا يعني عدم وجود نتائج سلبية وغير مرضية على مستوى جميع الميادين، ويبقى البرنامج التنموي للإستثمارات العمومية (2015-2019) كوتيرة جديدة لدفع عجلة النمو في ظل الظروف الراهنة التي تشهدها الجزائر من إنخفاض مستمر لأسعار البترول ولقيمة الدينار الجزائري.

14- تتسم المشاريع العمومية في الجزائر بالضعف الكبير في التسيير على جميع المستويات والذي لا يتناسب مع حجم المجهودات والأموال الضخمة المخصصة لها سواء من خلال ميزانية التجهيز العمومي أو من خلال حسابات التخصيص الخاص، وهذا ما يظهر جليا من خلال الزيادة في المخصصات المالية لها عن طريق إعادة التقييم المتكررة للتكاليف بالإضافة إلى التأخر الكبير في الإنجاز.

15- على الجزائر أن تصمم رؤية شاملة لإنبعاث حركة إقتصادية جديدة لا تنطلق من الصفر ولكن تعتمد على إستكمال تحقيق الأهداف الطموحة للإستثمار، وخلق مسارات تصحيحية للرفع من حكمة السياسة الإقتصادية فيما يخص الإستغلال العقلاني لما هو متاح من الموارد، في ظل توفر مجال للتوزيع العادل القادر على تحقيق تنمية شاملة، وذلك في محاولة لإستدراك مستوى الإنجازات مقارنة بما هو مسطر ومنتظر.

#### IV. التوصيات:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

1- الإهتمام بالصددمات النقدية والنمو السنوي لها والإعتماد عليها كمؤشر لمراقبة وتحديد المؤشرات النقدية، لما لها من آثار مباشرة وغير مباشرة طويلة المدى في متغيرات الإستقرار الإقتصادي من خلال تطوير الأدوات والوسائل التي تمكنها من كشف الصدمات النقدية، فضلا عن تطوير كوادرنية تستطيع العمل على هذه الأدوات والوسائل.

2- العمل على إرساء دعائم سياسة نقدية واضحة الأهداف والمعالم وذلك من خلال العمل على وضع معيار دقيق وكفوء لتحديد حجم النقد في الإقتصاد، حيث تلجأ السلطات النقدية إليه عندما تنوي تغيير عرض النقد يأخذ بنظر الإعتبار المؤشرات النقدية والإقتصادية.

- 3- العمل على إستقلالية بنك الجزائر من السلطة التنفيذية وجعله مؤسسة نقدية مستقلة ومنفردة، برسم وصياغة السياسة النقدية بما ينسجم مع الظروف الإقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، لاسيما أن هذا الإجراء سيبيد الإقتصاد الجزائري من آثار الصدمات النقدية المحلية والخارجية.
- 4- إنشاء قاعدة بيانات ذات صلة بالبيانات الإحصائية والمؤشرات الإقتصادية والنقدية ومراقبتها بشكل مستمر وتأهيل الكوادر الفنية العاملة عليها، من أجل ضمان الحصول على بيانات دقيقة تمكن من تشخيص المشاكل الإقتصادية لوضع حلول فاعلة بعد تحليلها واختبارها والتنبؤ بها.
- 5- العمل على رفع مساهمة القطاعات الإقتصادية الأخرى غير النفطية من أجل تقليل الآثار السلبية الناتجة عن صدمات أسعار النفط كون طبيعة الإقتصاد ريعي.
- 6- الإهتمام بوضع خطط شاملة لإعادة إعمار البنى التحتية للإقتصاد كونها الركيزة الأساس لتوفير المناخ الملائم للإستثمارات بكل أنواعها.
- 7- تنويع مصادر الدخل الأخرى غير النفطية لأن إستمرار الإعتماد على إيرادات النفط سيجعل الموازنة العامة تعاني من إختلال مستمر.
- 8- العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الإقتصاد الجزائري من خلال إستراتيجية تسمح بتحقيق تراكم رأسمالي متوازن، عبر دعم الصناعة الوطنية التحويلية والتوزيع العادل لموارد الإقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الإقتصادية.
- 9- إعادة توجيه الإستثمار العمومي نحو الإنتاج (القطاع الصناعي) لتطوير الإستثمارات الإنتاجية وتحسين تنافسيتها، وحتى يتماشى الإستثمار في القطاع الصناعي جنباً إلى جنب مع الإستثمار في قطاعات الأشغال العمومية والبناء والفلاحة.
- 10- الإستمرار في تسطير برامج التصحيح الإقتصادي الذي يتم التركيز فيها على زيادة الإنفاق الإستثماري الملائم لنمو القطاع الخاص، ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة وتوجيه الإستثمار الخاص نحو المشاريع كثيفة الإستخدام لعنصر العمل.
- 11- ضرورة تنويع مصادر التمويل لمشروعات الإستثمارات العمومية وعدم الإعتماد على مصدر تمويلي واحد، مما يعرض الإقتصاد الوطني لمخاطر وهزات وصدمات إقتصادية.
- 12- الإسراع في عمليات الإصلاح المالي والإداري على مستوى المشروعات الإستثمارية العمومية وذلك من خلال السعي الجاد للقضاء على أغلب مظاهر البيروقراطية والرشوة والفساد لإرساء أسس الحكم الراشد، وترك هذه المشروعات تعمل وفق آليات إقتصاد السوق حيث يكون البقاء للأجيد والأكفأ إقتصادياً، والحرص على توفير الإستقرار السياسي والأمني مع تحسين البنية التحتية.

- 13- العمل على توفير الآليات وعوامل تطوير وتنشيط السوق المالية (بورصة الجزائر) كوسيلة لجلب الإستثمار المباشر سواء كان محليا أو أجنبيا، وكسب الثقة عن طريق دخول شركات التأمين وأموال التأمينات في البورصة لإنعاشها، فنجاح البورصة يولد الثقة للإستثمار فيها والعمل على تنويع المنتجات المالية ومصادر تمويل المشروعات الإستثمارية العمومية.
- 14- تتطلب المرحلة الحالية جهدا تكامليا بين القطاع العام والقطاع الخاص على المستوى المحلي، من خلال وضع خطط مشتركة لتطوير الإستثمارات العمومية والخاصة وتخصيص الموارد لكل منها بحيث يؤدي تكاملهما إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية.
- 15- تدعيم آليات الرقابة الحالية بمراقبي الميدان المستقلين الذين يتابعون الحجم الحقيقي للأشغال المنجزة والمفوترة للحد من ظاهرة تضخيم تكلفة المشاريع المنجزة بتواطؤ من الأعوان الإداريين.
- 16- ضرورة الإعتماد على التمويل والصيرفة الإسلامية لإرتباطها بالنشاط الحقيقي ولخضوعها لضوابط تجعلها أكثر فعالية وكفاءة في تحقيق الإستقرار النقدي والمالي حتى تساعد على زيادة الإدخار وتطوير الإستثمار.

## V. آفاق الدراسة

رغم سعينا للإلمام بأهم جوانب الموضوع إلا أن هذه الدراسة جزء يسير لا يخلو من النقائص، وإستكمالاً لما بدأناه في إثارة الموضوع نقترح مجموعة من العناصر التي نراها مناسبة كمواضيع للدراسة والبحث مستقبلا في هذا المجال، والمتمثلة فيما يلي:

- ✍ أثر الصدمات النقدية على سوق العمل في الإقتصاد الجزائري.
- ✍ أثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- ✍ أثر الصدمات النقدية في بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر.
- ✍ أثر صدمة عرض النقد في النمو الإقتصادي في الجزائر.
- ✍ العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في الجزائر.
- ✍ قياس وتحليل الصدمات النقدية في الإقتصاد الجزائري.

الملاحق

## الملحق رقم 01: تطور السلاسل الزمنية الاصلية للفترة (1990-2018)

RP (مليار دج)	PRE (مليار دج)	TR (%)	TCH (%)	M2 (مليار دج)	INB (مليار دج)	السنوات
76,2	246,9	10,5	8,96	343	47,7	1990
161,5	325,8	11,5	18,46	415,27	58,3	1991
201,3	412,3	11,5	21,87	515,9	144	1992
185	220,2	11,5	23,35	627,42	185,2	1993
222,18	305,8	15	35,05	723,51	235,9	1994
336,15	565,6	14	47,74	799,56	285,9	1995
496	776,8	13	54,75	915,05	174	1996
564,77	741,2	11	57,71	1081,51	201,6	1997
378,56	906,1	9,5	58,74	1592,46	211,8	1998
560,12	1150,7	8,5	66,64	1789,35	186,9	1999
1173,23	993,7	7,5	75,29	2022,5	321,92	2000
964,46	1078,4	6	77,26	2473,5	357,39	2001
942,9	1266,8	5,5	79,68	2901,5	452,93	2002
1284,97	1380,2	4,5	77,37	3354,4	567,41	2003
1485,69	1535	4	72,07	3738	640,71	2004
2267,83	1779,8	4	73,37	4157,6	806,9	2005
2714	1905,4	4	72,65	4933,7	1015,14	2006
2711,84	2205,2	4	69,36	5994,6	1434,63	2007
4003,55	2615,5	4	64,58	6956	1973,27	2008
2327,67	3086,5	4	72,65	7173,1	1946,31	2009
2820,01	3268,1	4	74,41	8280,6	1807,86	2010
3829,72	3726,5	4	72,85	9929,2	1974,36	2011
4054,34	4287,6	4	77,55	11015,1	2275,53	2012
3678,13	5156,3	4	79,38	11941,5	1892,59	2013
3388,05	6504,6	4	80,56	13686,7	2501,44	2014
2275,13	7277,2	4	100,46	13704,5	3039,32	2015
1781,1	7909,8	3,5	109,47	13816,3	2711,93	2016
2126,98	8880	3,5	110,93	14974,6	2605,44	2017
2787,1	9976,3	3,5	116,62	16636,7	2918,38	2018

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

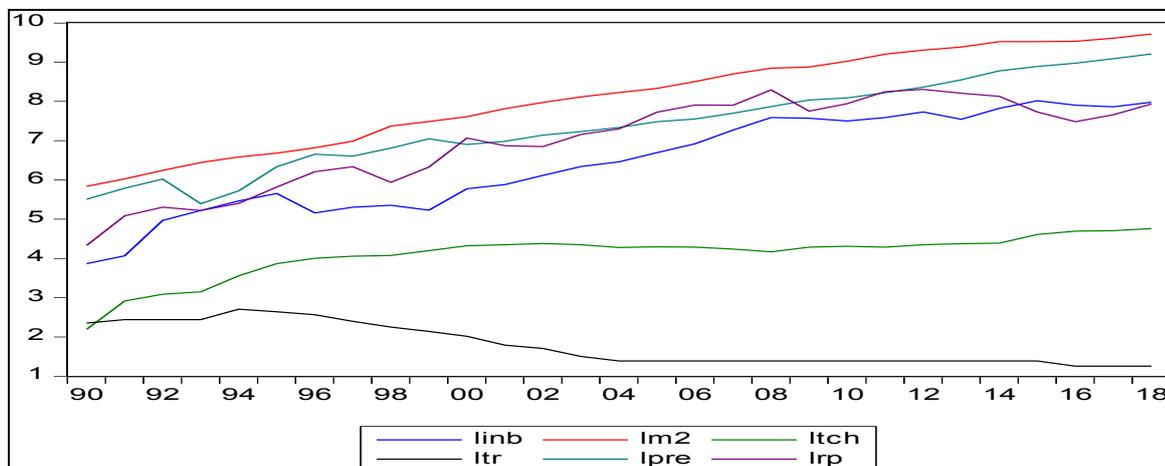
- <https://www.ons.dz>.
- <https://www.bank-of-algeria.dz>.
- <http://www.dgpp-mf.gov.dz>.
- Situation du fonds de Régulation des recettes (FRR) 2000-2018.
- Taux de change 2000-2018.
- Situation Résumée des opérations du trésor (SROT) 2000-2018.
- Situation Monétaire 2000-2018.

الملحق رقم 02: تطور السلاسل الزمنية باللوغاريتم للفترة (1990-2018)

السنوات	LINB (مليار دج)	LM2 (مليار دج)	LTCH (%)	LTR (%)	LPRE (مليار دج)	LRP (مليار دج)
1990	3.86	5.83	2.19	2.35	5.50	4.33
1991	4.06	6.02	2.91	2.44	5.75	5.08
1992	4.96	6.24	3.08	2.44	6.02	5.30
1993	5.22	6.44	3.15	2.44	5.39	5.22
1994	5.46	6.58	3.55	2.70	5.72	5.40
1995	5.65	6.68	3.86	2.63	6.33	5.81
1996	5.15	6.81	4	2.56	6.65	6.20
1997	5.30	6.98	4.05	2.39	6.602	6.33
1998	5.35	7.37	4.07	2.25	6.80	5.93
1999	5.23	7.48	4.19	2.14	7.04	6.32
2000	5.77	7.61	4.32	2.01	6.90	7.06
2001	5.87	7.81	4.34	1.79	6.98	6.87
2002	6.11	7.97	4.37	1.70	7.14	6.84
2003	6.34	8.11	4.34	1.50	7.22	7.15
2004	6.46	8.22	4.27	1.38	7.33	7.30
2005	6.69	8.33	4.29	1.38	7.48	7.72
2006	6.92	8.50	4.28	1.38	7.55	7.90
2007	7.26	8.69	4.23	1.38	7.69	0*7.9
2008	7.58	8.84	4.16	1.38	7.86	8.29
2009	7.57	8.87	4.28	1.38	8.03	7.75
2010	7.49	9.02	4.30	1.38	8.09	7.97
2011	7.58	9.20	4.28	1.38	8.22	8.25
2012	7.72	9.30	4.35	1.38	8.36	8.30
2013	7.54	9.38	4.37	1.38	8.54	8.21
2014	7.82	9.52	4.38	1.38	8.78	8.12
2015	8.01	9.52	4.60	1.38	8.89	7.72
2016	7.90	9.53	4.69	1.25	8.97	7.48
2017	7.86	9.61	4.70	1.25	9.09	7.66
2018	7.97	7.71	4.75	1.25	9.20	7.93

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

الملحق رقم 03: نمو السلاسل الزمنية مع مرور الوقت (مشكلة الإنحدار الزائف)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews9 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

## الملحق رقم 04: تحديد درجات التأخير في نموذج VAR

## VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: INB M2 TCH PRE RP

Exogenous variables: C

Date: 01/18/21 Time: 11:58

Sample: 1990 2018

Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-933.2102	NA	1.52e+25	72.17001	72.41195	72.23968
1	-782.2301	232.2770	9.78e+20	62.47924	63.93089	62.89726
2	-741.1592	47.38953*	3.62e+20	61.24301	63.90437*	62.00939
3	-703.0724	29.29754	2.76e+20*	60.23634*	64.10740	61.35106*

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9 بعد تقدير نموذج VAR

## الملحق رقم 05: نتائج إختبار التكامل المشترك لجوهانسون

## Johansen Cointegration Test

Date: 01/18/21 Time: 13:52

Sample (adjusted): 1993 2018

Included observations: 26 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: INB M2 TCH PRE RP

Lags interval (in first differences): 1 to 2

## Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.872376	114.0667	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.644096	60.54140	47.85613	0.0021
At most 2 *	0.518840	33.68097	29.79707	0.0170
At most 3	0.401775	14.66055	15.49471	0.0665
At most 4	0.048847	1.302077	3.841466	0.2538

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

## Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.872376	53.52529	33.87687	0.0001
At most 1	0.644096	26.86043	27.58434	0.0617
At most 2	0.518840	19.02042	21.13162	0.0962
At most 3	0.401775	13.35848	14.26460	0.0691
At most 4	0.048847	1.302077	3.841466	0.2538

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b\*S11\*b=I):

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

## الملحق رقم 06: نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM

Vector Error Correction Estimates					
Vector Error Correction Estimates Date: 01/20/21 Time: 12:04 Sample (adjusted): 1994 2018 Included observations: 25 after adjustments Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]					
Cointegrating Eq:		CointEq1			
DLINB(-1)	1.000000				
DLM2(-1)	5.795053 (1.77686) [ 3.26139]				
DLTCH(-1)	1.031937 (0.70951) [ 1.45444]				
DLPRE(-1)	-3.561387 (0.88103) [-4.04230]				
DLRP(-1)	-2.582863 (0.49490) [-5.21897]				
C	-0.282711				
Error Correction:	D(DLINB)	D(DLM2)	D(DLTCH)	D(DLPRE)	D(DLRP)
CointEq1	-0.149958 (0.11446) [-1.31018]	-0.017718 (0.03021) [-0.58647]	0.021527 (0.04636) [ 0.46431]	0.185723 (0.07609) [ 2.44091]	0.429431 (0.15107) [ 2.84250]
D(DLINB(-1))	-0.662996 (0.26246) [-2.52612]	-0.060786 (0.06928) [-0.87743]	0.087318 (0.10631) [ 0.82133]	0.004963 (0.17447) [ 0.02845]	-1.127323 (0.34643) [-3.25415]
D(DLINB(-2))	-0.314071 (0.26563) [-1.18234]	-0.197408 (0.07012) [-2.81541]	0.129427 (0.10760) [ 1.20284]	-0.015623 (0.17659) [-0.08847]	-0.774655 (0.35062) [-2.20937]
D(DLM2(-1))	0.578279 (0.99920) [ 0.57874]	-0.329361 (0.26375) [-1.24878]	-0.149806 (0.40474) [-0.37013]	-0.822008 (0.66424) [-1.23752]	0.529296 (1.31888) [ 0.40132]
D(DLM2(-2))	1.818221 (0.82410) [ 2.20630]	-0.028919 (0.21753) [-0.13294]	-0.144068 (0.33382) [-0.43158]	-1.283296 (0.54784) [-2.34245]	1.717755 (1.08777) [ 1.57916]
D(DLTCH(-1))	-0.018191 (0.82650) [-0.02201]	0.022619 (0.21816) [ 0.10368]	-0.478722 (0.33479) [-1.42992]	-0.541529 (0.54943) [-0.98561]	0.681642 (1.09093) [ 0.62483]
D(DLTCH(-2))	0.596700 (0.56980) [ 1.04720]	0.280245 (0.15041) [ 1.86327]	-0.565384 (0.23081) [-2.44956]	-0.692831 (0.37879) [-1.82906]	1.257318 (0.75211) [ 1.67172]
D(DLPRE(-1))	-0.723258 (0.32421) [-2.23086]	-0.242929 (0.08558) [-2.83870]	0.137547 (0.13133) [ 1.04737]	0.182158 (0.21552) [ 0.84519]	0.526837 (0.42793) [ 1.23112]
D(DLPRE(-2))	-0.725604 (0.27739) [-2.61583]	-0.092185 (0.07322) [-1.25903]	0.018344 (0.11236) [ 0.16326]	-0.078167 (0.18440) [-0.42390]	0.539739 (0.36614) [ 1.47414]
D(DLRP(-1))	-0.038035	-0.096398	0.077024	0.233657	0.176071

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

## الملحق رقم 07: تقدير نموذج VECM بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: D(DLINB)				
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)				
Date: 01/20/21 Time: 12:05				
Sample (adjusted): 1994 2018				
Included observations: 25 after adjustments				
D(DLINB) = C(1)*( DLINB(-1) + 5.79505286121*DLM2(-1) + 1.03193711605*DLTCH(-1) - 3.56138671244*DLPRE(-1) - 2.58286346305*DLRP(-1) - 0.282711441095 ) + C(2)*D(DLINB(-1)) + C(3)*D(DLINB(-2)) + C(4)*D(DLM2(-1)) + C(5)*D(DLM2(-2)) + C(6)*D(DLTCH(-1)) + C(7)*D(DLTCH(-2)) + C(8)*D(DLPRE(-1)) + C(9)*D(DLPRE(-2)) + C(10)*D(DLRP(-1)) + C(11)*D(DLRP(-2)) + C(12)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.149958	0.114456	-1.310177	0.2128
C(2)	-0.662996	0.262456	-2.526117	0.0253
C(3)	-0.314071	0.265635	-1.182341	0.2582
C(4)	0.578279	0.999196	0.578744	0.5727
C(5)	1.818221	0.824104	2.206299	0.0460
C(6)	-0.018191	0.826498	-0.022010	0.9828
C(7)	0.596700	0.569805	1.047201	0.3141
C(8)	-0.723258	0.324206	-2.230859	0.0439
C(9)	-0.725604	0.277390	-2.615829	0.0214
C(10)	-0.038035	0.209678	-0.181398	0.8589
C(11)	-0.082598	0.199371	-0.414292	0.6854
C(12)	-0.015412	0.050029	-0.308056	0.7629
R-squared	0.699832	Mean dependent var		-0.005528
Adjusted R-squared	0.445843	S.D. dependent var		0.304226
S.E. of regression	0.228471	Akaike info criterion		0.173673
Sum squared resid	0.666758	Schwarz criterion		0.758734
Log likelihood	9.829086	Hannan-Quinn criter.		0.335944
F-statistic	2.755368	Durbin-Watson stat		1.671695
Prob(F-statistic)	0.042874			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9 بالاعتماد على الملحق رقم (06)

## الملحق رقم 08: نتائج إختبار Wald للمدى القصير بين المتغيرات

Wald Test: Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	2.634491	(4, 13)	0.0825
Chi-square	10.53796	4	0.0323
Null Hypothesis: C(2)=C(3)=C(4)=C(5)=0 Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	
C(2)	-0.662996	0.262456	
C(3)	-0.314071	0.265635	
C(4)	0.578279	0.999196	
C(5)	1.818221	0.824104	
Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9 بالاعتماد على الملحق رقم (07).

## الملحق رقم 09: نتائج إختبار السببية لجرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 01/20/21 Time: 14:00			
Sample: 1990 2018			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLM2 does not Granger Cause DLINB DLINB does not Granger Cause DLM2	26	1.09739 1.25530	0.3521 0.3055
DLTCH does not Granger Cause DLINB DLINB does not Granger Cause DLTCH	26	1.21794 1.69240	0.3159 0.2082
DLPRE does not Granger Cause DLINB DLINB does not Granger Cause DLPRE	26	1.44454 2.69223	0.2583 0.0910
DLRP does not Granger Cause DLINB DLINB does not Granger Cause DLRP	26	0.38566 1.86622	0.6847 0.1795
DLTCH does not Granger Cause DLM2 DLM2 does not Granger Cause DLTCH	26	0.77013 1.59757	0.4756 0.2260
DLPRE does not Granger Cause DLM2 DLM2 does not Granger Cause DLPRE	26	1.31068 0.56997	0.2908 0.5740
DLRP does not Granger Cause DLM2 DLM2 does not Granger Cause DLRP	26	2.47196 1.45776	0.1086 0.2554
DLPRE does not Granger Cause DLTCH DLTCH does not Granger Cause DLPRE	26	2.99713 3.66286	0.0716 0.0432
DLRP does not Granger Cause DLTCH DLTCH does not Granger Cause DLRP	26	0.15159 0.41169	0.8603 0.6678
DLRP does not Granger Cause DLPRE DLPRE does not Granger Cause DLRP	26	0.44174 0.87519	0.6488 0.4314

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

- 1- أبو الفتوح علي الناقة، نظرية الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مطبعة المعمورة، مصر، 2001.
- 2- آرثر أوسيلقان وآخرون، الإقتصاد الكلي المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات، صائغ عالمية ناشرون، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2014.
- 3- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، مصر، 1975.
- 4- باري سيجل، النقود والبنوك والإقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، السعودية، 1986.
- 5- جمال لعمارة، منهجية الموازنة العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2004.
- 6- جيمس جوارتيني، ريشارد ستروب، ترجمة وتعريب: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الإقتصاد الكلي الإختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988.
- 7- خالد واصف الوزيني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
- 8- داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بدون ذكر الطبعة، 2013، الجزائر.
- 9- رشاد العصار، الحلبي رياض، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 10- سامي حاتم عفيفي، إقتصاديات النقود والبنوك، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 2004.
- 11- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2008.
- 12- سعيد علي العبيدي، إقتصاديات المالية العامة، دار دجلة ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2011.
- 13- سفيان عمران، أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة بين 2000.2015 (دراسة تحليلية وقياسية)، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2018.
- 14- سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.

- 15- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية الحديثة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 16- صالح الرويلي، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط: 2، الجزائر، 1988.
- 17- صالح تومي، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009.
- 18- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، الحامد للنشر والتوزيع، ط: 1، الأردن، عمان، 2007.
- 19- عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن.
- 20- عبد الحسين جليل الغالبي، السياسة النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
- 21- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية (نظريات وتطبيقات)، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.
- 22- عبد الرحمان يسرى احمد وآخرون، النظرية الإقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 23- عبد الرحمن محمد السلطان، النظرية الإقتصادية الكلية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، 2018.
- 24- عبد الله خبابة، الإقتصاد المصرفي - البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية- مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 25- عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الإقتصادية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2014.
- 26- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي - تحليل كلي ضمن سلسلة الدراسات الإقتصادية-، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002.
- 27- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية وإستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ط: 1، الإسكندرية، 2013.
- 28- عبد المنعم السيد علي، إقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، عمان، الأردن، 1999.
- 29- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.
- 30- عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الإقتصادية الكلية حالة الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015.

- 31- فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية للنشر، الطبعة الأولى، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2015.
- 32- فريد النجار، الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 33- فؤاد أبو إسماعيل، إصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1999.
- 34- محمد احمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية - السياسة والممارسة-، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، صنعاء، اليمن، 2014.
- 35- محمد أحمد الأفندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الطبعة الثانية، صنعاء، اليمن.
- 36- محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2013.
- 37- محمد الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار - دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 38- محمد حسين الوادي، المالية العامة، دار الميسرة للنشر، عمان، الأردن، 2000.
- 39- محمد ساحل، المالية العامة، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
- 40- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
- 41- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
- 42- محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي: الأسس النظرية، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- 43- محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2004.
- 44- محمود عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر، 2008.
- 45- مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.
- 46- مصطفى رشدي شيحة، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، دار المعرفة الجامعية، الطبعة السادسة، بيروت، لبنان، 1996.

- 47- معروف هوشيار، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003.
- 48- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، طرابلس، ليبيا، 2004.
- 49- هارون العشي، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية: دراسة حالة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2017.
- 50- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.

## II. الرسائل والأطروحات:

- 1- أسماء عدة، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، غ منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2015/2016.
- 2- أمال معط الله، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص: الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2014/2015.
- 3- إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD، غ منشورة، شعبة اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2015.
- 4- إيمان عبد الرحيم كاظم، أثر الصدمات النقدية في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء، 2016.
- 5- براهيم بن داود، الرقابة المالية على النفقات العامة بين الشريعة الإسلامية والتشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غ منشورة، فرع: الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002/2003.
- 6- حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

- في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غ منشورة، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2013/2012.
- 7- حسين بن العارية، تقييم المشاريع الاجتماعية - دراسة حالة جامعة ادرار-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012.
- 8- خليل عبد الكريم محسن الحديثي، تطور حجم الإنفاق العام وأثره على التضخم في العراق للمدة (199-2009)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، جمهورية العراق، 2011.
- 9- راضية مدي، آليات تمويل مشاريع التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غ منشورة، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008.
- 10- سعد أولاد علي، ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة حالة - الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص: اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.
- 11- سلام حميد نجم عبد الله الحمداني، أثر الإنفاق الحكومي على مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية وعلاقتها بالاقتصاد البيئي دراسة قياسية تطبيقية في الفرات الأوسط للمدة من (2003-2015)، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، قسم: الاقتصاد/الدراسات العليا، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2017.
- 12- سميحة حنان خوادجية، النظام القانوني لاستغلال العقار الصناعي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، غ منشورة، تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2015/2014.
- 13- الصادق الأسود، مساهمة المحاسبة العمومية في ترشيد النفقات العامة -حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص: تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر (3)، 2011/2010.
- 14- صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.

- 15- صلاح مهدي البيرماني، قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعدل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج (المستخدم-المنتج الديناميكي)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 14، العدد: 52، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008.
- 16- عابد بشيكر، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970، 2008)، مذكرة ضمن متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، فرع الاقتصاد الكمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009/2010.
- 17- عبد القادر خليل، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.
- 18- عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غ منشورة، تخصص مالية دولية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014/2013.
- 19- فطيمة ساسي، أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص: إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.
- 20- قصي أحمد الشیخة، دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة مقارنة مع صناديق الاستثمار التقليدية-، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، غ منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2015.
- 21- كريم بوددخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غ منشورة، تخصص: نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم - الجزائر، 2010/2009.
- 22- كمال زيتوني، أثر الصدمات الاقتصادية في تحليل مؤشرات الأزمات المصرفية خلال الفترة (1980-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016.

- 23- كمال لحول، اختيار المشاريع العمومية - دراسة مشروع الطريق السيار شرق غرب-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014/2013.
- 24- لحسن ددوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة (الجزائر- تونس)، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة- ، 2014/2013.
- 25- لونيس إكن، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، غ منشورة، فرع: نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.
- 26- محمد أبرير، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل إستقلالية السلطة النقدية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص: نقود- مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2008.
- 27- محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف - دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990/2009-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010/2009.
- 28- محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان-، 2015/2014.
- 29- محمد حسين كاظم الجبوري، تحديد حجم الإنفاق العام الأمثل في الاقتصادات الربعية دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة (1988-2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، جمهورية العراق، 2012.
- 30- محمود بيداري، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص: إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014/2013.

- 31- مسعود ميهوب، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، غ منشورة، تخصص: علوم تجارية، قسم: العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة-، 2016/2017.
- 32- مهدي نزيه، دراسة جدوى المشروعات العامة ودورها في ترشيد الإنفاق العام دراسة حالة: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غ منشورة، تخصص تسيير عمومي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005/2006.
- 33- نذير ياسين، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة النقدية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1970-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018/2019.
- 34- نصر الدين بوعمامة، محددات العرض النقدي وسبل التحكم فيه - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، غ منشورة، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر 3، 2017.
- 35- هاجر سلطاني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة: (الجزائر-الإمارات العربية المتحدة)، مذكرة ماجستير مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غ منشورة، تخصص: إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف-، 2013/2014.
- 36- هارون العشي، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، تخصص: اقتصاد تنمية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2015.

### III. المجلات والدوريات:

- 1- أحمد ضيف، نسيمة بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، المجلد: 02، العدد: 07، 2017.
- 2- أحمد عبد الزهرة حمدان، قياس تأثير الصدمة النقدية في العراق للمدة (1990-2015) باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الخامسة عشر، العدد الثاني والخمسون، 2017.

- 3- أسماء تخنوني، تقييم تجربة الجزائر في إشراك القطاع الخاص بواسطة النماذج التمويلية الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة (عقد البناء، والتشغيل ونقل الملكية أنموذجا)، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعقدة، العدد: 32، ماي 2019.
- 4- إلياس نجمة، علي سيف علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990، 2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 28، العدد الأول، 2012.
- 5- بن علي بلعزوز، إنعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، المجلة العلمية "بحوث اقتصادية عربية"، العدد: 31، مطبعة معهد التخطيط القومي، 2003، القاهرة.
- 6- بن علي بلعزوز، عاشور كتوش، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، الملتقى الوطني للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع وتحديات، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004.
- 7- بوزيد بورنان، نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) كآلية لتمويل مشاريع البنية التحتية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد: 8، العدد: 1، 2017.
- 8- جيهان محمد السيد، إيناس فهمي حسين، أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 71، صيف 2010.
- 9- الحسن عاشي، البرنامج الخماسي الجزائري: فرصة للإقلاع الاقتصادي أم استمرار لنهج التبذير؟، أبحاث القدس العربي، مركز مالكوم كير-كارنيغي، 2010.
- 10- حسين ديكان درويش، كمال عبد حامد آل زيارة، دراسة وتحليل هيكل النفقات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2010)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، ماي 2019.
- 11- حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون واجنر - شواهد دولية-، مجلة جامعة الملك سعود، العدد: 14، السعودية، 2002.
- 12- حميدة أوكيل، التنمية الاقتصادية بين تنمية الموارد المالية غير النفطية وترشيد الإنفاق الحكومي، معارف (مجلة علمية محكمة متعددة المجالات) قسم: العلوم الاقتصادية، المجلد: 11، العدد: 20، جوان 2016.
- 13- دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي وإتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، المجلد: 11، العدد: 1، 2012.
- 14- دوعاء ممدوح محمد سليمان، أثر الاستثمار على نمو القطاع الزراعي المصري، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، الجزيرة، المجلد: 95، العدد: 1، 2017.

- 15- سعديّة قني، الطبيعة القانونية للعقار الصناعي المخصص للاستثمار في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد الثالث، 2017.
- 16- سعيد طراونة، التأثيرات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية في الأردن: تقديرها وتحليلها باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، دراسات، العلوم الإدارية، الأردن، المجلد: 35، العدد: 1، 2008.
- 17- سمية بلغنو، دور الشراكة العمومية الخاصة في استثمارات البنية التحتية في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 4، العدد 2، 2018.
- 18- صباح صابر محمد خوشناو، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (1988-2015)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد: 9، العدد: 17، 2017.
- 19- الطاهر جليط، دراسة قياسية لفعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة إقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد: 3 العدد: 2، 2018.
- 20- الطاهر شليحي، يسين سي لاخضر غربي، ظاهرة تزايد النفقات الجارية واسبابها في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد: 10، العدد: 01، 2019.
- 21- عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مصر، المجلد: 11، العدد: 32، 2007.
- 22- عباس الجوّاري مناضل وآخرون، أثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في اليابان، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 20، السنة الحادية عشر، 2017.
- 23- عبد الحسين جليل الغالبي، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد: 9، العدد: 28، 2013.
- 24- عبد الحسين جليل الغالبي، ليلي بديوي مطوق، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد: 9، العدد: 28، جامعة الكوفة، العراق، 2013.
- 25- عبد الحسين جليل الغالبي، ليلي بديوي مطوق، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في مصر، جزء مستل من أطروحة دكتوراه للباحثة الثانية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، المجلد: 9، الإصدار: 28، 2013.
- 26- عبد الحسين جليل الغالبي، ليلي بديوي مطوق، صدمات أسعار الصرف الثابتة الاسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة بطريقتي تعادل القوة الشرائية والميزان التجاري (دراسة تقويمية لدقة

- قرارات تخفيض قيمة عملات مجموعة من الدول)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد: 19، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2016.
- 27- عبد القادر مطاي وآخرون، دور أدوات السياسة النقدية في تحفيز الاستثمارات المحلية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد: 25، العدد: 110، 2019.
- 28- عبد الوهاب عبدات، فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، مجلة الاقتصاد والإحصاءات التطبيقية، المجلد 12، العدد 1، 2015.
- 29- العجال عدالة، مريم سحنون، تأثير الصدمات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 7، المجلد: 11، 2015.
- 30- عدنان العريبي، ربا كنيفاتي، المحددات الرئيسية للادخار القومي في سورية دراسة قياسية للفترة (1980-2012)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 36، العدد: 2، 2014.
- 31- علي إباد حسن، حسين ديكان درويش، أثر الصدمة النقدية على سوق الأسهم في (العراق، الأردن) دراسة مقارنة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد: 9، العدد: 4، 2017.
- 32- علي سنوسي، أحمد بن البار، اثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986، 2014) دراسة تحليلية قياسية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 16، 2016.
- 33- علي صاري، عبد الله البحري، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد: 13، جامعة أدرار، الجزائر، ديسمبر 2017.
- 34- علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد: 9، العدد: 34، 2013.
- 35- عمار بن مالك، محمد دهان، دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 1، العدد 4، جوان 2017.
- 36- العيد صوفان، عبد المالك بوركوة، تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 1، العدد 1، جوان 2017.

- 37- عيسى براق، أنيسة بركان، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر: تطورها، أسبابها، ومتطلبات ترشيدها، مجلة الإبداع، المجلد: 7، العدد، 8، 2017.
- 38- غسان إبراهيم أحمد آل طعوس، اثر الصدمات الاقتصادية والنقدية في النمو الاقتصادي لدول الاتحاد النقدي الأوربي للمدة (1995، 2014)، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، العدد 1، المجلد 7، 2018/03/31.
- 39- فاطمة الزهراء زرواط، محمد مناد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014، مجلة المالية والأسواق، المجلد: 2، العدد: 1، 2015.
- 40- فاطمة بودية، فاطمة الزهراء بن زيدان، دور الاستثمار العام في قطاع التعليم العالي في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لكل من الجزائر، السعودية والأردن باستخدام معطيات بانيل-، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.
- 41- فاطمة مفتاح، الميزانية العامة بين القانون الأساسي 84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الرابع، جوان 2016.
- 42- فريحة نشيدة، السوق النقدي آلية لتسيير فائض السيولة المصرفية، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد: 11، العدد: 2، 2014.
- 43- فريد بن عبيد، طلال زغبة، أثر برامج الاستثمارات العمومية على ترقية ودعم الاستثمار بمناطق التنمية الجهوية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد: 16، العدد: 2، 2016.
- 44- فريد طهراوي، علي جوادي، تأثير الوسائل الكمية للبنك المركزي في ضبط الكتلة النقدية واستقرار التضخم في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد، 13، العدد: 2، 2016.
- 45- كريم سالم حسين الغالبي، الإنفاق الحكومي إختبار قانون فاجنر (Wagner's law) في العراق للمدة (1975-2010): تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد: 8، العدد: 25، 2012.
- 46- كمال بن دقفل، اتجاهات السياسة الإنفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر -دراسة تقييمية وتحليلية-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصر، المجلد: 2، العدد: 3، 2017.
- 47- كمال بوصافي، حليلة بوسيك، قياس وتحليل آثار صدمات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR للفترة (2000-2016)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جوان 2018.

- 48- كمال عبد حامد آل زيارة، تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد: 15، كربلاء، العراق، 2014.
- 49- محمد الأمين كعاسي، عبد الغني دادن، تحليل النفقات في الميزانية العامة باستخدام أسلوب التحليل إلى مركبات أساسية حالة الجزائر للفترة الممتدة (1970-2000)، مجلة الباحث، عدد: 1، 2002.
- 50- محمد براق، عبد الحميد فيجل، عقد البوت (BOT) كآلية شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية إشارة إلى تجارب غربية وعربية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد: 3، العدد: 5، 2018.
- 51- محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة (1980-2005) دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد: 16، جامعة بغداد، العراق.
- 52- محمد قادري، أثر الاستثمارات العمومية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد: 02، العدد: 03، 2017.
- 53- محمد هاني، ياسين مراح، صددمات السيولة النقدية وإشكالية المرض الهولندي بالجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد: 2، العدد: 2، سبتمبر 2018.
- 54- مروان عبد المالك ذنون العباسي، مسلم قاسم حسن العلي، العلاقة بين الاستثمار الحكومي والخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي في عينة من الدول الآسيوية (دراسة قياسية للفترة 1980-2009)، مجلة تنمية الرفادين، المجلد: 37، العدد: 119، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2018.
- 55- منصور هجرس، عبد المجيد بزيان، واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية والبرامج القطاعية غير الممركزة وأثرهما على التنمية المحلية المستدامة - حالة دراسية لبلديات الهضاب العليا لولاية سطيف-، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 43، جوان 2016.
- 56- مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد: 2، العدد: 7، 2012.
- 57- ميادة بلعاش، ريان زير، تطور السياسة المالية في الجزائر ودورها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (2000-2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد: 3، العدد 3، 2017.
- 58- ناجم وافي، عبد الجليل جلايلة، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد: 8، العدد: 2، جوان 2020.

- 59- نادر إسكندر حموي، استخدام معياري المعلومات أكايك (AIC) وشوارتز (SC) في المفاضلة بين نماذج النمو غير الخطية لأنواع السمكية المختلفة، مجلة جامعة البعث، المجلد: 40، العدد: 3، 2018.
- 60- نسيم بن يحي، أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس بالمدينة، المجلد: 2، العدد: 2، سبتمبر 2014.
- 61- نصر حمود مزنان العنزي، هبة سعد عبد الجبار، أثر السياسة النقدية في الاستثمار في العراق للمدة (1990-2016)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد: 11، العدد: 7، 2019.
- 62- نور الدين بوالكور، نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1969-2014) بين قانون فاجنر وفرضية كينز، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد: 7، العدد: 3، 2016.
- 63- هاشم مرزوك الشمري، مناضل عباس الجواري، أثر صدمة عرض النقد في النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد: 5، العدد: 20، 2016.
- 64- هشام عياد، دراسة قانون فاجنر في حالة الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1970-2018، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد: 11، العدد: 1، 2020.
- 65- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر تستعد لإطلاق مخطط استثمار جديد لفترة خمس سنوات بقيمة 262 مليار دولار، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة، المجلة الصحفية.
- 66- يوسف جيلالي، الإطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد: 11، العدد: 02، 2019.

#### IV. التقارير والنشرات الإحصائية:

- 1- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- 2- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- 3- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- 4- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- 5- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- 6- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- 7- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- 8- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

- 9- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018.
  - 10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التقرير السنوي 2018 (المصادقة على التقرير السنوي 2018)، مجلس المحاسبة.
  - 11- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لرامج التعديل الهيكلي، الجزائر، الدورة الثانية عشر، نوفمبر 1998.
  - 12- بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو.
  - 13- رئاسة الجمهورية الجزائرية، بيان مجلس الوزراء، المنعقد يوم السبت 14 يناير 2006.
  - 14- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، بيان إجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010.
  - 15- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.
  - 16- الديوان الوطني للإحصاء ONS، حوصلة إحصائية (1962، 2011).
  - 17- بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الإحصائية، رقم: 29، مارس 2014.
  - 18- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، معدل إعادة الخصم، رقم: 44، ديسمبر 2018.
  - 19- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، معدلات عمليات بنك الجزائر، رقم: 42، جوان 2018.
  - 20- بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الإحصائية، رقم: 45، مارس 2019.
- V. منشورات ومراسيم:**
- 1- **المادة 5**، من القانون 17/84 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 24 محرم 1411.
  - 2- **المادة 24**، من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية.
  - 3- **المادة 35**، من القانون 17/84 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية.
  - 4- قانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد: 76، الجدول (ب).

**I. Les ouvrages :**

- 1- Mustapha Baba Ahmed, **L'Algérie : diagnostic d'un non développement**, édition l'Harmattan histoire et perspectives méditerranéennes, France juin 1999.
- 2- Samuel cameron, **Econometrics**, McGarw Hill, New York, 2005.
- 3- Thomas F. Cargill : **Money, the Financial system and monetary Policy**, 3rd edition, prentice, Hall, 1982, p : 456.

**II. Les citations :**

- 1- Christina D. Romer, David H. Romer, **A New Measure of Monetary Shocks : Derivation and Implication**, The American Economic Review, Department of Economics, University of California, Vol : 94, N°4, September 2004.
- 2- Frank Smets, **Measuring monetary Policy shocks in France, Germany and Italy : the role of the exchange rate**, workink papers No : 42, Bank for international settlements, monetary and economic department, ch-4002 Basle, Switzerland, june 1997.
- 3- Gervasio Semedo, **L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité**, l'actualité économique, volume : 83, numéro : 2, juin 2007.
- 4- Hemant Singh, **What is RBI's Monetary Policy: Objectives & Instrument**, 4 octobre 2019.
- 5- Marina Delmondes de carvalho, José Luiz Rossi Junior, **Identification of Monetary Policy Shocks and Their Effects : FAVAR Methodology for the Brasilian Economy**, Brazilian Review of Econometric, V : 29, N°2, pp : 285, 313, November 2009.
- 6- Matthew Abiodun Dada, Joseph Ayowole Adesina, **Empirical Investigation of the Validation of Peacock- Wiseman Hypothesis; Implication for Fiscal Discipline in Nigeria**, Public Policy and Administration Research, Vol : 3, No : 6, 2013
- 7- MICHAEL LLOYD, **L'investissement public et privé dans l'union européenne**, EUROPEAN PARLIAMENT – Direction générale des études- , série Affaires économiques, 2001.
- 8- Michel Normandin, **The Effects of Monetary-Policy Shocks on Real Wages : A Multi-Country Investigation**, Institute of Applied Economics, March 2006.
- 9- Mohammad Afzal, Qaisar Abbas, **Wagner's law in Pakistan : Another look**, journal of Economics and international finance, vol : 2, january 2010.

- 10-Nipun S, **Selective Credit Controls and Controlling Inflation/ Banking**,
- 11-Olga Arratibel, Henrike Michaelis, **The Impact of Monetary Policy And Exchange Rate Shocks in Poland Evidence From A Time- Varying VAR**, Working Paper Series, European Central Bank, N°1636, February 2014.
- 12- Paul Beaudry, Makoto Saito, **Estimating the effets of monetary shocks : An evaluation of different approaches**, journal of monetary economics volume : 42, issue : 2, pp : (241-260), 28 july 1998.
- 13-Smriti Chand, **Selective Credit Control (SCC) Methods Used by the Central Banks**,
- 14-Tor Jacobson and others, **Identifying the Effects of Monetary Policy Shocks in an Open Economy**, Sveriges Riksbank Working Paper Series, central bank of sweden, N°134, May 2002.
- 15-Eviews training, **Basic estimation : Time series models**, Trend and Seasonality.

### **III. Thèses de doctorat :**

- 1- Rezine Okacha, **capital humain, éducation et croissance économique, une approche économétrique**, thèse de doctorat en sciences économiques, Non publié, faculté des sciences économiques et de gestion, université Abou Bekr Belkaid Tlemcen, 2014/2015.

### **IV. Rapports :**

- 1- Banque Nationale de Belgique, **Rapport Investissement Publics (Analyse & Recommandations)**, octobre 2017.
- 2- Banque D'ALGERIE, **Rapport 2010**, évolution économique et monétaire en Algérie.
- 3- Banque D'ALGERIE, **Rapport annuel 2015**, évolution économique et monétaire en Algérie.
- 4- Situation Résumée des opérations du trésor (SROT) 2000-2018.

- 1- <https://www.jagranjosh.com/general-knowledge/monetary-policy-an-overview-1448356108-1>.
- 2- <http://www.yourarticlelibrary.com/banking/selective-credit-control-scc-methods-used-by-the-central-banks/24800>.
- 3- <http://www.economicsdiscussion.net/inflation/selective-credit-controls-and-controlling-inflation-banking/26121>.
- 4- <https://jilrc.com>.
- 5- <https://carnegie-mec.org/2010/08/05/ar-pub-41344>.
- 6- [https://www.researchgate.net/profile/Hussain\\_Darweesh](https://www.researchgate.net/profile/Hussain_Darweesh).
- 7- <https://www.eviews.com/Learning/timeseries.html>.
- 8- [www.bank-of-Algeria.dz](http://www.bank-of-Algeria.dz).
- 9- <https://www.ons.dz>.
- 10- [www.el-mouradia.dz](http://www.el-mouradia.dz).
- 11- <https://www.premier-ministre.gov.dz>
- 12- <https://www.dgpp-mf.gov.dz>
- 13- <https://www.andi.dz/index.php/ar/presse/1087-262>.
- 14- <https://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018>.